

Princeton University Library

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or re-
new by this date.

JUN 25 2000



« فهرست كتاب الاحكام السلطانية »

صفحة	
٣	الباب الاول في عقد الامامة وفيه فصول
	فصل اذا ثبت وجوب الامامة
٤	فصل في الشروط المعبرة في أهل الامامة
٥	فصل فيما يتعلق بعقد الامامة من الوجوه
٦	فصل في تصفح أحوال من يختار للامامة
٧	فصل اذا انعقدت لامامين في بلد لم تنفذ
	فصل اذا دام الاشتباه بين من انعقدت له الامامة
٨	فصل في انعقاد الامامة بعهد من قبله
٩	فصل في عهد الامام بالخلافة الى من يهجع العهد اليه
١٢	فصل في العهد بالخلافة الى اثنين أو أكثر بالترتيب
١٤	فصل فيما يلزم الأمة من معرفة الامام بعد استقراره
١٦	فصل فيما يجب على الأمة بعد قيام الامام بحقوقها
	بيان ما يخرج به الامام عن الامامة
١٨	فصل فيما يمنع من صحة الامامة عقدا واستتابة من فقد بعض
	والاعضاء
١٩	فصل في نقص التصرف بالمجر والقهر
٢٠	فصل في انقسام ما يصدر عن الامام من ولاية خلفائه بعد استقرار
	عهده
٢١	الباب الثاني في تقليد الوزارة وهي على ضربين وزارة تفويض ووزارة
	تنفيذ
٢٣	فصل فيما يعتبر من شروط التطرف في وزارة التفويض وبين الفرق
	بينها وبين الامامة
٢٥	فصل في وزارة التنفيذ وبين الفرق بين الوزارتين
٢٧	فصل في جواز تقليد وزير تنفيذ بمجتمعين أو منفردين

الباب الثالث في تقليد الامارة على البلاد عامّة وخاصة	٢٨
بيان الامارة الخاصة	٣٠
فصل في الاستيلاء على الامارة قهرا	٣٢
الباب الرابع في تقليد الامارة على الجهاد وما يتعلق به من الاحكام	٣٤
القسم الثاني من احكام امارة الجهاد وبيان شروطه	٣٦
القسم الثالث من احكامها وما يلزم أمير الجيش في سياستهم	٤١
القسم الرابع من احكام هذه الامارة ما يلزم المجاهدين معه من حقوق الجهاد	٤٢
القسم الخامس من احكام هذه الامارة المصاهرة في الجهاد حتى يظفر بواحدة من تحصيل أربع	٤٦
القسم السادس من احكام هذه الامارة السيرة في نزال العدو	٤٩
الباب الخامس في الولاية على حروب المصالح وبيان أقسامها وقتال أهل الردة	٥١
بيان الاحكام التي تفارق بهادار الردة دار الاسلام	٥٤
الفصل الثامن في قتال أهل البغي	٥٥
الفصل الثالث في قتال المماربين وقطاع الطريق	٥٨
الباب السادس في ولاية القضاء والشروط التي يصح معها التقليد	٦١
بيان ان اصول الاحكام الشرعية أربعة	٦٣
فصل في تولية الخليفة قاضيا على غير مذهبه وبيان حكم الخلاف في حكم القاضي بمذهب غيره	٦٤
فصل فيما تنعقد به ولاية القضاء	٦٥
فصل في بيان عموم ولاية القضاء وخصوصها وما يتطرق فيه القاضي اذا كان عام الولاية	٦٧
فصل فيما يتطرق فيه القاضي اذا كان عام النظر خاص العمل	٦٩
فصل في صحة تقليد قاضيين على بلد اذا اختلفا وطلانه اذا اختلفا	٧٠

فصل في جواز قصر ولاية القاضي على المحكم بين خصمين أو في يوم معين	٧٠
فصل في جواز طلب ولاية القضاء لأهل الاجتهاد وبيان أحوال هذا الطالب	٧١
فصل في عدم جواز قبول القاضي للهدية من المخصوص وأهل عمله	٧٢
الباب السابع في ولاية المظالم وشروط الناظر فيها	٧٣
فصل في ما يلزم من تعيين يوم لتظلم المظالم وعدمه	٧٦
فصل في أحوال المدعى إذا اقترن بهما ما يقويه أو يضعفها	٨٠
فصل في أحوالها إذا اقترن بهما ما يضعفها	٨٤
فصل في أحوالها إذا تجردت عنهما	٨٦
فصل في توقعات ناظر المظالم	٨٩
الباب الثامن في ولاية النقاية على ذوي الانساب وبيان النقاية العامة والخاصة	٩٢
فصل في النقاية العامة	٩٣
الباب التاسع في الولاية على إمامة الصلاة	٩٦
فصل في الصفات المعتبرة في تقلب إمام الصلاة	٩٨
فصل في إمامة صلاة الجمعة	٩٩
فصل في إمامة غير الصلاة الخمس	١٠٠
الباب العاشر في الولاية على الحج وبيان أقسامها	١٠٣
فصل في الولاية على إقامة الحج	١٠٥
الباب الحادي عشر في ولاية الصدقات	١٠٨
فصل في زكاة ثمار النخل والشجر	١١٢
فصل في زكاة الزروع	١١٤
فصل في زكاة النقدين	١١٦
فصل فيما يلزم عامل الصدقات عند الأخذ	١١٧
فصل في قيم الصدقات في مستحقها	١١٧

- ١٢١ الباب الثاني عشر في قسم الفئ والغنمة وبيان الفرق بينهما وبين الصدقات
- ١٢٥ فصل في الغنمة وانها اصل للفئ وأحكامها وأقسامها
- ١٢٨ فصل في السبي وبيان الخلاف الواقع فيه
- ١٣١ فصل في الارضين المستولى عليها المسلمون وهل تكون وقفان عليهم أو غنمة
- ١٣٢ فصل في غنائم الاموال وبيان مقسمها
- ١٣٥ الباب الثالث عشر في وضع الجزية والمخراج
- ١٤٠ فصل في بيان المخرج والفرق بينه وبين الجزية
- ١٤٦ فصل في بيان مقادير المكاييل والموازين والدينانير وأول من وضعها وأحدثها
- ١٥٠ الباب الرابع عشر فيما تختلف أحكامه من البلاد وأول من بنى الكعبة
- ١٥٧ فصل في بيان حد الحرم
- ١٥٩ فصل في نسكة التسمية بالمحجاز وما يختص به من بين سائر البلاد وحرم المدينة
- ١٦٤ فصل في انقسام ما عدا أرض الحرم والمحجاز الى أرض عمر وأرض مخرج وبيان المساجد وغيرها
- ١٦٨ الباب الخامس عشر في احياء الموات واستخراج المياه
- ١٧٢ فصل في انقسام المياه المستخرجة الى مياه أنهار وآبار وعيون وحكم كل
- ١٧٤ فصل لمخافر الآبار ثلاثة أحوال لكل حال حكم
- ١٧٥ فصل في انقسام العيون ثلاثة أقسام وحكم كل أيضا
- ١٧٦ الباب السادس عشر في الحمى والارفاق
- ١٧٨ فصل في الارفاق
- ١٨٠ فصل في جلوس العلماء والفقهاء في المساجد تصديا للتدريس والفتيا
- ١٨١ الباب السابع عشر في أحكام الاقطاع وبيان حكم اقطاع التملك

فصل في اقطاع الاستغلال	١٨٥
فصل في اقطاع المعادن	١٨٧
الباب الثامن عشر في وضع الديوان وذكر أحكامه وأول من وضعه	١٨٩
فصل في انقسام ما يشتمل عليه ديوان السلطنة أربعة أقسام	١٩٣
فصل في الترتيب في الديوان	١٩٤
فصل في اعتبار تقدير العطاء بالكفاية	١٩٥
فصل في القسم الثاني فيما يشتمل عليه الديوان من ما يختص بالاعمال من رسوم وحقوق	١٩٦
فصل القسم الثالث ما يختص بالعمل من ثوابية وعزل	١٩٩
فصل القسم الرابع فيما يختص ببيت المال	٢٠٣
فصل في الشروط المعتبرة في صحة ولاية كاتب الديوان	٢٠٤
الباب التاسع عشر في أحكام الجرائم وبيان ما هو حق لله تعالى وما هو حق للخلق	٢٠٨
الفصل الاول في حد الزنا جلد او رجما	٢١٢
الفصل الثاني في قطع السرقة وما يقطع فيه الدارق وما لا	٢١٤
الفصل الثالث في حد النحر واختلاف الائمة فيه	٢١٦
الفصل الرابع في حد القذف واللعان	٢١٧
الفصل الخامس في قود الجنائيات وعقوباتها وبيان عهدها وخطئها وشبههما	٢١٩
الفصل السادس في التعزير	٢٢٤
الباب العشرون في أحكام المحبة	٢٢٧
فصل في توسط المحاسبة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم والفرق بينهما وبينهما	٢٢٨
فصل فيما تشتمل عليه المحاسبة من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر	٢٣٠
فصل في الامر بالمعروف في حقوق الآدميين	٢٣٢

٢٢٣ فصل في الامر بالمعروف في ما كان مشتركاً بين حقوق الله وحقوق

عباده

٢٢٤ فصل في النهي عن المنكرات

٢٢٦ فصل فيما يتعلق بالمحظورات

٢٢٩ فصل في المعاملات المنكرة

٢٤١ فصل فيما ينكر من حقوق الأديين المحضة

٢٤٣ فصل فيما ينكر من المحقوق المشتركة

(تمت الفهرست)





كتاب الأحلام مطايع له الم. عزلة
افصى الغمامة أنى المحسن
ع. لي بن محمد بن حبيب
البصري البغدادي
رحمه الله
آمين

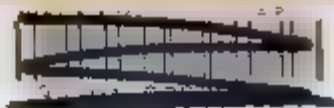


وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم قال الشيخ الامام ابو الحسن
 الماوردي الحمد لله لدى اوضح الامم عالم الدين ومن عليا بالكتاب المبين
 وشرع لنا من الاحكام وفصل لنا من الحلال والحرام ما جعله على الدنيا
 حكما تقررت به مصالح الخلق وثبتت به قواعد الحق ووكل الى ولاية
 الامور ما احسن فيه التدبير واحكم به التدبير فله الحمد على ما قدر ودبر
 وصلى الله على رسوله الذي صمدع بامرهم وقام بحججه محمد الهى وعلى آله
 وصحبه وسلامه ولما كانت الاحكام السلطانية بولاية الامور احق وكان
 اهتزاجها بجميع الاحكام يقطعهم عن تصفحها مع نشاءهم بالسياسة والتدبير
 اقررت لها كتابا منتزعة فيه امر من لزم طاعتها ليعلم مذاهب العقهاء فيما
 له منها ايسر توفيه وما عليه من افيو فيه توجب الامتثال في تبعه وفعائه
 ونحرا

وتصريا للنصفة في أحذو وعطائه وأما أل الله تعالى حسر معونه
وأرعب اليه في توفيقه وهدايته وهو حي وكفي (أما بعد) فإن الله جات
قدرته نذب للأمة زعيمًا خلفه النبوة وحاط به الملة وفوض اليه السياسة
ليصدر التدبير عن دين مشروع وتجتمع الحكمة على رأى متبوع فكانت
الامامة أصلا عليه استقرت قواعد الملة ونظمته مصالح الأمة حتى
استتبنت بها الامور العامة وصدرت عنها الولايات الخاصة فلزم تقديم
حكمها على كل حكم سلعاني ووجب ذكر ما احتص بظرها على كل نظر
ديني لترتيب أحكام الولايات على اسق مناسبات الاقسام منشا كل الاحكام
ولدى تضمنه هذا الكتاب من الاحكام السلطانية والولايات الدينية
عشرون بابا فالباب الاول في عقد الامامة والباب الثاني في تقليد الوزارة
والباب الثالث في تقليد الامارة على البلاد والباب الرابع في تقليد الامارة
على الجهاد والباب الخامس في الولاية على حروب المصالح والباب السادس
في ولاية المتصاه والباب السابع في ولاية المظالم والباب الثامن في ولاية
التمهية على دوى لانساب والباب التاسع في الولاية على امامة الصلوات
والباب العاشر في الولاية على الحج والباب الحادى عشر في ولاية الصدقات
والباب الثاني عشر في قسم الفى والعنينة والباب الثالث عشر في وضع
الجزية والخراج والباب الرابع عشر في ما تختلف أحكامه من البلاد
والباب الخامس عشر في احياء الموات واستخراج المياه والباب السادس
عشر في الحج والارفاق والباب السابع عشر في أحكام الاقطاع والباب
الثامن عشر في وضع لديوان وذكرا أحكامه والباب التاسع عشر في أحكام
الجرائم والباب العشرون في أحكام الحمية

(الباب الاول في عقد الامامة)

الامامة موضوعة لخلافة النبوة في حرامه ليس وسياسة الدنيا وعقد هان
بقومها في الامة واجب بالاجماع وان شذبههم لاصم واختلف في وجوبها
هل وجبت بالعقل أو بالشرع وقالت طائفة وجبت بالعقل لما في طابع
العقلاء من التسليم لزعميهم من الظالم ويحصل بينهم في النزاع والتماسهم
ولو لا الولاية كانوا فوضى مهملين وهم بما يصعب ودق قال الاقوي لا ودى



وهو شاعرجاهلي (البيضا)

لا يصح للناس موصى لاسرهم . ولا امرأة اذا حالها الممصادوا
وقالت طائفة أخرى بل وجبت بالشرع دون العقل لان الامام يقوم بأمر
تربية مائة كان محذور في العقل لا يرد التعبد بها فلم يكن العقل موجبا لها
وانما أوجب العقل ان يمنع من واحد من العتلاء عن التقاطع والتقاطع
و بأحد من معنى العدل في الشرف والنواصل في تدبير العقول لا بعقل غيره
ولكن حاله ان شرع في مريض لا مورا في وليه في الدين قال الله عز وجل يا أيها
الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأطيعوا الأمر منكم ففرض علينا
طاعة أولى الأمر فينا وهم لانهم المتأثرون علينا وروى هشام بن عروة عن أبي
صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيكم بعدى ولادة
في أيكم لبيته ويا أيكم الغابر بعد وفاته وأطيعوا في كل ما وافق الحق
فان أخطأنا فكم دلم وان أخطأتم فكم وعابهم

*(فصل) * ما دلت وجوب الامامة ففرضها على الجماعة كونه كالمهاد
وطالب العلم فاذا قام بها من أهله فقط فرضها على الكافة وان لم يقوم بها
أحد خرج من الناس فريقان أحدهم أهل الاختيار حتى يختاروا اماما للامة
والثاني أهل الامامة حتى ينتصب أحدهم للامامة وليس على من عددهم من
المقربين من الامامة في تأخير الامامة مخرج ولا مأثم وادعبر هذا الفريقان
من الامامة في فرض الامامة واجب ان يعتبر كل فريق منهما بالشروط المعتمدة
وبه فاما أهل الاختيار فاشترطوا شروطا معتبرة فيهم ثلاثة أحدها العدالة الجامعة
لشروطها والثاني العلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الامامة على
الشروط المعتمدة فيها والثالث الرأي والحكمة المؤيدان الى اختيار من هو
للامامة أصح ويتدبر المصالح أقوم وأعرف وليس من كان في بلد الامام
على غيره من أهل البلاد فضله مزية تقدم بها عليه وانما صار من يحضر ببلد
الامام متولوا لعقد الامامة عرفا لا شرعا ليقع عليهم عزه ولان من يصلح
للمعاصرة في الاعلى موجودون في بلد

*(فصل) * وأما أهل الامامة فالشروط المعتمدة فيهم أربعة أحدها العدالة
على شروطها الجامعة والثاني العلم المؤدى الى الاحتياط لثوارل ولا حكام
والثالث

والثالث سلامة الخواس من الجمع والبصر واللسان ليصح معها مباشرة ما يدرك بها والرابع سلامة لأعضاء من نفس يمنع من استيفاء الحركة ومعرفة النصوص والخامس الرأي المفضى إلى سياسة الرعية وتدير المصالح والسادس الشجاعة والتجدة المؤدية إلى جهابه البيضاء وجهاد العدو والسابع السب وهو أن يكون من فرس لورود لنقص فيه وانعقاد الاجماع عليه ولا اعتبار بغيره من شذوذ في جميع الناس لان بابكر الصديقي رضي الله عنه احتج يوم السبقة على الاصراف في قههم عن الخلاف فغلبا به وادعى من عبادة عيبه بقول النبي صلى الله عليه وسلم الاثم من فرس فاقاهوا عن انفرادها وادعى من مشاركة فيها حين قالوا ما ابر وممكم امير تسليما لروايته ونصديقه الخبر ورضوا بوليه نحن الامراء وانتم لوزراء وقال ابي صلى الله عليه وسلم قدموا فرسا ولاته ذموا واوليس مع هذا النص المستسم من مزارع فيه ولا قول لمخالفه

مقدموها
اتمه اتمه

هـ (مسل) والامامة تقدم من وجهين أحدهما باختيار أهل البيت والآخر والثاني بهذا الامام من قبل فاما بغيرها باختيار أهل الحل والعقد فقد حلت العدا في عدم تنعقده الامامة منهم على مذاهب بني مقات طائفة لا تنعقد الا معه هو وأهل العقد والحل من كل بلد لا يكون ارضا به عامما والقبول لا مائة اجاعا وهذا مذهب مروج بغيره على بكر رضي الله عنه على مخالفة باختيار من حضرها ولينة نظر بدينه قدوم غائب عنها وقالت طائفة أخرى أقل من تنعقده منهم الامامة خمسة يجتمعون على عقدتها أو يقدوها مذهبهم برضى الاربعة استدلوا بأمرين أحدهما ان بهت أي بكر رضي الله عنه امة قد تمت خمسة جعة واعلم انهم نابعهم الناس فيها وهم عمر ابن الخطاب وأبو عبد الله الجرح وأبو عبد الله حنبل وشريش وسليم بن مولى أبي حنيفة رضي الله عنهم والنبي ان عمر رضي الله عنه جعل الشورى من بعده انعقد لأحدهم برضى الحجة وهذا قول اكثر الفقهاء والمشككين من أهل البصرة وقال آخرون من علماء الكوفة تنعقد بثلاثة يتولاهم أحدهم برضا الاثنين ليكونوا كما وشاهدين كما يصح عقد لنكاح بولي وشاهدين فقات طائفة أخرى تنعقد بواحد لان العباس قال لاهي رضوان الله عليه

أمدد يدك أبايوت فيقول يا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا دعي ابن
 حبه ولا يختلف عليك اثنان ولا به حكم وحكم واحد ما قد

(وصل) هـ فإذا اجتمع أهل العقد والمحل للاختيار تصفعوا أحوال أهل
 الامامة الموجودة فيهم شروطها فقدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلا وأكملهم
 شروطا ومن يسرع إلى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته فإذا تم بينهم من
 بين الجماعة من أذاهم الاجتهاد إلى اختياره عرصوها عليه فإن أحاب اليها
 بآيهم عليها وانعقدت بيعتهم له الامامة فلزم كافة الامة لدخول في بيعته
 والاتباع اطاعته وإن امتنع من الامامة ولم يجب اليها لم يجبر عليها لأنها عقد
 مرضاة واختيار لا بدخله إكراه ولا اجبار وعدل عنه إلى من سواه من
 مستحقها فلو تركه كراهي شروط الامامة اثنان قد تم لها اختيارا أسنهما وإن
 لم تكن زيادة السن مع كل البلوغ شرطان فأن يبيع أصغرهما ما جاز ولو كان
 أحدهما أعلم والأخر أشجع روي في الاختيار ما يوجب به حكم لو قت فإن
 كانت الحاجة إلى فصل الشجاعة أدعى لانتشار الثغور وطهور البغاة كانت
 الايجاع أحق وإن كانت الحاجة إلى فضل العلم أدعى لاسكون الدهماء وظهور
 أهل البدع كان العلم أحق فإن وقف الاختيار على واحد من اثنين
 فتنازعا هاهنا فقال بعض الفقهاء يكون قد حاندهما منها ويعدل إلى غيرهما
 ولدى عليه جهورا لعلماء وافتقار إلى التمازع فيها لا يكون قد حاندهما
 وليس طلب الامامة مكررها فقد تنازع فيها أهل الشورى في ارتد عنها طالب
 ولا منع منها راغب واختلاف الفتاوى فيما يقطع به تنازعهما مع تكافؤ
 أحوالهما فافتات طائفة يقرعون بينهما ويقدم من قرع منهما وقال آخرون ل
 يكون أهل الاختيار بالمخيار في بيعة أيهما شأوا من غير قرعة فلو تعين لأهل
 الاختيار واحد هو أفضل الجماعة فبايعوه على الامامة وحديث بعده من هو
 أفضل منها فقد ثبت بيعتهم امامة الأول ولم يحز العدول عنه إلى من هو أفضل
 منه ولو ابتدأ بيعة المعضول مع وجود الأفضل نظرا فإن كان ذلك له نذر دعا
 إليه من كونه الأفضل عائبا أو مريضا أو كونه المفضل أطوع في الناس وأقرب
 في القلوب انه قد ثبت بيعة المعضول وصحة امامته وإن يبيع لبعض عذر فقد
 حلت في انعقاد بيعته وصحة امامته فذهب طائفة منهم إلى الجأحظ إلى ان
 بيعة

بيعه لا تنعقد لان الاختيار اذا دعى الى أولى الامر لم يجوز العدول عنه الى غيره بالنسب بأولى كالاختلاف في الاحكام الشرعية وقال الاكثر من الفقهاء والتكلمين تجوز امامته وصحت بيعته ولا يكون وجود الافضل مانعا من امامة المفضل اذ لم يكن مقصرا عن شروط الامامة كما يجوز في ولاية القضاء تقليد المفضل مع وجود الافضل لان زيادة الفصل في بالغة في الاختيار وليست متبعية في شروط الاستيفاق فلو تفرد في الوقت بشروط الامامة واحدم لم يشرك فيها غيره تعينت فيه الامامة ولم يحرب عدل مواعده الى غيره وختلف أهل العلم في ثبوت امامته وبما ادولايته بغير عقد ولا اختيار فذهب بعض فقهاء العراق الى ثبوت ولايته وانعقاد امامته وحمل الامامة على طاعته وان لم يعدها أهل الاختيار لان مقصود الاختيار غير المولى وقد عزمنا بصحته وذهب جمهور الفقهاء والتكلمين الى ان امامته لا تنعقد الا بالرضى والاختيار لكن يلزم أهل الاختيار عقد الامامة له فان اتفقوا اتفوا لان الامامة عقد لا يتم الا باعقاد وكالفصاء اذ لم يكن من يصلح له الا واحد لم يصرف قاصدا حتى يولاه فركب بعض من قال بدلائل المذهب هذا الباب وقال يصير قاصدا اذا تمرد بصحته كما يصير المتمردين اماما وقال بعضهم لا يصير المتمردين قاصدا وان صار المتمردين اماما وعرف بينهم بابان الفصاء بابية خاصة يجوز صرحه مع بقاءه على صفته فلم تنعقد ولايته الا بتقليد مائة سبب له والامامة من الحقوق لعمامة المشركين بين حق الله تعالى وحقوق لا آدميين لا يجوز صرف من استقرت فيه اذا كان على صفته فلم يفتقر تقليدهم فتدفع مع غيره الى تقديمه تنبأ له

(فصل) في ادعاء عقد الامامة لاماميين في الدين لم تنعقد امامته الا به لا يجوز أن يكون للامامة امامان في وقت واحد ومن شذ قوم يقولون واختلاف الفقهاء في الامام منهم ما قالت طائفة هو الذي عقدت له الامامة في الدال الذي مات فيه من تقدمه لانه يعتقدوا احصى وبالقيام بها أحق وعلى كادها الاعق في الامصار كلها ان يعقوا عقدوا اليهم ويسلموها لمن يبيعوه ولا ينشئ الامر باحتلاف الآراء ونسأين لاهواء وقال آخرون بل على كل واحد منهم ما ان يدفع الامامة عن نفسه ويسلمها الى صاحبه طال الامامة ووجه الامامة لاختيار أهل

المقدّم أحدهما أو غيرهما وقل آخر وقل فرع يسجد فلهما التنازع ونظاما
للتخامس فأبهم ما مرع كان بالامامة أحق وأصح في ذلك وما عساه ابتغها
الخفة دون أن الامامة لاسبقها ببيعة وعقدا كأوليين في كساح المراتب
زوماها بابتين كان المكاح لاسبقها ببيعة وعقدا فادتا بين لسان في مهمما ستقرت
له الامامة وعلى المسبوق تسليم الامر اليه ولقد خول في بعثته وان عت
لامعة فحاشي حال واحد لم يبق بها أحدهما وسدد لعقدان راسا من العقب
لاحداهما أو غيرهما وان تمتعت بيعة أحدهما وان كل ما تقدم مهمما ووقف
أمرهما عن الكذب طان تنازعاها وادعى كل واحد منهما اليه الاسباق لم تسمع
دعواه ولم تحلف عليها لانه لا يتعص بالحق فيها وبما هو حق للمسلمين جميعا ولا حكم
ايمنه فيه ولا لسكو له عنه وهكذا الوطع التنازع فيها وسلمها أحدهما الى
الآخر لم يستقر امامته الا ببيعة تشهد بقدومه ولو اقر له بالانتماء لم يخرج منها المقر
ولم يستقر لالتوا لانه مقر في حق المسلمين فان شهد له المقر ببعثته فيها مع شاهد
آخر سمعت شهادته ان ذكر شهادته لا مرعابه عند التنازع ولم يسمع منه ان لم يذكر
الانتخابا لما في القولين من التكاذب

• (فصل) • واذا دام الانتخاب بينهما امداد كشف ولم نعم بيعة لاحداهما
لما تقدم لم يفرع بينهما لاريس احدهما ان الامامة عقد والفرعة لا مدخل لها
في العقود وانما ان الامامة لا يجوز الاشتراك فيها او فرعة لا مدخل لها
فيها لا يصح الاشتراك فيه كالاخ وتدخل فيما يصح فيه الاشتراك كالاموال
ويكون دوام هذا الاشتراك مطلقا لعقدى الامامة فيهما ويستأنف أهل
الاحتياط بقدهما لاحداهما ولو ارادوا العدول بها عنهما الى غيرهما فقد قيل
بموازاة محروجهما عنها وقيل لا يجوز لان البيعة مما قد صرحت لامامة عن
عداهما ولا لانتفاء لا يجمع دونها في أحدهما

• (فصل) • وأما بعد الامامة فله من قبله فهو بما بعد الامام على
حوزه ووقع الاتفاق على محله لاريس على المسلمون معهما وليتنا كروهما
أحدهما ان أبكر رضى الله عنه عهدنا الى عمر رضى الله عنه فأثبت المسلمون
امامته بعده وانما ان عمر رضى الله عنه عهدنا الى أهل اشوري فثبتت
الجماعة دخوله فيها وهم أهل العراق اعتبارا للهجة له فيها وخرج باقي
الصحابة

، قد منها قول على لادباس رضاء الله عليه ، من عاتبه على لدخول في
 الشورى كان أمرا نهيما من أمو. الا. لم لم ر له منى لمجروح منه فصار
 العهد بها حادوا العهد الامانة قال ارد الامان يعهد بها فعليه أن يعهد
 رايه في الاحق بها والا قوم شر وطها وراعي له لاحاد في واحد من صر
 قال لم يكن ولدا ولا ولد احار نيه مرد مقدا لمعقل و نهو بض امه
 وان لم يشر فيه احد من اهل الحصار انك احادوا هديكر ط ور
 رضى عنهم شر ما في العقد بيعة اولاه هب بمس ساء اهر البصرة لى ن
 رضى اهل الاختيار بيعة شرط في زومها لامة لانها عبق عاقهم ثم هم
 الا برضا اهل الاختيار منهم والصحيح ان بيعة منعقدة وان الرضا بها غير معتبر
 لان بيعة ع رضى الله عه لم توفى على رضا العتابة ولا ان الامام احادها
 ه كان احتاره فيها مضى وقوله فيها امذون عكس ان ولي العهد ولدا
 او ولد قد عتاق في جورا عراد به عقد البيعة له على ثلاثة هب
 احادها لا يجوز ان يفرد به عقد البيعة لولد ولا لولد حتى يشا ور فيه اهل
 الاختيار في ربه اهلها فيصح منه عقد عقد البيعة له لان ذلك منه تركية
 له تجرى مجرى الشهادة وتعليقه على الامم مجرى مجرى الحكم وه ولا يجوز ان
 يشهد لولد ولا لولد ولا يحكم لواحد منهم التهمة الماثلة عليه معاجيل من الميل
 اليه والمذهب الثاني يجوز ان يفرد به عقد الولد والد لانه أمير الامم قد الامر
 هم وعليم فعاب حكم المصعب على حكم الذيب ولم يجعل للثمة طاريضا على
 أمته ولا يبدل الى معارضة وصار عيا كعهدهم الى غير ولده و والده وهى
 يكون رضا اهل الاحبار مدعجه العهد معتبر في زومه للامة أولا على
 ما قد ساه من الوجهين والمذهب ثبات انه يجوز أن يفرد عقد له لولد
 ولا يجوز أن يفرد به لولد لان الطبع يبعث على محابه الولد أكثر مما يبعث
 على محابه الولد ولده ككل ما يتنبه في الاعاب من زخور لولده و
 والده فأما عقدها لاختيه ومن قارب به من عتبه ومساكنه فكعهدها لاختيه
 الاحاب في جورا عراد بها

(فصل) * واذا عهد الامام بالخلافة الى من يصح العهد ليه على امره
 المتعبر فيه كان العهد موقفا على قبول المولى واختلاف في زمان قبوله فقبل

بعد موت المولى في وقت الذي يصح فيه نظر المولى وقيل وهو الاصح نه ما بين
 عهد المولى وموته لتنتقل عنه الامامة الى المولى مستقرة بالقبول المتقدم وليس
 للامام المولى عزل من عهد اليه ما لم يتغير حاله ون حاله عزل من استدابه من
 سائر خلفائه لانه مستخلف لهم في حق نفسه بخار له عزله ومختلف لولي عهده
 في حق المسلمين فلم يكن له عزله كمال يمكن لاهل الاختيار عزل من باي عهد اذ لم
 يتغير حاله فلو عهد الامام بعد عزل الاول الى ناس كان عهد الثاني باطلا والاول
 على بيعته فان خلع الاول منه لم يصح بيعته الثاني حتى ينفذ وداستعفى
 ولى العهد لم يطل عهد بالاستعفاء حتى يعفى لزومه من جهة المولى ثم نظرات
 وبعد غيره حاز استعفاؤه ونزع من العهد باجماعهم على الاستعفاء والاعفاء
 وان لم يوجد غيره لم يجز استعفاؤه ولا استعفاءه وكان العهد على لزومه من جهتي
 المولى والمولى ويعتبر شرط الامامة في المولى من وقت العهد اليه وان كان
 صغيرا او فاسدا وقت العهد وبالعقد لا عند موت المولى لم تصح خلافته حتى
 يستألف اهل الاختيار بيعته واداء عهد الامام الى عايب هو بحصول الحياة
 لم يصح عهده وان كان معلوم الحياة وكان موقوفا على قدومه فان مات
 المستخلف وولى العهد على غيبته استقدمه اهل الاختيار فان بعدت عييته
 ونظر لم يأتوا به حيز الحظر في امورهم سناب اهل الاختيار بانفسه
 يساهونه بانبياء دون الخلافة فاذا قدم الخليفة العايب انزل المستخلف
 الدائب وكان نظره قبل قدوم الخليفة ماصيا وبعد قدومه مردود ولو اراد ولى
 العهد قبل موت الخليفة ان يردهما اليه من ولاية العهد الى غيره لم يجز لان
 الخلافة لا تستقر له الا بعد موت المستخلف وهكذا الوفاة جعلته ولى عهدي دا
 افضت الخلافة الى لم يجز لانه في الحال ليس خليفة فلم يصح عهده بالخلافة واذا
 خلع الخليفة نفسه استقلت الى ولى عهده وقام خلعهم مقام موته ولو عهد الخليفة
 الى اثنين لم يقدم احدهما الى لا تخو حار واختار اهل الاختيار احدهما بعد
 موته كاهل الشورى فان عمر رضى الله عنه جعلها في سنة حكى ابن اسحق عن
 الزهري عن ابن عباس قال وجدت عمرد بن يوم بكر وبا فقال ما أدري ما اصنع
 في هذا الامر أقوم فيه وأقدم وقت هل نك في على فقال نه لهما لاهل والكنه
 رجل فيه دعابة وانى لا راه لوبولى امركم بحاكم على ما يقف من الحق تعرفونها

قال قلت فأين أنت عن عثمان فقال لو فعلت لجلت اس أنى معي حتى رفات
 الناس ثم قلت أنت اليه العرب حتى تضرب عنقه والله لو فعلت لفعل ولو فعل
 لمعلوا قال فقلت فصحة قال انه له هو ما كان الله ايموليه امرأة محمد صلى الله
 عليه وسلم مع ما بعهم من زهوه دل قلت قال بيقول انه لبطل واكبه يسأل عن
 الصاع والمد بالبيع بالسوق أفذاك بلى أمور المسلمين قال فقلت سعد بن أبي
 وقاص قال ليس هنك نه لما احب مقتب يقسأل عنه وماولى أمر فلاقال
 فقلت فعبدا رجن بن عوف قال نعم الرجل ذكر كرت لكه صعب ابه والله
 لا يصلح لهذا الامر يا اس عباس الا اتقوى في غير عهف ولاين من غير ضعف
 والممسل من غير جمل والجواد في غير اسراف دل اس عباس فمباخره أبو لؤلؤة
 وآمن الطبيب من نعمه وقالوا له عهد جعلها شورى في ستة وقال هذا الامر
 الى علي وبارائه الزبير والى عثمان وبارائه عبد الرحمن بن عوف والى طلحة
 وبارائه سعد بن أبي وقاص فمباخره شورى بعد موت عمر رضي الله عنه قل
 عبد الرحمن اجهلو أمركم الى ثلاثة منكم فقال يزيد جعلت أمرى الى علي وقال
 طلحة جعلت أمرى الى عثمان وقال سعد جعلت أمرى الى عبد رجن فصار
 الشورى بعد الستة فى هؤلاء الثلاثة وخرج منها أوائل الثلاثة وقال
 الرجن أيكم تبوا من هذا الامر وجعله اليه والله عليه مهيد ليجرص على صلاح
 الامم ولم يحجم احد فقال عبد رجن أشعلونه الى وأخرج هوى منه والله على
 شهيد على انى لا آؤكم نفعها وقالوا نعم فقال قد فعلت فصار الشورى بعد الستة
 فى ثلاثة ثم بعد الثلاثة فى ثمين على وعثمان ثم مضى عبد الرحمن ليعلم من
 الناس ما عدهم فلما أجمعهم الليل استدعى المسور بن عجرة وأمره معه ثم
 حصر فاحذ على كل واحد منهم العهود أيها أبو بيع أجمعان بكتاب الله وسنة
 رسوله ولش بايع اعبه ايمعتن وايطيعن ثيابا بيع عثمان بن عفان وهك كانت
 لشورى انى دخل أهل الامامة فيها وانه قد الاجماع عليها أصلا فى اعقاد
 الامامة بالعهود وفى تعقاد البيعة بعد دينين منه الامامة لا حدها باختيار أهل
 المحلى واحقد فلا فرق بين أن تجعل شورى فى اثنين أو أكثر اذا كانوا عديد
 محصورا ويستعاد منها أن لا تجعل الامامة بعدد فى غيرهم فاد تعينت بالاختيار
 فى أحدهم حازن أفضت اليه الامامة أن تعهد بها لى غيرهم وليس لأهل

الاختيار اذ اجعلها الامام شورى في عدد ان يختاروا أحدهم في حياة المستخلف
 العهد لأن يأذن لهم تقديم لاختيار في حياته لانه بالامامة أحق فم يجر
 أن يشارك بها فان حاقا ينشأ لامر عدم مودة استأذنه واختاروا ان اذن
 هم فان صار لي حال الناس نظرفان رال عنه أمره وغرب عنه رآه فهي كماله
 بعد الموت في حوز الاختيار وان كان على تميزه وصحة رأيه لم يكن لهم الاختيار
 الا عن ادنه لكي اس امحق أن عمر رضى الله عنه لم يادخل منزله بحجر حاسم
 هذه فقال ما شأن الناس قالوا يريدون الدخول عليك وأذن لهم فقالوا العهد
 بأمر المؤمنين استخلف عليك أعفان فتل كعب يجب المال والنجمة فخرجوا
 من عنده ثم سمع لهم هذه فقال ما شأن الناس قالوا يريدون الدخول عليك فادن
 لهم وقالوا استخلف عليك ما على بن أبي طالب قال اذا اتاكمكم على طريقة هي الحق
 قال عبد الله من عرفنا كنت عليه عنه ذلك وقالت يا أبا بكر المؤمنين وما يمنعك
 منه فقال سئى أعمالها حيا وميتا ويجوز للعامة أن ينص على أشبه بالاختيار
 كما يجوز له أن ينص على أهل العهد ولا يصح لأحد من أهل البيت أن ينص على غيره
 الا قبله من عهد اليه لانهم ما من حقوق حروفه

فوله هي أى
 الخلافة عقد
 ولايته أى
 ولاية العهد
 يكون على صفة
 وشرط مسع
 الولاية من حيث
 أهلا ولاية
 لا توقف من
 حيث أنها عقد
 وتوقف على ذلك
 ومن حيث أنها
 ولاية لا توقف
 على من رافع
 وتساو فاحاب
 بتدبير منها عقد
 ما ينسب العقود
 العامة التي يتبع
 في أحكامها ولا
 توقف على صفة
 وشرط والى
 تتوقف العامة
 العقود الخاصة
 تأمل اه صححه

(فصل في ولو عهد له عليه في دين أو أكثروا رتب الخلافة فيهم فقال
 له عليه بعدى فلان فان مات فالحليف بعده وتدلان فان مات فالحليف بعده
 فلان حاروكا كات الخلافة منه له الى ثلاثين في ما رتبهم العقد استخلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على جيش مائة ريدس حارته وهل فان أصيب بجرحه من أبي
 طالب فان أصيب بعد الله بن راحة فان أصيب فابن راحه لم يور الخلافة فقدم
 زيد وقتر فاختار ابنه جعفر وعظم فقتل فخذ لراية عبد الله بن راحة فقدم
 فقتل فاختار المسلمون بعده خالد بن الوليد ودهم الى صلى الله عليه وسلم
 ذلك في الامارة جازته في الخلافة (قال قبل) هي عقد وولاية على صفة وشرط
 والولايات لا تغف عقد ها على الشروط أصناف (قال) هذا من المصالح العامة
 التي ينسب حكمها على أحكام العقود الخاصة فمد على بدت في لدواتين من لم
 يكر عليه أحد من علماء العصر هـ سليمان بن عبد الملك عهد الى عمر بن عبد
 العزيز ثم بعده الى يزيد بن عبد الملك وشي لم يكن سليمان حقه فاه رمن عاصره من
 علماء التابعين ومن لا يحدون في محموله لانهم هرا نجه وقد رتبها لرشيد رضى

وفي الثاني والثالث موقعا لانه لا يجوز أن يعدل عن الاول فانتم ويحور
 أن يعدل على هذا المذهب عن الثاني والثالث فوقف ولومات الاول من
 الثلاثة بعد افضاء الخلافة اليه من غير أن يعدل الى أحد فإراد أهل الاختيار
 أن يختاروا لخلافة غير الثاني لم يحرك وكذلك لومات الثاني بعد افضاء الخلافة
 اليه لم يحرك يختاروا له غير الثالث وإن جاز أن يعدل الثاني الى غير الثالث
 لأن العهد أصلا يستعمل لاختيار الامع عدمه ولكن لو قال الخليفة العاهد
 قد عهدت الى فلان فإني مأت بعد افضاء الخلافة اليه والخليفة بعده فلا يصح
 خلافة الثاني ولم يعدل بعده لان لم يعدل الى غير الثاني ولا يحركه ولا يصح
 بعد افضاء الخلافة الى الاول وقد يجوز أن يموت قبل فضاءه اليه ولا يكون
 عهدا ثانيا ما تبرماف ذلك بطل وحازل الاول بعد افضاء الخلافة اليه أبعد
 به الى غيره وإن مات من غير عهد جار لأهل الاختيار غيره

«(فصل)» فإذا استقرت لخلافة من تقلدها ما عهد أو ختار لم كافة لامة
 أب يعرفوا افضاء الخلافة الى من صدقها صدقته ولا يلزم أب يعرفه بعينه
 واسمه إلا أهل الاختيار الذين تقوم بهم محبة وبيعهم تنعقد لخلافة وقال
 سليمان بن جرير واجب على الناس كلهم معرفة الامام بعينه واسمه كما عليه من
 معرفة الله ومعرفة رسوله والذي عابيه جهور الناس أن معرفة الامام تنزيم
 الكافة على الجملة دون التفصيل وليس على كل أحد أن يعرفه بعينه واسمه
 الا عند الدوازل التي تتوحد اليه كما أن معرفة القضاة الذين تتقدمهم الاحكام
 والفقهاء الذين يفتون في الحلال والحرام تنزيم العامة على جملة دون التفصيل
 الا عند الدوازل الموحدة اليهم ولولم كل واحد من الامة أن يعرف الامام بعينه
 واسمه لزم الهجرة اليه والمجاهرة بالانحياز ولا يفتى ذلك الى نحو
 الاوطان والصار من العرف جارحوا بالساد عاندا وإذا زمت معرفته على
 القصير الذي ذكرناه فعلى كافة الامة تعويض الامور العامة اليه من عبادية
 عامه ولا عارضة يقوم بها وكل اليه من وحوه المصالح وندبر الاعمال ويعني
 خباية لانه خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمته فيجوز أن يقال يا خليفة
 الله وعي الاصلاح فيقال بحقيقة واختاره أهل يجوز أن يقال يا خليفة الله
 يحوز به بعضهم لانه محقق في حقه وقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلائف

الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات وامتنع جهور العلماء من جوارك
 ونسبوا قائله الى المحور وقالوا يستخلف من يعيب أو يموت والله لا يغيب ولا
 يموت وقد قيل لابي بكر الصديق رضى الله عنه يا خايفة الله فقال استبجديته
 الله ولنكني خايفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي يلزمه من الامور
 الالهة عشرة اشياء أحدها حفظ الدين على أصوله المأثورة وما أجمع عليه
 سلف الامة فان نهم مبتدع أو زاغ ذو شبهة عنه أو ضل له الحق وبطل الصواب
 وأخذ بهما يلزمه من الحقوق والمحدودات يكون الدين محروسا من خذل والامة
 بمنوعة من زلزال الشائى تهديد الاحكام بين المتشاكسين وقطع الخصام بين
 المتنازعين حتى تم الصفة فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم الثالث حياطة
 البيضاء ولذنب عن المحريم لينصرف الناس في المعاييس ويستنمروا في الاسفار
 آمنين من تغريب بنس أو مال ورابع اقامة الحدود لتصاب محارم الله تعالى
 عن الاثمات وتحمى حقوق عبادهم من اتلاف واستهلاك والخامس تخصيص
 الثروة بالخدمة المسانعة والقوة المدافعة حتى لا تنهار الاعداء بحيرة ينتمكون فيها
 محرما أو يسهكون هم المسلم أو معاودة ما والسادس جهاد من عائد الاسلام
 بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في لمة ليقام بحق الله تعالى في اظهره على
 الذين كاه والسابع حياطة النفي والصدقات على ما أوجبه الشرع بصا
 واحتماد امن غير خوف ولا عيب والنامس تدبير العطايا وما يستحق في بيت
 المال من غير سرف ولا تقير ودفعه في وقت لا يقدم فيه ولا تأخير التسابع
 استكفاء الاعناء وتبديد النجباء فيما يقصه اليهم من الاعمال ويكاه اليهم من
 الاموال ليكون الاعمال بالكفاءة مضبوطة والاموال بالاعناء محفوظه
 العاشر ان سائر سعة مشارفة الامور وتصنع الاحوال لينتص بسياسته
 الامة وحراسة الملة ولا يعزل على النهويض تشاعلا بانه أو عبادة قد يحور
 الامين وبغش الباصح وقد قال الله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض
 فاستكنم من الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله فلم يقتصر الله
 سبحانه على النهويض دون المباشرة ولا مذرورة في تسابع الهوى حتى وصفه
 بالصلال وهذا وان كان مستحقا عليه بحكم الدين ومنصب الخلافة فهو من
 حقوق السياسة لكل مترع قال النى عليه السلام كلكم راع وكلكم مسؤول

عن رعيته وقد أصاب الشاعر فيها وصف به الرعم المدبر حيث يقول (البسيط)
 وفادوا أمركم لله دركم * رحب لدرع بامر المحرم مضطلعا
 لا تفران رجاء لعيش أعداء * ولاد عض ~~بكر~~ ووه حشعا
 مارال يجاب درالدهر اشطره * يكون متعا يوما وقتعا
 حتى استقر عز شرور برته * مضحك رأى لاهما ولاصرعا
 وقال محمد بن بزاد ثأمون وكان وريره (البسيط)

من كتاب حارس دنيا الهن * أب لا يناس وكل الناس توام
 وكيف يرقدينان من نصيقه * همار من أوره حل وابرام

(فصل) * وإد اقام الامام بإد كرامه من حقوق الامة وقد أدنى حق الله تعالى
 في حاله وغايه ووجب له عايم حق الطاعة والصدور مالم يشغره حاله والذي
 يتغير به حاله فيخرج به عن الامامة شيئا كس أحد همار ح في عدائه والناسي
 نقص في بدنه فأم الجرح في عدائه وهو العس فهو على صرين أحدهما
 ما مانع فيه الشهرة وثاني مانع في نفسه بشبه فاما لا قول همار متعاق بافعال
 مجوارح وهوارث كانه لم يخطوراث واقداه على انه كرات تحكيه مالا للهوة
 وانقاد للهوى فهذا هو حق مع من اعتاد الامامة ومن استقامتها فإذ اطرا
 على من اعتاد الامامة فخرج من ادلواذ الى العدة لتلي عدلى الامامة لا يعقد
 جديد وقال حص المتكلمين يعود الى لامامة بعوده الى العدة من غير أن
 سنا فله عة دولا يه اموم ولا يه ونحو حق المشقة في استئناف بيعته وأما
 التي في منهج متعاق بالاعتقاد المتأول شبهة تعترض فية أول لها خلاف لحق
 فقد ختم لعلاء فيها ودهم وراق منهم الى أنها تنفع من امة الامامة
 ومن ادعاهها ويخرج محدونه الانه لما استوى حكم الكه ربناؤل وعبر
 ناؤل وجب أب يستوى حال افدق بناؤل وعبر ناؤل وقال كثير من
 علماء الصدرة انه لا نفع من اعتقاد الامامة ولا يخرج به منها كما لا نفع من ولاية
 العصاة وحوار الشهادة وأما ما طرا على بدنه من نقص فينقسم ثلاثة أقسام
 أحدها نقص نحو اسوا في نقص الانصاء والثالث نقص التصرف فاما نقص
 الخوس فينقسم ثلاثة أقسام قسم ينفع من الامامة وقسم لا ينفع منها وقسم محسب
 فيه فاما له من مانع منها فشيئا كس أحد همار وال العقل والثاني ذهاب البصر

واما

صحيحه وشبهه وصريح الرجل حصع ودل وأراد همار الخلل

عما عده عن احطروا لندرو عبا يه هماره ممتحه

رحب لدارع
 أى واسع
 واضطلع تقوى
 والمنز المهرطى
 انتم وانحسوع
 ضعف الصوت
 والانهاء بالبصر
 الى الارض وكفى
 به همار ضعف
 قوة وشطار
 الثي نصفه
 رجوه أشطار
 رفواهم فلان
 يحلب درالدهر
 أشطره أى
 يستخرج صروب
 لدهر من حبر
 وشر واثرو
 بتقدم لراى
 الطعن راجع
 عينا وعلا
 والمبرر والمبررة
 العربية وانعم
 بالخفاء المجهمة
 لنهم واضرع
 ضعف الجسم
 يقال فلان
 صارع الجسم
 صحيحه وشبهه وصريح الرجل حصع ودل وأراد همار الخلل

فإنما زوال العقل فضرر بان أحدهما كان عارضا مجوازا والى كالأغواء فهذا
لا يمنع من انعقاد الإمامة ولا يخرج منها لأنه مرض قليل البتة سريع لزوال
وقد أعيى على رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه * والضرب الثاني ما كان
لأمره لا يرجي زواله كالمجنون والخبيل فهو على ضربين * أحدهما أن يكون
مطلقا دائما لا يتخلله أفاقة فهذا يمنع من عقد الإمامة واستدامتها إذا طرأ
هذا بطلت به الإمامة بعد تحققه والقطع به * والضرب الثاني أن يتخلله أفاقة
يعود بها إلى حال السلامة فيستقر فيه فإن كان زمان الحمل أكثر من زمان
الأفاقة فهو كالاستديم يمنع من عقد الإمامة واستدامتها ويخرج حدوده منها
وإن كان زمان الأفاقة أكثر من زمان الحمل يمنع من عقد الإمامة واحتلاف في
منعه من استدامتها وقيل يمنع من استدامتها كإخراج من استدامتها إذا طرأ
بطلت به الإمامة لأن في استدامتها إطلا بالانظر المقتضى فيه وقيل لا يمنع من
استدامة الإمامة وإن منع من عقد ما في الاستدعاء لأنه يراعى في استدعاء عقدها
سلامة كاملته وفي الخروج منها انقاص كامل * وأما ذهاب البصر فيمنع من عقد
الإمامة واستدامتها فإذا طرأ بطلت به الإمامة لأنه مأسا بطل ولاية القضاء
ومنعه من جواز الشهادة فأولى أن يمنع من صحة الإمامة * وأما عشاء العين وهو
أن لا يبصر عند دخول الليل فلا يمنع من الإمامة في عقد ولا استدامة لأنه مرض
في زمان الدعوى يرجي زواله وأما ضعف البصر فإن كان يعرف به الاشتصاص إذا
رأه لم يمنع من الإمامة وإن كان يدرك الاشتصاص ولا يعرفها لم يمنع من الإمامة
عقد واستدامة * (وأما القسم الثاني) * من نحو أسناني لا يؤثر فقدها
في الإمامة فتنبأ أحدهما الخشم في الأنف الذي لا يدرك به شم الروائح
والثاني فقد المدروق الذي لا يعرق به بين الضعوم فلا يؤثر هذا في عقد
الإمامة لأنها ما يؤثران في الذمة ولا يؤثران في الرأي والعمل * (وأما القسم
الثالث) * من نحو أسناني الخشب فيها فتنبأ أسناني الخشم والحرس فيمعان من
استدامة عقد الإمامة لأن كمال الأوصاف يوجد في أحدهما واختصاص في الخروج
بهما من الإمامة فقال طائفة يخرج بهما عنها كما يخرج بذهاب البصر
لتأثيرهما في التدبير والعمل وقال آخرون لا يخرج بهما من الإمامة لقيام
الاشارة مقامهما فلم يخرج منها لا ينقص كامل وهل آخرون أن كل يحسن

الكتابة لم يخرج بهما من الامامة وان كان لا يجوز منها اخرج من الامامة بها لان
الكتابة معه وهذه الاشارة موهومة والاول من المذاهب اصح وأما تنسبة
اللسان وثقل الجمع مع ادراك الصوت اذا كان عالياً فلا يخرج بهما من الامامة
اذا حدثا واختلف في ابتداء عقدها بهما فقبل يمنع ذلك من ابتداء عقدها
لانها ناقصة يخرج بهما عن حال الكمال وقبل لا يمنع لان نبي الله موسى عليه
السلام لم تنسعه عقدة لسانه عن النبوة فأولى ان لا يمنع من الامامة

«(فصل)» وأما فقد الاعضاء فينقسم أربعة أقسام (أحدها) ما لا يمنع من
صحّة الامامة في عقد ولا استدامة وهو لا يؤثر فقهه في رأى ولا عمل ولا نهوض
ولا يشين في المنظر وذلك مثل قطع الذكر والانتين فلا يمنع من عقد الامامة
ولأن استدامتها بعد العقد لان فقهه هذين العضوين يؤثر في التناسل
دون إرأى والمحنة فيجبرى بحرى العنة وقد وصف الله تعالى يحيى بن زكريا
بذلك وأنتى عليه فقال وسيداً وحسوراً ونبياً من الصالحين وفي المحصور قولان
أحدهما انه العنين الذى لا يقدر على اتيان النساء قاله ابن مسعود وابن
عباس والثانى انه لم يكن له ذكر يقضى به النساء أو كان كالنوة قاله
سعيد بن المسيب فبالم يمنع ذلك من النبوة فأولى ان لا يمنع من الامامة وكذلك
قطع الأذنين لانها لا يؤثران في رأى ولا عمل وللمساكين حتى يمكن أن يستتر
ولا يظهر (والقسم الثانى) ما يمنع من عقد الامامة ومن استدامتها وهو ما يمنع
من العمل كذهاب اليدين أو من النهوض كذهاب الرجلين فلا يصح معه
الامامة في عقد ولا استدامة لجزءه عما يلزمه من حقوق الامة في عمل أو نهضة
(والقسم الثالث) ما يمنع من عقد الامامة واختلاف في منعه من استدامتها وهو
ما ذهب به بعض العمل أو فقهه بعض النهوض كذهاب إحدى اليدين
أو إحدى الرجلين فلا يصح معه عقد الامامة لجزءه عن كمال التصرف فان طارأ
بعد عقد الامامة في نروجه منها مذهبان للفقهاء أحدهما يخرج به من
الامامة لانه يحجز يمنع من ابتدائها فمنع من استدامتها والمذهب الثانى انه
لا يخرج به من الامامة وان منع من عقدها لان المعتبر في عقدها كمال السلامة
وفي المحروج منها كمال النقص (والقسم الرابع) ما لا يمنع من استدامة الامامة
واختلاف في منعه من ابتداء عقدها وهو ما شان وفيه ولم يؤثر في عمل ولا في

نهضة كجـدع الابع وسجل احدى العينين فلا يخرج به من الامامة بعد
عقدتها لعدم تأثيره في شيء من حقوقها وفي منعه من ابتداء عقد هامذهاب
للقهها أحدهما انه لا يمنع من عقدتها وليس ذلك من الشروط المعبرة فيها
لعدم تأثيره في حقوقها والذهب الثاني انه يمنع من عقد الامامة وتكون
الامامة منه شرطا معتبرا في عقدتها ليسلم ولاية الملة من شين يعاب ونقص
يزدرى فتقل به المية وفي قاتنا فور عن العامة وما أدى الى هذا فهو نقص في
حقوق الامامة

* (فصل) * وأما نقص التصرف فضربان حجر وفهر فأما الحجر فهو ان
يستولي عليه من أعوانه من يستبد بتنفيذ الامور من غير نظاهر بمعية
ولا مجاهرة بمشافة فلا يمنع ذلك من امامته ولا يقدح في صحته ولا يثني
في أفعال من استولى على أموره فان كانت جارية على أحكام الدين ومقتضى
أهـل جازا قراره عليها تنفيذا لها وامضاء لاحكامها لثلايقف من الامور
الدينية ما يعود بفساد على الامامة وان كانت أفعـله خارجة عن حكم الدين
ومقتضى العدل لم يجز اقراره عليها ولزمه ان يستنصر من يقبض يده ويزيل
تغايه وأما القهر فهو ان يصبره أسورا في يد مدقوظا هـر لا يقدر على الخلاص منه
فيمنع ذلك عن عقد الامامة له والامامة فمصلحة في اختيار من عدها من ذوى القدرة
العدو مشركا أو مسلما باعيا والامامة فمصلحة في اختيار من عدها من ذوى القدرة
وان أمر بعد ان عقدت له الامامة فعلى كافة الامامة استغناؤه لما أوجبه
الامامة من نصرته وهو على امامته ما كان مرجوا الخلاص مأمول الفكاك
أما قتال أو فداء فان وقع الاياس منه لم يخل حال من أمره من أن يكونوا
مشركين أو بغاة المسلمين فان كان في أسرا مشركين خرج من الامامة لايأس
من خلاصه واستألف أهل الاختيار ببيعة عبره على الامامة فان عهد بالامامة
في حال أمره نظري في عهدته فان كان بعد الاياس من خلاصه كان عهدته
باطلا لانه عهد بخروجه من الامامة فلم يصبح منه عهد وان عهد قبل الاياس
من خلاصه في وقت هو فيه مرجوا الخلاص صح عهدته بإبقاء امامته واستقرت
امامة ولي عهدته بالاياس من خلاصه زوال امامته فلو خلاص من أسره بعد
عهدته نظري في خلاصه فان كان بعد الاياس منه لم يعد الى امامته بخروجه منها

سجل العينين
فقتها اهـ

المشاققة والاشفاق
واحد قال شافه
مشافة وشقاقا اذا
حالفه وحقيقته
ان يأتي كل ما
يشق على صاحبه
فكل منهما في
شق غير شق
صاحبه
وهو على امامته
أى باقى على
امامته مادام
يرجى خلاصه
و زوال اهـ كما كـه

بالإياس واستقرت في ولي هذه وإن خلاص قبل الإياس فهو على إمامته
ويكون العهد في ولي العهدنا ما وإن لم يصرا مامنا * وإن كان بأسور مع بغاة
المسلمين فإن كان مرحو محروص فهو على إمامته وإن لم يرح خلاصه لم يحل حال
البيعة من أحد أمرين أما أن يكونوا نصيبوا لأنفسهم إماما أولم ينصبوا فإياهم
فوضى لا مام لهم فالإمام المأسور في أيديهم على إمامته لأن بيعته لهم لازمة
وطاعته عليهم وجبة فصار معهم كصيره مع أهل العدل داعا ارتحت الحجر
وعلى أهل الاختيار أن يستعيروا عنه باطرا يخلفه إن لم يقدر على الاستجابة فإن
قدر عليها كان أحق باختيار من يستنيبه منهم فإن خلع المأسور نفسه أو مات لم
يصر لمستجاب إماما لما له نية عن موجوده والى بعده وإن كان أهل البيعة
قد نصبوا لأنفسهم إماما دخلوا في بيعته وانقادوا لوطاعته فالإمام المأسور في
أيديهم خارج من الإمامة بالإياس من خلاصه لأنهم قد اتخاروا بدارت فرد
حكمهم من الجماعة وخرجوا بها عن الصاعة ولم يبق لأهل العدل بهم نصره
ولولا أسورهم قدره وعلى أهل الاختيار في ذلك أن يعقدوا الإمامة
لأرضوه لما كان خلاص المأسور لم يعد إلى الإمامة محروجه منها

* (فصل) * وإدائهم ما وصفتهم من أحكام الإمامة وعموم نظرها في مصالح
الامة وتبديل لامة فإذا استقر عقد هذا الإمام انقسم ما صدر عنه من ولايات
حلفائه أربعة أقسام (فانقسم الأول) من تكون ولايته عامة في الأعمال
العامة وهم الوزراء لا يمتنعون في جميع الامور من غير تخصص (والقسم
الثاني) من تكون ولايته عامة في أعمال خاصة وهم أمراء الاقاليم والبلدان
لان النظر فيما يخصها من الأعمال عام في جميع الامور (والقسم الثالث) من
تكون ولايته خاصة في الأعمال العامة وهم كقاضي القضاة وكتيب الجيوش
وحامى الثغور ومستوفي الخراج وجابي الصدقات لان كل واحد منهم مقصور
على نظرها في جميع الأعمال (والقسم الرابع) من تكون ولايته خاصة في
الأعمال الخاصة وهم كقاضي بلد أو إقليم أو مستوفي خراج أو جابي صدقاته
أو حامى ثغره أو كتيب جنده لان كل واحد منهم خاص بالطرف مخصص بالعمل
والكل واحد من هؤلاء الولاة مشروط بتعديها ولايته ويصح معها انظره ونحو
بذكرها في أبوابها ومواضعها بمشيئة الله وتوفيقه

* (الباب الثاني في تقليد الوزارة) *

(والوزارة على صريح) وزارة تعويض ووزارة تنفيذ * فأما وزارة النفوذ
فهو ان يستوزر الامام من يقو صاياه تدبير الامور برأيه وحصاهها على
اجتهاده وليس يتمتع جواز هذه الوزارة قال الله تعالى حكاية عن رسوله موسى
عليه السلام واحملني وزيراً من أهلي هرون أخى أشد ديه أزرى وأشركه في
أمرى فادجار ذلك في السقوة كان في لامامة أجوز ولا من وكل في الامام
من تدبير الامة لا يقدر على مباشرة جميعه الالاماته وبإية الوزير لمشاركت
له في التدبير أصح في تميز الامة ومن تفردها المستظهر به على من هو
أبعد من ذلك وأمنع من الحقل ويعترف بتقليد هذه الوزارة شروط الامة
الانساب وحده لانه مضمي الاراء ومنع الاحتداد ناقضى أن يكون على
صهات المجتهدين ويحتاج فيها الى شرط زائد على شروط لامامة وهو أن يكون
من أهل الكفاية قيسا وكل لبه من أمرى بحرب والمجراح خبرتها ومعرفة
بتفصيلها وانها مباشرة لها تارة ومستغيب فيها أخرى فلا يصلح ان اسلمه
الكفاية الا أن يكون منهم كما لا يقدر على مباشرة اذا قدر عنهم وعلى هذا
الشرط مدار الوزارة وبه تنظم لاساسه * حتى ان المأمور رضى الله عنه كتب
في اختيار وزيراني التمس لأموري رحلا طامع الخصال المحرداعة في خلافته
واسقة تنامة في طرائقه قد ذهبت له الاكذب وأحكمت منه المحارب ان أمن
على الاسرار قام بها وان قلده مهمات الامور ونهض فيها بسكنه الحزم وبصحة
العلم وتكفيه اللحظة وتغيبه اللجة له صولة الاراء والباء المحارب
وتواضع العلماء وفهم العقهاء ان أحسن ايتمشكر وبقيل بالامام
لا يبيع نصيب يومه بصرمان عده يترق قلوب الرجال بخلافة اسانه وحسن
بيانه وقد جمع بعض الشعراء هذه الاوصاف وأجزها ووصف بعض و
الدولة العباسية بها فقال (الوافر)

بديته وفكره سواء * ذا التمس على الناس الامور
وأخزم ما يكون الدهر يوما * اذا أعيا المشاور والمشير
وصدرفه لاهم اتداع * اذا صاقت من المم الصدور
فهذه الاوصاف اذا كملت في الزعم المدبر وقل ما تكمل فالاصلاح بظن * م

وبإسقاط برأيه وتدييره تام وإن اعتبرت الصلاح بحسبها احتل والتدبير على قدرها يعقل وأن لم يكن هـ. إذ من الشروط الدينية المحضة فهو من شروط السياسة المعاصرة لشروط الدين لما يخلقها من مصالح الأمة واستقامة الأمة فإذا كانت شروط هذه الوزارة فيمن هو أهل لها فحقه التقليد فيها معتبرة بلفظ الجمعية المستنور لانتها ولاية تغتفر إلى عقد والعقود لا تصح إلا بالقول الصريح فإن وقع له بالطر وأذن له لم يتم التقليد حكما وإن أمضاء الولاية عرفا حتى يعقده الوزارة بلفظ يشتمل على شرطين أحدهما عموم النظر والثاني النيابة فإن اقتصر على عموم النظر دون النيابة فكان بولاية العهد أنخص فلم تنعقد به الوزارة فإن اقتصر به على النيابة فقد أقيم ما استأنه فيه من عموم وخصوص أو تفويض وتقييد فلم تنعقد به الوزارة وإذا جمع بينهما انعقدت ونمت والجمع بينهما ~~يكون~~ من وجهين أحدهما وهو بأحكام العقود أنخص أن يقول قد قلنا ذلك ما إلى نيابة عني فتعقد به الوزارة لأنه قد جمع له بين عموم النظر والاستئابة في النظر فإن قال له نب عني فيما إلى احتمل أن تنعقد به الوزارة لأنه قد جمع له في هذا اللفظ بين الوجهين عموم النظر والاستئابة واحتمل أن لا تنعقد به الوزارة لأنه أذن بمحتاج إلى أن يتقدمه عقد والاذن في أحكام العقود لا تصح به العقود ولو كان قد استأنه في فيما إلى انعقدت به الوزارة لأنه عدل عن مجرد الاذن إلى ألساط العقود ولو قال انظر فيما إلى لم تنعقد به الوزارة لاحتماله أن ينظر في نفسه أو في تعيينه أو في التيام به والعقد لا ينهم بأعط محتمل حتى يصله بما يفي عنه الاحتمال وليس يراعى فيما يباشره الخلفاء وملوك الأمم من العقود العامة ما يراعى في الخاصة من الشروط المؤكدة لأميرين أحدهما أن من عاداتهم ألا كه ما يدبر القول عن كثيره فصار ذلك فيهم عرفا مخصوصا وربما استعملوا الكلام ما اقتصر وأعلى الإشارة غير أنه ليس يتعلق بها في الشرع ~~حكم~~كم أناطق سليم فكذا ذلك خرجت بالشرع من عرفهم والثاني أنهم أقله ما يباشرونه من العقود تجعل شواهد الحال في تأهيم لها وجب الحمل لعظمهم الحمل على الغرض المقصود دون الاحتمال المجرد فهذا وجه والوجه الثاني وهو يعرف المصعب أشبه أن يقول قد استأذنتك تعويلا على نيابة تلك فتعقد به هـ. فله الوزارة لأنه قد جمع

بـ - معه أي

تسمع ما إليه

وتعينه ما إليه

أ -

نرجحت الإشارة

أ -

بين عموم النظر فيما به بقوله استوزرنتك لان نظرا لوزارة عام وبين النيابة بقوله تعويلا على نيابتك فخرحت عن وزارة التنفيذ ذالى وزارة التفويض ولو حال قد فوضت اليك وزارتي احتمال ان تنعقد به هذه الوزارة لان ذكر التفويض فيها يحرجها عن وزارة التنفيذ ذالى وزارة التفويض ويحتمل ان لا يصدق لان التفويض من احكام هذه الوزارة فانقرالى عقدية تقدمه والاقل من الاحتمالين اشبه بالصواب فعلى هذا القول قد فوضنا اليك الوزارة صح لان ولاية الامور يكونون عن انفسهم بلفظ الجمع ويعظمون عن اضافة الشئ اليهم فبرسلونه فيقوم قوله قد فوضنا اليك مقام قوله فوضت اليك وقوله الوزارة مقام قوله وزارتي وهذا انفسهم قول عقدت به وزارة التفويض واوجزه ولو كنى غير الملوك عن انفسهم بالجمع وترك الاضافة لما تعلق به حكم التفويض والاصافة محروجه عن العرف المعهود فاما اذا قال قد فادتك وزارتي او قد فادتك الوزارة لم يعبر بهذا القول من وزراء التفويض حتى يدينه بما يستحق به التفويض لان الله تعالى يقول حكايته عن بيده موسى صلوات الله عليه واجعل لي وزير ام اهل هرون اخي اشدد به ازري واشركه في امرى فلم يقتصر على مجرد الوزارة حتى قرنوا بشدازره واشتركا في امره ولا اسم الوزارة يختلف في اشتقاقه على ثلاثة اوجه احدها انه مأخوذ من الوزر وهو الثقل لانه يحمل عن الملك انتقاله الثاني انه مأخوذ من الوزر وهو المنجأ ومنه قوله تعالى كلا لا وزر اى لا ملجأ - حتى بذلك لان الملك يضاف الى رايه وموسى والثالث انه مأخوذ من الازر وهو الطهر لان الملك يقوى بوزيره كقوة البدن بالطهر ولاى هذه المعاني كان مستقفا وليس في واحد منها ما يوجب الاستبداد بالامور

* (فصل) * وادانتر مات معديه ووزارة التفويض بالطرفين وان كان على الاموم ممتد بر بشرطين يقع الفرق - هما بين الامامة والوزارة احدهما يختص بالوزير وهو مطالعة الامام لما أمضاء من تدبير وأمره من ولاية وتقليد اشلا يصير بالاستبداد كالامام والثاني يختص بالامام وهو ان يتصمخ أفعال الوزير وتديره الامور باقرمتها ما وافق الصواب ويستدرك ما خالفه لان تدبير الامامة موكول وعلى اجتهاده محمول ويجوز لهذا الوزير ان يحكم

فبرسلونه أن
يطلقونه عن
الاصافة

- منه وان عاد الحكم كما يجوز ذلك للامام لان شروط الحكم فيه معتبرة
 ويجوز ان يتطرق للمعام ويسبب فيها لان شروط المطالب فيه معتبرة ويجوز
 ان يولى الجهة دينه - وان قادم من وراءه لان شروط الحرب فيه معتبرة
 ويجوز ان ياتر تعيينه الامور التي دبرها وان يستب في سببها لان شروط
 رأى وابتدع فيه معتبرة وكل ما صح من الامام صح من لوزير الاثلاثة اشياء
 احدى اولها ان يعهد بالامام الى من يرى واپس ذلك للوزير الثاني
 ان للامام ان يستفي الا من الامامة واپس ذلك للوزير والثالث ان للامام
 ان يعزل من قلده الوزير واپس للوزير ان يعزل من قلده الامام وما سوى هذه
 الثلاثة حكم اقوي من البقية في حوار فله وحجة نفوذ منه فان عارضه
 الامام في ردها من ان كان في حكم هذا على وجهه او في مال وضع في حقه لم يحرم
 بعض ما احتج به من حكم ولا استرجاع ما ورق برأيه من مال فاب كان في
 عليه والى او تجبه - بر حيش وقد يحرر جاز للامام عارضته بعزل الموالي
 والامام دول بالخيش الى حيث يرى وتدير المحب بما هو اولي لان للامام ان
 يستدرك ذلك من افعال غيره فكان اولي ان يستدركه من افعال وزيره
 وهو قائد الامام والسباع على ان واد الوزير غيره على ذلك العمل نظري
 اسبقه ما بالتعليد فان كان الامام اسبق تعليده عليه اثبت ولا ولاية لمن
 ولده الوزير وان كان تعليده الوزير اسبق فان علم الامام بما تقدم من تقليد
 الوزير كان في تقليد الامام لعينه عزل الاول وسبق تعليده الثاني فصح
 الثاني دون الاول وان لم يعلم الامام بما تقدم من تعليد الوزير فتقليد الوزير
 اثبت وتصح ولاية الاول دون الثاني لان تقليد الثاني مع العمل بتقليد الاول
 لا يكون عزلا له ويكون عزلا لو علم بتقليده وقال بعض اصحاب الشافعي رضى
 الله عنه لا يعزل الاول مع علم الامام بحاله اذا قلده غيره حتى يعزله فلا يصح
 بالقول معزولا لا تعليده غيره فعلى هذا ان كان نظرهما مع غيره الاشتراك
 صح فاما ان كانا مشتركين في الطرفين كل علم لا يصح فيه الاشتراك كان
 تعليدهما موقوف على عزل احدهما او قرار لا يشر فان تولى ذلك الامام حاز ان
 يعزل ايهما شاء وبقر الاشر وان تولد الوزير جاز ان يعزل من احتض
 بتعليده ولم يحرم من قلده الامام

* (فصل) * وأما وزارة التنفيذ فكما أضف وشروطها أقل لان النظر فيها مقصور على رأى الامام وتديره وهذا الوزير وسط يده وبين الرعايا والولاة يؤدى عنه ما أمر به من ذعنه ماذكر ويعضى ما حكم ويخبر بتقليد الولاة وتجسير الخيوش ويعرض عليه ما ورد من مهم وتجتمع من حدث لم يعمل فيه ما يؤمر به فهو معين فى تنفيذ الامور وايس نوال عليها ولا منقادا لاسافار شريك فى الرأى كان باسم الوزارة أخص وان لم يشارك فيه كان باسم الواسطة والسفارة أشبه وايس تفرغه الوزارة الى تقليد واعمال راعى فيها مجرد الاذن ولا تعتبر فى المؤهل لاسافار الحربية ولا العلم لانه ليس له ان ينفرد بولاية ولا تقليد فتعتبر فيه الحربية ولا يجوز له ان يحكم بغيره فيه العلم وانما هو مقصور النظر على امرين أحدهما ان يؤدى الى الحليفة والثانى أن يؤدى عنه فبراعى فيه سبعة أوصاف أحدها الامانة حتى لا يخون فيما قد أؤتمن عليه ولا يعش فيما قد استنصحه فيه والثانى صدق اللسان حتى يوثق بخبره فيما يؤديه ويعمل على قوله فيما ينهيه والثالث فله الطمع حتى لا يرتضى فيما يلب ولا يتجسس فيما سهل والرابع ان يسلم فيما يئنه وبين الناس من عداوة ومحناء فان العداوة تصدعن الشناعة وتزع من التعاطف والخامس أن يكون ذكورا لما يؤديه الى الخليفة وعسلا له شاهد له وعليه والسادس المدكاه والاعطمة حتى لا نداس عليه الامور فتشبهه ولا تقوه عليه فتلتبس فلا يصح مع اشتباهها عزم ولا يصلح مع التباسها عزم وقد أفصح هذا الوصف وزير المأمون محمد بن بزاد حيث يقول (الطويل)

أصابه معنى المرء روح كلامه * فان أخطأ المعنى فذلك موت
أداعاب قلب المرء عن حفظ لفظه * فية صفة للعالمين سمات
والدابع أن لا يكون من أهل الاهواء فيخرجه الهوى من الحق الى الباطل
ويبدلس عليه الحق من البطل فان الهوى طامع لا اسباب وصارف له عن
الصواب (ولذلك قال النبى صلى الله عليه وسلم حلفا نبى يرمى ويهم هل
الشاعر السريح)

اما اذا فلت دواعى الهوى * وأصحت السامع للقال

واضطرع القوم بأبائهم * نقضى بحكم عادل فاصل
 لا نجعل الباطل حقا ولا * نلفظ دون الحق بالباطل
 نخاف ان نسهأحلامنا * فيجعل الدهر مع الحامل

فان كان هذا الوزير مشاركاً في رأى احتاج الى وصف ثامن وهو المحسنة
 والتجربة التي تؤديه الى صحة الرأى وصواب التدبير فان في التجارب خبرة
 بمواقب الامور و نلم يشارك في رأى لم يمتح الى هذا الوصف وان كان
 ينتهي اليه مع كثرة الممارسة ولا يجوز ان تقوم بذلك امرأة وان كان
 غيرها مقبولاً لما نصته معنى لولايات مصر وقنع النساء لقول النبي صلى
 الله عليه وسلم ما افطع قوم أسندوا أمرهم الى امرأة ولان فيها من طالب
 الرأى ونسبات لغيره ما تضعف عنه النساء ومن الظهور في مساندة
 الامور ما هو عاين محظوره ويجوز ان يكون هذا الوزير من أهل الذمة وان لم
 يحران يكون وزيراً لتفويض من هم * ويكون الفرق بين هاتين الوزارتين
 بحسب الفرق بينهما في النظرين * وذلك من أربعة أوجه أحدها انه يجوز
 لوزير التفويض مساندة المحكم والنظر في المظالم وليس ذلك لوزير التنفيذ
 والثاني انه يجوز لوزير التفويض ان يستعبد بتقليد الولاة وليس ذلك لوزير
 التنفيذ والثالث انه يجوز لوزير التفويض ان يفرد بتسيير الجيوش وتدبير
 الحروب وليس ذلك لوزير التنفيذ والرابع انه يجوز لوزير التفويض ان
 تصرف في أموال بيت المال بقبض ما يستحق له وبدفع ما يجب فيه وليس
 ذلك لوزير التنفيذ وليس فيما عدا هذه الاربعة ما يمنع أهل الذمة منها
 الا ان يستطيلوا فيكونوا ممنوعين من الاستطالة ولهذا الفرق الاربعة بين
 النظرين افرق في أربعة من شروط الوزارتين أحدها ان الحرية معتبرة
 في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ والثاني ان الاسلام معتبر
 في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ والثالث ان علم الاحكام
 الشرعية معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ والرابع ان
 المعرفة بأمر الحرب والحراج معتبرة في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة
 التنفيذ افرق في شروط التقليد من أربعة أوجه كما افرق في حقوق النظر من
 أربعة أوجه واستويا فيما عدا ثامن حقوق وشروط

* (فصل) * ويجوز للخليفة ان يقلد وزيرى تنفذ على اجتماع واحد
ولا يجوز أن يقلد وزيرى تفويض على الاجتماع لعموم ولايتهما كما لا يجوز
تقليد إمامين لأهملهما بما تعارض فى العقد والحل والتقليد والعزل وقد قال
الله تعالى لو كان فيهما آفة إلا الله لفسدتا فان قلد وزيرى تفويض لم يخل
حال تقليدهما من ثلاثة أقسام أحدها أن يفوض الى كل واحد منهما
عموم النظر فلا يصح لمآفة من دليل وتعليل ويتطرى تقليدهما فان كان
فى وقت واحد بطل تقليدهما معا وان سبق أحدهما الآخر صح تقليد
السابق وبطل تقليد المسبق والعرق بين فساد التقليد والعزل ان فساد
التقليد يمنع من نفوذ ما تقدم من طرئه ولعزل لا يمنع من نفوذ ما تقدم من طرئه
والقسم الثانى أن يشترك بينهما فى النظر على اجتماعهما فيه ولا يجعل الى
واحد منهما ان ينفرد به فهذا يصح وتكون لورارة بينهما الى واحد منهما ولهما
تنفيذ ما اتفق رأيهما عليه وليس لما تنفذ ما اختلفا فيه ويكون وقفا على
رأى الخليفة وخارجا عن نظر هذين الوزيرين وتكون هذه الوزارة قاصرة عن
وزارة التفويض المطلقة من وجهين أحدهما اجتماعهما على تنفيذ
ما اتفقا عليه والثانى زوال نظرهما عما اختلفا فيه وان اتفقا بعد الاختلاف
نظرا فان كان من رأى اجتماعا على صوابه بعد اختلافهما فيه دخل فى نظرهما
وصح تنفيذه منهما الا ان ما تقدم من الاختلاف لا يمنع من جواز الاتفاق وان
كان من متابعة أحدهما الصواب مع بقائهما على رأى اختلفا فيه فهو على
خروجه من نظرهما لانه لا يصح من وزير تنفيذ ما لا يراه صوابا والقسم الثالث
أن لا يشترك بينهما فى النظر ويفرد كل واحد منهما بما ليس فيه لآخر نظر
وهذا يكون على أحد وجهين اما أن يخص كل واحد منهما بعمل يكون فيه
عام النظر خاص العمل مثل ان يرذالى أحدهما وزارة بلاد المشرق والى الآخر
وزارة بلاد المغرب واما أن يخص كل واحد منهما بتقرير كون فيه عام لعمل
خاص النظر مثل ان يسنوز أحدهما على الحرب ولائحه على الحراج فيصح
التقليد على كلا الوجهين غير انهما لا يكونان وزيرى تفويض ويكونان
والبين على عملين مختلفين لان وزارة التفويض مأمومة ونفذ أمر الوزيرين بها
فى كل عمل وكل نظر ويكون تقليد كل واحد منهما مقصورا على ما خص به

وايس له معارضة، لا تتولى نظره وعمله ويجوز للخليفة ان يخلد وزيرين وزير
 تفويض وزير تنفيذ يكون وزير التفويض مطلق التصرف ووزير التنفيذ
 مقصورا على تنفيذ ماوردت به أوامر الخليفة ولا يجوز لوزير التنفيذ ان يولى
 معزولا لان يعزل مولى ويجوز لوزير التفويض ان يولى المعزول ويعزل من
 ولاية ولا يرل من ولاية الخليفة وليس لوزير التنفيذ ان يوقع عن نفسه ولا عن
 الخليفة الابامرة ويجوز لوزير التفويض ان يوقع عن نفسه الى عماله وعمال
 الخليفة ويلزمهم قبول توقيعاته ولا يجوز ان يوقع عن الخليفة الابامرة في عموم
 أو خصوص وادامر الخليفة وزير التنفيذ يعزل به أحد من الولاية واداعزل
 وزير التفويض ان يعزل به عمال التنفيذ ولم يعزل به عمال التفويض لان
 عمال التنفيذ ياب وعمال التفويض ولاية ويجوز لوزير التفويض ان يستخاف
 نائب عنه ولا يجوز لوزير التنفيذ ان يستخلف من ينوب عنه لان الاستخلاف
 تقليد فصاح من وزير التفويض ولم يصح من وزير التنفيذ وداهى الخليفة وزير
 التفويض من الاستخلاف لم يكن له ان يستخلف وادا أذن لوزير التنفيذ في
 الاستخلاف حارله ان يستخلف لان كل واحد من الوزيرين يتصرف عن أمر
 الخليفة وبه وان افرق حكمهم مع اطلاق التقاليد وادافوض الخليفة تدير
 الاقاليم الى ولايتها وكل النظرة بها الى المستولين عليها كالدى اياه أهل زمانها
 جازلها كل اقليم ان يستوزر وكان حكم وزيره معه حكم وزير الخليفة مع
 الخليفة في اعتبار الوزيرين وأحكام الطرفين

«(الباب الثامن في تعيين الامارة على البلاد)»

واذا قلد الخليفة أمير على اقليم أو بلد كانت امارته على ضربين عامة وخاصة
 فأما العامة فعلى صربين اماره استكماء بعقد عن اختيار وامارة ستملاء بعقد
 عن اضطرار فأما اماره الاستكماء التى تنعقد عن اختياره فتشتمل على عمل
 محدود ونظر معهود والتقليد فيها ان يقوض اليه الخليفة اماره بلاد أو اقليم
 ولاية على جميع أهله ونظر فى المعهود من مائر أعماله فيصير عام لنظر فيما
 كان محدودا من عمل ومعهودا من نظر فيشتمل نظره فيه على سبعة أمور
 أحدها النظر في تدير الجيوش وتربيتهم فى المواجى وتقدير أرزاقهم الا ان
 يكون

يكون المحلبة قد رها في ذرها عليهم والثاني النظر في الاحكام وتقليد
القضاة والمحكمات والثالث جباية المحراج وقبض الصدقات وتقليد العمال
فيهم او تفريق ما يستحق منهما والرابع جباية الدين والذب عن الحرم ومراعاة
الدين من تسيير أو تبديل ونحوه الخامس اقامة الحدود في حق الله وحقوق لا آدميين
والسادس الامامة في الجمع والمجاعات حتى يؤمها أو يستغاث عليها والسابع
تسيير الحجج من عمله ومن سلكه من غير أهله حتى يتوجهوا معاني عليه ما كان
هذا الاقليم نعرامتا حاله عند اقترن به الناس وهو جهاد من ياله من الاعداء
وقسم فمناخاتهم في المقاتلة وأخذ حيله الاهل المحسن وتعتبر في هذه الامارة
الشروط المعتبرة في وزارة التفويض لان الفرق بينهما خصوص الولاية
في الامارة وعمومها في الوزارة وليس بين عموم الولاية وخصوصها فرق في الشروط
المعتبرة فيها ثم يطر في عقد هذه الامارة فان كان المحلبة قد قولاه كان لوزير
النهوض عليه حق المراعاة والتفويض ولم يكر له عزله ولا نقله من اقليم الى
غيره وان كان الوزير قد تقرر بتقليده فهو على ضربين أحدهما أن يقلده عن
اذن الخليفة فلا يجوز له عزله ولا نقله من عمله الى غيره الا عن اذن الخليفة وأمره
ولو عزل الوزير لم ينزل هذا الامر والضرب الثاني أن يقلده عن نفسه فهو
مائب عنه فيجوز له أن يهزله ويبدله والاستدلال به بحسب ما يؤيده الاجتهاد الم
من النظر في الاولى والاصح ولو أطلق الوزير تقليد هذا الامر فلم يصرح فيه
بأهله عن المحلبة ولا عن نفسه كان التقليد من نفسه وله أن يهزله وعزله ومتى
نهزل الوزير عزل هذا الامر الا أن يقر المحلبة على أمارته فيكون ذلك تجديد
ولاية واستئناف تقليد غير أنه لا يحتاج في لفظ العقد الى ما يحتاج اليه ابتداء
العقد من الشروط ويكفي أن يقول المحلبة قد أقرتك على ولايتك ويحتاج
في ابتداء العقد أن يقول قد قلنتك ما حجة كذا امارته على أهلها ونظرا على
جميع ما يتعاقبها على تفصيل لا بدخله اجمال ولا يتناول احتمال فادان
المحلبة هذه الامارة لم يكن فيها عزل للوزير عن نفسه ومراعاتها وادان
الوزارة لم يكن فيها عزل لهذا الامر عن امارته لانه اذا اجتمع عموم التقليد
وخصوصه في الولايات السلطانية كان عموم التقليد هو ولا في العرف على
مراعاة الاختصاص ونقصه وكان خصوص التقليد هو ولا على مباشرة العمل

مناخا له عدد
أى محار باله
يشال هـ
الارض تساح
كذا أى تمار بها

وتنفيذه ويجوز لهذا الأمير أن يستوزر نفسه وزيراً تنفذ بأمر الخليفة وبغير
أمره ولا يجوز أن يستوزر وزيراً قوياً لا عن إذن الخليفة وأمره لأن وزير
التنفيذ مدعوم ووزير التعويض مستبد واداً أو هذا الأمير أن يزيد في أرزاق
جيشه أخيراً سبب لم يجز ساقية من استهلاك مال في غير حق وإن زادهم لمحدث
سبب يقتضيه نظري السبب فإن كان مما يرجي زواله لانتفاء تقريبه الزيادة على
التأييد كالزيادة أغلامه أو حدوث حدث أو فاقة في حرب جاز لا أميراً يدفع
هذه الزيادة من بيت المال ولا يلزمه استئجار الخليفة لأنها من حقوق السياسة
الموكولة في اجتثاده وإن كان سبب الزيادة مما يقتضي استقراره على
التأييد كالزيادة لمحرب أو لوفاء أو قاموا بالنصر حتى انجبت أوقهها على استئجار
الخليفة فيها ولم يكن له التفرد بما مصائبها ويجوز أن يرزق من بلغ من أولاد
الجيش ويفرض لهم العطاء بغير أمر ولا يجوز أن يعرض لجيش مستبد إلا بأمر
وإذا فصل من مال الحراج فاضل عن أرزاق جيشه حمله إلى الخليفة أيضاً
في بيت المال إتمام المعدة للصالح العامة وإذا فضل من مال الصدقات فاضل
عن أهل عمله لم يلزمه حمله إلى الخليفة وصرفه في أقرب أهل الصدقات من عمله
وإذا نقص مال الحراج عن أرزاق جيشه طالب الخليفة بتسامه من بيت المال
ولو نقص مال الصدقات عن أهل عمله لم تكن له مطالبة الخليفة بتسامه لأن
أرزاق الجيش مقدرة بالكفاية وحقوق أهل الصدقات معتبرة بالوجود واداً
كان، فليد الأمير من قبل الخليفة لم ينزل بموت الخليفة وإن كان من قبل
الوزير انزل بموت الوزير لأن تقليد الخليفة نيابة عن المسلمين وتقليد الوزير
نيابة عن نفسه وينزل الوزير بموت الخليفة وإن لم ينزل به الأمير لأن الوراثة
نيابة عن الخليفة والامارة نيابة عن المسلمين فهذا حكم أحد قسمي الامارة العامة
وهي امارة الاستكفاء المعقودة عن اختياره ونحن نقدم أمام القسم الآخر منها
حكم الامارة الخاصة لا شتر كهما في عقد لا اختيار تمند كوالقسم الثاني في امارة
الاستكفاء المعقودة عن اضطرار ابنه حكم الاضطرار على حكم الاختيار فيعلم
فرق ما بينهما من شروط وحقوق

فأما الامارة الخاصة فهو أن يكون الأمير مقصوراً على تدبير الجيش
وسياسة الرعية وحماية البصرة والمذهب عن التحريم وليس له أن يتعرض للقضاء

والاحكام ومجساة المخراج والصدقات * فأما قامة الحدودها فنفرمها الى
 اختيار لا اختلاف الفقهاء فيه واقتقر الى اقامة بيعة لتناكر المذاهب رعين فيه
 فليس له التعرض لاقامة الاتهام من الاحكام المحاربة عن خصوص امارته
 وان لم يقتقر الى اختيار ولا بيعة أو اقتقر اليها فمذفيه اجتهد المحاكم أو اقامة
 البيعة عنده فلا يخلو أن يكون من حقوق الله سبحانه أو من حقوق الآدميين
 فإن كان من حقوق الآدميين كخذ النذف والقصاص في نفس أو طرف كان
 ذلك معتبرا بجعل الطالب فان عدل عنه الى المحاكم كان المحاكم أحق باستيفائه
 لدخوله في جملة المحقوق التي ندب المحاكم الى استيفائها وان عدل الطالب
 باستيفاء الحد والقصاص الى هذا الامر كان الامر أحق باستيفائه لانه ليس
 بمحكم وإنما هو معونة على استيفاء الحق وصاحب المعونة هو الامر بدون المحاكم
 فان كان هذا المحرم من حقوق الله تعالى المحضة كخذ الزنا جلدا أو رجا فالامر
 أحق باستيفائه من المحاكم لدخوله في قوايب الولاية وموجبات الحماية ولذب
 عن الملة ولا تتبع المصالح موكول الى الامراء المتدوئين الى البحث عن
 دون المحاكم لم رصدين لصل التمازج بين المحصوم فدخول في حقوق الامارة
 ولم يخرج منها الابتنى ونخرج من حقوق القضاء فلم يدخل فيها الابتنى * وأما
 نظره في المصالح فان كان مما نفذت فيه الاحكام وامضاء القضاة والمحكام
 جازله النظر في استيفائه معونة للمحق على المبطول وانرا على الحق من المعترف
 انما اطل لانه موكول الى المنع من الظالم والتغاب ومنه ادوب الى الاحد
 بالتمسك والتمسك فان كانت المطالب مما تستألف فيه الاحكام ويبتدأ فيها
 انقصا منع منه هذا الامر لانه من الاحكام التي لم يتعنتها عند امارته وردهم
 الى حاكم بلده فان بعد حكمه لاحد محقق قام باستيفائه ان ضعف منه المحاكم
 فان لم يكن في بلده حاكم عدل بها الى اقرب المحاكم من بلده ان لم يلجها
 في المصير اليه مشقة فان لم يكتف بها ذلك واستأمر الخليفة فيما تارعا وبه
 حكمه فيه * وأما تسير الحجج من عمله ودخول في احكام امارته لانه من جملة
 المعونات التي ندب لها فأما امامة الصلوات في الجمع والاعباد فعد قبل ان
 القضاة بها أنخص وهو بذهب النافعي أشبهه وقيل ان الامراء هم أحق وهو
 بذهب أبي حنيفة أشبهه وان تاجت ولاية هذا الامر نرا لم يكن له أن يندى

جهاد أهله الا باذن الخليفة وكان عليه محرمهم ودفعهم ان هجموا عليه بغير اذنه
لان دفعهم من حقوق الحماية ومقتضى المذهب عن المحرم * ويعتبر في ولاية هذه
الامارة الشروط المعتبرة في وزارة الشريعة وريادة شرطين عامين هما الاسلام
والحرية ما تضمنتهما من الولاية على أمور دينية لا تنصح مع الكفر والرق ولا
يعتبر فيها العلم والعفة وان كان في ريادة فصل * فصارت شروط الامارة العامة
معتبرة بشرط وزارة التعويض لا شتر اكهما في عدم النظر وان اختارها
في خصوص العمل * وشروط الامارة الخاصة تقصر عن شروط الامارة العامة
بشروط واحد وهو العلم لان لمن عمت امارته ان يحكم وليس ذلك لان خصت امارته
وليس على واحد من هذين الاميرين مطاعة الخليفة بما أمضاه في عمله على
مقتضى امارته اذا كان معهودا الاعلى وجه الاختيار تفاها رابا لطاعة فان
حدثت حادثة غير معهودا رعاها على مطاعة الامام وعلافيه بأمره فان حاد ما من
السمع المحرق ان اودعها قاعا يدفعهم معه حتى يرد عليهم اذن الحماية فيعسا
بهم لان به لان رأى الخليفة لا يشرقه على عموم الامور ارضى في الحوادث
1. ازالة

« (فصل) * وأما امارة الاسيلاء التي نه قدس اضطرار فهي أن يستولى الامير
بالقوة على البلاد بقلده الحماية امرتها وبقوض اليه تدبيرها راسيا استباويا يكون
الامير باستيلائه مستقدا بالسياسة والتدبير والحكمة باذنه من هذا الاحكام
الدين ليخرج من الفساد الى الصحة ومن الخطر الى الامانة وهذا وان خرج عن
عرف التقاليد افاق في شروطه واحكامه فمعه من حفظ القوانين الشرعية
وحراسة الاحكام لدية ما لا يجوز ان يترك مخلا مدحولا ولا فاسدا ماعولا
بما فيه مع الاستيلاء والاضطرار ما امتنع في تقاليد الاسيلاء استكفاء والاختيار
لوقوع الفرق بين شروط الممكنة والحرية والذي يقتضيه بتقليد المستولى من
قوانين الشرع سبعة أشياء فيترك في التزامها الحماية التي والامير المستولى
* ووجهها في جهة المستولى اعطى أحدها حق منصب الامامة في خلافة
النيوة وتدير امور الملة لكونها ما اوجب الشرع من اقامتها محفوظا وما تفرع
عنهما من الحقوق محروما والناس في طهور الطاعة الدينية التي يزل معها حكم
العناد فيه وينتفي بها انتم المباشرة له * والناس اجتماع الكلمة على الالفة
والتناصر

والثامن ان يكون للمسلمين يد على من سواهم والرابع أن يكون عقود الولايات
الدينية جائزة والاحكام والاقتضية فيها نافذة لا تبطل بفساد عقودها ولا تسقط
بمحلل عهدها والخامس أن يكون استيعاء الاموال الشرعية بحق تراثه
دومة مؤديا وبسببها آخذها والسادس أن تكون الحدود مستوفاة بحق
وقائمة على مستحق فان جنب الموثن حتى الامن حقوق الله وحدوده والسادس
أن يكون الامير في حفظ الدين ورع عن محارم الله يأمر بحقه ان أطيع ويدهو
الى طاعته ان عصى فله سبوع فوعده من قوايين الشرع تصحط بها
حقوق الامامة واحكام الامة فلاجلها واجب تقليد المستولى فان كانت فيه
شروط الاختيار كان تقليده حقا استدعاء اطاعته وودفع الماشقة ومخالفته
وصار بالاذن له با هذا التصرف في حقوق الملة واحكام الامة وجرى على من
سنوره واستدعاء احكام من استوزره الخليفة واستنابه وجار ان يستور وزير
هو يصور بترتبه فان لم يكمل في المستولى شروط الاختيار جاز للخليفة
اطهار تقليده استدعاء اطاعته وحسم مخالفته ومعاندته وكان نفوذ تصرفه
في الاحكام والحقوق موقوفا على أن يستناب له الخليفة فيهما من قد تكاملت
فيه شروطها ليكون كمال الشرط فغير اضيف الى نسابه جبر المسا أمور
من شروطها في نفسه فيصير التقليد للمستولى والتقليد من المستناب وجاز مثل
هذا وان شذ عن الاصول لامر من أحدهما ان الضرورة تسقط ما عور من
شروط المكنته ولتاني ان ما خيف انتشاره من المصالح العامة تضعيف شروطه
عن شروط المصالح الخاصة فادعت اماره الاستيلاء كان الفرق بينهما وبين
امارة الاستكفاء من أربعة أوجه أحدها ان اماره الاستيلاء متعينة
في المستولى وامارة الاستكفاء مقصورة على اختيار المستكنفي والثاني أن
امارة الاستيلاء مشتقة على البلاد التي علب على المستولى وامارة الاستكفاء
مقصورة على البلاد التي تصنعها هو المستكنفي والثالث ان اماره الاستيلاء
تتم على معهود النظر وبادره وامارة الاستكفاء مقصورة على معهود النظر
دون بادره والرابع أن وزارة انعوى يصح في اماره الاستيلاء ولا تصح
في اماره الاستكفاء لوقع الفرق بين المستولى ووزيره في النظر لان نظر
لوزير مقصور على المعهود والمستولى ان ينظر في النادر والمعهود وامارة

الاستكفاء مقصورة على النظر المعهود فلم تصح معها وزارة تشغل على مثلها من
النظر المعهود لاشتباه حال الوزير والمستور

(الباب الرابع في تقليد الامارة على الجهاد)

والامارة على الجهاد مختصة بقتال المشركين وهي على ضربين أحدهما أن
تكون مقصورة على سياسة الجيش وتدير الحرب فيه غير مباشر وط الامارة
الخاصة والضرب الثاني أن يفوض الى الأمير في جميع أحكامها من قسم
الغنائم وعقد الصلح فيعتبر فيها شروط الامارة العامة وهي أكبر الولايات
الخاصة أحكاما وأصولا وأقساما وحكمها اذا خصت دخول في حكمها
اذا تمت فاقصر باعليه ايجازا والذي يتعلق بهامان الاحكام اذا تمت ستة
أقسام القسم الاول في تسير الجيش وعليه في السير بهم سبعة حقوق أحدها
الرفق بهم في السير الذي يقدّر عليه أضعفهم وتحفظ به قوة أقواهم ولا يجزئ
السير بهلاك الصعيف ويستغفر جلد القوي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
هذا الدين متين فأوغلو فيه يرفق فان التفت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى وشي
وتشديد التماس السير المحففة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المضعف أمير رفقة
المتقطع وسعى يريدان من ضعفت دابته كان على القوم أن يسروا يسيره والثاني أن يتفقد
الجهاد في السير خيلهم التي يجاهدون عليها وظهورهم التي يمتطونها فلا يدخل في خيل الجهاد
منبتا لا يؤول اليه ضخما كبيرا ولا ضرعا صغيرا ولا عظما كبيرا ولا أنحف زارحا زيل لا هالاتي
أمره أي ان يجزئ وربما كان ضعهما وهما ويتفقد ظهور الامطاء والركوب فيخرج منها
في السير لا بد أن ما لا يقدّر على السير ويمنع من جل زيادة على طاقتها قال الله تعالى واعذوا
تعتز عزائمه لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتهمموا على الخيل فان ظهورها لكم عز وبطونها لكم كثر والثالث أن يراعى
ظهوره فيتأخر فلا من معه من المقاتلة وهم صنفان مسترزة ومطوعة فأما المسترزة فهم أصحاب
يقطع أرضا ولا الديوان من أهل القى والجهاد يفرض لهم العطاء من بيت المال من القى
يبقى ظهرا أي بحسب العناية والحاجة وأما المطوعة فهم الخارجون عن الديوان من البوادي
دابة اه والاعراب ومكان القرى والامصار الذين يخرجون في السفير الذي نذب الله
تعالى اليه يتولاهم اغفانوا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأجسامكم في سبيل الله

وفي قوله تعالى غفارا ونقلا أربعة أو ثلاث أحدها شافنا وشيوخا قاله المحسن
وعكرمة والثاني أغنياء وفقرا قاله أبو صالح والثالث ركبنا ومشاة قاله أبو عمر
والرابع ذاعبال وغير ذى عبال قاله العزراء وهؤلاء يعطون من الصدقات دون
التي من سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم المذكور في آية الصدقات ولا
يجوز أن يعطوا من التي لان حقهم في الصدقات ولا يعطى أهل التي
المستزقة من الدين من مال الصدقات لان حقهم في التي ولكل واحد من
الفرقة من مال لا يجوز أن يشارك غيره فيه وجوز أبو حنيفة صرف كل واحد
من المالين الى كل واحد من الفريقين بحسب الحاجة وقد ميز الله تعالى
بين الفريقين فلم يميز الجمع بين ما فرق والرابع أب يعرف على الفريقين
العرفاء وينقب عليهما لقباء ليعرف من عرفاتهم ونقب لهم أحوالهم ويقربون
عليه اذا دعاهم فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك في مغاربه وقال الله
تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا وفيها ثلاثة أو ثلاث أحدها أن
الشعوب النساب الاقرب والقبائل النساب الابعد قاله مجاهد والثاني ان
الشعوب عرب فحطمان والقبائل عرب عذبان والثالث أن الشعوب بطون الجهم
والقبائل بطون العرب والخامس أن يجعل لكل طائفة شعرا ابتداء عون به
ليصبروا متميزين وبالا اجتماع متطافرين روى عروة بن الزبير عن أبيه أن
النبي صلى الله عليه وسلم جعل شعرا للمهاجرين بابن عبد الرحمن وشعرا للأنصار
بابن عبد الله وشعرا للأدمن بابن عبيد الله وسعى خيله خيل الله والسادس
أن يتصفع الجبش ومن فيه ليخرج منهم من كان فيه تحذيل للجاهدين وأرجاف
للمسلمين أو عيا عليهم للمتمركين فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن
أبي بن سلول في بعض غزواته لتحذيله المسلمين وقال الله تعالى وقال لهم حتى
لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله أي لا يمتنع بعضهم بعضا والسابع أن لا
يمسأل من ناسبه أو وافق رأيه ومذهبه على من يابنه في نسب أو خالفه في رأى
ومذهب فيظهروا من أحول المباشرة ما تفرق به لكافة الجماعة تشاغلا
بالتقاطع والاختلاف وقد أغضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنافقين
وهم اضداد في الدين وأجرى عليهم حكم الظاهر حتى قويت بهم الشوكة وكثر
بهم العدد وتكاملت بهم القوة وكلهم فيما أضمرته قلوبهم من النفاق الى

علام الغيوب المؤاخذ بضمائر القلوب قال الله تعالى ولا تنازعوا فتة شلوا
وتذهب ربحكم وفيه أو يلبس أحدهما أن المراد بالربح الدولة قاله أبو عبيد
والثاني أن المراد بها القوة فضر الربح بها مثلاً لقوتها

* (فصل) * والقسم الثاني من أحكام هذه الأمانة في تدبير الحرب والمشاركة
في دار الحرب صفات صنعتهم بآعتهم دعوة الاسلام فاستعروا منها وتأبوا عليها
فأمر الجيش بخبر في قتالهم بين أمرين يفعل منهما ما علم أنه الأصح للمسلمين وأن
للمشاركين من بيناتهم لا يؤمنوا بالاعتقال والتخريب وأبى يذره بالمحرب
وصادهم بالاعتقال والصعب الثاني لم يمههم دعوة الاسلام وقل أن يكونوا اليوم
لمسأفة أظهر الله من دعوة رسوله لا أن يكون قوم من وراءهم يقاتلهم من التركة

والروم في مبادئ المشرق وأقصى المغرب لا يعرفهم فيصير علينا الاقدام على
قتالهم غرة ويبدأ بالقتل والتخريب وأن يمد لهم بالقتل قبل اظهار دعوة
الاسلام لهم واعلامهم من محضرات البتة واظهار الحجة بما يقودهم الى الاجابة فان
قاموا على الكفر بعد ظهور حالهم خارجهم وصاروا فيه كن بآعتهم الدعوة
قال الله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي
هي احسن يعني ادع الى دين ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وادعهم الى سبيل
والثاني بالقرآن فله الكافي وفي الموعظة الحسنة أو يلبس أحدهما القرآن

في ابن من يقول فله الكافي والثاني ما فيه من الامر وانتهى وجادلهم بالتي هي
احسن أي بسبيل الحق ويوضح لهم الحجة فان بدأ بقتالهم قبل دعائهم الى الاسلام
واندروهم بالحجة وقتالهم غرة ويبدأ من ديات نفوسهم وكانت على الاصح من
مذهب الشافعي كديات المسلمين وقبل بل كديات الكفار على اخذ لادها
ما خالفه تقدمهم وقال أبو حنيفة لا دية على قاتلهم ونفوسهم هدر واذا
مقاتلت الصوف في الحرب حارب قاتل من المسلمين أن يعلمهم بما يشتر به بين
الصديقين ويميز به من جميع الجيش بأن يركب الا بالبق وان كانت خيول الناس
دهما وشفر او منع أبو حنيفة من الاسلام وركوب الا بالبق وليس لمعه من ذلك
وجه روى عبد الله بن عون عن عمر بن أبي اسحق أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال يوم بدر تسوموا وان المائكة فتسومت ويجوز أن يحبس الى ابرر
اداعي اليه فددعى أبي بن خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابرر يوم

الغرة لهوية

أحد فمروا إليه فقتله وأول حرب شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر
برزقيمان شمر فاق قرش عتبة بن ربيعة وابنه الوليد وأخوه شبة ودعوا إلى
البراز فبرز إليهم من الأنصار عوف ومرداس عفران وعبد الله بن رواحة
فقالوا لبرزنا كذا وأيا لنا فمنا عرفكم فبرز إليهم ثلاثة من بني هاشم برز
علي بن أبي طالب إلى الوليد فقتله وبرز جرة بن عبد المطلب رجعة الله عليه إلى
عتبة فقتله وبرز عبيدة بن جحرث إلى شبة فاحتلفا ضربتين أثبت كل واحد
منهما صاحبه ومات شبة لوقته واحتمل عبيدة حياة فقتل رجلاه هات
بالصقراء فقال فيه كعب بن مالك (المغارب)

أيام جودي ولا تعلى * بدمعك كفا ولا تترى
على سيدة تباها لك * كريم المأه والهمر
عبيدة أمي ولا تترعه * لعرف غدا أنا ولا منكرى
وقد كان يحمي غدا أقتا * ل حاجبة الجيش بالمتر

ثم نذرت هند بنت عتبة لو حشي ندورا أن تذل جزية بأهل يوم أحد فلما قتله
بقرت بطنه ولا كت كبده رصوان الله عليه وأنشأت تقول (المريض)

نحس حربنا كم يوم بدر * و تحرب بعد الحرب ذات شعر
ما كان عن عتبة في من صبر * ولا أحي وعمه وبصكري
سقيت مبي وقصيت بدرى * شربت وحشي على صدرى
فشكر وحشي على عمرى * حتى تضم أعظمي في قبرى

وهذا ما أقر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرب أهله إليه من بني هاشم
وبني عبد المطلب من مبارزة يوم بدر مع ضنتهم وأشفاقهم عليهم وبارأيا
نفسه يوم أحد وأذن لعلي عليه السلام في حرب الحسدق والخطب أصعب
وشفاقه صلى الله عليه وسلم على علي أكثر ما رزحروا بن عبد ود لسانا إلى
البراز أول يوم فلم يجبه أحد ثم دعا إلى البراز في اليوم الثاني فلم يجبه أحد ثم دعا
إلى البراز في اليوم الثالث وقال حين رأى الأحماع عنه والحد مننه يا محمد ألسن
ترعون أن قتلاكم في الحجة أحباء عند ربهم برقوق وقتلنا في النار يعذون
بقاي إلى أحدكم ليقدم على كرامة من ربه أو يقدم عدوا إلى النار وأشا
يقول (الكامل)

لا كت كده
أي ضنته يقال
لأنه لم يرس المعام
عص ما اه

ولقد دونت الى السدا * بمجمعه هم هل من مبارز
 ووقفت اذ جبن المشجع * موقفا القسرن المناجر
 انى صك ذلك لم أرل * متدمعا نحو المزاहरु
 ان الشجاعة في الفتى * والمجود من خير الغرائر

فقام على عليه السلام فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المبارزة فأذن
 له وقال أنوح بأعلى في حفظ الله وعياده فخرج وهو يقول (الكامل)

أبشر أناك يحيب صو * نك في المزاहरु عرجا
 ذونية ونصيرة * برب والعداة نجاة فائز
 انى لا رجو أن أقيم * عليك بالثمة الجنائز
 من طعنة نجلاء بهر * ذكرها عند المزاहरु

وتجاوزا وثار تبحر حاجة أخفتها من الابصار ثم انجلت عنها وعلى عليه السلام
 يمع سيفه بنوب عمرو وهو قتل حكاة محمد بن اسحق في معارضة فدل هذان
 المحبران على جوار البرازع التفرير بالنفس فأما اذا أراد ان يقاتل ان يدعوا
 الى البراز مبتدئا فقد منعه أبو حنيفة لان الدعاء الى البراز والابتداء
 بالتناول بنى وجوز الشافعى لانه اظهر ارة قوة في دين الله تعالى ونصرة رسوله
 فقد نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مثله وحث عليه وتخير له مع
 استظهاره بنفسه من أقدم عليه وبدأ به حكى محمد بن اسحق أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم طاهر يوم أحد بين درعين وأخذ سيفه فافهزه وقال من يأخذ هذا
 السيف بحقه فقام اليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال أنا آخذ بحقه
 فأعرض عنه ثم هزه الثانية وقال من يأخذ هذا السيف بحقه فقام اليه الزبير
 ابن العوام وقال أنا آخذ بحقه فأعرض عنه فوجداني أفسهما ثم عرضه
 الثالثة وقال من يأخذ هذا السيف بحقه فقام اليه أبو دجانة سمك بن خراشة
 فقال وما حقه يا رسول الله قال ان تضرب في العدو حتى ينحني فأخذه منه
 وأعلم بعصاة حراء كان اذا أعلم بها علم الناس انه سيقاتل ويبنى ومنى الى
 الحرب وهو يقول (المريح)

أنا الذى أخذته في رقه * اذ قال من يأخذ بحقه
 قبلته بعدله وصدقه * للقادر الزح من بين خلقة

المدرک الفاضل فضل رفته * من كان في مفرقه وشرفه
ثم جعل يتجتر بين الصغين فقال لني صلى الله عليه وسلم انها المشية بيغضها
الله الا في هذا الموطن ودخل في الحرب حينئذ بالقتال فأبى وأسكى وهو
يقول (السريع)

أنا لدى عامه - في خليلي * ونحن بالسفح من التخييل

أن لا أقوم الدهر في الكبول * أخذت سيف الله والرسول

الكبول بالباء

واذا جازت المبارزة بما استشهدنا من حالي المبشدي بها والجيب اليها كان الموحدة القيود
لتمكين المبارزة شرطان أحدهما أن يكون ذا نجدة وشجاعة يعلم من نفسه وبالباء التمام
انه لن يهز عن مقاومة عدوه فان كان بخلافه منع والثاني أن لا يكون رعيما قيل آخر الصاف
للجيش يؤثر ففقه فيهم فان فقد الزعيم المديرة ففض الى الهزيمة ورسول الله صلى الله
الله عليه وسلم أقدم على البرازة بنصر الله سبحانه وانجار وعدده وليس ذلك
لغيره ويجوز لا يبر الجيش اذا حض على المهاد أن يحرص للشهادة من الزاغين
فيها من يعلم ان مثله في المعركة يؤثر أحد أمرين اما تخويف المسلمين الى
القتال جية له واما تحذيل المشركين بجبراً عليهم في نصره الله حكى محمد بن
اسحق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من العريش يوم بدر ففرض الناس
على الجهاد وقل لكل امرء ما أصاب وقال ولدي نفسي بيده لا يقاتلهم اليوم
رجل فيقتل صابرا محتسبا مة بلا غير مدبر الا أدخله الله الجنة فقال عمر بن حاتم
من بني مسند وفي يده تمرات يأكلهن مخمخ ما بقي بيني وبين الجنة الا ان يقاتلني
هؤلاء القوم ثم قذف بالتمرات من يده وأحصبه فقاتل القوم حتى قتل رحمه
الله وهو يقول وهو يقول (السريع)

ركضا الى الله بغير زاد * الا التقي وعمل المعاد

والصبر في الله على الجهاد * وكل زاد عرضه النقاد غير التقي والبر والرشاد *
ويجوز للأسلم أن يقتل من خلفه من مقاتلة المشركين محارب وغير محارب
واختلاف في قتل شيوعهم ورهبانهم من سكان الصوامع والادير فأحد
انقولين فيهم انهم لا يقتلون حتى يقاتلوا لانهم وادعون كالذراري والثاني
يقتلون وان لم يقاتلوا لانهم ربما أشاروا برأى هو أنكى للمسلمين من القتال وقد
قتل دريد بن الصمة في جرب هوازن وهو يوم حنين وقد جاوز مائة سنة من

عمره ورسول الله صلى الله عليه وسلم يراه فلم يشكر قتله وكان يقول حيث قتل
(الطويل)

أمرتهم أمري بمنعرج القلوي * فلم يستمينوا الرشد الاضحي العد
فما عصفوني كنت منهم وقد أرى * عوايتهم وأنى غير مهتد
ولا يجوز قتل النساء والولد ن في حرب ولا في غيرهما لم يقلوا لنبي رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن قتلهم ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل
العساء والوصفاء والعفاء المستخدمين والوصفاء المماليك فان قاتل النساء
والولد ان قوتلوا وقتلوا مقاييل ولا يقتلوا مدبرين وداثرين وافي الحرب بنسائهم
وأطعاهم عند قتلهم يتوقى قتل النساء والأطعالي فان لم يوصل الى قتلهم الا بقتل
النساء والأطعالي جاز وثو ترسو بأسارى المسلمين ولم يوصل الى قتلهم الا بقتل
الاسارى لم يحرق قتلهم هاب أفضى الكف عنهم الى الاطاعة بالمسلمين توصلوا الى
الخلاص منهم كيف أمكنهم وتحرروا أبى محمد واقتل مسلم في أيديهم فان قتل
معينه قاتله بالدية والكفارة ان عرف انه مسلم ومعينه الكفارة وحدها ان لم
يعرفه ويجوز زعفر خيلهم من قتلهم اذا قاتلوا عليها ومنع بعض الفقهاء من عقرها
وقد عقر حنظلة بن الراهب فرس ألى سفيان بن حرب يوم أحد واستعمل عليه
ليقتله فرآه ابن شعوب فبر را الى حنظلة وهو يقول (السريع)

لا حين صاحبي ونفسي * بطعنة مثل شعاع الشمس

ثم طعن حنظلة فقتله واستغذ بأسفيان منه خاص أبو سفيان وهو يقول
(الطويل)

وما زال مهري مزر الكلب منهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب

أقاتلهم طرأ وأدعوا الغالب * وأدعاهم عنى بركن صليب

ولوثت نجاني حصان طمرة * ولم أجد أجمعاء لابن شعوب

فبلغ ذلك ابن شعوب فقال بحباليه حين لم يشكره (الطويل)

لولا دفاعي بابن حرب ومشهدى * لالقت يوم النصف عير حبيب

ولولا مكر المهر بالصف فرقرت * ضابغ على أوصاله وكليب

فأما اذا أراد المسلم ان يعقر فرس نفسه فقد روى ان جعفر بن أبي طالب
رضي الله عنه افتحم يوم موتة فرس له شقراء حتى التحم القتال ثم نزل عنها

وعقرها

وعقرها وقاتل حتى قتل رضى الله عنه فكان أول رجل من المسلمين عقر فرسه
 في الاسلام وليس لاحد من المسلمين ان يعقر فرسه لانها قوة أمر الله تعالى
 بإعدادها في جهاد عدوه حيث يقول وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط
 الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ووجهه راغما عقر فرسه بعد ان أحيط به
 فيجوز ان يكون عقره لما ثلثة قوى بها المشركون على المسلمين فصار عقرها
 حياطا كعقر خيلهم والافعرا حفظ لدينه من أن يعمل ما يمنع منه الشرع
 ولما عاد جيشه تلقاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون معه فجعل
 الداس يثوب على الجيش التراب ويقولون يا فرار لم فررت في سبيل الله
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس بفرار وإنما الكرار ان
 شاء الله

« (فصل) * والاسم الثالث من أحكام هذه الامارة ما يلزم أمير الجيش في
 سياستهم * والذي يلزمه فيهم عشرة أشياء أحدها حراستهم من عثرة يظهر بها
 العدو منهم وذلك بأن يتبع الحكام ويحيط سوادهم يحرس بأمنون به على
 نفوسهم ورحالهم ليسكنوا في وقت لدعة ويأمنوا ما ورائهم في وقت المصاربة
 والثاني ان يتخير لهم موضع نزولهم لمحاربة عدوهم وذلك أن يكون أوطأ الارض
 مكانا وأكثرها ماء وأحرها أكاه وأطرها ليكون أعون لهم على المنازلة
 وأقوى لهم على المراقبة * والثالث اعداد ما يحتاج الجيش اليه من زاد وعلوفة
 تفرق عليهم في وقت الحاجة حتى تسكن نفوسهم الى مادة يستغنون عن طلبها
 لئلا يكونوا على الحرب أو فروا على منارلة العدو وأقدر * والرابع ان يعرف أخبار
 عدوه حتى يقف على أوضاعه حتى يخبرها فيسلم من مكره ويقتس
 العثرة في الهجوم عليه * والخامس ترتيب الجيش في مصاف الحرب والتعويل
 في كل جهة على من يراه كفوا لها ويتفقد الصغوف من الخال فيها ويراعى
 كل جهة يميل العدو عليها لئلا يكون عون لها * والسادس أن يقوى نفوسهم
 بما يشعرون من الظفر ويخيل اليهم من أسباب النصر لئلا يقل العدو في أعينهم
 فيكون عليه أبر أو بالجراءة يتسهل الظفر قال الله تعالى اذبر يكهم الله في
 منامك قليلا ولو اراهم كثيرا لقتلتهم ولتناصرنهم في الامر * والسابع ان يعد
 أهل الصبر والبلاء منهم بثواب الله ان كانوا من أهل الاخرة وبالحزاء وانقل

يعبر فتح اياه
 المشاة وصم البلاء
 المودة اه

من الغنمة أن كانوا من أهل الدنيا قال الله تعالى ومن يرد ثواب الدنيا نفقة منها
ومن يرد ثواب الآخرة نفقة منها و ثواب الدنيا الغنمة و ثواب الآخرة الجنة
فجمع الله تعالى في ترعيه بين أمرين لم يكون أرغب المريقين * والثامن أن
يشاور ذوي الرأي فيما أعصا ويرجع إلى أهل الحرم فيما أشكل ليأمن
الخطاء ويسلم من الزلل فيكون من طمعا أقرب قال الله تعالى لنبيه وشاورهم
في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله واختلف أهل التأويل في أمره عليه صلى
الله عليه وسلم بالمشاورة مع ما أمده من التوفيق وأعطاه من التأييد على أربعة
أوجه أحدها أنه أمره بمشاورة من في الحرب ليستقر له الرأي الصحيح فيه فيعمل
عليه وهذا قول الخمس وقال ما تشاور قوم دوا الأعداء ولا تشد أمورهم
والثاني أنه أمره بمشاورة من ألباهم ونطيداهموسم * وهذا قول فتادة
والثالث أنه أمره بمشاورة من لم يعلم بهما من الفضل وعاديهما من الجمع وهذا قول
الحنابلة والرابع أنه أمره بمشاورة من يستنبه به المسلمون ويقتد به فيها المؤمنون
وإن كان عن مشورتهم غيا وهذا قول سفيان * والتاسع أن يأخذ بحديثه بما
أوجبه الله تعالى من حقوقه وأمر به من حدوده حتى لا يكون بينهم تجور في
دين ولا تعسف في حق فإن من طامع من الدين كان أحق لباس بالنزاهة
أحكامه والعصا بين حدوده وحرامه وقد روى حارث بن أنس عن أبي بن
عمر عن أبي بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أنتم وأجيوشكم عن المساءلة
مفـد جيش قط الأوفى الله في فلوهم الرعب وأنتم وأجيوشكم عن العلول
الرجلة جمع قبة
رجل والموتان
موت يقع في
المأشبة اه
المرغمة الغضب
و المرحة الرحمة
اه

فانه ما على جيش قط الأساط الله عليهم رجلة وأنتم وأجيوشكم عن الزنا فانه
ما راجع جيش قط الأساط الله عليهم الموتان وقال أبو لدرءاء أيها الناس عمل
صالح قبل الغزوة فاعلموا تلوب بأعمالكم * والعاشر أن لا يمكن أحد من
جيشه أن يتساعر بتجارة أو رراعة لصرفه الاهتمام بها عن صابرة العدو
وصديق الجهاد روى عن أبي بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بعثت مرغمة
ومرحة ولم أبعث تاجر ولا زارعا ولا شره هذه الأمة التجار والزراعا إلا من شئ
على دينه وعراحي من أنبياء الله تعالى فقال لا يعرفون عي رجل ساء ما لم يكمله
ولا رجل ترواح بما رأف لم يدخل بها ولا رجل روع زرع لم يحصد
* (فصل) * والقسم الرابع من أحكام هذه الأمانة ما يلزم المجاهد من

من حقوق الجهاد وهو ضربان أحدهما ما يلزمهم في حق الله تعالى والثاني ما يلزمهم في حق الأمير عليهم فأما الأول فاللزام في حق الله تعالى فأربعة أشياء أحدها صابرة العدو عند اللقاء المجوعين بأن لا ينزوم عنه من مثليه فإدونه وقد كان الله تعالى فرض في أول الإسلام على كل مسلم أن يقتل عشرة من المشركين فقال يا أيها النبي حرص المؤمنين على القتال أن يكن منكم عشرون صابرون يقابو مائتين وإن يكن منكم مائة يقتلوا مائتين الذين كفرُوا بأنهم يوم لا يفتقرون ثم حذف الله عز وجل عنهم عند قوة الإسلام وكثرة أهله فأوجب على كل مسلم لاقى العدو أن يقتل رجلين منهم فقال إلا أن تحذف الله عنكم وعلم أن فيكم ضمه ما فاب يكن منكم مائة صابرة يقابو مائتين وإن يكن منكم ألف يقابو ألف باذن الله والله مع الصبرين وحرم على كل مسلم أن ينزوم من مثليه إلا لأحدى حالتين إما أن يتحرف لقتال فيولى لاستراحة أولئك الكيدة ويعود إلى قتالهم وإما أن يتحيز إلى فئة أخرى يجتمع معها على قتالهم لقول الله تعالى ومن يؤلم يومئذ بده الأمتعة والقتال أو متغيرا إلى فئة فقد بدى بغضب من الله وسواء قربت الفئة التي يتحيز إليها أو بعدت فقد قال عمر رضي الله عنه لأهل القادسية حين انهزموا إليه يا فئة لكل مسلم ويحوز إذا زادوا على مثليه ولم يجدوا إلى المصاهرة سبيلا أن يولى عنهم غير متحرف لقتال ولا متحيز إلى فئة هذا مذهب الشافعي واختلاف أصحابه فيمن يخرج عن مقاومة مثليه وأشرف على القتل في جوارحه فقات طائفة لا يحوز أن يولى عنهم منهزما وإن قتل النص فيه وقامت طائفة يحوز أن يولى ما وبأن يتحرف لقتال أو يتحيز إلى فئة ليسلم من القتل وماتم الخلاف فانه وإن يخرج عن المصاهرة فليس يخرج عن هذه النية وقال أبو حنيفة لا اعتبار بهذا التفصيل والنص فيه منه وخ وعليه أن يقتل ما أمكركم وينزوم إذا خجز وخاف القتل وإن شأني أن يقتل بقية نصرته دين الله تعالى وإبطال ما حاله من الأديان يظهره على الدين كله ولو كره المشركون فيكون بهذا الاعتقاد حائز الثواب الله تعالى ومطيعاته في أوامره ونصروه دينه ومستنصره على عدوه ليستسهل ما لا في فيكون أكثر ثباتا وأبلغ تكايب ولا يقصد بجهاده استعادة المغنم فيصير من المكتسبين لامن المجاهدين فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جمع أسرى بدر وكانوا أربعين وأربعين

رجلا بعد أن قتل في المعركة من أشرف قريش مثلهم شاور أصحابه فهم فقال
 عمر يا رسول الله اقتل أعداء الله أئمة الكفر ورؤس الصلابة فاهم كذبوك
 وأخرجوك وقال أبو بكرهم عشرينك وأهلك تجاوز عنهم يستغفروهم الله لك من
 المار فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قبل الأسمري يوم فخر
 قائل بالقول ما قال عمر ومن قائل بالقول ما قال أبو بكر فخرج رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على أصحابه وقال ما قولكم في هذين الرجلين إحداهما أكمل
 أخوة لهما ما كانوا من قبلهما قال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين
 ديارا وقال موسى ربنا أطمس على أمؤالهم وأشدد على قلوبهم وقال عيسى
 إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تعفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم وقال إبراهيم
 فخر تعني فانه مني ومن عصاني فإنك غفور رحيم إن الله سبحانه ليشتد قلوب
 رجال فيه حتى تكون أشد من المحارة ويلين قلوب رجال حتى تكون ألين من
 اللبن وإن يسكن منكم عليه فلا يتقلب أحد منكم لا يفداء أو ضربة عنق
 وفاداة كل أسير بأربعة آلاف درهم وكاتب الأسمري العباس بن
 عبد المطلب أسره أبو اليسر وكان العباس رجلا جسيما وأبو اليسر رجلا مجتعا
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي اليسر كيف أسرت العباس يا أبا اليسر قال
 يا رسول الله لقد ألتصق عليه رجل مارأته قط هيأته كذا وكذا فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لقد ألتصق عليه ملك كريم وقال للعباس اغد نعلك
 وابني أخيك عقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحرث وحليفك عتبة بن عمرو فقال
 يا رسول الله إني كنت مسلما ولكن أقوم استكرهوني فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أعلم بأسلامك فإن كنت ما قلت فإن الله سبحانه يجزيك فقدى
 العباس نفسه بمائة أوقية وفدى كل أحد من ابني أخيه وحليفه بأربعين
 أوقية ونزل في العباس قوله تعالى يا أيها النبي قل لمن في أيديكم من الأسمري
 إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا مما أخذ منكم ويغفر لكم والله غفور
 رحيم فلما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فداء أسمري بدر لغفراء المهاجرين
 وحاجتهم عاتب الله تعالى نبيه على ما فعل فقال ما كان لي أن يكون له أسمري
 حتى يتحن في الأرض يعني به القتل تريدون عرض الدنيا يعني مال العدا والله
 يريد الآخرة يعني العمل بما يوجب ثواب الآخرة والله عزير حكيم يعني عزيز

فيها كان من نصركم حكيم فيها أرادكم لولا كتاب من الله سبق لكم فيها
 أخذتم عذاب عظيم يعني به مال الفداء المأخوذ من الامرى وفيه ثلاثة
 أويلات أحدها لولا كتاب من الله سبق في أهل بدر أب لا يعذبهم لكم فيها
 أخذتم من فداء امرى بدر عذاب عظيم وهذا قول مجاهد والثاني لولا كتاب
 من الله سبق في انه يسفل العاثم لمكم في تبليها من أهل بدر عذاب عظيم وهذا
 قول ابن عباس رضوان الله عليه والثالث لولا كتاب من الله سبق أب لا يؤخذ
 أحدا بعمل أتاه على جهالة لمكم فيها أخذتم عذاب عظيم وهذا قول ابن اسحق
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد نزول هذه الآية لو عذبنا الله في هذه
 الآية يا عمر ما نجا عبرك * والثالث من حقوق الله تعالى أن يؤذى الامانة فيها
 حازره من العاثم ولا يهل أحدهم شيئا حتى يقسم بين جميع الغنائم عن شهد
 الوقعة وكانوا على العدو يد لان لكل واحد منهم فيها حصة قال الله تعالى وما
 كان انى أن يغفل ومن يغفل يأت بجامل يوم القيامة وفيه ثلاثة أويلات أحدها
 وما كان لنى أن يغفل أصحابه ويخونهم في غنائمهم وهذا قول ابن عباس رضوان
 الله عليه والثاني وما كان لنى أن يغفل أصحابه ويخونوه في غنائمهم وهذا قول
 الحسن وقتادة والثالث ما كان لنى أن يكتم أصحابه ما بعنه الله تعالى به اليهم
 لرغبة منهم ولا رغبة فيهم وهذا قول محمد بن اسحق والرابع من حقوق الله
 تعالى أن لا يعامل من المشركين ذا قرى ولا يحافى في نصرته دين الله داموته
 فان حق الله أوجب ونصرته دينه أرم قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ثاقبون اليهم بالموثة وقد كفروا بما جاءكم من
 الحق الآية نزالت في حاطب ابن أبى بلتعنة وقد كتب كتابا الى أهل مكة حين
 هم رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوهم يعلم فيه حال ميرو اليهم وأنقذه
 مع مائة مولاة لبنى عبد المطلب فاطمحة الله بنيه عليهم ما هذا عايا وان يرفى أثرها
 حتى أخرجاه من قرن رأها فدا حاطبا وقال ما جعلك على ما صنعت فقال والله
 يا رسول الله انى مؤمن بالله ورسوله ما كفرت ولا بدلت ولكنى امرأتى الى
 في اقوم أصل ولا عشيرة وكان لى بين أظهرهم أهل وولد وطالعتهم بذلك وعفا
 عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما يلزمهم في حق الامير عليهم فاربعة
 أشياء أحدها التزام طاعته ولدخول في ولايته لان ولايته عليهم انعقدت

وطاعته بالولاية وجبت قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا لله وأطيعوا
الرسول وأولى الأمر منكم وفي أولى الأمرنا وبيان أحدهما أنهم لا مرأى وهذا
قول عباس رصوان الله عليه وإشافي أنهم لعناء وهذا قول جابر بن عبد الله
والجس وعطاء وروى أنوصالح عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاني فقد
عصى الله ومن عصى أميري فقد عصى الله وإشافي أن يقولوا الأمر إلى رأي
ويكوله إلى تديره حتى لا يختلف آراءهم فيختلف كدتهم ويسترق جههم
قال تعالى ولو ردوه إلى رسول وإلى أولى الأمر منهم لعذب الله الذين يستنبطونه
منهم جعل فيهم الرأى وإليه سبيل الحصول العلم وسدد الأمر فان ظهر لهم
صواب خفي عليه ينوه له وأشار إليه عليه ولذلك نذب إلى المشاورة يرجع بها
إلى الصواب ولنا أن يسارعوا إلى امتثال الأمر والوقوف عند نهيه
ورجعه لأنهم ما من لوازم طاعته فان توقفوا عما أمرهم به وأدموا على ما نهواهم
عنه فله نأديهم على الحماقة بحسب أحوالهم ولا يفلط فقد قال الله تعالى فبما
رحمة من الله امتثلتم ولو كنتم دعا عليه ألقاب لا بعضوا من حركت وروى
سعيد بن المسيب أن أبي صلى الله عليه وسلم قال خير دينكم أيسره والرابع أن
لا يتأزعوهم في الغنائم إذ فتحها ويرضوا منه سعيهم القسمة عليهم فقد سوى الله
تعالى فيها بين الشريف والمشرؤف ومائل بين القوى والضعيف وروى
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن أناس اتبعوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم طامحين يقولون انقسم علينا فينا حتى ألقوا إلى شجرة فاحطط منه وداه
فقال ردوا على ردائي أيها الناس والله لو كان لكم عدد شعيراتها لقسمتها
عليكم وما أنفقتموني بخيلا ولا جبانا ولا كذوبا ثم أخذوا مرة من سلام بعيره فرفعها
وقال أيها الناس والله مالي من فيشكم لا ولا هذه الوبرة إلا الجس والجس مردود
فيكم فأذوا المحيط والمحيط فان لم يلول يكون على أهله عارا ونارا وشسارا يوم
القيامة فجاء رجل من الأنصار بكعبة من خيوط شعر فقال يا رسول الله
أخذت هذه الكعبة أعمل بها بردعة بعير لي قد دبر فقال أما نصيب منها فالك
فقال أما إذا بلغت هذا فلا حاجة لي فيها ثم طرحها بين يديه

* (فصل) * والقسم الخامس من أحكام هذه الأمانة مصادرة الأمانة قتال العدو

ما صابر وان تعاولت به المدة ولا يولي عنه وفيه قوة قال الله تعالى يا أيها
الذين آمنوا صبروا وصبروا واورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون وفيه
ثلاثة أويلات أحدها صبروا على طاعة الله وصبروا أعداء الله وورابطوا
في سبيل الله وهذا قول الحسن والثاني صبروا على دينكم وصبروا الوعد
الذي وعدكم وورابطوا بدؤى وعدوكم وهذا قول محمد بن كعب والثالث
اصبروا على الجهاد وصبروا وعدوكم وورابطوا على الجهاد وهذا قول زيد
ابن أسلم * ودا كانت مصابرة قتال من حفر في الجهاد فهي لازمة حتى يظهر
بخصلة من أربح خصال أحد من أبي بكر فيصير لهم بالاسلام ما أسأوا عليهم
ما علمنا وبقروا على ما ملككم من بلاد وأموال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقول لا اله الا الله فاذا هوها عصه وانى دماهم
وأموالهم الا حقة او تصير بلادهم اد أسلموا دار الاسلام يجري عليهم حكم الاسلام
ولو أسلم في معركة لمحرب منهم طائفة فقتل أو كثرت أحرار واباسلامهم ما ملككم
في دار الحرب من أرض ومال فاب طهر الامير على دار الحرب ليغنم أموال من أسلم
وقال أبو حنيفة يغنم ما لا يقل من أرض ودار ولا يغنم ما يقل من مال ومتاع وهو
خلاف لثقة قد أسلم في حصار بني قريظة فعليه واسيد اباشعة اليهوديان
فأحرز اسلامهما وأموالهما ويكون اسلامهما اسلام الصغار وأولادهم ولا كل حمل
كان لهم وقال أبو حنيفة اذا أسلم كافر في دار الاسلام لم يكن اسلاما الصغار ولده
ولو أسلم في دار الحرب كان اسلاما الصغار ولده ولا يكون اسلاما للحمل وتكون
زوجته وحمل فبثا ولود دخل مسلم دار الحرب فاشترى فيها أرضا ومتاعا لم يملك عليه
اد طهر المسلمون عليها وكان مشتريها أحق بها وقال أبو حنيفة يكون مملكته
من أرض فيثا ومحصلة ثانيه أن يظهره الله تعالى بهم مع مقامهم على شركهم
فتسبي ذرارهم وتغنم أموالهم ويقتل من لم يحصل في الامر منهم ويكون
في لاسرى مخيرا في استعمال الاصلح من أربعه أمور أحدها أن يقتلهم صبرا
بضرب العنق والثاني أن يسترقهم ويجري عليهم أحكام الرق من بيع أو عرق
والثالث أن يفاديهم على مال أو اسرى والرابع أن يمن عليهم ويعفو عنهم
قال الله تعالى اد القيت الذين كفروا ف ضرب الرقاب وفيه وجهان أحدهما
انه ضرب رقابهم صبرا بعد القدرة عليهم والثاني انه فتنهم بالصلاح والتدبير

حتى يرضى الى ضرب رقابهم في المعركة ثم قال حتى اذا انحسرتهم فشدوا لوائك
يعني بالانفخات الطمينة وبشد لوائك لاسر فاما بعد واما فداء وفي المتن قولان
أحدهما انه الموهو والاطلاق كما من رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية
ابن أنال بعد أسره والثاني أنه العتيق بعد الرق وهذا قول مقاتل وأما الفداء
ففيه ما هنا قولان أحدهما انه المساعدة على مال يؤخذ أو أسير يطلق كما فادى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أسرى بدر على مال وفادى في بعض المواطن رجلا
برجلين والثاني أنه البيع وهو قول مقاتل حتى تضع الحرب أوزارها وفيه
ثأويلان أحدهما أوزار الكفر بالاسلام والثاني انقال الحرب وهو السلاح
وفي المقصود بهذا السلاح الموصوع وجهان أحدهما سلاح المسلمين بالنصر
والثاني سلاح المشركين بالمريضة وهذه الاحكام الاربعه شرح يذكركم
غنية الغنية بعد والمخصية لثالثه أب يذلولوا ما لعل المسألة والمواذعة فيجوز
أن يقبله منهم ويوادعهم على ضربين أحدهما أب يذلولوه لوقتهم ولا يجبرونه
خارجا مستقرا فهذا المسألة غنية لانه ما غرر بايها في غيل وركاب فيقسم بين
العائين ويكون ذلك أماما لهم في الانكفاف به من قتالهم في هذا الجهاد ولا يجمع
من جهادهم فيما بعد والصرب الثاني أن يذلولوه في كل عام فيكون هذا
خارجا مستقرا ويكون الامان به مستقرا والمأخوذ منهم في ايام الاقل غنية
تقسم بين العائين وما يؤخذ في الاعوام المستقبلية قسم في أهل التي ولا يجوز
أب يعاود جهادهم ما كانوا مقيمين على بدل المسألة لاستقرار المواذعة عليه واذا
دخل أحدهم الى دار الاسلام كان له بمقد المواذعة الامان على نفسه وماله فان
معاها مال زالت المواذعة وارتفع الامان ولزم جهادهم كغيرهم من أهل
الحرب وقال أبو حنيفة لا يكون معهم من مال الجزية والصلح بقض الامانهم
لانه حق عليهم فلا ينقض العهد بجمعهم منه كالدون فاما جرح أهل الحرب
هدية ابتداء لهم بصرفهم بالهدية عهد وحار حريمهم بعد هالان العهد ما كان
عن عقد والمحصلة الرابعة أن يسألوا الامان والهدنة فيجوز اذا تعذر الظفر
بهم وأخذ المسال منهم أب يعادتهم على الهدنة في مدة مقدرة بمقد الهدنة عليها
اذا كان الامام قد أذن له في الهدنة أو فوض الامر اليه قد هادى رسول الله صلى
الله عليه وسلم قريشا عام الحديبية عشر سنين ويقتصر في مدة الهدنة على أقل

ما يمكن ولا يجاوز أكثرها عشر سنين فإن هادنهم أكثر منها بطات المهادنة فيما
زاد عليها ولهم الامان فيما الى انقضاء مدتها ولا يجاهدون فيها ما أقاموا على
العهد فان نقضوه صاروا حرا بما يهادون من غير ان يدفعوا من قبض قريش صلح
الحديبية فسار اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح محارباً حتى فتح
مكة صلحاً عند الشافعي وعنوة عند أبي حنيفة ولا يجوز اذا نقضوا عهدهم ان
يقتل ما في أيدينا من رهايتهم قد نقض الروم عهدهم زمن معاوية وفي يده
وهان فامتنع المسلمون جميعاً من قتلهم ونالوا سيئاتهم ووالوا واداء غدر خير من
غدر بغدر وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا لامنا من اثمك ولا تحسن من
طاعتك فاذا لم يجز قتل الرهاين لم يجز اطلاقهم بالمعاريض فادارهم وحب
اطلاق رهايتهم ثم يظفر فيهم فان كانوا رجالاً لا وجب اطلاقهم امنهم وان كانوا
ذراير نساء وأطفالاً وجب اطلاقهم الى اهلاليهم لاسم اتساع لايهم دون
بانفسهم ويجوز ان يشترط لهم في عقد الهدنة رد من أسلم من رجالهم فاذا أسلم
أحدهم رد اليهم ان كانوا أمويين على دمه ولم يرذاليهم وان لم يؤمنوا عليه
ولا يشترط رد من أسلم من نسايتهم لان رد ذوات مروج محرمة قال اشترط رد من
لم يجز أن يرذو ودفع الى أز واجهت وهو رهن ذاطلقن «واذا لم تدع الى عقد
المهادنة ضرورة لم يجز أن يهادنهم ويجوز أن يوادعهم أربعة أشهر فسادون ولا
يزيد عليها القول الله تعالى فسيحوا في الارض أربعة أشهر وأما الامان الخاص
فيصح أن يبذله كل مسلم من رجل وامرأة حر وعبد لقول النبي صلى الله عليه
وسلم المسلمون تكافأ دعاؤهم ودم يدعى من سواهم يعني بدقتهم أدناهم يعني
عبيدهم وقال أبو حنيفة لا يصح امان العبد الا أن يكون مأدونه في القتال

«(فصل)» وانتم السادس من أحكام هذه الامارة السيرة في نزال العدو
وقتاله يجوز لامير الجيش في حصار العدو أن ينصب عليهم العرادات
والمجسقات قد نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الطائف مجسقات
ويجوز أن يسد عليهم ازلهم ويضع عليهم البيات والتحريق ولدارأي
في قطع نخيلهم وشجرهم صلاحاً يستصعبهم به ليطهرهم عنوة أو يدخنوا في السلم
صله افعل ولا يفعل السلم يرفيه صلاحاً قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم
كروم أهل الطائف فكان سبب الاسلامهم وأمر في حرب بني الصبر بقطع نوع
المجسقات بكسر
الميم معربة آلة
رمي الحجارة
والعرادات
بتشديد الراء
أصغر مسن
المجسقات هـ

من أنخل يقال له الأصفر يرى نواه من وراء الحياء وكانت الحياء منها أحب
اليهم من الوضيع فقطع بهم وحرزوا له وقالوا انما قطعت نخلة وأحرقت نخلة ولما
قطع نخله قال سمائك اليهودى في ذلك (المقارب)

ألسنا ورثنا الكتاب الحكيم * على عهد موسى فلم نصرف
وأستم رعاء لشاء عجاف * بسهل تامة والا حاف
تروا الرعاية مجددا لكم * كذا كل دهر بكم محفف
فيا أيها الشاهدون انتموا * عن انطام والبطق الموكف
لعل الليالى وصرف لدهور * يزيل من العادل المنصف
يقول النضير واجلا لها * وعقر النخيل ولم تحفظ
فاجابه - ابن ثابت (الوافر)

هموا أو نوال الكتاب فضيعوه * فهم عى عن التورية تهور
كهرتم بالقرآن وقد أناكم * بتصديق لذى قال التذير
فهان على امرأة بنى ذوى * حريق بالبورقة مستطير

فلما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بهم جلى في صدور المسلمين وقالوا
يا رسول الله هل لنا فيما قطعنا من أجرة وهل علينا فيما تركنا من كراه من وزر فأمر
الله تعالى ما قطعنا من لبنه أو تركنا فها فاعلم على أصولها فإذن الله ويجزى
الغاسقين وفي أيامه أربعة أقاليل أحدها أنها نخلة من أى الاصناف كانت
وهذا قول مقاتل والناسى أنها كرام النخل وهذا قول سفيان وثالث أنها
انفيلة لأنها ألين من النخلة ورابع أنها جميع الأشجار لأنها بالحياة ويجوز
أن يغور عليهم المياه وبقطعهما عنهم وإن كان فيهم نساء وأطفال لأنه من أقوى
أسباب ضعفهم والظفر بهم عنوة وصلحا وإذا استسقى منهم عطشان كان الأمير
مخيرا بين سقيه أو منعهم كما كان مخيرا فيه بين قتله أو تركه ومن قتل منهم وراه
عن لا بصار ولم يلزم تكفيره قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الأبدن
فأنقوا في القلب ولا يجوز أن يحرق بالنار منهم - يا ولا ميتا روى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تعذبوا عدا الله بعذاب الله وقد أحرق أبو بكر
رضي الله عنه فوما من أهل اردة ولعل ذلك كان منه والمخبر لم يبلغه ومن قتل
من شهداء المسلمين زمل في ثيابه التي قتل فيها ودفن بها ولم يعمل ولم يصل عليه

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهداء أحد زملوهم بكأومهم فانهم يبعثون يوم القيامة وأوداعهم تختب دما اللون لون الدم والريح ريح المسك وأما فعل ذلك بهم تكريمهم وأجرهم المحياة في ذلك قال الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون وفيه تأويلان أحدهما أنهم أحياء في الجنة بعد البعث والى والى الدنيا بأحياء والثاني وهو قول الأكثرين أنهم بعد القتل أحياء استعجالا لظهور النص فربما ينتهم وبين من لم يوصف بالحياة ولا يمنع الجيوش في دار الحرب من أكل طعامهم وعالوفة دوابهم غير محتجب به عليهم ولا يتهذوا القوت والعلوفة إلى ما سواهما من مليوس ومركوب فان دعاهم الضرورة إلى ذلك كان ما لبسوه أو ركبوه أو استعملوه مسترجعا منهم في المعنى ان كان باقيا ومحتسبا عليهم من سهمهم ان كان مستهلكا ولا يجوز لاحد منهم أن يطأ أجارية من النبي إلا بعد أن يعطاها بسهمه فيطأها بعد الاستبراء فان وطئها قبل العزيمة عزر ولا يصد لان له فيها سهمها ووجب عليه مهر مثلها و يضاف إلى العزيمة فان أجابها الحق به ولدها وصارت به أم ولد له ان ملكها وان وطئ من لم يدخل في السبي حذلان وطنها زنا ولم يلحق به ولدها ان علفت * واذا عقدت هذه الامارة على غزوة واحدة لم يكن لاميرها أن يغزو غيرها سواء غنم فيها أو لم يغنم واذا عقدت بمواعا ما بعد عام لزمه معاودة الغزو في كل وقت يقدر على غزوه فيه ولا يعترعه مع ارتجاع الموانع الا قدر الاستراحة وأقل ما يحزبه أن لا يعطل عامان جهاد ولهذا الامير اذا فوّضت إليه الامارة على الجاهدين أن يتطرق في أحكامهم وقيم الحدود عليهم وسواء من ارتقى منهم أو تطوع ولا يتطرق في أحكام غيرهم ما كان سائرا إلى نعره فاذا استقر في النعر الذي تقادح طار أن يتطرق في أحكام جميع أهله من مقاتلته ورعيته وان كانت امارته خاصة أجرى عليها حكم مخصوص

(الابواب الحامس في الولاية على حروب المعالح)

وما عدا جهاد المشركين من قتال ينقسم ثلاثة أقسام * قتال أهل الردة * و قتال أهل البغي * و قتال المحاربين فأما القسم الاول في قتال أهل الردة فهو أن يرتد قوم حكم بإسلامهم سواء ولدوا على فطرة الاسلام أو أسلموا عن كفر فكل

الفريقيين في حكم الردة سواء أدارت أو عن الإسلام إلى أي دين انتقلوا إليه
 مما يجوز أن يقرأ عليه عليه كاليهودية والنصرانية أو لا يجوز أن يقرأ عليه عليه
 كالزندقة والوثنية لم يجز أن يقرأ عليه لأن الآية لا توجب التزم
 أحكامه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه فاد كفاؤهم
 وجب قتلهم بما ارتدوا عنه من دين الحق إلى غيره من الأديان لم يحل حالهم من
 أحد أمرين إما أن يذكروا في دار الإسلام شذذوا أفرادا لم يتجزؤ وبادر
 يقبزون به عن المسلمين فلا حاجة به إلى قتالهم لندحولهم تحت قدرة ويكشف
 عن سبب ردتهم فإن ذكرهم وشبه في الدين أو ضحك لهم بالمجح والأدلة حتى
 يقبضين لهم الحق وأخذوا بالتوبة مما فعلوا فيه من الباطل فإن تأواقات
 توبتهم من كل ردة وعادوا إلى حكم الإسلام كما كانوا وقال مالك لا قبل توبة من
 ارتد إلى ما يستتر به من ارتدقه إلا أن يتندأها من بعده وقبل توبة غيره من
 المرتدين وعليهم بعد التوبة قصاص ما تركوه من الصلاة والصيام في زمان الردة
 لا عتافهم بوجوبه قبل الردة وقال أبو حنيفة لا قصاص عليهم كمن أسلم عن كفر
 ومن كان من المرتدين قد سح في الإسلام قبل الردة لم يسل عليه بما لم يلزمه قصاؤه
 بعد التوبة وقال أبو حنيفة قد يسل بالردة وأرهم القصاص بعد التوبة ومن أقام
 على ردة ولم يتب وجب قتله رجلا كافر أو امرأة وقال أبو حنيفة لا قبل المرأة
 بالردة وقد نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم بارتد امرأة كانت سكنى أم رومان
 ولا يجوز إقرار المرتد على ردة بجزية ولا عهد ولا توكيل ذبيحته ولا تسكح منه
 امرأه واختلف الفقهاء في قتالهم هل يجعل في الحال أو يؤجلون فيه ثلاثة أيام
 على قولين أحدهم يجهل قتالهم في الحال لئلا يؤخر الله عز وجل حق والثاني
 ينظرون ثلاثة أيام لعلمهم بصدق كونه بالتوبة وقد انظر على عليه السلام
 المستوردا للجهلي بالتوبة ثم قتل بعد ما يقتل صبريا بالسيف وقال ابن
 سريج من أصحاب الشافعي يضرب بالحطب حتى يموت لأنه أبطل قتلا من السيف
 الموحى وربما استدركه به التوبة وإذا قتل لم يغسل ولم يصل عليه وورى
 مقبورا ولا يدفن في مقابر المسلمين بخروجه بارتد عنهم ولا في مقابر المشركين لما
 تقدم له من حرمة الإسلام المبينة لهم ويكون ماله في بيت مال المسلمين
 مضمونا في أهل النخى لأنه لا يرثه عنه وارث من مسلم ولا كافر وقال أبو حنيفة

يورث عنه ما اكتسبه قبل الردة ويكون ما اكتسبه بعد الردة فيئا وقال أبو
يوسف يورث عنه ما اكتسبه قبل الردة وبعدها «فأد الخ في المرتبة دار الحرب
كان ماله في دار الاسلام موقوما عليه فان عاد الى الاسلام أعيد عليه وان هلك
على الردة صار فيئا وقال أبو حنيفة أحكم بونه اذا صار الى دار الحرب وأقسم ماله
بين ورثته فان عاد الى دار الاسلام استرجعت ما بقي في أيديهم من ماله ولم
أغرمهم ما استهلكوه فهذا حكم المرتدين اذا لم يتجاوزوا الى دار وكانوا شذدا
بين المسلمين «والمحال الثانية ان يتجاوزوا الى دار ينفردون بها عن المسلمين حتى
يصيروا فيها مجتمعين فيجب قتالهم على الردة بعد مدة من طردهم على الاسلام
وايضاح دلالة ويجرى على قتالهم بعد الانذار والاعتذار حكم قتال أهل الحرب
في قتالهم غرة وبينا ومصافاتهم في الحرب جهارا وقتالهم مقبلاين ومدبرين وعن
أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز ان يسترق عند انفاقي رحمه الله
واذا طهر عليهم لم تسب دراريهم وسواهم من ولدهم في الاسلام أو بعد الردة
وقيل ان من ولدهم بعد الردة جازييه وقال أبو حنيفة يجوز سبي من ارتد من
نساءهم اذا لم يبق في دار الحرب واذا غنم أموالهم لم تقسم في العائنين وكان مال من
قتل منهم فيء ومال لحياء موقوف الالسلوات عليهم وان هلكوا على ردتهم
صار فيئا وما أشكل أربابه من الاموال الممنوعة صار فيئا اذا وقع الاياس
من معرفتهم وما استهلكه المسلمون عليهم في مائة الحرب لم يضمن اذا أسلوا
وما استهلكوا من أموال المسلمين في غير مائة الحرب مضمون عليهم واختلف في
ضمنان ما استهلكوه في مائة الحرب على قولين أحدهما يضمنونه لان
معيصتهم بالردة لا تسقط عنهم غرم الاموال الممنوعة والثاني لا ضمنان عليهم
فيما استهلكوه من دم ومال قد أصاب أهل الردة على عهد أبي بكر رضي الله
عنه نفوسا وأموالا عرفهم استهلكوها فقال عمر رضي الله عنه يدرون قتلانا
ولاندرى قتلاهم فقال أبو بكر لا يدرون قتلانا ولاندرى قتلاهم فغرت بذلك
سيرة وسيرة من بعدهم وقد أُلِمَ طلحة بعد ان سبي وكان قد قتل وسبا فافترقه
رضي الله عنه بعد اسلامه ولم يأخذ بهدم ولا مال ووفد أبو شجرة بن عبد العري
وكان من أهل الردة على عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يقسم الصدقات
فقال اعطني فاني ذواجة فعال من أت وقال أبو شجرة فقال أي مدو لله

أنت الذي تقول (الطويل)

ورويت ربحي من كنية خالد * وفي لارجوابه دهان أعمر
ثم جعل بعده بالدرّة في رأسه حتى ولى راجعاً إلى قومه وهو يقول شعر
(القصيد)

صن علينا أبو حفص بنائله * وكل عتبط يوم له ورق

ما زال يضربني حتى حدثت له * وحال من دون بعض البغية الشفق

لما ربت أبا حفص وشرطته * والشبح يقرع أحياناً فيصمق

فلم يعرض له عمر رضي الله عنه سوى التعزير لاسيما طائفة بعد الاسلام (ولدار
الردة حكم تفارق به دار الاسلام ودار الحرب) فأما ما تفارق به دار الاسلام فمن
أربعة أوجه أحدها أنه لا يجوز أن يهادنوا على الموادعة في ديارهم ويجوز
أن يهادن أهل الحرب والثاني أنه لا يجوز أن يصادحوا على مال يقررون به على
ردتهم ويجوز أن يصادح أهل الحرب والثالث أنه لا يجوز استرقاقهم ولا سبي
نساءهم ويجوز أن يسترق أهل الحرب وتسمى نساءهم وأربع أنه لا يملك
العالمون أموالهم ولا يملكون ما غنموا من مال أهل الحرب وقال أبو حنيفة رضي الله
عنه قد صارت ديارهم بالردة دار حرب ويسبون ويغتزون وتكون أرضهم فينا
وهم عنده كعدة لا وثاق من العرب وأما ما تفارق به دار الاسلام من أربعة
أوجه أحدها وجوب قتالهم مقبلين ومذبرين كالشركيين والثاني إباحة
دمائهم وأسرى وممنوعين والثالث تصير أموالهم فيئال الكافة المسلمين والرابع
بطلان منّا كتحريم بعض العدة وإن اتفقوا على الردة وقال أبو حنيفة تبطل
منّا كتحريم بارتداد أحد الزوجين ولا تبطل بارتدادهم جماعة ومن ادعت عليه
الردة فأنكرها كان قوله مقبولا بغير عيبه ولو قامت عليه البيّنة بالردة لم يصح
عليها بالإنكار حتى يتلفظ بالشهادتين وإذا امتنع قوم من أداء الزكاة إلى
الامام العادل جحدوا لها كانوا بائعين لمحمد بن عبد الله بن أبي بكر عليه السلام
المنع ومن أدبها مع الاعتراف بوجوبها كانوا من بغاة المسلمين يقاتلون على
المنع منه وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يقاتلون وقد قاتل أبو بكر رضي الله عنه
ما نفي الزكاة مع تركهم بالاسلام حتى قالوا والله ما كفرنا بعد ما تناولنا
شعنا على أموالنا فقال عمر رضي الله عنه على ما تقالهم ورسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا الله إلا الله فادعوا لهم ما هم من دماءهم وأولادهم الأصمغة قال أبو بكر هذان حقها أرايت لو أنوارك الصلاة أرايت لو أنوارك الصيام أرايت لو أنوارك الحج فاذ لا تبقى عروة من عرى الإسلام إلا انحللت والله لو منعوني عناقاً وعقلاً مما أعطوه رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه فقال عمر رضي الله عنه فتمرح الله صدرى لأذى شرح له صدر أبي بكر رضي الله عنه وقد أبان عن إسلامهم قول زعيمهم حارثة بن سراقة في شعره حين يقول (الضويل)

ألا فاصبينا قبل نأيرة الفجر
لعل منايانا قريب ولا تدري
ألمع نار رسول الله ما كان يبتلى
فياحبها ما بال ملك أبي بكر
فان الذي سألوكم فتمنعوا *
لكأنكم أوحى إليهم من الغر
سمنعكم ما كان فينا بقية *
كرام على العزاة في ساعة العسر

« (الفصل الثاني في قتال أهل البني) » وإذا بغت طائفة من المسلمين وخالفوا راي الجماعة وانفردوا بذهب ابتدعوه فإن لم يضر جوابه عن المظاهرة بطاعة الامام ولا تحيزوا بدار عزلوا فيه او كانوا افراد امتعروا تنالهم القدرة وتمتد اليهم اليد تركوا ولم يحاربوا وأجريت عليهم أحكام العدل فيما يجب لهم وعالهم من الحقوق والمحدود وقد عرض قوم من محوارج لعل ابن أبي طالب رضوان الله عليه لهما الفة رايه وقال أحدهم وهو يخاطب علي عليه السلام لا حكم الا لله فقال علي رضي الله عنه كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لانتم هم مساجد الله آل تذكروا فيها اسم الله ولا تبدءكم قتال ولا نتمكم التي مادامت أيديكم معنا فان تظاهروا بآفة عقادهم وهم على اختلافهم بأهل العدل أوضح لهم الامام فساد ما اعتقدوه وبطلان ما ابتدعوه ليرجعوا معه الى اعتقاد الحق وموافقة الجماعة وجاز للامام ان يعززمهم من تظاهروا بالفساد أديا وزجرا ولم يتجاوزوا الى قتل ولا حذر وي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل دم امرئ مسلم الا بإحدى ثلاث كفر بعد ایمان أو زنا بعد احصان أو قتال نفس بنفس نفس فان امتزلت هذه الائمة الباغية أهل العدل وتحيزت بدار تحيزت فيها عن مخالطة الجماعة فان لم تمتنع عن حق ولم تنزع عن طاعة لم يحاربوا ما أقاموا على الطاعة ونادية المحقوق قد امتزلت طائفة من المحوارج عاليا عليه السلام

بالثروان فولى عليهم عاملاً أقاموا على طاعته زماناً وهو لهم موادع الى أن قتله
 فانه ذالمهم من أسلموا الى قتاله قاتلوا وقالوا كذا فله قال فاستسلموا الى أقتل
 معكم وسار اليهم فقتل اكثرهم وان امتعت هذه الطائفة الباغية من طاعة
 الامام ومه وما عليهم من المحقوق وتفردوا باجتماع الامول وتبذل الاحكام
 فان فعلوا ذلك ولم ينصبوا لانفسهم اماماً ولا قدموا عليهم من رعيما كان
 ما اجتبهوه من الاموال غصباً لا تبرأ منه دمة وما عذوه من الاحكام مردوداً
 لا يثبت به حق وان فعلوا ذلك وودنصبوا لانفسهم اماماً اجتبهوا بقوله
 الامول وتغذوا بامر الاحكام لم ينص على الاحكامهم بامور الا لما اجتبهوه
 بالمطالبة وحور بواقى المحالين على سواء في نزعوا عن المباينة ويؤا الى الصاعة
 قال الله تعالى وتبارك وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان
 يمت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبني حتى تفي الى امر الله فان مات
 فاصلحوا بينهما بالعدل وأقربوا ان الله يحب المفسدين وفي قوله فان
 يمت احدهما على الاخرى وجهان احدهما يمت بالتعدي في القتال
 والثاني يمت بالعدول عن الصلح ودوله فقاتلوا التي تبني يعني بالسيف ردعاً
 عن البغي وزجراً عن الخالعة وفي قوله حتى تفي الى امر الله وجهان احدهما
 حتى ترجع الى الصلح لدى امر الله تعالى به وهو قول سعيد بن جبير والثاني
 الى كتاب الله وسنة رسوله في صلحهم وعليهم وهو ذاقول فتادة فان فاءت أي
 رجعت عن البغي فاصلحوا بينهما بالعدل فيه وجهان احدهما بالحق والثاني
 بكتاب الله فاذا فلد الامام أميراً على قتال المتعين من البغاة قدم قبل القتال
 انتذارهم واعذارهم ثم قاتلهم اذا أمر وأعلى البغي كما حاطوا لا يجمع عليهم غرة
 وبياتاً ويحالف قاتلهم قتال المشركين والمرتدين من ثمانية أوجه احدها
 أن يقصد بالقتال ردعهم ولا يعتمد قتلهم ويجوز أن يعتمد قتل المشركين
 والمرتدين وانما أن يقتلهم مقبلين ويكف عنهم مدبرين ويجوز قتال أهل
 بجهري تحريم اردة والحرب مقبلين ومدبرين والثالث ان لا يجهز على جريحهم وان حاز
 أي يسرع قتله الاجهاز على جرحي المشركين المرتدين أمر على عليه السلام مباديه ان يبادى يوم
 ويذف أي الجمل الا لا يتبع مدبر ولا يذف على جريح والرابع ان لا يقتل أمراءهم
 وان قتل أميري المشركين والمرتدين ويعتبر بأحوال من في الاسر منهم فمن

أعنت رجعتهم إلى القتال أطلق ومن لم تؤمن منه الرجعة حبس إلى انجلاء الحرب
ثم يطلق ولم يجر أن يحبس بعدها * أطلق النجاشي أسيراً من أصحاب قطري بن
النخع المعروف كانت بينهما فقتل له ومارى عدلى قتال عدو الله النجاشي فقال
هيأت غلبتكم مطاعها واسترق رغبة معتقها وأثأ بقول شعير (السكامل)

أأقائل النجاشي عن سلطانته * سيد تقتر بانها مولاته
إني إذا لا أخوال يارة والذي * شهدت بافح فعله غدرا له
ما ذ أقول إذا برزت أراءه * في الصف واحتجبت له فعلاته
أأقول حاد على لا إني إذا * لاحق من جادته عليه ولاته
وشهدت الأقوام أن صائغها * غرست لدى غفطت نخلاته

والخماس أن لا يعن أمه والهم ولا يسي دراريهم روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم أنه قال منعت دار الإسلام ما فيها وأباحت دار الشرك ما فيها
والسارس أن لا يستعان لقتالهم بمشرك معاهد ولا دمي وإن جاز أن يستعان
بهم على قتال أهل الحرب والردة والسابع أن لا يهادنهم إلى مذلة ولا يوادعهم
على مال فإن هادنهم إلى مذلة يلزمه فإن ضعف عن قتالهم انتظر بهم القوة عليهم
وإن وادعهم على مال بطلت المودة ونظر في المسال فإن كان من فيهم أومن
صدقاتهم لم يرد عليهم وصرف الصدقات في أهلها وإني في مستحقه وإن
كان من حالص أموالهم لم يجر أن يملكه عليهم ووجب رده إليهم * الثامن
أن لا ينصب عليهم العزادات ولا يجرى عليهم المساكن ولا يقطع عليهم الخيل
والاشجار لأنهم إذا راسلهم تمنع ما فيها وإن نهي أهلها فإن أحاطوا بأهل العدل

وخافوا منهم الأصطلام جاز أن يدفعوا عن أنفسهم ما استطاعوا من اعتقاد الأصطلام
قتلهم ونصب العزادات عليهم فإن المسلم إذا أريدت نفسه جاز له الدفع عنها الاستئصال
بقتل من أرادها إذا كان لا يدفع بغير القتل ولا يجوز أن يستمتع بدوابهم ولا
سلاحهم ولا يستعان به في قتالهم ويرفع اليد عنه في وقت القتال وبعده
وقال أبو حنيفة رضي الله عنه يجوز أن يستعان على قتالهم بدوابهم وسلاحهم
ما كانت الحرب قائمة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحمل مال امرئ
مسلم إلا بطيب نفس منه فإذا انجلت الحرب ومع أهل العدل لهم أموال ردت
عليهم وماتف منها في غير قتال فهو مضمون على متلعه وما ألقوه في نائرة الحرب

من نفس ومال فهو هدر وما أضافوه على أهل العدل في غير بائنة المحرب من نفس ومال فهو مضعون عليهم وما أضافوه في بائنة محرب في وجوب ضمانه عليهم قولان أحدهما ~~يكون~~ هدر لا يضمن والثاني يكون مضعوناً عليهم لأن المعصية لا تطل حقا ولا تـنـقـط غـرما فتضمن النفوس بالقود في العمد والدية في الخطأ ويقتل أهل البني ويصلى عليهم ومنع أبو حنيفة من الصلاة عليهم عقوبة لهم وليس على ميت في الدنيا عقوبة وقد قال لنبي صلى الله عليه وسلم فرض على أمي غسل موتاهم والصلاة عليهم وأما قتل أهل العدل في معركة المحرب في غسلهم والصلاة عليهم قولان أحدهما لا يغسلون ولا يصلى عليهم تكريما وتشريفا كالشهداء في قتال المشركين والثاني يغسلون ويصلى عليهم وإن قتلوا بغيره فقتلهم المسلمون على عمر وعثمان رضي الله عنهما وصلى بعد ذلك على علي عليه السلام وإن قتلوا ظالمين وبغيرا لا يرث باغ قتل عادلا ولا عادل قتل باغيا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا قاتل لا يرث وقال أبو حنيفة أوزن العادل من الباغى لأنه محق ولا أورث الباغى من العادل لأنه مطلق قال أبو يوسف أورث كل واحد منهما من صاحبه لأنه متأول في قتله وإذا ربح بأهل لأمة بعشائر أهل البني فبعض أموالهم ثم قدر عيالهم عشر وأول بجزءهم المأخوذ منهم بخلاف المأخوذ من الزكوات لأنهم مروا بهم مختارين والزكوات مأخوذة من المقيمين المكروهين وإذا أنى أهل البني قبل القدرة عليهم حدودا في إقامتها عليهم بعد القدرة وجهان

«(الفصل الثالث في قتال من امتنع من المحاربين وقطاع الطريق)»

وإذا احققت طائفة من أهل الفداء على شهر السلاح وقطع الطريق وأخذت الأموال وقتل النفوس ومنع السابلة فهم المحاربون الذين قال الله تعالى فيهم انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض واختلف الفقهاء في حكم هذه الآية على ثلاثة مذاهب أحدها أن الامام ومن استتابه الامام على قتالهم من الولاية بالخيار بين أن يقتل ولا يصاب وبين أن يقتل ويصاب وبين أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وبين أن ينفى عنهم من الأرض وهذا قول سعيد ابن المسيب ومجاهد وعطاء وابراهيم النخعي والمذهب

الذي أبناه السبيل المختلفة في الطوائف

الثاني ان من كان منهم ذارأي وتدير قتله ولم يصف عنه ومن كان ذا بطش وقوة قطع يده ورجله من خلاف ومن لم يكن منهم ذارأي ولا بطش عززه وجبته وهذا قول مالك بن أنس وطائفة من فقهاء المدينة فيهما امرتة باختلاف صفاتهم لا باختلاف أفعالهم والمذهب الثالث انها مرتبة باختلاف أفعالهم لا باختلاف صفاتهم فمن قتل وأخذ المال قتل وصليب ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ولم يصليب ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ومن كثر وهيب ولم يقتل ولم يأخذ المال عزز ولم يقتل ولم يقطع وهو قول ابن عباس والحسن وقتادة والمدي وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه وقال أبو حنيفة ان قتلوا وأخذوا المال فالامام بالخيار بين قتلهم ثم صلبهم وبين قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم ومن كان معهم هيبا أكثر افكهم كحكمهم وأما قوله تعالى أويلهم من الأرض فقد استلب أهل التأويل فيه على أربعة أقاويل أحدها انه إبعادهم من بلاد الاسلام الى بلاد الشرك وهذا قول مالك بن أنس والحسن وقتادة وإبراهيم والثاني انه إخراجهم من مدينة الى أخرى وهذا قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله وسعيد بن جبير والثالث انه الحبس وهو قول أبي حنيفة ومالك والرايع وهو أن يطلبوا لامة الحدود عليهم فيه هذا وهذا قول ابن عباس والشافعي وأما قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ففيه لاهل لأويل ستة أقاويل أحدها انه وارد في المحاربين المعدين من أهل الكفر اذا تابوا من شركهم بالاسلام وأما المسلمون فلا تسقط التوبة عنهم هذا ولا حقا وهذا قول ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة رضي الله عنهم والثاني انه وارد في المسلمين من المحاربين اذا تابوا بايمان الامام قبل القدرة عليهم وأما الثاب بغير امان فلا تؤثر توبته في سقوط حد ولا حق وهذا قول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه والنعبي والثالث انه وارد فيمن تاب من المسلمين بعد محوقه بدار الحرب ثم عاد قبل القدرة وهو قول عروة بن الزبير رضي الله عنه والرابع انه وارد فيمن كان في دار الاسلام في منعة وتاب قبل القدرة عليه سقطت عقوبته وان لم يكن في منعة لم تسقط وهذا قول ابن عمر وربيعة والحمك بن عينة رضي الله عنهم والخامس ان توبته قبل القدرة عليه وان لم يكن في منعة تنزع عنه جميع حدود

الله سبحانه ولا تسقط عنه حقوق لا دمين وهذا قول الشافعي ولسادس
أن توبته قبل القدرة عليه أضع عنه جميع الحدود والحقوق إلا الدماء وهذا
قول مالكين أنس وهذا حكم الآية واختلاف أهل التأويل فيها ثم نقول
في المحاربين أنهم إذا كانوا على امتناعهم مقيمين قوتها كقتال أهل البني
في عامة أحوالهم ويمتنعون عنه أوجه أحدها أنهم يجوز قتالهم مقبلين
ومدبرين لاستيفاء الحقوق منهم ولا يجوز اتباع من ولي من أهل البني والثاني
أنه يجوز أن يعمد في الحرب إلى قتل من قتل منهم ولا يجوز أن يعمد إلى قتل أهل
البني والثالث أنهم يؤخذون بما استهلكوه من دم وبالي في الحرب وغيرها بخلاف
أهل البني والرابع أنه يجوز حبس من أسر منهم لاستبراء حاله وإن لم يجز حبس
أحد من أهل البني والخامس أن ما اجتنبوه من خراج وأخذوه من صدقات
فهم وكالما أخذوا من بياضه لا يسقط عن أهل الخراج والصدقات حقا فيكون
غرمه عليهم مستحقا وإذا كان المولى على قتالهم مقصورا بالولاية على محاربتهم
فليس له بعد القدرة أن يقيم عليهم حدا ولا أن يستوفي منهم حقا ويلزمه جأهم
إلى الامم ليأمر بإقامة الحدود عليهم واستيفاء الحقوق منهم وإن كانت ولايته
عامة على قتالهم واستيفاء الحدود والحقوق منهم فلا بد أن يكون من أهل العلم
والعدالة هذه حكمه فيما يقيمه من حد ويستوفيه من حق وإذا كان كذلك
كشع عن أحدهم من أحد وجهين إما بإقرارهم طوعا من غير ضرب ولا
إكراه وإما بإتيان البينة بأدلة على من أنكر فادع إلى من أجده من الوجهين
مافله كل واحد منهم من جرائمه أنظر من كان منهم قد قتل وأخذ المال قتله
وصاحبه بعد القتل وقال مالك يصلب حياته بطنه بالرمح حتى يموت وهذا القتل
محتوم ولا يجوز إلهوه وإن عفا عنه وفي الدم كان عفو مذكرا ويصلب ثلاثة
أيام لا يتجاوزها ثم يقطعه بعدها ومن قتل منهم ولم يأخذ المال قتله ولم يصاحبه
وغسله وصلى عليه وقال مالك يصلب عليه غير من حكم بقتله ومن أخذ منهم
المال ولم يقتل قطعه يده ورجله من خلاف فكان قطع يده اليمنى لمرقة
وقطع رجله اليسرى لجهارته ومن جرح منهم ولم يقتل ولم يأخذ المال اقتص
منه بالخراج إن كان في مثله اقتصاص وفي إحتام القصاص في الجرح وجهان
أحدهما أنه محتوم ولا يجوز العفو عنه كالقتل والثاني هو إلى خيار مستحقه

يجب بمطالبته ويسقط بغيره وإن كان المجرم محالاً قصاص فيه وجبت دية
 للمجروح إن طلب بها وتسقط إن عفا عنها ومن كان منهم مهيماً أو أكثر المباشري
 قتل ولا جرحاً ولا أخذ مالاً نزل أرباباً وزجراً وجاز حبه لأن الحبس أحد
 التعزيرين ولا يجاوز به ذلك إلى قطع ولا قتل وجوز أبو حنيفة ذلك فيه المحافاة
 بحكم المباشريين معه فإن تابوا عن جرائمهم بعد القدرة عليهم سقطت عنهم
 المسامحة ثم دون لمطالم وأخذوا بما وجب عليهم من الحدود والحقوق فتابوا
 قبل القدرة عليهم سقطت عنهم مع المسامحة ثم حدود الله سبحانه ولم تسقط عنهم
 حقوق الأديين فمن كان منهم قد قتل وأُخبر إلى الولي في القصاص منه
 أو أقر عنه ويسقط بالتوبة احتام قتله ومن كان منهم قد أخذ المال سقط
 عنه لقطع ولم يسقط عنه إغرم الإباغفو ويجرى على المأربين وقطاع
 الطريق في الأمصار حكم قماءة في الصحارى والأسفار وهم وإن لم يكونوا
 بالمجرئة في الأمصار أعاط جرمهم بكونوا أنعم حكماً وقال أبو حنيفة يختصون
 بهذا الحكم في الصحارى حيث لا يدرك الغوث فأما في الأمصار وأخارجها بحيث
 يدرك الغوث فلا يجري عليهم حكم المجرئة في الأمصار وأدعوا التوبة
 قبل القدرة عليهم فإن لم تقترن بالدعوى إمارات تدل على التوبة لم تقبل
 دعواهم للمسامحة في سقوطها من حد فوجب وإن أقرت بدعواهم إمارات تدل
 على التوبة ففي قبرائها عنهم بغير بينة وحدها محذور لأن أحدهما تقبل ليكره
 ذلك شبهة تسقط بها الحدود وإنشأ لا تقبل الأبيدة عادله تشهداهم بالتوبة
 قبل القدرة عليهم لأنها حدود قد وجبت وإنشأهما أقرنت بالفعل
 لا ما أخرت منه

(أب السادس في ولاية القصاص)

ولا يجوز أب، قلد، قضاء الأمن تكاملت فيه ثم وطه التي يصح معها تغليده
 وينتهي بها حكمه وهي سبعة فأن شرط الأول منها أب يكون رجلاً وهذا الشرط
 يجمع صفتين الملوغ والدكورية فأما الملوغ فإن عبر البائع لا يجري عليه
 قلم ولا يتعلق بقرله على نفسه حكم وكان أولى أن لا يتعلق به على غيره حكم وأما
 المرأة فله قصر النساء عن رب الولابات وإن تعلق بقرانها أحكاماً وقال

أوجبته يجوز أن تنفي المرأة فيما تصح فيه شهادتها ولا يجوز أن تنفي فيما
لا تصح فيه شهادتها وشذائين جبر الطري بجوز قضاءها في جميع الأحكام
ولا اعتبار بقول يردده الاجماع مع قول الله تعالى الرجال قوامون على النساء
بما فضل الله بعضهم على بعض يعني في العقل والراى فلم يجوز أن يفتن على
الرجال والشروط الثاني العقل وهو مجمع على اعتباره ولا يكتفى فيه بالعقل
الذى يتعلق به التكليف من علمه بالمدرجات الضرورية حتى يكون صحيح التمييز
جيد الفطنة بعيدا من السهو والغفلة يتوصل بذلك إلى إيضاح ما أشكل
وفصل ما اضل والشروط الثالث الحرية لان نقص العدس ولاية نفسه يمنع
من انقاد ولايته على غيره ولان الرق لما منع من قبول الشهادة كان أولى ان
يمنع من نفي الحكم وانقاد الولاية وكذلك الحكم فيمن لم تكمل حريته من المدين
والملكاتب ومن رقب بعضه ولا يملك الرق أن يعق كما لا يملكه الرق أن يروى
لعدم الولاية في الفتوى والرواية ويجزئه ادعاءه أن يقضى وإن كان عليه
ولاه لان النسب غيره تعفى ولاية الحكم والشروط رابع الاسلام لكونه شرطاً
في حوار الشهادة مع قول الله سبحانه وإن يحول الله للكافرين على المؤمنين
سيلا ولا يجوز أن يقال ذلك الكافر الفصاء على المسلمين ولا على الكفار وقال أبو
حنيفة يجوز تقليده القضاة بين أهل دينه وهذا وإن كان عرف الولاية بتقليده
جارياً فهو تنادي عامة ورئاسة وليس بتقليد حكم وقضاء وانما يترتب حكمه
لا التزامهم له بالضرورة لهم ولا يوجب الامام قوله فيما حكم به بينهم وإذا امتنعوا
من ضماكمهم إليه لم يجبروا عليه وكان حكم الاسلام عليهم أنه في الشروط
الخامس العدالة وهي معتبرة في كل ولاية والعدالة أن يكون صادقاً للهجة
ظاهر الامانة عفيفاً عن المحارم متوقفاً بالمعاشم بعيداً من الريب مأموناً
في الرضا والغضب مستعملاً بروة مثله في دينه ودنياه فإذا تكاملت فيه
فهى العدالة التي تجوز بها شهادته وتصح معها ولايته وإن انجزم منها
وصف منع من الشهادة والولاية فلم يجمع له قول ولم يفتى في ذلك حكم والشروط
السادس السلامة في السمع والبصر ليصح بهما اثبات الحقوق ويفرق بين
الطالب والمطلوب ويميز المقيم من المسكر لتمييزه الحق من الباطل ويعرف
الحق من المبطى فان كان ضارباً كانت ولايته باطلة وجوز لها مال كما يجوز

شهادته وان كان أصم فعلى الاختلاف المذكور في الامامة فاما سلامة
الاعضاء فغير متعبرة فيه وان كانت متعبرة في الامامة فيجوز ان يقضى وان
كان مقعدا اذ امانة وان كانت السلامة من الآفات أهيب لدوى لولاية
والشرط السابع ان يكون عالما بالاحكام الشرعية وعلمها يشتمل على علم
أصولها والارتياض بفروعها وأصول الاحكام في الشرع أربعة أحدها
علمه بكتاب الله عز وجل على الوجه الذي تصح به معرفة ما تضمنه من الاحكام
ناسخا ومنسوخا ومحكما ومتشابها وعموما وخصوصا وبجلا ومفسرا
والثاني علمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة من أقواله وأفعاله
وطرق عييتها في التواتر والاتحاد والعصمة والفساد وما كان على سبب
أو اطلاق والثالث علمه بتأويل السلف فيما اجتمعوا عليه واختلفوا فيه
ليتبع الاجماع ويحتمد برأيه في الاختلاف والرابع علمه بالقياس المرجع
لرد العرور المسكوت عنها الى الاصول المطوق بها والمجمع عليها حتى يجرد
طريقا الى العلم أحكام النوازل وتميز الحق من الباطل فاذا أحاط علمه بهذه
الاصول الاربعة في أحكام الشرع صار بهما من أهل الاجتهاد في الدين وجار
له ان يفتي ويقضى وجار له ان يستفتى ويستغنى وان أدخل بها أو بشئ منها
خرج من ان يكون من أهل الاجتهاد فلم يجز ان يفتي ولا ان يقضى فان قلد
القضاء حكم الصواب أو لمخطا كان تقليده باطلا وحكمه وان وافق الحق
والصواب مردودا وتوجه المخرج فيما قضى به عليه وعلى من قلده الحكم
واقضاء وجور أبو حنيفة تقليدا اقضاء من ليس من أهل الاجتهاد ليستغنى في
أحكامه وقضاياه ولدى عليه جهور الفقهاء ان ولايته باطلة وأحكامه
مردودة ولان التقليد في فروع الشرع ضرورة فلم يتحقق الا في ملزم الحق دون
ملزومه قد أحرر رسول الله صلى الله عليه وسلم عاذا حين بعثه الى اليمن واليا
وقال بهنكم قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال
اجتهد برأى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي وفق رسول رسول
الله لما رضى رسوله فأما ولاية من لا يقول بخبر الواحد فغير جائزة لانه تارك لاصل
قد اجتمعت عليه العناية وأكثر أحكام الشرع عنه مأخوذة فصار بمنزلة من
لا يقول بحجة الاجماع الذي لا تجوز ولايته لرد ما ورد النص به وأما لغة القياس

فضر بيان ضرب منهم نفوه واتبعوا طاهر النص وأخذوا بأقاويل سلفهم فيما لم
يرد فيه نص واطرحوا الاجتهاد وعدلوا عن الفكر والاستنباط فلا يجوز
تقليدهم المقصود منهم عن طريق الاحكام وضرب منهم من نقوا القياس
واحتدوا في الاحكام تعلقا بفعوى الكلام ومفهوما الخطاب كاهل الظاهر
وقد اختلف أصحاب الشافعي رضي الله عنه في جواز تقليدهم المقصود منهم القضاء على
وجهين أحدهما لا يجوز ولا معنى المذكور والثاني يجوز لأنهم يعتبرون واضح
المعاني وان عدلوا عن القياس فاد ثبت ما روي عن الثوري والمعتز في
ولاية القضاء فلا يجوز أن يولي الأبعد العلم بما جملها فيه مابينة ثم معرفة
واما اعتبار ومثله فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا عليه السلام
قضاء اليمن ولم يجتهد به لعلمه به ولكن وصاء تنبيهه على وجه القضاء فقال اذا
حضر خصمان بين يديك فلا تنص لاحدهما حتى تسمع كلام الآخر فقال على
عليه السلام ما أشككك على قضية بعد ما روي عن معاذ الى ناحية من اليمن
واختبره صلى الله عليه وسلم

«(فصل)» ويجوز لمن اعتقد مذهب الشافعي رحمه الله ان يقاد القضاة من
اعقده مذهب أبي حنيفة لان القضاة ان يجتهد برأيه في قضائه ولا يلزمه
ان يقاد في الرأى والاحكام من اعترى الى مذهبه فاذا كان شافعا لم يلزمه
المصير في احكامه الى أقاويل الشافعي حتى يؤديه اجتهاده اليها فان اذا
اجتهاده الى الاخذ بقول أبي حنيفة عمل عليه وأخذ به وقد منع بعض الفقهاء
من اعترى الى مذهب ان يحكم به فمع الشافعي ان يحكم بقول أبي حنيفة ومع
المخفي ان يحكم بمذهب الشافعي اذا اذا اجتهاده اليه لما يتوجه اليه من
التهمة والمسايلة في القضايا والاحكام واد احكم بمذهب لا يهتدء كان أبي
لانه وأرضى العصور وهذا وان كانت السباسة تقتضيه فأحكام الشرع
لا توجبها لان التقاد فيها محظور والاجتهاد فيه مستحب واذا نفذ قضاءه بحكم
وتعد مثله من رد أعاذ الاجتهاد فيه وقضى بما اذا اجتهاده اليه وان حاله
ما يخدم من حكمه فان عمر رضي الله عنه قضى في المشرك بالشرع في عام
ونزل الشرع في غيره فقبل له ما هكذا حكمت في العام الماضي فقال تلك
على ما قضينا وهذه على ما نقضى فلو شرط المولى وهو حنفي أو شافعي على من
ولاه

ولاه القضاء أن لا يحكم إلا بمذهب الشافعي أو أبي حنيفة فهذا على ضربين أحدهما أن يشترط ذلك عموماً في جميع الأحكام فهو - كما شرط باطل سواء كان موافقاً لمذهب المولى أو مخالفه - وأما صحة الولاية فإن لم يجعله شرطاً فيها وأخرجه مخرج الأمر أو مخرج السبى وقال قد قلد لهذا القضاء ما حكم بمذهب الشافعي رحمه الله على وجه الأمر أولاً لتحكم بمذهب أبي حنيفة على وجه النهي كانت الولاية صحيحة والشرط فاسداً سواء تضمن أمراً أو نهياً ويجوز أن يحكم بما إذا اجتهاده إليه سواء وفق شرطه أو خالفه ويصكون اشتراط المولى لذلك قدحاً فيه إن علم أنه شرط ما لا يجوز ولا يكون قدحاً إن جهل لكن لا يصح مع الجهل به أن يكون مولى ولا والياً فإن أخرج ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية فمال قد قلد للقضاء على أن لا يحكم فيه إلا بمذهب الشافعي أو يقول أبي حنيفة كانت الولاية باطلة لأنه عقد ما على شرط فاسد وقال أهل العراق تصح الولاية ويطلب الشرط والضرب الثاني أن يكون الشرط خاصاً في حكم عليه فلا يخلوا الشرط من أن يكون أمراً أو نهياً فإن كان أمراً فقال له أهد من الهد بالحر ومن المسلم بالكافر واقتص في القتل بغير المحيد كان أمره بهذا الشرط فاسداً ثم إن جعله شرطاً في عقد الولاية فسدت وإن لم يجعله شرطاً فإيراهت وحكم في ذلك بما يؤديه اجتهاده إليه وإن كان هيافه هو على ضربين أحدهما أن ينهاء عن الحكم في قتل المسلم بالكافر والحر بالعبد ولا يقتضي فيه وجوب قود ولا باسقاطه فهذا جائز لأنه اقتصر بولائه على ما عداه فصار ذلك خارجاً عن نظره والضرب الثاني أن لا ينهاء عن الحكم وينهاء عن القضاء في القصاص فتدأختلف أحوالنا في هذا النهي هل يوجب صرفه عن النظر فيه على وجهين أحدهما أن يكون صرفاً عن الحكم فيه وخارجاً عن ولايته فلا يحكم فيه بآيات قود ولا باسقاطه ولنا في أنه لا يقتضي الصرف عنه ويجرى عليه حكم الأمر به ويثبت صحة النظر إن لم يجعله شرطاً في التقليد ويحكم فيه بما يؤديه اجتهاده إليه

«(فصل) * وولاية القضاء تنعقد بما تنعقد به الولايات مع الحضور باللفظ مشافهة ومع الغيبة مراسلة ومكاتبة لكن لا بد مع المكاتبة من أن يقرن بها من شواهد الجال ما يدل عليها عند المولى وأهل عمله * والالفاظ التي تنعقد بها

الولاية ضربان صريح وكناية * فالصريح أن بعضه ألفاظ قد فادتك ووليتك
 واسـ تخلفتك واستبكتك فإذا أنى بأحد هذه الألفاظ انعقدت ولاية القضاء
 وغيرهما من الولايات وليس يحتاج معها إلى قرينة أخرى إلا أن يكون تأكيداً
 لا شرطاً * فأما الكناية فقد ذكر بعض أصحابنا أنها سبعة ألفاظ قد عقدت
 عليك وعقوت عليك ورددت إليك وجعلت إليك وفرضت إليك ووكالت
 إليك وأسندت إليك فهذه الألفاظ لما تضمنته من الاحتمال تضعف في
 الولاية عن حكم الصريح حتى يقترب بها في عقد الولاية ما ينفي عنها الاحتمال
 فتصير مع ما يقترب بها في حكم الصريح مثل قوله فاطر فيما وكلته إليك واحكم
 فيما اعتمدت فيه عليك فتصير الولاية بهذه القرينة مع ما تقدم من الكناية
 معقده ثم تمامها موقوف على قبول المولى وإن كان التام لم ينافه فقبوله
 على الأمور الغضوان كان مراسلة أو مكتوبة حاراً أن يكون على الترخي ويجوز
 قبوله بالقول مع الترخي واختلف في صحة القبول بالشروع في النظر فحوزه
 بعضهم وجهه كأنه نطق وأباه آخرون حتى يكون نطقه بالان شروع في النظر
 فروع لعقد الولاية فمبني على قبولها ويكون تمام الولاية مع ما ذكرنا من لفظ
 التام لا بد من اعتبار بأربعة شروط أحدها معرفة المولى للمولى بأنه على الصفة التي
 يجوز أن يولي معها ما لم يعلم أنه على الصفة التي تجوز معها تلك الولاية لم يصح
 تقليده فلو عرفها بعد لتقليد استأفها ولم يحضر أن يقول على ما تقدمها واشترط
 الثاني معرفة المولى بما عليه المولى من استحقاق تلك الولاية بصحة التي يصير
 بها مستحقها وأنه قد تقلد لها وصار مستحقاً للاستأفة فيها إلا أن هذا شرط
 معتبر في قبول المولى وحواز نظره وليس شرط في عقد تقليده وولايته بخلاف
 الشرط المتقدم وليس يراعى في هذه المعرفة المشاهدة بالنظر وإنما يراعى
 انتشارها باتباع الخبر والشرط الثالث ذكر ما تضمنته التقليد من ولاية
 القضاء أو إمارة لسداد أو حباية الحراج لأن هذه شروط معتبرة في كل تقليد
 فاتفقت إلى تسمية ما تضمنت ليعلم على أي نظر عقدت فإن جهل فسدت
 والشرط الرابع ذكر تقليد البلد الذي عقدت الولاية عليه ليعرف به العمل
 الذي يصدق النظر فيه ولا تصح الولاية مع الجهل به * فإذا انعقدت ثم تقليد
 الولاية بمسار كتمام الشروط واحتاج في لزوم النظر إلى شرط زائد على شروط

العقد وهو اشاعة تقليد المولى في أهل عمله ليدفع وابطاعته وينقادوا الى حكمه وهو شرط في لزوم الطاعة وليس بشرط في نفعوا الحكم فاداهت عقدا ولزوما وصفتا مع فيها نظر المولى والمولى كالو كالة لاهما معا استنباه ولم يلزم المقام عليهما من جهة المولى ولا من جهة المولى وكان للمولى عزله عنها متى شاء وللمولى عزل نفسه عنها اذا شاء غير ان لاولى بالمولى ان لا يعزله الا بعذر وأن لا يعزل المولى الامن عذر لمساقي هذه الولاية من حقوق المسلمين فاداهت أواعترل وجب اظهار العزل كما وجب اظهار التقليد حتى لا يقدم على انقاد حكم ولا يفترا الترافع اليه منصم فان حكمه عزله وقد عرف عزله لم ينفذ حكمه وان حكمه عبر عالم بعزله كان في نفعوا حكمه وجهان كاختلافه ما في عقود الوكيل

«(فصل) ولا تملوا ولاية القاضي من عموم أو خصوص فان كانت ولايته عامة مطلقة التصرف في جميع ما تشتمله فظنه مشتمل على عشرة أحكام أحدها فصل المزارعات وقطع الشجر والمحصولات اما صلحا عن ترصى ويرعى فيه المجوز أو اجبارا بحكميات يعتبر فيه الوجوب والثاني استيفاء الخقوق من مطلبيها وبالصالحا الى مستحقها بعد ثبوت استحقاقها من أحد وجهين اقرار أو بينة واختلاف في جوار حكمه فيها بعده فجزره مالك والشافعي رضى الله عنهما في أصح قولييه وجمع فيه في القول الآخر وقال أبو حنيفة فجزره الله يجوز أن يحكم بعمه فيما علمه في ولايته ولا يحكم بعمه قبلها والثالث ثبوت لولاية على من كان ممنوع التصرف بجنون أو صغر أو مجر على من يرى المجر عليه اسمه أو فليس حفظا للأموال على مستحق أو تعميلا لأحكام العقود فيها والرابع المظرف في الاوقاف بحفظ أصولها وتسمية فروعها ولقبض عليها أو صرفها في سبيلها فان كان عليها مستحق للظرف فيها راعاه وان لم يكن قولا لانه لا يتعين للخاص فيها ان تمت ويجوز أن يفضى الى العموم وان خصت و تخاف من تنفيذ الوصايا على شروط لموصى فيم أباحه الشرع ولم يحظره وان كانت لمعيسى كان تنفيذها بالاقصاص وان كانت في موصوفين كان تنفيذها ان يتعين مستحقوها بالاجتهاد ويملكوا بالاقباض فان كان فيها وصى راعاه وان لم يكن قولا والسادس تزويج الاباى بالا كعاه ادا عدهن الاولياء

ودعين الى النكاح ولا يجعله أبو حنيفة رضى الله عنه من حقوق ولايته
لجوارته تفرد الائمة بعد النكاح والسابع اقامة الحدود على مستحقها فان
كان من حقوق الله تعالى تفرد باستيفائه من غير طالب ادا ثبت باقرار أو بينة
وان كان من حرق الا دمين كان موقوفا على طلب مستحقه وقال أبو حنيفة
لا يستوفيهما معا الا بخضم مطالب والثامن المطرق مصالح عمله من الكف
عن التمدى في الطرقات والافنية وانراج ما لا يستحق من الاخنة والابدية وله
ان يفرد بالنظر فيها وان لم يحضره خصم وقال أبو حنيفة لا يجوز له النظر فيها
الا بحضور خصم مستعد وهي من حقوق الله تعالى التي يستوى فيها المستعدى
وغير المستعدى فكان تفرد الولاية بها أحص والتاسع تصح شهوده وأما
واحتيال الناس فيه من حلفائه في اقرارهم والتعويل عليهم مع ظهور
السلامة والاستقامة وصرفهم والاستبدال بهم مع ظهور الجرح والحيانة
ومن ضعف منهم عما يعاينه كان موليه بالخيار في أصلح الامرين اما ان
يستبدل به من هو اقوى منه واكفى واما ان يضم اليه من يكون اجتماعه عليه
أهدأ مضى والعاشرة التسوية في الحكم بين القوى والضعيف ولعادل
في القضاء بين المشروف والشريف ولا يتبع هواه في تقصير الحق أو مبالغة
المظلم قال الله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس
بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله
ثم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب وقد استوفى عمر بن الخطاب رضى الله
عنه في هذه الى أبى موسى الاشعري شروط القضاء وبين أحكام التقليد
وقال فيه أما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلى
إليك فانه لا ينفع تكلم بحق لا هذا له وآس بين الناس في وجهك وكذلك
ومجلسك حتى لا يطعم شريف في حيفك ولا ينس ضعيف من عدلك البينة
على من ادعى واليمين على من أنكر والصالح حائر بين المسلمين الاصلح أحسن
حراما أو حرم حلالا ولا يسمعك قضاء قضيتة أمس فراجعت اليوم فيه عقلك
وهديت فيه لشدك أن ترجع الى الحق فان الحق قديم ومراجعة الحق خير
من التماضى في الساطل اللهم اللههم فيما تلج في صدرك مما ليس في كتاب
الله تعالى ولا سنة نبيه ثم اعرف الامثال والاشياء وقس الامور بنظائرها

واجعل من ادعى حقاً غائباً أو بينة أمدا ينتهي اليه فن أحضر بينة أخذت
له بحقه والاستحالت القضية عليه فان ذلك أنفي للشك وأجلى للعمى
والمسلمون عدول بعضهم على بعض المجلود في حد أو مجر با عليه شهادة زور
أو ظيما في ولاية أو نسب فان الله عفا عن الإيمان ودرأ البينات وإياك
والقلق والبحر والتأفف بالخصوص فان الحق في موطن الحق يعظم الله به
الاجر ويحسن به الذكر واللام (فان قيل) ففي هذا العهد دخل من وجهين
أحدهما خلوه من لفظ التقليد الذي تعقده الولاية والثاني اعتباره في
الشهود عدالة الظاهر والمعتبر فيهم عدالة الباطن بعد الكشف والمثلية
(قيل) أما خلوه عن لفظ التقليد ففيه جوابان أحدهما أن التقليد تقدمه لفظا
وحمل العهد مقصورا على الوسايا والاحكام والثاني أن لفظ العهد يتضمن
معاني التقاليد مثل قوله فافهم اذا أدلى اليك وكفوله من أحضر بينة أخذت
له بحقه والاستحالت القضية عليه فصار في هذه الاوامر مع شواهد الحال
مع بيان لفظ التقليد وأما اعتباره في الشهود عدالة الظاهر ففيه جوابان
أحدهما أنه يجوز أن يكون ممن يرى ذلك فذكره اخبارا عن اعتقاده فيه
لا أمر به والثاني معناه انهم بعد الكشف والمثلية عدول ما لم يظهر جرح
المجلود في حد أو وليس لهذا القاصي وان عمت ولايته حماية المراح لا ب
صره موقوف على رأى غيره من ولاية المجيوش فأما أموال الصدقات فان
احتصت بنظر خرجت من عموم ولايته وان لم يندب لها باطر فتد قبل تدخل
في عموم ولايته فيقتصرها من أهلها ويصرفها في مستحقها لانها من حقوق الله
تعالى فيمن ساء لها وهيل لا تدخل في ولايته ويكون ممنوعا من التعرض لها
لانها من حقوق الاموال التي تحمل على اجتراء الأئمة وكذلك القول في امامة
الجمع والاعتبار فاما ان كانت ولايته خاصة فهي منعقدة على خصوصها
ومقصورة النظر على ما تشتمل عليه فلهذا الفصاء في بعض ما قدمناه من الاحكام
أوفى الحكم بالقرار دون البينة أوفى الدينون دون المباح أوفى مقدر بنصاب
فيصح هذا التقليد ولا يصح للمولى أن يتعداه لانها استنباطية فصحت عمومها
وتخصصها كالوكالة

* (فصل) * ويجوز أن يكون لقاضي عام النظر خاص العمل في قلد النظر

في جميع الاحكام في أحد حاجي البلد أو في محلة منه في جميع أحكامه
في بجانب الذي واديه والمحلة التي عرفت له ويتطرق فيه بين ساكنيه وبين
الطارئين اليه لان الطارئ اليه كالأكر في فيه إلا أن يقتصر به على المطربين
ساكنيه دون الغريبين والطارئين اليه فلا يعتد بهم ولو ولد جميع البلد يحكم
في أحد جانبيه أو في محلة منه أو في دار من دور جاريه المحكم في كل موضع منه
لأنه لا يذكر التجرد عليه في مواضع جالسه مع عموم ولايته فان أخرج ذلك فخرج
الشروط في عقد الولاية أبطلها وكان مردود المحكم في ذلك الموضع وعبره ولو فاد
المحكم في من ورد اليه في داره أو في مسجده صحيح ولم يخرج المحكم في غير داره ولا في
غير مسجده لأنه جعل ولايته مقصورة على من ورد الى داره أو مسجده وهم
لا يتعينون إلا بالورود اليه ما فذلك صار حكمه فيها شرطاً حال أو بعد الله
الزبري لم تنزل الامراء عندنا بالصرقة برهة من الدهر يستقصون قاصصاً على
المسجد الجامع بمحكمة القاضي المسجد يحكم في مائتي درهم وعشرين ديناراً لها
دونها ومرض العفقات ولا يعتدى موضعه ولا ما قدر له

«(فصل)» واداً قاصصاً على ما لم يحل حال تقييدهما من ثلاثة أقسام
أحدها أن يرد إلى أحدهما موضعاً والى الآخر غيره فيصحب ويقتصر كل
واحد منهم على الظرفي موضعه والقسم الثاني أن يرد إلى أحدهما نوع من
الاحكام والى الآخر غيره كذا المداينات إلى أحدهما والمناخ إلى الآخر
فيجوز ذلك ويقتصر كل واحد منهما على الظرفي ذلك المحكم الخاص في البلد
كله والقسم الثالث أن يرد إلى كل واحد منهما جميع الاحكام في جميع ابلد
فقد اختلف أصحابنا في حوزة ختمت منه طائفة ما يفتى اليه أمرهما من
انتشار في تجارب المحصوم اليهما وتبطل ولايتهما إن اجتمعت وتصبح ولاية
الأول منهما إن اختلفت وأحارته طائفة أخرى وهم الأكثر لأن الاستئابة
كالو كالة ويكون القول عند تجارب المحصوم قول الطالب دون المطالب
فان تساوى اعتبر أقرب الحاكم اليهما فاستويا فقد قيل يقرع بينهما وقبل
بهما من الحاكم حتى يتفق على أحدهما

«(مصل)» ويجوز أن تكون ولاية القاضي مقصورة على حكومة معينة بين
هم فلا يجوز أن يفتد النظر بينهما إلى غيرهما من المحصوم وتكون ولايته

على النظر بينهما فية ما كان اقتضاها فية ما ذا بات المحكم بينهما والت
ولايته ون تجددت بينهما ساجرة أخرى لم ينظر بينهما الا اذن مستحجة فلو لم
يعين المحصوم وجهه على المطر مقصور على الايام وقال قل ذلك انظر بين
المحصوم في يوم السبت وحده جازطره فيه بين المحصوم في جميع الدعاوى
وتزول ولايته بغروب الشمس عنه ولو قال قل ذلك انظر في كل يوم سبت جار
أيضا وكان مقصورا لطره فية ما دخرج يوم السبت لم تزل ولايته لبقائه على
أمثاله من الايام وان كان محذوا من انظر فيمساءه ولو قال ولم يسم أحدا من
نظر في يوم السبت بين المحصوم فهو حليف لم يحز للجهل بالمولى ولا به قد يجوز ان
ينظر فيه من ليس من أهل الاجتهاد فلو قال من نظره من أهل الاجتهاد فهو
حليف لم يحز أيضا للجهل به ولا به يصير تميز لم يجز ذلك وكولا الى رأى غيره من
المحصوم ولو قال من نظره من مدرسي أصحاب الشافعي أو من أصحاب أبي
حيفة لم يحز وكذلك لو سمي مددا فقل من نظره من فلان أو فلان وهو
حليف لم يحز سواء قل العدد أو كثر لان المولى منهم مجهول لكن اذا قل قد رددت
المطرية الى فلان وفلان وفلان حاز سواء قل العدد أو كثر لان جميعهم مولى
فاذا نظره أحدهم عين وزال نظر الباقيين لانه لم يحزمهم على النظر واعا
أقر به أحدهم فان جمعه على النظر فيه لم يحز ان كثر عددهم وفي جوازهم ان
قل ودهان من اختلاف أصحابنا في الجمع بين خاصين

* (فصل) * فأما طلب القضاء وحده أو لالة عليه فان كان من غير أهل
الاجتهاد فيه كان تعرضه لطلبه محظورا وصار بالطلب مجروحا وان كان من
أهله على الصفة التي يجوز معها نظره فله في طلبه ثلاثة أحوال أحدها ان يكون
القضاء في غير مستحقة اما النقص عنه واما ان يظهر جوره فيمنع طلب القضاء دفعا
لمن لا يستحقه أي يكون فيمن هو بالقضاء أحق وهذا سائع لما تصح من دفع منكر
ثم ينظر ان كان أكثر قصده ازالة غير المستحق كان مأجورا وان كان أكثر
اختصاصه بالنظر فيه كان مباحا والحالة الثانية أن يكون القضاء في مستحقة
ومن هو أهله ويريد أن يعزله عنه اما العداوة بينهما واما ليحز بالقضاء الى
نفسه نعماء هذا الطلب محظور وهو بهذا الطلب مجروح والحال الثالثة
أن لا يكون في القضاء باطرو وهو خال من وال عليه فبراعى حاله في طلبه فان كان

لما حثته الى رزق القضاء المستحق في بيت المال كان طلبه مبسحا وان كان
 رعيته في اقامة الحق وخوفه ان يتعرض له غيره مستحق كان طلبه مستقبها فان
 صد بطلبه المباهاة والمصلحة فقد اختلف في كراهية ذلك مع الاتفاق على
 حوازه فذكره طائفة لان طلب المباهاة والمصلحة في الدنيا مكره قال الله
 تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا تسادا
 والعاقبة للأتقين وذهب طائفة أخرى الى أن طلبه له ذلك غير مكره لان طلب
 المصلحة مما يبيع ليس بمكره وقد رغب نبي الله يوسف عليه السلام الى فرعون
 في الولاية والخلافة فقال اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم فطلب
 الولاية ووصف نفسه بما يستحقها به من قوله اني حفيظ عليم وفيه تاويلان
 أحدهما حفيظ لما استودعتني عليم بما وليتني وهذا قول بهد ارجس يزيد
 والثاني انه حفيظ للمصاب عليم بالالسن وهذا قول اسحق ابن سفيان وخرج
 هذا القول عن حذا التزكية له من المدح لما لا به كان اسبب دعا اليه
 واحتجاب لاجل ذلك في حوار الولاية من قبل لطاف فذهب قوم الى جوازها اذا
 عمل بالحق فيما يتولاه لان يوسف عليه السلام تولى من قبل فرعون ليحكم
 بعد له دافعا مجوره وذهب طائفة أخرى الى حظرها وان منع من التعرض لها لما
 فيها من تولى الظالمين والمعونة لهم وتركهم بالتقليد أو مرهم وأجابوا عن ولاية
 يوسف عليه السلام من قبل فرعون بجوابين أحدهما ان فرعون يوسف كان
 صالحا واعيا لما يغني فرعون موسى والثاني انه نظرت في املاكه دون اعماله فأما
 بذل المال على طلب القضاء من المحظورات لانها رشوة محرمة يصير البازل لها
 والقابل لها مجرما حين روي ثابت عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لعن الراشي والمرتشى والراشي والراشي باذل الرشوة والمرتشى قابلا والراشي
 المتوسط بينهما

(فصل) وليس لمن تقلد القضاء ان يقبل هدية من خصم ولا من أحد من اهل
 عمله ولا من لم يكن له خصم لانه قد يستعديه فيما يليه روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال هذا يا امراء علول فان قبلها وبخل المكافاة عليها لم يكن لها وان لم
 يبخل المكافاة عليها كان يمت المال أحق بهما ان تعذر رد دعاء على المهدي لانه
 أولى بهامه وليس للقاضي تأخير الخصوم اذا تنازعوا اليه الامن عذر ولا يجوز

أرى يحجب الأفي أوقات الاستراحة وليس له أن يحكم لاحد من والديه ولا من أولاده لأجل النعمة ويحكم عليهم لارتفاعها وكذلك لا يشهد لهم ويشهد عليهم ويشهد بعدوه ولا يشهد عليه ويحكم بعدوه ولا يحكم عليه لأن أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خافية فاستفت النعمة عنه في الحكم وتوجهت اليه في الشهادة وإذا مات القاضي انزل خافاؤه ولومات الامام لم تنزل فصاته ولو اتفق أهل البلد قد خلا من قاض على ان قلدهوا عليهم قاضيا وان كان امام الوقت موجودا بطل التقليد وان كان مفقودا صح التقليد ونهزت أحكامه عليهم فان تجد بعد نظره امام لم يستدم النظر الا بآبائه ولم يقض ما تقدم من حكمه

«(الباب السابع في ولاية المظالم)»

وبطرق المظالم هو قود المظالمين الى التناصف بالهبة وزجر المتنازعين عن التحايد بالهبة فكان من شروط المناظر فيها أن يكون حليل القدر نافذا الامر عظيم الهبة طاهر العفة قليل الطمع كثير الورع لانه يحتاج في نظره الى سطوة المحاماة وثبت القضاة فيحتاج الى الجمع بين صفات اقره قين وان يكون بحالة القدرة نافذا في امر في الجهتين فان كان من علك لا مورا لعة كالوزير والامراء لم يخرج المناظر فيها الى تقايد وكان له بهوم ولايته النظر فيها وان كان ممن لم يقوض اليه بهوم النظر احتساح الى تقليد وتولية اذا احتمت فيه الشروط المقدمة وهذا انما يصح فيمن يجوز ان يختار لولاية العهد أو لولاية الفويز أو لولاية الاقاليم اذا كان نظره في المظالم عاميا وان اقتصر به على تنفيذ ما عجز القضاة عن تنفيذه وامضاء ما عصرت يدهم عن امضائه جاز ان يكون دون هذه الرتبة في القدر ومخطر بعد ان لا تأخذ في الحق لومة لائم ولا يستنفذ الطمع الى رشوة قد نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم المظالم في الشرب الذي تنازعه الزبير بن العوام رضى الله عنه ورجل من الانصار فغضبه بنفقه فقال للزبير اسق أنت يا زبير ثم الانصاري فقال الانصاري انه لابن عمك يا رسول الله فغضب من قوله وقال يا زبير اجره على بطنه حتى يبلغ الماء الى الكعبين وانما قال اجره على بطنه اذ باله محرابه عليه واختلف لم امره باجراء الماء الى الكعبين هل كان حقا بيده كما حكى أو كان مباحا فامر به زجر اهل جوابين «ولم ينتدب

للمسلم من الخلفاء الاربعة أحد لانهم في الصدر الاول مع ظهور الدين عليهم بين
 من يوده اتناصف الى الحق أو يزيروا الوعظ عن الظلم وبما كانت المذازع
 تجري بينهم في أمور مشبهة يوضحها حكم القضاء فان تجوز من جفاة عرابهم
 منجور ثناء الوعظ أن يذبر وقاده العنف أن يحسن فاقصر حكامه السلف على
 فصل الشاكرين منهم بالحكم والقضاء تعيينا للحق في جهته لا تقيادهم الى التزامه
 واحتاج على عليه السلام حين تأخرت امامته واحتلظ الناس فيها وتجوزوا
 الى فصل صرامة في سياسة وزبادة تيقظ في الوصول الى عوامض الاحكام
 فكان أول من سلك هذه الطريقة واستعملها ولم يخرج فيها الى نظر المظالم
 المحض لاستغنائها عنه وقال في المسبوبة صار غنائها وقضى في القارصة
 والقائمة والواقعة بالدية اثلانا وقضى في ولد تنازعه امرأتان بما أدى الى
 فصل القضاء ثم انتشر الامر بعده حتى تجاهر الناس بالظلم والتغالب ولم يكن لهم
 زواجر العظة عن التمانع والتجاذب ما حثا جوا في ردع المتغالبين وانصاف
 المعلوبين الى نظر المظالم الذي يمتزج به قوة السلطنة بتسعة القضاء فكان
 أول من أفرد لاطلامات يوم ما تصفع فيه قصص المتظلمين من غير مباشرة للنظر
 عبد الملك ابن مروان فكان اذا وقف منها على مشكل او احتاج فيها الى حكم
 منه قدره الى قاضيه أبي ادريس الاودي فغذ فيه أحكامه رهبة التجارب من
 عبد الملك ابن مروان في علمه بالحوال ووقوفه على السبب فكان أوادريس
 هو المباشر وعبد الملك هو الاخير ثم زاد من جور الولاة وظلم العتاة ما لم يكنه عنه
 الا اقوى الايدي وأخذ الامر فكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله أول من
 ندب نفسه للنظر في المظالم فردّها ورأى السنن العادلة وأعادها ورد مظالم بني
 أمية على أهلها حتى قيل له وقد شدد عليهم فيها وأعطى أنا مخاف عايت من ردّها
 العواقب فقال كل يوم اتقيته وأحافه دون يوم القيامة لا وقتته ثم جلس لما من
 نداه بنو العباس جماعة فكان أول من جلس لما المهدي ثم المصالي ثم الرشيد
 ثم لما من واخرون جلس لما المهدي حتى عادت الاملاك الى مستحقها وقد
 كان ملوك الفرس يرون ذلك من قواعد الملك وقوانين العدل الذي لا يم
 الإصلاح لاجراعاته ولا يتم التناصف الا بمباشرة وكانت قریش في مجاهلية
 حين كفر فيهم الزعماء وانتشرت فيهم الرياضة وشاهدوا من التغالب والتجاذب

مالهم يكفهم عنه سلطان قاهر عقدوا حكاما على رد المطالم وانصاف المظلوم من المطالم وكان سيده ما حكاؤه الزبير ابن بكارة رجلان من الجاهل من بني زيد قدم مكة معتمرا ببضاعة فاشتراها منه رجل من بني سهم وقيل انه العاص ابن وائل فلوى الرجل بحقه فساله ماله او متاعه فامتنع عليه فقام على الحجر واشتد باعلى صوته (البسيط)

بال قصي لمطالم بضاعته * بطن مكة نائي الدار والنفر
وأشعث محرم لم تقض حرمة * بين المقام وبين الحجر والحجر
أقام من بني سهم بذقتهم * أو ذاهب في ضلال مال معتمر
ثم قيس ابن شيبه السلمي باع متاعا على أبي ابن خلف فذهب بحقه فاستجار
تربل من بني جحج فلم يجره فقال قيس (الرجز)
بال قصي كيف هذا في المحرم * وحرمة البيت واحلاف الكرم
* أطلم من لا يمتنع عن الظلم *

فأحبه العباس بن مرداس السلمي (البسيط)

ان كان جارك لم تنفعك ذمته * وقد شربت بكاس الذل أنما سا
فأت البيوت وكن من أهالها صدى * لائق تأديبهم فشا ولا بأسا
ومن يكن بغناه البيت معتصما * يلق ابن حرب ويلق المرء عباسا
قوى قريش بأحلاق مكحلة * بالمجد والحزم ما عاشا وما ساسا
ساق الحجاج وهذا ناشر فلج * راجد يورث احسا واسداسا
فقام أبو سفيان والعباس بن عبد المطلب فردا عليه ماله واجتمعت بطون قريش
فصا انفا في دار عبد الله بن جذعان على رد المطالم بمكة وأن لا يظلم أحد الا معه
وأخذوا المطالم حقه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ معهم قبل
السيرة وهو ابن خمس وعشرين سنة فعقدوا حلف الفضول في دار ابن جذعان
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاكر الله لثقتهم في دار عبد الله
ابن جذعان حلف الفضول ما ولدعيت اليه لا حبت وما أحب ان لي به جمر النعم
وأني بقصته وما يزيد الاسلام الا شدة فقال بعض قريش في هذا الحلف
(البسيط)

تيم بن مرة ان سألت وهاشما * وهررة النخيل في دار ابن جذعان

عنه الفين على السدي ما غردت * ورقاء في قض من جذع كقمان

وهذا وان كان فعلا جاهلا دعته اليه السياسة فقد صار بحسب رسول الله
صلى الله عليه وسلم له وما قاله في نأ كيد أمره حكما شرعا وفعلا نوبيا

« (فصل) » فإذا نظر في المظالم من انتدب لها جمل لنظره يوما معرفة بقصده فيه
المتظلمون ويراجعه فيه المتنازعون أيكون ماسوا من الأيام لما هو موكل اليه
من السياسة والتدبير ألا أن يكون من عمال المظالم المفردين لها فيمكن
مسدوبا للنظر في جميع الأيام وإيكن سهل الحجاب نزه الاصحاب * ويستكمل
مجلس نظره بحضور خمسة أصناف لا يستغنى عنهم ولا ينتظم نظره الا بهم أحدهم
النجاة ولا عون مجذب القوى وتقويم الجري والصنف الثاني القصة
والمحككام لا تعلام ما ثبت عندهم من الحقوق ومعرفة ما يجري في مجالسهم
بين المحصوم والصنف الثالث الفقهاء ليرجع اليهم فيما أشكل ويسألهم عما
اشتبه وأعضل والصنف الرابع الكتاب ليثبتوا ما جرى بين المحصوم وما توجه
لهم أو عليهم من الحقوق والصنف الخامس الشهود ليشهدهم على ما أوجبته من
حق وإصاه من حكم إذا استكمل مجلس المظالم بمن ذكرنا من الأصناف الخمسة
شرع حينئذ في نظرها * والذي يختص بنظر المظالم بثقل على عشرة أقسام
فالقسم الأول النظر في تعدي لولاة على الرعية وأخذهم بالعسفة في السيرة
فهذا من لوازم النظر في المظالم الذي لا يقف على ظلامة متظلم فيكون لسيرة الولاة
متصفحا وعن أحوالهم مستكشفة ليقويهم إن أهملوا ويكفهم إن عسفوا
ويستبدل بهم إن لم ينصفوا * حتى أن عمر بن عبد العزيز خطب على الناس
في أول خلافته وكانت من أول خطبة فقال لهم أوصيكم بثقوى الله فإله لا يقبل
غيرها ولا يرسم لأهلها وقد كان قوم من الولاة منعوا الحق حتى اشتري منهم
شرا وبذلوا الباطل حتى افتدي منهم فداء والله لولا سنة من الحق أميتت
فأحييتها وسنة من الباطل أحييت فأمتها ما بالبت أن أعيش وقتا واحدا
أصلحوا آخرتكم تصلح لكم دياركم إن أمره اليس بينه وبين آدم الموت
لمعرق له في الموت والقسم الثاني جور العمال فيما يبيعونه من الأموال فيرجع
فيه إلى القوانين العادلة في دواوين الأئمة فيصل الناس عليها يأخذ العمال
بها ويتنظر فيما استرادوه فان رفعوه إلى بيت المال أمر برده وان أخذوه

لأنهم استرجعوه لآبائهم فقد حكي عن المهدي رضي الله عنه أنه جالس يوما
للمطالم فرفعت إليه قصص في الكسور فقال سليمان بن وهب كان
عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قسما الخراج على أهل السواد وما فتح من نواحي
المشرق والمغرب و رقاق وعينا و كانت الدراهم والدنانير مضرورة على وزن
كسري وقصر وكان أهل البلدان يؤدون ما في أيديهم من المال عددا
ولا ينظرون في فضل بعض الأوزان على بعض ثم فسد الناس فصار رباب
الخراج يؤدون الطبرية التي هي أربعة دنانير وعكسوا بالوافي الذي وزنه
وزن المثقال فلما ولي زياد العرق طالب بأداء الوافي وأزمهم الكسور وحار
فيه عمال بني أمية إلى أن ولي عبد الملك بن مروان فنظر بين الوزنين وقدر
وزن الدراهم على نصف وحسن المثقال وترك المثقال على حاله ثم إن الخراج من
بعده أعاد المطالبة بالكسور حتى أسقطها عمر بن عبد العزيز وأعادها من
بعده إلى أيام المنصور إلى أن خرب السواد فأزال المنصور الخراج من المطمعة
والشعب و رقاق وصبره مقاسمة وهما أكثر غلات السواد و اتقى البسرة من
المحبوب ونحل وتبخر على رسم الخراج وهو كما يلزمون الآن الكسور والموون
فقال المهدي معاد الله أن أزم الناس طمنا تقدم العمل به أو تأخر أسقطوه
عن الناس فقال الحسن بن محمد أن أسقط أمير المؤمنين هذا ذهب من أموال
السلطان في السنة أناس عشر ألف ألف درهم فقال المهدي على أن أترك
حقا وأرى ظمنا وإن أجب بيت المال والقسم الثابت كتاب الدواوين
لأنهم أمراء المسلمين على أموالهم فيما يستوفونه له ويوفونه منه فيستفج
أحول ما وكل إليهم فإن عدلوا بحق من دخل أو خرج إلى زيادة أو نقصان أعاده
إلى دوائنه وقابل على تجاوزته حكي أبو المنصور رضي الله عنه بأمره عن جماعة
من كتاب دواوينه أنهم زوروا فيه وغروا فأمر بأحصاءهم وتقدم أديبهم
فقال حدث منهم وهو يضرب (الوافر)

أطال الله عمرك في صلاح * وعز يا أمير المؤمنيننا

بمقوك نسبحم إن تحبنا * فإك عصمة للعالمينا

وفهم الكتبة ونقد أمانا * فهمنا للكرام الكاتينا

فأمر بتخليتهم ووصل إلى القتي وأحسن إليه لأنه طهرت منه الأمانة وبانت فيه

النجابة وهذه الاقسام الثلاثة لا يحتاج والى المطالم فى تصفحه الى متظلم والقسم الرابع تطلم المترزقة من نقص ارزاقهم أو تأثرها عنهم واجفاف النظر بهم قيرجع الى ديوانه فى فرض العطاء العادل فيجريهم عليه وينظر فيما يقصوه او معصوه من قبل فان اخذه ولاة امورهم استرجعه منهم وان لم يأخذه قضاه من بيت المال كذب بعض ولاة الاجناد الى الماسون ان المجند شعبوا ونبهوا فكذب اليه لوعده لم يشعروا ولو وفيت لهم لم يشعروا وعزله عنهم وادبر عليهم ارزاقهم والقسم الخامس رد القصبوب وهى ضربان أحدهما عصبوب سلطانية قد تغلب عليها ولاة الجور كالاملاك المقبوضة عن اربابها اما الرغبة فيها واما التبعة على اهلها فهذا ان لم يبه والى المطالم عند تصفح الامور امر برده قبل المتظلم اليه وان لم يعلم به فهو موقوف على تطلم اربابه ويحوز ان يرجع فيه عند تطلمهم الى ديوان السلطنة فاذا وجد فيه تركبها عن مالكها عمل عليه وامر بردها اليه ولم يمتح الى بيته تشهده به وصكان ما وجدته فى الديوان كافيا كما حكى ان عمر ابن عبد الله بن زرجه الله نوح ذات يوم الى الصلوة فصادقه رجلا ورد من اليمن متظلم فقال (لبسط)

تدعون حيران مغالوما بياكم * فقد اتاك به الدار مغلول
فقال ما طلامك فقال غصبي الوالدين عبد الملك ضيعتى فقال يا مراحم
اننى بدفت الصوائى فوجد فيه اصفى عبد الله الوالدين عبد الملك ضيعة
فلان فقال انرجها من الدفترو ليكتب برد ضيعته اليه و يطلق له ضيف نفقته
* واضرب الثانى من القصبوب ما تعاب عليها ذوا الايدى القوية وتصرفوا
فيه تصرف الملائك بالقهر والعلبة فهذا موقوف على تطلم اربابه ولا يترزع من
يدضا صبه الا باحذار بعة امورا ما باعتراف الغاصب واقراءه واما يعلم
والى المطالم فيحوز له ان يحكم عليه بعلمه واما بيئته تشهده على العاصب بنقصه
او تشهد للقصبوب منه بملكه واما بظاهر الاخبار الذى ينشئ عنها التواطى
ولا يحتلج فيها الشكوك لانه لما جاز لا تشهده وان يشهدها فى الاملاك بظاهر
الاخبار كان حكم ولاة المطالم بذلك احق والقسم السادس مشاركة الوقوف وهى
ضربان عامة وخاصة فاما العامة فيبدأ بتصفحه وان لم يكن فيها متظلم ليحريمها
على سيد لها ويحضيها على شروط واقفها اذا عرفها من احد ثلاثة اوجه امام

دواوين المحاكم المندوبين لمحافظة الاحكام وامام دواوين السلطنة على ما جرى فيها من معاملة او ثبت لها من ذكر وتسمية وامام كتب فيها قديمة تقع في النفس صحتها وان لم يشهد الشهود بها لانه ليس بتعيين الخصم فيها فكان الحكم اوسع منه في الوقوف الخاصة واما الوقوف الخاصة فان نظره فيها موقوف على تظلم اهلها عند التنازع فيها الوقوفها على خصوص متعينين فيعمل عند التنازع فيها على ما ثبت به الحق وقصد المحاكم ولا يجوز ان يرجع الى ديوان السلطنة ولا الى ما ثبت من ذكرها في الكتب لقديمة ادا لم يشهد بها شهود مدعون والقسم السابع تنفيذ ما وقف القضاة من احكامها الضعفاء من انفاذها وبجزءهم من المحكوم عليه لانه زرع وفوة يده او لعل وفوة وعظم خطره فيكون فاطر المظالم اقوى يداً واخذ امرافيه هذا الحكم على من توجه اليه بانتراع ما في يده او بالزامه الخروج بما في ذمته والقسم الثامن المظالم فيما عجز عنه المظالمون من المحبة في المصالح العامة كالمنجاة بمكر ضعف عن دفعه والتعدي في طريق عجز من منعه والقيف في حق لم يقدر على رده في أخذهم بحق الله تعالى في جميعه ويأمر بجميعهم على موجهه والقسم التاسع مراعاة العبادات الفاهرة كالجمع والاعباد والحج والجهاد من تقصير فيها او اخلال بشروطها فان حقوق الله أولى ان تستوفى وفروضه احق ان تودى والقسم العاشر النظر بين المتشاجر بين والمحكم بين المتنازعين فلا يخرج في النظر بينهم من موجب الحق ومقتضاه ولا يسوغ ان يحكم بينهم الا بما يحكم به المحكام والقضاة وربما اشتبه حكم المظالم على الناظرين فيها فيجوزون في احكامها ويخرجون الى الحمد الذي لا يسوغ فيها والفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة اوجه احدها ان لناظر المظالم من فضلى الهيبة وقوة اليد ما ليس للقضاة في كسب الخصوم من القضاة ومع الطلعة من التغالب والتغالب والثاني ان لناظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب الى سعة الجواز فيكون الناظر فيه اوسع مجالا ووسع مقالا والثالث انه يستعمل من فصل الارهاب وكشف الاسباب بالامارات الدالة وشواهد الاحوال الملائمة ما يضيق على المحكام فيصل به الى ظهور الحق ومعرفة المظالم من الحق والرابع ان يقابل من ظاهر ظلمه بالتأديب وبانخذ من بان عدوانه بالتعويم والتهديب والخامس ان له من

الثاني في تردد الخصوم عند اشتباه أمورهم واستبصار حقوقهم اجمع في
الكشف عن اسبابهم واحوالهم وليس للحكام ادخالهم احد الخصمين فصل
الحكم فلا يسوغ ان يؤخره المحاكم ويسوغ ان يؤخره والى المظالم والسادس
ان له رد الخصوم اذا اعضاءه الى وساطة الامناء ليفصلوا التنازع بينهم صلحا عن
تراض وليس للقاضي ذلك الا عن رضى الخصمين بالرد والسابع ان يسمع في
ملازمة الخصمين اذا وضعت امارات التجاحد ويأذن في الزام الكذابة فيما يسوغ
فيه التمسك بل لينة ادا الخصوم الى التسايف ويعدلوا عن التجاحد
وانه كاذب والثامن انه يسمع من شهادات المستورين ما يخرج عن عرف
التضاه في شهادة المعتذلين والتاسع انه يجوز له احلاف الشهود بمدار ثيابه
بهم اذ بذلوا ايمانهم طوعا ويكثر من عددهم يزول عنه الشك وينتفى عنه
الارباب وليس ذلك للحاكم والعائز انه يجوز ان يستدعي استدعاء الشهود
ويسألهم من ماعددهم في تنازع الخصوم وعادة القضاء تكليف المدعى احضار
بينه ولا يسمعونها لانه مسئلة فهذه عشرة اوجه يقع بها الفرق بين نظر المظالم
ونظر القضاء في التنازع والتنازع وهما فيهما عداهما اعتبارا وبسبب
من تفصيلهما مابين به اطلاق ما بينهما من هذه الفرق وان شاء الله تعالى

(فصل) واذا كان كذلك لم يحل حال الدعوى عند الترافع فيها الى والى
المظالم من ثلاثة احوال اما ان يقترن بها ما يقويه او يقترن بها ما يضعفه او تحلوا
من الامر من فان اقترن بها ما يقويه فالحق اقترن بها من القوة فثمة احوال تختلف
بها قوة لدعوى على التدرج فاقول احوالها ان يطهر معها كتاب فيه شهود
معتدلون حضور والذي يختص به نظر المظالم في مثل هذه الدعوى شيان
أحدهما ان يتدعى الطرفها باستدعاء الشهود للشهادة والثاني الانكار
على الجاحد بحسب حاله وشواهد احواله فاذا احضر الشهود فان كان
الطرف المظالم ممن يحل قدره كالحليفة او وزير التفويض او امير اقليم راعي
من احوال التمازعي ما تقتضيه السياسة من مباشرة الاطراف بينهم ما ان حل
قدرهما او رد ذلك الى قاضيه بمشهادته ان كانا متوسطين او على بعدهما ان
كانا حامين حكى ان المؤمن رضى الله عنه كان يحاضر للمظالم في يوم لا احد
فمن ذات يوم من مجلس نظره فلقية امرأة في ثياب رثة فقالت (البيط)

يا خير من تصف يهدي له الرشد * ويا اماما به قد اشرق المشرق
 تشكروا اليك عميد الملك ارملة * عدا عليها حتى تقوى به أسد
 فابتر منها ضياء بعد منعتها * لما تفرق عنها الاهل والولد
 فاطرق المأمون ببر اتم رجع رأسه وقال (البسيط)

من دون ما قلت عيل الصبر والمجد * وأقرح القلب هذا المحزن والكمد
 هذا أو ان صلاة الظهر فأنصرفي * واحضري الخضم في اليوم الذي أعد
 المجلس السبت ان يقض المجلس لنا * أنصفك منه والانباس الاحد
 فأنصرفت وحضرت يوم الاحد في أول الساس فقال لها المأمون من
 نعمك فقالت القاشم على رأسك العباس بن أمير المؤمنين فقال المأمون
 لقاضيه يحيى بن اكثم وقيل لوزير أحمد بن أبي خالد اجلس معه وانظر بينهما
 فأجابهامعه ونظر بينهما بحضرة المأمون وجعل كلامها يعولف ويرها بعض
 حجابيه فقال له المأمون دعها فان الحق أنطقها والباطل أخرسه وأمر برد ضياءها
 عليها فعمل المأمون في النظر بينهما حيث كان يشهده ولم يباشره بنفسه
 مما اقتضته السياسة من وجهين أحدهما انه حكم ربحا توجه لولده وربما كان
 عليه وهو لا يجوز ان يحكم لولده وان جاز ان يحكم عليه والثاني ان الخضم امرأة
 يحل المأمون عن محاورتها وابنه من جلالة القدر بالمكان الذي لا يقدر غيره
 على الزامه الحق فرد النظر يشهده الى من كراه محاوره المرأة في استيفاء الدعوى
 واستيفاح الحجة وباشر المأمون رضى الله عنه بتعذيب الخكم وارام الحق والحالة
 اشائية في قوة الدعوى ان يقرن بها كتاب فيه من الشهود المعدلين من هو غائب
 فالذى يختص بتطرق المظالم في مثل هذه الدعوى أربعة أشياء أحدها ارباب
 المدعى عليه فربما نجعل من اقراره بقوة الهية ما يغنى عن سماع اليد
 والثاني التقدم باحضار الشهود اذا عرف مكانهم ولم يدعوا للضرر الشاق عليهم
 والثالث الامر بملزمة المدعى عليه ثلاثا ويجهد رايه في الزيادة عليه بحسب
 الحال من قوة الامارة ودلائل الصحة والرابع ان يتطرق في الدعوى فان كانت
 مالا في الذمة كاهه اقامة كفيل وان كانت عن اقامة كالعقار جهر عليه فيها اجرا
 لا يرفع به حكم يده ورد استغلالها الى أمين يحفظه على مستحقه منها فان
 تطاولت المدة ووقع الالباس من حصور الشهود جاز لوالى المطالم ان يسأل المدعى

عليه عن دخول يده مع تجديد اربابها به وان مالئس أنس رضى الله عنه يرى في
مثل هذا الحال سؤال المدعى عليه عن سبب دخول يده وان لم يراه انشأ في وأبو
حنيفة ولدا طر في المظالم استعمال المجائر ولا يلزم الاقتصار على التواجب فان
أجاب بما يقطع التنازع امضاء والا فصل بينهما يقتضي الشرع والحالة
الثالثة في قوة الدعوى أن يكون في الكتاب المقرن بها شاهد حضور لكنهم غير
معذابين عند الحاكم والذي يختص بنظر المظالم أن يتقدم اساطيرهم ابا حضارهم
وسراحوالهم فانه يجدهم على أحد ان ثلاثة اما أن يكونوا من ذوى الميقات
وأهل المصيان والثقة بشهادتهم أقوى وما أن يكونوا أربا لا فلا يقول عليهم
لكن بقوى بهم ارباب المحصم واما أن يكونوا أوحاما فيجوز له به الكشف
عن أحوالهم ان يستظهر باحلافهم ان رأى قبل الشهادة أو بعد هاتم هو في
سماع شهادة هذين الصنفين بين ثلاثة أمور أحدها أن يسعه بانفسه
فيحكم بها واما أن يرد إلى القاضي سماعها وتذيتها القاضي اليه ويكون الحكم
بها وقوا عليه لان القاضي لا يجوز أن يحكم الا بشهادة من ثبتت عنده عدالته
واما أن يرد سماعها إلى الشهود المعذابين فان رد اليهم نقل شهادتهم اليه لم يلزمهم
استكشاف أحوالهم وان رد الشهادة عنده بما يصح من شهادتهم لزمهم
الكشف عما يقتضي قبول شهادتهم ان شهدوا بها بعد العلم بصحتها ليكون تنفيذ
الحكم بحسبها والحالة الرابعة في قوة الدعوى أن يكون في الكتاب المقرن بها
شهادة شهوده في معذابين والكتاب موثق بصحته والذي يختص بنظر المظالم فيه
ثلاثة أشياء أحدها ارباب المدعى عليه بما ينظره الى الصدق ولا عرف
بالحق والثاني سؤاله عن دخول يده مجاز أن يكون من جوابه ما يرضى به الحق
والثالث أن يكشف عن الحال من جيران المثلث ومن جيران المتنازعين فيسه
ليتوصل به الى وضوح الحق ومعرفة الحق فان لم يصل اليه بواحد من هذه
الثلاثة ردها الى وساطة محشم مطاع له به ما معرفة وبما تنازعا خيرة
ليصطرهما بأكثرة التردد وطول المدى الى التصديق والتصالح فان أفضى
الامر بينهما الى أحسدهما والابت الحكم على ما يوجه حكم لقضاء والحالة
الخامسة في قوة الدعوى أن يكون مع المدعى خط المدعى عليه بما تضمنته
الدعوى فظن المظالم فيه يقتضي سؤال المدعى عليه عن الخط وأن يقال له

أهـذا خطئ فان اعترف به يسأل بعد اعترافه عن صحة ما تضمنه فان اعترف
بصحته صار مقرا وألزم حكم اقراره وان لم يعترف بصحته فن ولاية المظالم من حكم
عليه بخطئه ذا اعترف به وان لم يعترف بصحته وجعل ذلك من شواهد المحقوق
اعتبارا بالعرف والدى عليه محققوهم ومبراه جميع الفقهاء منهم انه لا يجوز
للمظالم منهم أب يحكم بمجرد مخط حتى يعترف بصحته فيه لان نظر المظالم لا يبيح من
الاحكام ما حظه الشرع ونظر المظالم فيه أن يرجع الى ما بذكره من خطئه وان
قال كنيته ليعرضني وما أقرض أوليدفع الى ثمن ما بعته وما دفع فهذا مما يفعله
الاساس أحيانا ونظر المظالم في مثله أن يستعمل فيه من لارهاب محاسب ما يشهد
به المحال وتقوى به الامارة ثم يرد الى الوساطة فان أفضت الى الصلح والابت
القاضي المحكم بينهما بالتعاضف وان أسكر المخط فن ولاية المظالم من يحسب المخط
بخطوطه التي كتبها و كتابه من كثرة الكتابة ما يمنع من التصحيح فيها ثم يجمع
بين المخطين فاذا تشابه حكم به عليه وهذا قول من حمل اعترافه بالمخط موجبا
للعلم به والذي عليه المحققون منهم أنهم لا يفعلون ذلك للحكم عليه وانكس لارهابه
وتسكون الشبهة مع اسكاره للمخط أضعف منها مع اعترافه وترفع الشبهة ان
كان المخط منافيا للمخطه و يعود الارهاب على المذعي ثم يردان الى الوساطة فان
أفضت المحال الى الصلح ولابت القاضي المحكم بينهما بالأيمان والحالة
السادسة في قوة الدعوى اظهار المحاسب مع تصمت الدعوى وهذا يكون في
المعاملات ولا يحاول حال المحاسب من أحد أمرين اما أن يكون - حساب المذعي
أو حساب المذعي - عليه فان كان حساب المذعي فالشبهة فيه أضعف ونظر المظالم
يرجع في مثله الى مراعاة نظم المحاسب فان كان محتلا يحتمل فيه الادعال كان
مطارحا وهو بضعف الدعوى أشبه منه بقوتها وان كان بطمه منه فاقوتله صحيحا
والثقة به أقوى فيقتضى من الارهاب بحسب شواهد ثم يردان الى الوساطة ثم
الى المحكم البات وان كان المحاسب للمذعي عليه كانت الدعوى به أقوى
ولا يحاول أن يكون - منه - وبالي خطئه أو خط كاتبه فان كان منسوبا الى خطئه
فلما طر المظالم فيه ان يسأل عنه المذعي عليه أهذا خطئ وان اعترف به قبل
أن يعلم ما هو فان أقر بمعرفته قبل أن يعلم صحته فان أقر بصحته صار بهذه الثلاثة
مقرا بمضمون الحساب فيؤخذ بما فيه فان اعترف بانه خطئه وان لم يعلم ما فيه ولم

يعترف ببعثته من حكم بالخط من ولاية المظالم حكم عليه بموجب حسابه وان لم
يعترف ببعثته وجعل الثقة بهذا أقوى من الثقة بالخط المرسل لان الحساب
لا يثبت فيه قبض مالم يقبض والذي عليه المحققون منهم وهو قول الفقهاء انه
لا يحكم عليه بالحساب الذي لم يعترف ببعثته مافيه ولكن يقتضى من فضل
الارهاب به أكثر مما اقتضاء الخط المرسل لما تقدم ذكره من الفرق بينهما فى
العرف ثم يرد ان بعده الى الوساطة ثم الى بيت القضاء وان كان الخط منسوباً
الى كاتبه سئل عنه المدعى عليه قبل سؤال كاتبه فان اعترف بما فيه أخذ به
وان لم يعترف بسأل عنه كاتبه فان ذكره ضعف الشبهة بانكاره وأرهاب ان
كان متهماً ولم يرهب ان كان مأموراً فان اعترف به وببعثته صار شاهداً على
المدعى عليه فيحكم عليه بشهادته ان كان عدلاً ولا يقضى بالشاهد واليمين اما
مذهبا وأما سياسة تقتضيها شاهد الحال فان لشواهد الحال فى المظالم تأثيراً
فى اختلاف الأحكام ولكل حال منها فى الارهاب حيث لا يتجاوز تغييرا بين
الاحوال بمقتضى شواهدا

*(فصل) * وأما ان اقترن بالدعوى ما يضعفها فاما اقترن بهامن الضعف ستة
أحوال تنافى أحوال القوة فينقل الارهاب بهامن جهة المدعى عليه الى جهة
المدعى فالمحالة الاولى ان يقابل الدعوى بكتاب شهوده حضوره عدلون
يشهدون بما يوجب بطلان الدعوى وذلك من أربعة أوجه أحدها ان
يشهدوا عليه بدفع ما ادعاه والثانى ان يشهدوا على اقراره بأن لا حق له
فيما ادعاه والثالث ان يشهدوا على اقرار أبيه الذى ذكر انتقال الملك عنه ان
لا حق له فيما ادعاه والرابع ان يشهدوا للمدعى عليه بأنه مالك لما ادعاه عليه
فيبطل دعوى وهذه الشهادة ويقتضى نظراً لمظالم تأديبه بموجب حاله فان ذكر أن
الشهادة عليه بالاتباع كانت على سبيل رهب والمجاهة وهذا قد يهمل الناس
أحياناً فينظرون كتاب الاتباع فان ذكر فيه انه من غير رهب ولا المجاهة ضعف
شبهة هذه الدعوى وان لم يذكر ذلك فيه قويت شبهة الدعوى وكان الارهاب
فى الجهتين بمقتضى شواهد الحالين ورجع الى لكشف بالمجاورين والمخاطاء
فان بان ما يوجب العدول عن ظاهر الكتاب عمل عليه وان لم يكن كان اعصاء
الحكم بما شهد به شهود الاتباع أحق فان سأل احلاف المدعى عليه بان اتياعه

كتاب حقا ولم يكن على سبيل الرهب والالجماء فقد اختلف العلماء في حوازل
 اختلافه لا اختلاف ما ادعاء فذهب أبو حنيفة رضي الله عنه وطائفة من أصحاب
 الشافعي الى جواز اختلافه لاحتمال ما ادعاء وامكانه وامتنع آخرون من
 أصحاب الشافعي من اختلافه لان مقدم اقراره مكذب لما خرد عواء ولوالى المظالم
 أن يعمل من القولين بما تقتضيه شواهد المحالين وهكذا لو كانت الدعوى
 دينافى الذمة فأظهر المدعى عليه كتاب براءة منه فذكر المدعى انه أشهد على
 نفسه قبل أن يقبض ولم يقبض كان اطلاق المدعى عليه على ما تقدم ذكره
 والمحالة الثامنة أن يكون شهود الكتاب المقابل للدعوى عدولا غاشين فهذا
 على ضربين أحدهما أن يتصل بكاره اعترافا بالسب كقوله لاحق له
 في هذه الضيقة لا تني ابتغته منه ودفعته عنها اليه وهذا كتاب عهدي
 بالاشهاد عليه فيصير المدعى عليه مدعيا بكتاب قد عاب شهوده فيكون على
 ما مضى وله زيادة يدوتصرف فتكون الامارة أقوى وشاهد المحال اما طرانا لم
 يثبت بها الملك فبرهنا بجماع ما تقتضيه شواهد احوالهما ويا مباحض
 الشهود ان أمكن ويضرب بحضورهم اجلابدهم ما فيه الى الوساطة فان
 أفضت الى صلح عن تراص استقر به الحكم وعدل عن استماع الشهادة اذا
 حضرت وان لم يتبرم ما بينهما اصلها أمعن في الكشف عن جيرانهما وجيران
 الملك وكان لو الى المظالم رأيه في زمان الكشف في خصلته من ثلاث منها ما يؤيده
 اجتاده اليه بحسب الامارات وشواهد الاحوال اما ان يرى انزع الضيقة
 من يد المدعى عليه وتسليمها الى المدعى الى أن تقوم عليه بينة بالبيع وامان
 يسلمها الى أمين تكون في يده ويحفظ استغلافا على مستحقه واما أن يقرها
 في يد المدعى عليه ويحجر عليه فيما وينصب أمينا يحفظ استعمالها ويكون
 حالها على ما يراه والى المصالح في خصلته من هذا الثلاث ما كان داجيا أحد أمرين
 من ظهور الحق بالكشف أو حصول الشهود للاداء فان وقع الاياس منهم ت
 الحكم بينهما فلو سأل المدعى عليه اطلاق المدعى أحله له وكان ذلك سالك الحكم
 بينهما أو ضرب الشافعي أن لا يتضمن انكاره اعترافا بالسب ويقول هذه
 الضيقة لاحق لهذا المدعى فيها وتكون شهادة الكتاب على المدعى على أحد
 وجهين اما على اقراره بأن لاحق له فيها واما على اقراره بأنها لك للمدعى عليه

فالضبعة مقرر في المدعى عليه لا يجوز انتزاعها منه فأما المجر عليه فيها وحفظ
استقلال مدة الكشف ولوساطة معتبر يشاهد أحوالهم واحتياط والى
المظالم فيما يراه بينهم الى أن يثبت الحكم بينهما والمحالة الثالثة أن شهود
الكتاب المقابل هذه الدعوى حضور غير معتدين فراعى والى المظالم فيهم
ما قدمنا في جنة المدعى من أحوالهم الثلاث ويرعى حال انكاره هل يتضمن
اعتراؤا بالسبب أم لا فيعمل والى المظالم في ذلك بما قدمناه وهو بلا على اجتاده
يرأيه في شواهد الاحوال والمحالة الرابعة أن يكون شهود الكتاب موثقين
معتدين فليس يتعلق به حكم الا في الارهاب الجرد الذي يقتضى فضل الكشف ثم
يعمل في ثبت الحكم على ما نصحه الاسكار من الاعتراف بالسبب أم لا والمحالة
الخامسة أن يقابل المدعى عليه بخط المدعى عما يوجب كذابه في الدعوى
فيعمل فيه بما قدمناه في المخط ويكون الارهاب معتبرا بشاهد محال والمحالة
السادسة أن يظهر في الدعوى سبب يقتضى بطلان الدعوى فيعمل فيه بما
قدمناه في الحساب ويكون الكشف والارهاب والمطالبة معتبرا بشواهد
الاحوال ثم يثبت الحكم بعد لا يأس قطعا للتراجع

«(فصل)» فأما ان تجردت الدعوى عن أسباب القوة والضعف فلم يقرن بها
ما يقوّمها ولا ما يضعفها فسط المظالم يقتضى مراعاة حال المتنازعين في عبادة الظن
ولا يحلوا حاكما فيه من ثلاثة أحوال أحدهما أن تكون عبادة الظن في جنة
المدعى والثاني أن تكون في جنة المدعى عليه والثالث أن يعتد لافيه
والذي يؤثر عليه انظر في إحدى الجهتين هو اربابهما وتعليب الكشف من
جهتهما وليس لعصل الحكم بينهما تأثير يعتبر فيه العنوين الغالبة فان كانت
عبادة الظن في جنة المدعى وكانت الرتبة متوجهة الى المدعى عليه فقد يكون
من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المدعى مع خلوه من جهة يظهر بها مصروف
اليد مصطلح المحبة والمدعى عليه ذابأس وقدره فاذا ادعى عليه عصب دار
أو ضجة علب في انظر ان مثله مع له دستصاعفا لا يتجاوز في دعواه على من
كان ذابأس وذاسطوة والثاني أن يكون المدعى شهورا بالصدق والامانة
والمدعى عليه شهورا بالكذب والحماقة فيعلب في انظر ان صدق المدعى
في دعواه والثالث أن تساوى أحوالهما غير أنه قد عرف للمدعى يد مقيمة

وليس يعرف لدخول يد المدعى عليه سبب حادث فالذي يقضيه نظر المظالم في هذه الاحوال الثلاثة شيان أحدهما ارباب المدعى عليه لتوجه الرتبة اليه والثاني سؤاله عن سبب دخول يده وحديث ملكه فان مالك بن أنس رضى الله عنه يرى ذلك مذهبا في القضاء مع الارباب فكان نظر المظالم بذلك أولى وربما أنف المدعى عليه مع علوه نراته عن مساواة ختمه في المحاكمة فينزل عما في يده لمحضه عموا كالذى حكى عن موسى الهادي جالس يوما للمظالم وعمارة بن حمزة قائم على رأسه وله مبرة ففصر رجل في حلة المتطلين يدعى أن عمارة عصب ضيقة له فأمره الهادي بالجلوس معه للحكمة فقال يا أمير المؤمنين ان كانت الضيقة له فما أعارضه فيها وان كانت لي فقد وهنت له وما أبيع موصى من مجلس أمير المؤمنين وربما تلطف والى المظالم في اتصال المتظلم لى حقه بما يحفظ منه حشمة المطلوب أو ماضعة لمطلوب على ما يحفظ به حشمة نفسه أن يكون مذموبا الى تحيف ومنع من حق كالأدى حكمة عور بن محمد أن أهل نهر المزاب بالبصرة خاصه وافيه المهدي الى قاضيه عبيد الله بن الحسن العنبري فلم يسله اليهم ولا الهادي بعده ثم قام الرشيد فقتلوا اليه ووجهه فرب يحيى ناظر في المظالم فلم يرده اليهم واشتره جمع من يحيى من الرشيد بعشرين ألف درهم ووجهه لهم وقال اعلمت هذا لتعلموا أن أمير المؤمنين محقة بحاج فيه وأن عبده اشتره فوجهه لكم فقال فيه أجمع السلي (الكامل)

رد السباح بذى يديه وأهالها * فيها عملة السحاك الأعزل

قد أيقموا يدها بها وهلاكهم * والدهر يرعاها يوم أعصّل

فافتكهاهم وهم من دهرهم * بين الجراش وبين حدان كل كل

ما كان ير جاشره له كاكها * ان الكريم لكل أمر مفضل

فاحتمل ما فعله جمع من يحيى من هذا أن يكون قد ابتدأه من نفسه تبرعها للرشيد عن المتظلم فيه واحتمل أن يكون الرشيد واصله على هذا لتلاينب أبوه وأخوه الى جور في حق وهو الاشبه ولا أيهما كان فقد عاد به نحو الى أهله مع حفظ الحشمة وحسم البذلة أما ان كان عليه الظن في حشمة المدعى عليه فقد يكون ذلك من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المدعى مشهورا بالنظم والحجامة والمدعى عليه مشهورا بالنصفة والامانة والثاني أن يكون المدعى ذنبه أمثلا

والمدعى عليه تزها منصوبا فيطلب احلافه قصد البطلان والثالث أن يكون
للدخول يد المدعى عليه سبب معروف وايس يعرف لدعوى المدعى سبب
فيكون عبء الظن في هذه الاحوال الثلاثة في جنبه المدعى عليه والرابعة
متوجهة الى المدعى فذهب مالك رحمه الله ان كانت دعواه في مثل هذه الحالة
بعين فائقة لم يسمعها الا بعد ذكر السبب الموجب لها وان كانت في مال في الزمة
لم يسمعها الا بعد أن يقيم المدعى بينة انه كان يده وبين المدعى عليه معاملة
والشافعي وأبو حنيفة رضي الله عنهما لا يريان ذلك في حكم القضاء فأما طر
المظالم الموصوع على الاصل فلي المجاز دون الواجب فيسوغ فيه مثل هذا
مسد ظهور الرية وقصد العناد ويسالغ في الكشف بالاسباب المؤدية الى
ظهور الحق ويصون المدعى عليه بما تسع في الحكم فان وقع الامر على التعالم
وهو غاية الحكم البات الذي لا يجوز دفع طالب عنه في نظر القضاء ولا في نظر
المظالم اذ لم يكفه منه الارهاب ولا الوعظ فان فرق دعاويه وأراد أن يحلف
في كل مجلس منها على بعضها قصد الاغاثه وبذلته والذي يوجب حكم قضاء
أن لا يمنع من تبعض الدعاوى وتفريق الايمان والذي ينقبه نظر المظالم أن
يؤثر المدعى بجميع دعاويه مسد ظهور الاعات منه واحلاف المحصم على جميعها
بما او احده فأما ما اعتمدت حال المتنازعين وتقابلت بينة المتشاجرين ولم
يرجع جهة أحدهما بأمر أو طة فينبغي أن يساوى بينهما في العلة وهذا ما
يتفق عليه القضاء ولولاية المظالم ثم يخص ولاية المظالم بعد العلة بالارهاب لها
مع التساوي بينهما ثم بالكشف عن أصل الدعوى وانتقال الملك فان ظهر
بالكشف ما يعرف به الحق منهما عمل عليه وان لم يظهر بالكشف ما يفصل به
تنازعهما ردهما الى وساطة وجوه المجربان وأكابر العشائر فان نجز بها ما بينهما
والا كان فصل القضاء بينهما وهو حاتمة أمرهما بحسب ما يراه من المناشرة ثبت
الحكم والاستنابة فيه وورعما ترفع الى ولاية المظالم في عوامض الاحكام
ومنكالات المحصم ما يرشده اليه الجلساء ويفتحه عليه العلماء فلا يترك منهم
الابتداء ولا يستكثر أن يعمل به في الانتهاء كالذي رواه الزبير بن بكارة عن
ابراهيم الحرامى عن محمد بن معن العقارى ان امرأة أنت عمر بن الخطاب رضي
الله عنه فقالت يا أمير المؤمنين ان زوجي يصوم النهار ويقوم الليل وأنا أكره

ان أشكوه وهو يعمل ببيعة الله فقال لها نعم الزوج زوجك فجعلت تكررها
 ما به القول وهو يكررها عليها الجواب فقال له كعب بن سور لا سدي يا أمير
 المؤمنين هذه امرأة تشكوا زوجها في مباحته أياها عن فراشه فقال له عمر
 رضي الله عنه كما فهمت كلامها فافص بينهما فقال كعب بن علي بن زوجها فأقرب
 فقال ان امرأتك تشكوك فقال أفى طعام أو شراب قال لا في واحد منهما
 فقالت المرأة (الرجز)

يا أيها القاضي المحكم أرشده * إلى علي عن فراشي مسجده
 زهدني في محبتي تعبده * نهاره وليله ما برقده *
 فانت في أمر النساء أحمده * فافص القضاء يا كعب لا تردده

فقال الزوج (الرجز)

زهدني في فرشه ما وفي الجمل * اني أمرؤ أدهاني ما قد نزل
 في سورة المحل وفي السبع الطول * وفي كتاب الله تغويي جلال

فقال كعب (الرجز)

ان لها حق عليك يا رجل * نصيبها في أربع لمن عثل

فأعطها ذاك ودع منك العلل

ثم قال له ان الله قد أحل لك من النساء مني وثلاث وربع ذلك ثلثه أيام
 وأيام تعد فبين ربك ولها يوم و ليلة فقال عمر لكعب رضي الله عنه والله
 ما أدري من أي أمر بك أعجب أم من فهمك أمرهم أم من حكمك بينهما اذهب
 فقد وليت القضاء بالبررة وهذا القضاء من كعب والا يصح من عمر رضي
 الله عنه كان حكما بالجار دون الواجب لان الروح لا يلزمه ان يقسم للرجوة
 الوحيدة ولا يجيب اني امرأتك أصابها دفعة واحدة وقد روي عن ابى الوالى
 المظالم ان يصحك بالجار دون الواجب

(فصل) في توقيعات المناظر في المسالم واذا وقع المناظر في المسالم
 المتطليين اليه بالنظر بينهم لم يخل حال الموضع اليه من أحد أمرين اما ان يكون
 واليا على ما وقع به اليه أو غير وال عليه فان كان واليا عليه كدوقه الى
 القاضي بالنظر بينهم فلا يخلو حال ما تقع به من وقوع من أحد أمرين
 يكون ادنا بالحكم أو ادنا بالكشف والوساطة فان كان ادنا بالحكم جاز له الحكم

بينهما بأصل الولاية ويكون التوقيع ما كيدا لا يؤثر فيه قصورهما فيه وان
كان اذنا بالكشف للصورة أو التوسط بين الخصمين فان كان في التوقيع
بذلك نية عن المحكم فيه لم يكن له ان يحكم بينهما وكان هذا النهي عزلا له عن
المحكم بينهما وهو على عموم ولايته فيما عداها لانه لما جاز ان تكون الولاية
نوعين عامة وخاصة جاز ان يكون العزل نوعين عاما وخاصا وان لم ينه في
التوقيع عن المحكم بينهما حين أمره بالكشف فقد قيل يكون نظره على عموم
في جواز حكمه بينهما لان أمره ببعض ما اليه لا يكون منعاً من غيره وقيل بل
يكون ممنوعاً من المحكم بينهما مما عدا ما عدا على ما تضمنه التوقيع من الكشف
والوساطة لان غوى التوقيع دليل عليه ثم يتظر ان كان التوقيع بالوساطة
لم يلزمه نهاء المحال اليه بعد الوساطة وان كان بكشف الصورة لزمه انهاء حالها
اليه لانه استخبار منه فلم يره اجابته عنه فهذا حكم توقيعه الى من له الولاية وأما
الحالة الثانية وهو ان يوقع الى من لا ولاية له كتوقيعه الى فقيه أو شاهد فلا
يخلو حال توقيعه من ثلاثة أحوال أحدها ان يكون بكشف للصورة والثاني
أن يكون بالوساطة والثالث أن يكون بالمحكم فان كان التوقيع بكشف
الصورة فعليه ان يكتمها وينهى عنها ما يصح ان يشهد به يجوز للواقع ان يحكم به
فان أنهى مالا يجوز ان يشهد به كان حراما لا يجوز ان يحكم به الموقع ولكن
يجوز له في نظر المظالم من الامارات التي غالب بها حال أحد الخصمين في الارهاب
وفضل الكشف فان كان لتوقيع بالوساطة توسط بينهما ولم يقف على
ما تضمنه التوقيع من تخصيص الوساطة لان الوساطة لا تقتصر الى تقليد
ولا ولاية وإنما يعيد التوقيع بالوساطة تعيين الوسيط باختيار الموقع وقود
الخصمين اليه اختيارا فان أفضت الوساطة الى صلح الخصمين لم يلزمه انهاؤها
وكان شاهدا فيها متى استدعى للشهادة أذاهما وان لم تنص لوساطة في
صلحهما كان شاهدا عليهما فيما اعترفا به عنده يؤذيه الى ان يطر في المظالم ان
عاد الخصم الى التظلم ولا يلزمه أداؤه ان لم يعودا وان كان التوقيع بالمحكم
بينهما فهو منه ولاية يراعى فيها معنى التوقيع ليكون نظره على موجب
وإذا كان كذلك فالتوقيع حالان أحدهما ان يبال به على اجابة الخصم الى
ملتصه فيعتبر فيه حينئذ ما أسأل الخصم في طالته وبصير النظر مقصورا
عليه

عليه فان سأل الواسطة أو الكشف للصورة كان التوقيع موجبا له وكان
النظره قصورا عليه وسواء خرج التوقيع مخرج الامر كقوله أجبته الى ملتقى
أو مخرج مخرج المحاكمة كقوله رأيك في اجابته الى ملتقى كان موقعا لانه
لا يقتضى ولاية يلزم حكمه اذ كان أمرا أخف فان سأل المتظلم في قصته الحكم
بينهما فلا بد أن يكون الخصم معي والخصومة مذكورة لتصح الولاية عليها
فإن لم يسم الخصم ولم تذكر الخصومة لم تصح الولاية لانها ليست ولاية عامة
فيحصل على عمومها ولا خاصة للجهل بها وإن سمى رافع القصة خصمه وذكر
خصومته نظرق التوقيع باجابته الى ملتقى فان خرج مخرج الامر فوقع أجب
الى ملتقى وأعمل بما اتفقته وصحت ولايته في الحكم بينهما بهذا التوقيع وإن
خرج مخرج المحاكمة للحال فوقع رأيك في اجابته الى ملتقى فهذا
التوقيع خارج في الاعمال السلطانية مخرج الامر والعرف باستعماله فيها
معتاد وأما في الاحكام الدينية فقد حوزته طائفة من الفقهاء اعتبارا بالعرف
فيه وصحت به الولاية ومنعت طائفة أخرى من جوازها وانعقاد ولاية به حتى
يقترن به أمر تنعقد ولايته به اعتبارا بما في الالفاظ فلو كان رافع القصة سأل
التوقيع بالحكم بينهما فوقع باجابته الى ملتقى من يعتبر العرف المعتاد وصحت
الولاية بهذا التوقيع وإن وقع من يعتبره في الالفاظ لم تصح به الولاية لانه
سأل التوقيع بالحكم ولم يسأل الحكم والحالة الثانية في الترتيبات ان يقال
فيه على اجابة الخصم الى ما سأل ويستأنف فيه الامر بما اتفقته فيصير ما تضمنه
التوقيع هو المعتبر في الولاية فإن كان كذلك فله ثلاثة أحوال حال كمال
وحال جواز وحال يحلو عن الامرين فأما الحالة التي يكون التوقيع فيها كاملا
في صحة الولاية فهو ان يتضمن شيئين أحدهما الامر بالنظر والى الثاني الامر
بالحكم فيذكر فيه أنظر بين رافع هذه القصة وبين خصمه واحكم بينهما بالحق
وموجب الشرع فاذا كان كذلك جاز لا بالحكم لا يكون الاباحق الذي
يوجب حكم الشرع وانما يذ كر ذلك في التوقيعات وصح الاشرط فاذا كان هذا
التوقيع جامعاً لذين الامرين من النظر والحكم فهو التوقيع الكامل ويصح
به التقليد والولاية وأما الحالة التي يكون فيها التوقيع جائزا مع قصوره عن
حال الكمال فهو ان يتضمن الامر بالحكم دون النظر فيذكر في توقيعه احكم

بين رافع هذه الفصاة وبين خصمه أو يقول أقض بينهما ما فتصح الولاية بذلك
 لأن المحكم والقضاء بينهما لا يكون إلا بعد تقدم لظرف صار الأمر به متضمنا
 للتظار لانه لا يحد لومته وأما الحالة التي يكون لتوقيع فيها اليامن كمال
 وجوازها وأن يذكرفي التوقيع انظر بينهما ما فلا تنعقد بهذا التوقيع ولاية
 لأن النظر بينهما ما قد يحصل الوساطة المجازة ويحتمل المحكم اللازم وهو ما في
 الاحتمال سواء فلم تنعقد به مع الاحتمال الولاية وان ذكر فيه انظر بينهما بالحق
 فقد قيل ان الولاية به معقدة لان الحق ملازم وقيل لا تنعقد به لان الصلح
 والوساطة حق وان لم يلزم والله أعلم

(الباب الثامن في ولاية النفاة على ذوى الانساب)

وهذه النفاة موضوعه على صباه ذوى الانساب الشريفة من ولاية من
 لا يكافهم في النسب ولا يابوهم في الشرف ليكون عليهم احب وأمره فيهم
 أخصى روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اعرفوا أنسابكم تصلوا
 أرحامكم فإنه لا قرب بالرحم اذا قطعت وان كانت قريبة ولا بعد بها اذا
 وصلت وان كانت بعيدة وولاية هذه النفاة تصح من إحدى ثلاث جهات
 اما من جهة الخليفة المتولى على كل الامور وامامهم وقوم الخليفة اليه تدبير
 الامور كوزير التعويض وأمر الاقاليم وامام نقيب عام للولاية استخفاف
 نقبها خاص للولاية فاذا أراد المولى ان يولى على الطالبين نقيباً أو على
 العباسيين نقيباً يخير منهم اجداهم بيتاوا أكثرهم فصلا وأجر لهم رأيا فيولى عليهم
 لتجتمع فيه شروط الرياسة والسياسة فيدبرعوا الى طاعته برياسته وتستقيم
 أموره مياسته والنفاة على ضربين خاصة وعامة فأما الخاصة فهو ان
 يقتصر بنظره على مجرد النفاة من غير تجاوزها الى حكم وإقامة حد فلا يكون
 العلم معتبرا في شروطها ويلزمه في النفاة على أهله من حقوق النظر اذ عشر
 حقا أحدها حفظ أسابهم من داخل فيما أوليس منها أواخر ج عنها وهو من
 ويلزمه حفظ المخارج منها كما يلزمه حفظ الداخل فيها أي كون النسب محفوظا
 على صحته معزوا الى جهته والثاني غير بطونهم ومعرفة أسابهم حتى لا يخفى
 عليه منهم شوائب ولا يدخل نسب في نسب ويثبتهم في ديوانه على غير أسابهم

والثالث معرفة من ولد منهم من ذكر أو أنثى في نبتة ومعرفة من مات منهم
فيذكره حتى لا يضيع نسب المولود ان لم ينبت له ولا يدعى نسب الميت غيره ان لم
يذكره والرابع ان يأخذهم من الآداب بما يضاهاى شرف انسابهم وكرم
محدثهم لتكون حشمتهم في النفوس وفورة وعزة رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيهم محفظة والخامس ان يرهم عن المكاتب الدنيئة ويمنعهم من
المطالب الخبيثة حتى لا يستقل عنهم مبتذل ولا يستصامهم من مذلل
والسادس ان يكرههم عن ارتكاب المسائتيم ويمنعهم من انتهاك المحارم
ليحفظوا على الدين الذى نصره وأغير وللمكر الذى أرلوه أسكر حتى
لا ينطق بدمتهم لسان ولا يشتمهم انسان والسابع ان يجمعهم من التسلط
على العامة لشرفهم والتسلط عليهم انفسهم فيدعوهم ذلك الى المقت
والبغض ويبعثهم على الماكرة والبعد ويندهم الى استعطاف القلوب
ونأف النفوس ليكون الميل اليهم أوفى والقلوب لهم أصفى والثامن ان
يكون عوناً لهم في استيفاء الحقوق حتى لا يضة فراعها وعوايا عليهم في أخذ
الحقوق عنهم حتى لا يمنعوا عنها ليصبروا بالمعونة لهم منتصفين وبالمعونة
عليهم منصفين فان من عدل السيرة فيهم انصافهم ومنصافهم واتسع ان
ينوب عنهم في المطالبة بحقوقهم العامة في صميم دوى القربى فى الفى والعامة
الذى لا يختص به أحدهم حتى يقدم بينهم بحسب ما أوجب الله تعالى لهم
والعاشران يمنع أبا ما هم ان يتزوجن الا من لا كفاه لشرفهن على سائر
النساء صيانة لاسابهن وتعظيم لحرمتهن ان يروجن غير الولاة أو ينكحهن
غير الكفاه ومخادى عشر يتقوم دوى الهوات عنهم فيما سوى الحدود وما
لا يبلغ به حدا ولا يخر به دما ويقبل ذا الميتة عنهم عثرته ويهر بعد الوعد
رأته والثاني عشر مراعاة وقوفهم بحفظ أصولها وتبعية فروعها وادالم
برداليه حمايتها راعى الحياة لها فيما أخذوه وراعى قوتها اذا قسموه وميز
المستحقين لها اذا خصت وراعى أوصاءهم فيها اذا شرطت حتى لا يجرح
منهم مستحق ولا يدخل فيها غير مستحق

(فصل) وأما المقايمة العامة فعمومها أن يرذاليتها في المقايمة عليهم مع
ما قد جاء من حقوق الطارئة أشياء أحدها الحكم بينهم فيما ترفعوا فيه

والثاني الولاية على أبنائهم فيما ملكوه والثالث إقامة الحدود عليهم فيما
 اربكبوهم والرابع تزويج الأيتام الأولى لا يتعين أولياؤه من أو قد تعينوا
 فعضاؤهم والخامس إيقاع الحجر على من عتبه منهم أو سفه وفكه إذا أفاق
 ورشد فيصبر بهذه الخمسة عام البقاية فيه ثم حينئذ في صحة نقابته وعقد ولايته
 أن يكون عالما من أهل الاجتهاد ليصيح حكمه وينفذ قضاؤه فإذا انعقدت
 ولايته لم يخل حالهما من أحد أمرين إما أن يتضمن صرف القاضي عن النظر
 في أحكامه أو لا يتضمنه فإن كانت ولايته مطلقة العموم لا تتضمن صرف
 القاضي عن النظر في أحكامهم ولم يكن تقليد النقيب للنظر في أحكامهم موجبا
 لصرف القاضي عنها جاز لكل واحد من النقيب والقاضي النظر في أحكامهم
 أما النقيب فمخصوص ولا يشبه التي أوجب دخولهم فيها وأما القاضي فعموم
 ولا يشبه التي أوجب دخولهم فيها فأبوهما حكم في تنازعهم وتشاجرهم وفي تزويج
 أبنائهم نفذ حكمه وجري أمرهما في الحكم على أهل هذا النسب مجرى ناضدين
 في بلد فأبوهما حكم نفذ حكمه بين متنازعين ولم يكن للأب إذا كان بمحكمه
 في الاجتهاد مساع أن يتقضه وإن اختلف متنازعان منهم فدعا أحدهما إلى حكم
 النقيب ودعا الآخر إلى حكم القاضي فقد قيل إن الداعي إلى نظر النقيب أولى
 لمخصوص ولا يشبه وقيل بل هما سواء فيكونان كالتنازعين في التهاكم إلى
 قاضيين في بلد فيغلب قول الغالب على المطلوب فإن تساويا كان على
 ما قدّمناه من الوجهين أحدهما يقرع بينهما ويعمل على قول من قرع
 منهما والثاني يقطع التنازع بينهما حتى يتفقا على أحدهما وإن كان في ولاية
 النقيب صرف القاضي عن النظر بين أهل هذا النسب لم يجز للقاضي أن
 يتعرض للنظر في أحكامهم سواء استعدي إليه منهم مستعدا ولم يستعد وخالف
 ذلك حال القاضي في جاني بلد إذا استعدي إليه من الجانب الآخر مستعد
 يلزمه أن يعديه على خصمه للفرق بينهما وذلك إن ولاية كل واحد من
 القاضيين محصورة بكونه فاستوى حكم الطارئ إليه والقاطن فيه لانهما
 يصيران من أهلها وولاية النقبانية محصورة بالنسب الذي لا يختلف حاله
 باختلاف الأماكن فلو تراضى المتنازعان من أهل هذا النسب بحكم القاضي
 لم يكر له النظر بينهما وإن كان يحكم لهما أو عليهما لأنه باصراف منهي عنه وكان

الغيب أحق بالنظر بينهما إذا كان التنازع بينهما لا يتعداهم إلى غيرهم فإن تعداهم فتنازع طائفي وعباسي فدعا الطائفي إلى حكم نقيبهم ودعا العباسي إلى حكم نقيبهم لم يجز على واحد منهما إلا جاية إلى حكم غير نقيبهم فوجه عن ولايته وإذا أقام على ثمانية من الإجابة إلى نقيب أحدهما ففيه وجهان أحدهما يرجعان إلى حكم السلطان الذي هو عام الولاية عليهم ما إذا كان القاضي مصروما عن النظر بينهما ليكون السلطان هو المحاكم بينهما أما بنفسه أو بمن يستنيبه على المحكم بينهما والوجه الثاني وهو أنه أن يجمع النقيبان ويحضر كل واحد منهما صاحبه ويشتري كان في سماع الدعوى وينفرد بالمحكم بينهما نقيب المطلوب دون الطالب لأنه مدوب إلى أن يستوفي من أهله حقوق مستحقها فإن تعلق ثبوت الحق بينة تسمع على أحدهما أو بمن يحلف بها أحدهما مع اليقينة نقيب المشهود عليه مدون نقيب المشهود له وأحلف نقيب المخالف دون نقيب المستحلف إليه يراعى المحاكم بينهما هو نقيب المطلوب دون الطالب وإن تسمع النقيبان إن يجمعتهما لم يتوجه عليهم في الوجه الأول لأنهم وتوجه عليهم ما المأثم في الوجه الثاني وكان أعظم اليقين ما تأمنا نقيب المطلوب منهما لا خصه أصبه بغيره إذ المحكم فلو تراضى الطائفي والعباسي بالتصالح إلى أحد النقيبين فحكم بينهما نقيب أحدهما نظر فإن كان المحاكم بينهما نقيب المطلوب صحيح حكمه وأخذ به خصمه وإن حكم بينهما نقيب الطالب ففيه حكمه عليه وجهان ينفذ حكمه في أحدهما ويرد في الآخر ولو أحضر أحدهما بيعة عند القاضي أسمعها على خصمه ويكتب بها إلى نقيبهم وهو مصرى عن النظر بينهما لم يجز أن يسمع بيعة وإن كان يرى القضاء على الغائب لأن حكمه لا ينفذ على من تقوم عليه البيعة لو حضر فأولى أن لا ينفذ حكمه عليه مع العيبة ولو أراد القضاء الذي يرى القضاء على الغائب سماع بيعة على رجل من غيرهم ليركب بها ثبت عنده منها إلى قاضي بلد حار والفرق بينهما أن من كان في غير عمله لو حضر عنده نفذ حكمه عليه فلذلك جاز سماع البيعة عليه وأهل هذين النقيبين أن حضر أحدهم عنده لم ينفذ حكمه عليه فكذلك لم يجز أن يسمع البيعة عليه ولو كان أحدهما من أقر عند القاضي لصاحبه بحق جاز أن يكون القاضي شاهداً به عليه عند نقيبهم ولم يجز أن يبرره حكماً لأن حكمه لا ينفذ عليه

وهكذا لو أدر به عند غير القريب كان شاهداً فيه عند نقيبه ولو أقره عند نقيبه
حار وكان حاكماً عليه بأقراره ولو أقره عند نقيب خصمه ففقه ما قدمناه من
الوجهين كونه في أحدهما شاهداً ويكون في الوجه الآخر حاكماً فيه لما بيناه
من الفرق بين نقيب الطالب والمطلوب وهكذا القول في ولايات رعايا العشائر
وولاية القبايل المنعزدين بالولايات على عشائرهم وقبائلهم

(الباب التاسع في الولاية على إمامة الصلوات)

والإمامة على الصلوات تنقسم ثلاثة أقسام أحدها الإمامة في صلوات الخمس
ولثاني الإمامة في صلاة الجمعة والثالث الإمامة في صلوات النذير فأما الإمامة
في الصلوات الخمس فنصيب الإمام فيها معتبر بجمال المأجدين التي تقام فيها
الصلوات وهي ضربان أحدهما سلطانية وهو إمام الجماعة فأما المأجد
السلطانية فهي المساجد والحمام والمشهد وما عظم وكثر أهلها من المساجد
التي يقوم السلطان عراعرها فلا يجوز أن يتدب الإمامة فيها إلا من نذبه
السلطان لها وفادته لإمامة فيها ثلاثا ليعتات الرعية عليه فيجاءه وموكل إليه
فإذا نذبه السلطان فيها إماماً كان أحق بالإمامة فيها من غيره وإن كان أفضل منه
وأعلم وهذه الولاية مارية بطريق الأولى لا طريق الضرور والوجوب بخلاف
ولاية القضاء والمقابلة لمرتين أحدهما أنه لو تراضى الناس بإمام ومعه إلى بهم
أبزارهم وصحت جماعتهم والثاني أن الجماعة في الصلوات الخمس من السنن
المختارة ولعضائل المستحسنة وليت من الفروض الواجبة في قول جميع
الفقهاء إلا إذا ودقناه نفرد بإمامهم إلا من عذر وإذا كانت من النذير المؤكد
ونذير السلطان لهذه المساجد إماماً لم يكن لغيره أن يتقدم فيها مع حضوره فإن
عاب واستجاب كان من أسبقه فيها أحق بالإمامة وإن لم يستجب في غيبته
استأذن الإمام ومن تقدم فيها أن أمكن وإن تعذر استأذنه تراضى أهل البلد
فحينئذ منهم الثلاثة طل جماعتهم فإذا حضرت صلاة أخرى والإمام على غيبته فقد
ويل أن المترضى للصلاة الأولى يتقدم في الثانية وما بعدهما إلى أن يحضر الإمام
المولى وقيل بل يختار للصلاة الثانية ثان يرتضى لها غير الأول لثلاثي بصير
هذا الاختيار تقليد السلطان والذى أراه أولى من إطلاق هذين الوجهين أن
يراعى حال الجماعة في الصلاة الثانية فإن حضرها من حضر في الأولى كان

المرتضى من الجماعة الاولى أحق بالامامة في الصلاة الثانية وان حضرها غيرهم
كان الاول كأحدهم واستأنفوا اختيار امام يتقدمهم فإذا صلى امام هذا
المسجد بجماعة وحضر من لم يدرك تلك الجماعة لم يكن لهم أن يصلوا فيه جماعة
وصلوا فيه فرادى لم فيه من اظهار المباينة والتهمة بالمشافة والمخالفة ودا
قلا السلطان لهذا المسجد امامين فان خص كل واحد منهما ببعض الصلوات
المحسب جاز وكان كل واحد منهما مقصورا على ما خص به كتحليل أحدهما صلاة
النهار وتقليد الآخر صلاة الليل فلا يتجاوز كل واحد منهما ما رذاه به وان
قلا الامامة من غير تخصيص كل واحد منهما ببعض الصلوات لسكون رذالي كل
واحد منهما يوم غير يوم صاحبه كان كل واحد منهما في يومه أحق بالامامة فيه
من صاحبه فان أطلق تقابلهما من غير تخصيص كانا في الامامة سواء وأيهما
سبق اليها كان أحق بها ولم يكن للاسخر أن يؤتم في تلك الصلاة بقوم آخرين
لانه لا يجوز أن يقام في المساجد السلطانية جماعة في صلاة واحدة واختلاف
في السابق الذي يستحق به التقدم على وجهين أحدهما سبقه بالمحضور
في المسجد والثاني سبقه بالامامة فيه فان حضر الامامان في صلاة واحدة
لم يسبق أحدهما صاحبه وان انعقأ على تقديم أحدهما كان أولى بالامامة وان
تأخر صاحبه وجهان أحدهما يقرع بينهما او يتقدم من قرع منهما والثنائي
يرجع الى اختيار أهل المسجد لأحدهما ويدخل في ولاية هذا الامام تقليد
المؤذنين ما لم يصرح له بالصرف عنه لان الاذان من سنن الصلوات التي ولي
القيام بها فصار دالا في الولاية وله أن يأخذ المؤذنين بما يؤذنه اجتماده اليه
في الوقت والاذان فان كان شافعي يري تعجيل الصلوات في أول الاوقات
وترجيح الاذان وافراد الامامة أخذ المؤذنين بذلك وان كان رأيهم بخلافه
وان كان حنفي يري تأخير الصلوات الى آخر الاوقات الا المغرب ويرى ترك
الترجيح في الاذان وتنسية إقامة أحدهم بذلك وان كان رأيهم بخلافه فيجعل
الامام على رأيه واجتهاده في أحكام صلاته وان كان شافعي يري الجهر بذكر الله
الرحمن الرحيم والقنوت في الصبح لم يكن للسلطان أن ينهيه عن ذلك ولا لأئمة وممن
أن ينكروه عليه وكذلك كان حنفي يري ترك القنوت في الصبح وترك
الجهر بالسملة عمل على رأيه ولم يعارض فيه والفرق بين الصلاة والاذان انه

يؤدى الصلاة في حق نفسه فلم يجز أن يعارض في اجتهاده والمؤذن يؤذن في حق غيره مجزأ أن يعارض في اجتهاده فإن أحب لمؤذن أنه يؤذن لنفسه على اجتهاده أذن بعد الادان العام إذا ما خلا نفسه على رأيه يسريه ولا يحجر

(فصل) والصلاوات المعتبرة في تقليد هذا الإمام جس أب يكون رجلا عادلا قارئا في سائر الألفاظ من قص أو ثلغ فإن كان صبيا أو مريضا أو فاسقا صححت امامته ولم تنقض ولا يته لان الصبر والرق والعتق يجمع من الولاية ولا يمنع من الامامة قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن مسلم أن يصلي بقومه وكان صبورا لانه كان أقرأهم وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حلف مولى له وقال صلوا حلف كل بار وطاهر ولا يجوز أن يكون هذا الإمام امرأة ولا عشي ولا أنرس ولا أثلغ وإن أمت امرأة أو عشي فسدت صلاة من ثم بهم ما من الرجال والمجانا وإن أم أثلغ أو أنرس بدل المحروف بغيرها بطات صلاة من اتهم به إلا أن يكون على مثل نفسه أو أثلغه وأقل ما على هذا الإمام من القراءة والعتق أن يكون حافظا لأتم القرآن عالما بأحكام الصلاة لانه القدر المتيقن فيها وإن كان حافظا لجميع القرآن عالما بجميع الأحكام كان أولى وإذا اجتمع فقيه ليس بقارئ وقارئ ليس بفقيه فافقيه أولى من القارئ إذا كان يفهم الفاتحة لأن ما يلزم من القرآن محصور وما ينوبه من الحوادث في الصلاة غير محصور ويجوز أن يأخذ هذا الإمام وما دونه رقا على الامامة والادان من بيت المال من سهم المصالح ومع أبو حنيفة من ذلك وأما المساجد العامة التي يبيتها أهل الشوارع والقبائل في شوارعهم وقبائلهم فلا اعتراض للسلطان عليهم في أنعمه ساجدهم وتكون الامامة فيها من انفقوا على الرضا بامامته وليس لهم بعد الرضا به أن يصرفوه عن الامامة لأن تعريضه وليس لهم بعد رضاهم به أن يستقلوه أو مكانه نائبه ويكون أهل المسجد أحق بالاختيار وإذا اختلف أهل المسجد في اختيار امام عمل على قول الأكثرين فإن تكافى المخاضون اختار السلطان لهم قطعا لتساخرهم من هوأدين وأس وأقرأ وأفقه وهل يكون اختياره مقصورا على العدد المختلف فيه أو يكون عاما في جميع أهل المسجد على وجهين أحدهما أنه يكون مقصورا على ذلك العدد المختلف في اختياره أحدهم ولا يفتداهم إلى غيرهم لانتفاعهم على ترك من عداهم

والثاني انه يختار من جميع أهل المسجد من يراه لأماتهم مستحقا لان السلطان لا يضيق عليه الاختيار واذا باجرجل محمدا لم يستحق الامامة فيه كان هو وغيره من جيران المسجد سواء في امامته وأذانه وقال أبو حنيفة انه أحق بالامامة والأذان فيه واذا حضرت جماعة منزل رجل للصلاة فيه كان مالك المزل أحقهم بالامامة فيه وان كان دونهم في الفضل فان حضره السلطان كان في احد القولين أحق من المالك لعموم ولايته عليه والمالك في القول الثاني أحق لاختصاصه بالتصرف في ملكه

(فصل) وأما الامامة في صلاة الجمعة فقد اختلف الفقهاء في وجوب تقليدها فذهب أبو حنيفة وأهل العراق الى انها من الولايات الواجبات وأن صلاة الجمعة لا تصح الا بحضور السلطان أو من يستنيبه فيها وذهب الشافعي رضي الله عنه وفقهاء المجاز الى أن التقليد فيها ندب وأن حضور السلطان ليس بشروط فيما قال أقاءها المصلون على شرائطها انعقدت وصحت ويجوز أن يكون الامام فيها عبدا أو ابا لم تنعقد ولايته وفي جوار امامة الصبي قولان ولا يجوز اقامتها لاقى وطن مجتمع المنازل يسكنه من تنعقد لهم الجمعة لا يقطعون عنه شتاء ولا صيفا الا لمن حاجته سواء كان صرا أو قرية وقال أبو حنيفة تختص الجمعة بالامصار ولا يجوز اقامتها في القرى واعتبر المصربا أن يكون فيه سلطان قيم الحدود وقاض ينفذ الاحكام واختلف في وجوب الجمعة على من كان خارج المصرا فأسقطها أبو حنيفة عنهم وأوجبها الشافعي عليهم اذا سمعوا نداءها منه واختلف الفقهاء في العدد الذي تنعقد به الجمعة فذهب الشافعي رضي الله عنه الى أنها لا تنعقد الا بأربعين رجلا من أهل الجمعة ليس فيهم امرأة ولا عبد ولا مسافر واختلف أصحابه في امامتهم هل يكون زائدا على العدد أو واحدا منهم فذهب بعضهم الى أنها لا تصح الا بأربعين سوى الامام وقال أكثرهم يجوز أن يكونوا أربعين مع الامام وقال الرهري ومحمد بن الحسن تنعقد باني عشر سوى الامام وقال أبو حنيفة والمزني تنعقد بأربعة أحدهم الامام وقال الليث وأبو يوسف تنعقد بثلاثة أحدهم الامام وقال أبو ثور تنعقد باني اثنين كسائر الجماعات وقال مالك لا اعتبار بالعدد في انعقادها وانما الاعتبار أن يكونوا عددا تبني لهم الاوطان قالها ولا يجوز أن تقام الجمعة في السفر ولا خارج

المصر الآن يتصل بناؤه وإذا كان المصر جامعة القرى قد اتصل بناؤها حتى اتسع بكثرة أهله كبغداد جازا قامة الجمعة في مواضعه القديمة ولا يجمع اتصال البنيان من أقامتها في مواضعها وإن كان المصر واحدا في موضوع الأصل وجاءه به سبع جميع أهله ككفة لم يجز أن تقام الجمعة فيه إلا في موضع واحد منه وإن كان المصر واحدا متصل الأبدية لا يسع جامعة جميع أهله لمكثرتهم كالبصرة فقد اختلف أصحاب الشافعي في جواز قامة الجمعة في موضعين منه لا ضرورة بكثرة أهله فنذهب بعضهم إلى جوازها وأباه آخرون وقال إن ضاق بهم اتسعت لهم الطرقات فلم يضطروا إلى تقريب الجمعة في مواضع منه وإن أقيمت الجمعة في موضعين في مصر قد منع أهله من تقريب الجمعة فيه ففيه قولان أحدهما أن الجمعة لا تسبقهما بإقامتهما وعلى المسبوق أن يعيد الصلاة تطهرا ولقول الثاني أن الجمعة للمجدد الأعظم الذي يحضره السلطان أيضا كان أو لم يكن وفقا وعلى من صلى في لا صغرا إعادة صلاتهم تطهرا وليس لمن قدامامة الجمعة أن يؤم في الصلوات الخمس واختلف فيمن قدامامة الصلوات الخمس هل يستحق لإمامة في صلاة الجمعة ههنا منها من جعل الجمعة فرصا مبتدأ أو حوزها له من جعلها ظاهرة مقصورة وإذا كان الإمام في الجمعة يرى أنها لا تنعقد بأقل من أربعين رجلا وكان المأمومون وهم أقل من أربعين رجلا يرون انعقاد الجمعة بهم لم يجز أن يؤتمهم ووجب عليه أن يستخلف عليهم أحدهم ولو كان الإمام يرى أنها تنعقد بأقل من أربعين رجلا والمأمومون لا يرونه وهم أقل لم يلزم الإمام ولا المأمومين إقامتها لأن المأمومين لا يرونه والإمام لم يجدهم من يصلحها وإذا أمر السلطان الإمام في الجمعة أن لا يصلي بأقل من أربعين لم يكن له أن يصلحها بأقل من أربعين وإن كان يراه مذهبا لأنه مقصور الولاية على الأربعين ومصرف عما دونها ويجوز أن يستخلف عليهم من يصلحها للصرف ولا يثبت عنها إذا أمر السلطان أن يصلي بأقل من أربعين وهو لا يراه ففي ولايته وجهان أحدهما أنها باطلة لتهذرها من جهته والثاني أنها صحيحة ويستخلف عليها من يراه منهم

«(فصل - ل)» وأما الإمامة في الصلوات المستونة في الجمعة فخمسة صلاة

العيدين والمجذوفين والاستسقاء وتقليد الامامة فيها ندب مجاوزها جماعة
 وفردى واختلاف في حكمها فذهب بعض اصحاب الشافعي الى انها من السنن
 المؤكدة وذهب آخرون منهم الى انها من فروض الكفاية وليس لمن قلد
 امامة الصلوات الخمس أو امامة الجمعة حق في اقامتها الا أن يقلد جميع الصلوات
 فقد حل في غيرها فاما صلاة العيد فمما بين طلوع الشمس وزوالها ويختار
 تجهيل الاضحية وتأخير الفطر ويكبر الناس في لبثي العيدين من بعد غروب
 الشمس الى حين أحذهم في صلاة العيد ويختص عيد الاضحية بالكبير عقيب
 الصلوات المفروضة من بعد صلاة الظهر من يوم النحر الى بعد صلاة الصبح
 من آخر أيام التشريق ويصلي العيدين قبل الحظوة والجمعة بعدها انما عا السنة
 فيها وتختص صلوات العيدين بالكبيرات الزوائد واختلاف لعقها في عددها
 فذهب الشافعي رضي الله عنه الى انه يزيد في الاولى سبعاً سوى تكبيرة الاحرام
 وفي الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام قبل القراءة فيها وقال مالك يزيد في
 الاولى ستاً وفي الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام وقال أبو حنيفة يكبر في الاولى
 ثلاثاً قبل القراءة وفي الثانية أربعاً سوى تكبيرة القيام قبل القراءة ويعمل
 الامام في هذه التكبيرات الزوائد على رأيه واجتهاده وليس لمن ولأه يأخذ به
 برأى نفسه بخلاف العدد في صلاة الجمعة لانه يصير بذلك العدد في صلاة الجمعة
 خاص لولاية ولا يصير بذلك التكبير في صلاة العيد خاص لولاية فافترقا فاما
 صلاة المجذوفين فيصليهم من يديه السلطان لهما أو من عمت ولايته واشتملت
 عليهم ما هي ركعتان في كل ركعة ركوعان وقامات يطبل القراءة فيهما فيقرأ
 في القيام الاول من الركعة الاولى مرة بعد غائبة بسورة البقرة أو
 بقدرها من غيرها ويركع مسجداً قدر مائة آية ثم يرفع مستجباً ويقرأ بعد
 الفاتحة بسورة آل عمران أو بقدرها ويركع مسجداً قدر ثمانين آية ثم يجرد
 سجدتين كسائر الصلوات ثم يصنع في الركعة الثانية كذلك يقرأ في قيامها
 ويسبح في ركوعها بشئ ما قرأ وسبح في الركعة الاولى ثم يخطب بعدها وقال
 أبو حنيفة يصلي ركعتين كسائر الصلوات ويصلي المجذوف القمرك صلاة نحسوف
 الشمس جهراً لانها من صلاة الليل وقال مالك لا يصلي المجذوف القمرك صلاة
 كسوف الشمس فاما صلاة الاستسقاء فذهب اليه عند انقاع المطر

وخوف المجذب يتقدم من قلدها بصيام ثلاثة أيام قبلها والكعب فيها عن
النظام والتخاضع ويصلح فيها بين المتشاجر والمتخاصم والمهاجر وهي كصلاة
العبد في وقتها وإذا قلده صلاة العيد في عام جازع اطلاق ولايته ان يصلي في
كل عام ما لم يصرف وإذا قلده صلاة الكسوف والاستسقاء في عام لم يكن له مع
الطلاق ولايته ان يصلي في غيره الا ان يقلد لاصلاة العيد رتبة وصلاة
المخوف والاستسقاء عارضة وادامطر واوههم في صلاة الاستسقاء أتموها
وخطب بعدها شكرا ولو مطر وا قبل الدخول فيها لم يصلوا وشكروا الله تعالى
بغير خطبة وكذلك في المخوف اذا انجلي ولو اقتصصر في الاستسقاء على الدعاء
بغير صلاة أجزاء وروى أبو سلم عن أنس بن مالك ان اعرابيا أتى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله لقد أتيتك وما لي به رباط ولا صبي يصطح
بمأثنته (الطويل)

أتيتك والعذراء يدي لباتها * وقد شغلت أم الصبي عن الطفل
والأبي بكفة الصبي استكابة * من الجوع صمعا لا يمر ولا يحلى
ولا شيء مما يأكل الا اس عندما * سوى المختل العامي والعاهل الغسل
وايس لنا الا اليك فرارنا * وأين فرار الناس الا الى الرسل
فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتر رداءه حتى صعد المنبر فحمد الله وأثنى
عليه وقال اللهم اسق اعينا غدا فامينا هامة غدا غير رائث يثبت به ازرع
ويلا به الضرع ونحيي به الارض بعد موتها وكذلك تصرجون فباستم
الدعاء حتى ألقت السماء بأرواقها ففاء أهل البطاية بفحون يا رسول الله
العرق فقال حوالبنا ولا علينا وانجايت النجاة عن المدينة كالا كلي ففحنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجره ثم قال لله درأبي طالب لو كان
حاضرا لقرت عيناه من الذي ينشدنا شعره فقام علي بن أبي طالب فقال
كانك يا رسول الله أردت قولا (الطويل)

وأبيض يستقي الغمام بوجهه * شمال اليتامى عصمة للأرامل
يلوذ به الملاك من آل هاشم * فهم عنده في نعمة وفواضل
كذبتهم وبيت الله يبري محمد * ولم لا تقاتل دونه ونواضل
ونسلمه حتى نصرع حوله * ونذهل عن أبنائنا والخلائل

فقام رجل من كنانة فأنشد النبي صلى الله عليه وسلم (لتغارب)

لأن الحمد والحمد من شكر * سقيناه وجه النبي المطر

دعا الله خالقه دعوة * وأشخص معها إليه النظر

فلم يك إلا كالقاي الرذا * وأسرع حتى رأينا الدرر

رفاق الغزال وجم النياق * أعاث الله علينا مضر

وكان حكمًا قاله عمه * أبوطالب أبىص داغر

به الله أرسل صوب الغمام * وهذا البيان وذاك الخبر

وقال صلى الله عليه وسلم إن يكن شاعر يحسن فقد أحسن وليس المراد
يختص بالأنفة في الصلوات التي يقوم فيها دعوة السلطان اتباعا لشعاره الآن
ويكره مخالفته فيه وإن لم يرد به شمرع تحرز من مباينته وإذا تغلب من منع من
الجماعة كان عذرا في ترك المجاهرة بها وإذا أقامها التغلب مع سوء معتقده اتبع
فيها ولا يتسع على بدعة يحدثها

* (الباب العاشر في الولاية على المحج) *

وهذه الولاية صريبان أحدهما أن تكون على تسير المحج والثاني على
إقامة المحج فأما تسير المحج فهو ولاية سياسة وزطاعة تديرها الشروط لمعتبرة
في المولى أن يكون مطاعا رأى وشجاعة وهيبة وهداية والذي عليه من
حقوق هذه الولاية عشرة أشياء أحدها جمع الناس في مسيرهم وتزويجهم حتى
لا يتفرقوا، فيصاف عليهم اتواوى والتغريب والثاني ترتيبهم في المسير والبرول
بإعطاء حكر طائفة منهم مقادا حتى يعرف كل فريق منهم مقاده إذا سار
ويألف مكانه إذا نزل فلا يتنازعون فيه ولا يضلون فيه والثالث أن يرفق بهم
في المسير حتى لا يجزع عنه صعيدهم ولا يضل عنه مقطوعهم روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال الضعيف أمير القوم يريد أن من ضعفه دوابه كان
على القوم أن يسيروا سيره والرابع أن يسلك بهم أوضح الطرق وأحصيها
ويتجنب أجدنها وأوعرها والخامس أن يرئاهم الميساء إذا انقطعت
والمراعى إذا قلت والسادس أن يحرسهم إذا نزلوا ويحفظهم إذا رحلوا حتى
لا يختلط بهم ذاعر ولا يطمع فيهم متلصص والسابع أن يمنع عنهم من

بصددهم عن المديرو يدفع عنهم من يحصرهم عن الحج بقتال أو قدر عليه
أو بذل مال أو أجاب الحج إليه ولا يسعه أن يجبر أحدا على بذل الخفارة أن
امتنع منها حتى يكون بأدائها عفوا ومحيا إليها طوعا فإن بذل المال على
التسكين من الحج لا يجب وإنما أن يصلح بين المتشاجرين ويتوسط بين
المتنازعين ولا يتعرض للحكم بينهم إيجابا إلا أن يقوض الحكم ليه فبعضه برفقه
أن يكون من أهله فيجوز له حينئذ الحكم بينهم فإن دخلوا بلد أفييه حاكم جازله
ومحاكم للبلد أن يحكم بينهم فأبهم احكم فقد حكمه ولو كان التنازع بين الحجج
وأهل البلد لم يحكم بينهم لاحكام لبلد والناسع أن يفترق زائعتهم ويؤدب
خائضهم ولا يتجاوز التعزير إلى الحد لأن يؤذنه فيستوفيه إذا كان من
أهل الاحتدافيه فإن دخل بلد أفييه من يتولى إقامة الحد ودعى أهله تطرأ
كان ما أتاه الحد ودفعه لدخول البلد وإلى الحجج أولى بإقامة الحد عليه من ولي
البلد وإن كان ما أتاه الحد ودفعه إلى البلد وإلى البلد أولى بإقامة الحد عليه من
والى الحجج والعاشرون أن يراعى اتساع الوقت حتى يؤمن الغوات ولا تلحقهم
صيقة إلى الحث في السير إذا وصل إلى المقات أمهاتهم للأحرام وإقامة سنته فإن
كان الوقت منسما عدل بهم إلى مكة ليخرجوا مع أهلهم إلى المواقف وإن كان
الوقت ضيقا عدل بهم من مكة إلى عرفة حوطا من فواته أفيقوت الحج بها فإن
زمان الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم
! احصر في أدرك الوقوف بها في شيء من هذا الزمان من أبل أو نهايته قد أدرك
الحج ونفاته الوقوف بها حتى طلع الفجر من يوم الحرفة قد نفاته الحج وعليه
انعام ما في من أركانه وحبرايه بدم وفضاؤه في العام المقبل أن أمكنه وفيها
بعده أن قدر عليه ولا يصير حجه عمرة بالغوات ولا يتحلل بعد الغوات إلا بالحل
الحج وقال أبو حنيفة رحمه الله يتحلل بعمل عمرة وقال أبو يوسف يصير أحرامه
عمرة بالغوات وإذا أوصل الحجج إلى مكة فن لم يكن على العرد منهم زالت عنه
ولاية الوالي على الحجج فلم يكن له عليه يدوم كان منهم على العود فهو تحت
ولايته وملزم أحكامه فإذا قضى الناس حجهم أمهاتهم الأيام التي جرت
بها العادة في تجاوز علائقهم ولا يرهقهم في الخروج فيضربهم فإداعادهم
سار على طريق المدينة بارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليجمع لهم بين حج

بيت الله سبحانه وزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم رخصة محرمته وقيل لما
 يحق طاعته وإن لم يكن ذلك من دروس الحج فهو من مندوبات اشروع
 المستحبة وعادات الحج المستحبة روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من زار قبري وجبت له شفاعتي وحكي
 له النبي قال كنت عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه اعرابي فقال
 يا رسول الله اني وجدت الله تعالى يقول ولوا منهم اذ طبعوا أرواحهم حاولوا
 الآية وقد حدثت ناسا من دني مستشفعينك الى ربي وأنت تقول
 (البيضا)

ياخبر من دفنت بالقاع أطمعه * فطاب من طيبين لقاع ولا تم
 نفسي الهداء انما أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم
 ثم كبر رحمة وانصرف قال الغني فأعقبت انفاة فرأت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال لي يا غني الحق الاعرابي واحبره أن الله سبحانه قد غفر له
 * ثم يكون في عودهم ملتم ما فيهم من المحقوق ما لزمه في صدرهم حتى يصل بهم
 الى المد الذي سارهم منه فتمت طبع رايته عنهم بالهداية
 * (فصل) * وان كانت الولاية على اقامة الحج فهو فيه بمنزلة الامام في اقامة
 الصلوات في شروط الولاية عليهم اربع شروط المعتبرة في اقامة الصلوات أن
 يكون عالما بزمانها مكانها وأحكامها عارفا بواجباتها وما يكون مدة ولايته
 مقدرة بسبعة أيام أو ما من صلوته انظر في اي يوم السابع من ذي الحجة
 وآخرها يوم الحذاق وهو العشر الثاني من اليوم الثالث عشر من ذي الحجة وهو
 فيما قبلها وبعد هذا الحد العاين وايس من لولا فإذا كان مطبق الولاية على
 اقامة الحج فله اقامته في كل عام ما لم يصرف عنه ومن عقدت له خاصة على عام
 واحد لم يتعداها الى غيره الا عن ولاية ولدي يختص بولاية ويكون فخره
 مقصورا عليه حصة أحكامه متفرقة عليها وسادس مختلف فيه أحدها ان
 الناس بوقت احوائهم والحروح الى شعاعهم ايكوواله متبعب وبأدائه
 مقتدرين وانما في ترتيبهم للناس على ما استقر لشرع عليه لانه متبعب فيهم أولا
 يقدم وآخر أولا وآخر مقتدرا وكان ترتيب مستحقا ومستحقا وثالثا تقدير
 المرافع اقامة فيها ومسيره بها كما تقدم لالة المؤمن بين بصلة الالامام
 أحكام ١٤

والاربع اتباعه على الاركان المشروعة فيها والتأمين على اذنيه بها يتبعوه
 في القول كما يتبعوه في العمل ويكون اجتماع اذنيهم افتح لآواب الاجابة
 والخامس اقامتهم في الصلوات في الايام التي شرعت خطب الحج فيها واجمع
 الحج عليها وهي اربع فالاولى منها وهي اول شروعه في مسنوباته ومندوباته
 بعد تقدم احرامه وان كان لو احرأ حرامه اجزأه ان يصلي بهم صلاة الظهر بمكة في
 اليوم السابع ويخطب بعدها وهي الاولى من خطب الحج الاربع مفتحة لما
 بالتلبية ان كان محرما وتكبير ان كان محلا ويعلم الناس مسيرهم في عدلى منى
 فيخرجوا اليها فيه وهو الثامن فينزل بخيف منى بنى كانه حيث نزل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم منه ويبيت بها ويربهم من غده وهو التاسع مع طلوع
 الشمس الى عرفة على طريق ضب ويعود على طريق المازين اقتداء
 برسول الله صلى الله عليه وسلم وليكن عائدا من غير الطريق الذي صدر منه
 فاذا اشراف على عرفة نزل بطن عرفة واقام به حتى تروى الشمس ثم سار منه
 الى مسجد ابراهيم صلوات الله عليه بوادى عرنة يخطب بهم الخطبة الثانية من
 خطب الحج قبل الصلاة كالجمعة وان جمع الخطب مشروعة بعد الصلاة
 الاخطبتين خطبة الجمعة وخطبة عرفة فاذا خطبها ذكر الناس فيها ما يلزمهم
 من اركان الحج وما سكه وما يحرم عليهم من محظوراته ثم يصلي بهم بعد الخطبة
 صلاة الظهر والعصر جماعة بينهم في وقت الظهر ويقصرهم المسافرون
 ويقهها المقيمون اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في جمعه وقصره ثم يصبر
 بعد فراغه منهم الى عرفة وهو المرقف المفروض قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد درك الحج ومن فاته عرفة فقد فاته الحج
 وحده عرفة ما جاوز وادى عرنة الذي فيه المسجد وايسر المسجد ولا وادى عرنة
 من عرفة الى الجبال المقابلة على عرفة كلها فيقف منها عند الجبال الثلاثة
 التبة والتبيعة والثائب فقد وقصر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضرر
 من الثائب وجعل بطن راحته الى المحراب فهذا أحب المواضع أن يقف
 الامام فيه وان وقف في عرفة مع الناس اجزأهم ووقوفه على راحته ليقتهدى
 به الناس اولى ثم يسير بعد غروب الشمس الى مردقة مؤخر الصلاة المغرب حتى
 يجمع بينا وبين العشاء الاخرة بمرحلة وبؤم الناس فيها ويبيت بمزدلفة

وحدها من حيث تقيض من مازى عرفة وليس المازان منها الى ان تأتى الى
 قرن محسر وليس القرن منها ولا تنقطع الناس منها حتى الجمار بقدر الانامل
 مثل حصي الخذف ويسير منها بعد الفجر ولو سار قبله بعد نصف الليل أجزأ
 وليس المبيت بهاركا ويجزئه دم ان تركه وجعله أبو حنيفة من الاركان الواجبة
 ثم توجه اذ سار منها الى المشعر المحرم فيقف منه بقرح داعيا وليس الوقوف
 به فرضا ثم يسير الى منى فيبدأ برمي جرة العقبة قبل الزوال بسبع حصيات ثم
 ينحر من ساق معه هديان الحجج ثم يحلق أو يقصر بقيل منهما ماشاءوا لحلق
 أفضل ثم توجه الى مكة فيطوف بها طواف الاطاعة وهو فرض ويسعى بعد
 طوافه ان لم يسع قبل عرفة ويجزئه سعيه قبل عرفة ولا يجزئه طوافه قبلها ثم يعود
 الى منى فيصلي بالناس الظهر ويخطب بعدها وهي الخطبة الثالثة من خطب
 الحج الاربع ويذكر الناس ما بقى عليهم من مناسكهم وحكم احلامهم الاول
 والثاني وما يستيجونه من محظورات الاحرام بكل واحد منها على الانفراد وان
 كان فقيها قال هل من سائل وان لم يكن ففيها لم تعرض للسؤال ويثبت معنى
 ليلة ويرى من غده وهو يوم النفر يوم الحادى عشر بعد الزوال الجمار
 اثلاث باحدى وعشرين حصيات كل جرة سبع حصيات ويبيت بها ليلة
 الثانية ويرى من غدها وهو يوم النفر الجمار الثلاث ثم يخطب بعد صلاة
 الظهر الخطبة الرابعة وهي آخر الخطب المنروعة في الحج ويعلم الناس ان لهم
 في الحج نفرتين خبرهم الله تعالى فيها بقرله وأذكروا الله في أيام معدودات
 فمن نهر في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى ويعلمهم ان من نهر
 من منى قبل غروب الشمس من يومه هذا سقط عنه لمبيت بها والزمى للجمار
 من غده ومن أقامها حتى غروب الشمس لزم المبيت بها والزمى في غده وليس
 لهذا الامام بحكم ولايته أن ينفر في النفر الاول ويقم لمبيت بها وينفر في النفر
 الثاني من غده من يوم الحلاق وهو يوم الثالث عشر بعد رمى الجمار الثلاث
 لانه متبوع فلم ينفر الا بعد استكمال المناسك فاذا استقر حكم النفر الثاني
 انقضت ولايته وقد اذى ما لزمه فهذه الاحكام الخمسة المطلقة بولايته وأما
 السادس المختلف فيه فثلاثة أشياء أحدها انه ان فعل أحد الحجج ما يقتضى
 تمزيرا أو بوجبه حذافان كان مما لا يتعلق بالحج لم يكن له تمزيره ولا حذفه

وان كان مما يتعلق بالمحج فله تعزير من جزاوا بديا وفي اقامة المحج عليه وجهان بمخذه في أحدهما لانه من أحكام المحج ولا يمتد في لا آخر لمحروجه عن أعمال المحج ولشأن انه لا يجوز أن يحكم بين المحج فيما تنازعوه من غير أحكام المحج وفي حكمه بينهما فيما تنازعوه من أحكام المحج كالزواج إذا تنازعا في إيجاب كفارة طوطى ومؤنة القضاء وجهان أحدهما يحكم بينهما فيه وانتأى لا يحكم والثالث أن يأتي أحد المحج ما يوجب اعدية فله أن يجبره بوجوبها وبأمره بآخرها وهل يتحقق إرأه لها وصيرتها له في المصالبة أم لا على وجهين كما في اقامة الحدود ويجوز لو أن المحج نيهق من استفتاءه إذا كان فقيها وان لم يحز أن يحكم وليس له أن يسكر عنهم ما سوغ له الا فيصاحب أن يجعله الجاهل قدوة فقد أنكر عمر رضي الله عنه على طلحة بن عبيد الله أن يسأل المصيرج في المحج وقال أحاف أن يقتدى بك الجاهل وليس له أن يحمل الناس في المسالك عن مذهبه ولو أنهم ليس المحج وهو حلال غير محرم كره له ذلك وصح المحج معه وهو بخلاف اصلا فالأولى لا يصح نيوة هم فيها وهو غير مصل لها ولو صدق الأساس في المحج اتفقت على إمامهم فيه وتأخره محارون كانت مخالفة المذنب مكرومة ولو صدقوا بخياره في اصلا فسدت عليهم صلاتهم لارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام وانصال حج الناس عن حج لأمام

(الاب لمخادى عن ترقى ولاية الصدقات)

انصرفه كوة واز كوة سدقة تترك الاسم وينفق المسمى ولا يجب عن المسم في مال له حق سواء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في مال حق سوى از كاة واز كاة تنجب في الامرار المرصدة للعلماء اما انفسها أو باعها جمل فيها طاهرة لاهلها ومرونة لاهل المسمين والاموال المرصدة صريحا طاهرة ومطهرة طاهرة لا يمكن اذ اؤده كزرع والثمار والمراني ولباطة ما يمكن اذ اؤده من الذهب وفضة وعروض التجارة وليس لولي الصدقات نظري في زكاة المال الباطل وأرأيه أن حق ما خرج زكاة منه إلا أن يندلس أرباب الاموال طوعا فيقتلهمهم ويكفون في تمر يقهاعرا لم ونظيره محتص بزكاة الاموال الصاهرة يؤمر أرباب الاموال بدفعها اليه وفي هذا الامر

كان عادلا فيها قولان أحدهما أنه محمول على الاستحباب وليس له أن يتردد
 بانحرجهما ولا يميز بينهما أن أخرجهما والقول الثاني أنه محمول على الاستحباب
 أطهار للطاعة وإن ترددوا بانحرجهما أخرأتهم وله على القولين معاً أن يقتلهم
 عليها إذا امتنعوا من دفعها كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه ما نهي
 الزكاة لأنهم يصبرون بالامتناع من طاعة ولاداً لأمراد سدوا بغيره ومنع
 أبو حنيفة رضي الله عنه من قتالهم إذا أجابوا إلى نحرجهما بأسمهم والشروط
 المتبعة في هذه الولاية أن يكون حراماً عادلاً عالمياً أحكام الزكاة كان
 من عمال التمر من كان معذوراً عنه لا مأمراً من قسراً أحدهما
 أن لا يكون من أهل العلم بها ويجوز أن يفادها من يحرم عليه صدقات من
 ذوي الأقران لا يمكن أن يكون رزقه من سهم المصالح وله إذا فادها رزقاً حول
 أحدهما أن يفادها وقعة واحدة مجمع بين الأمرين على ما سنذكر ونأني
 أن يفاد أحدهما وينتهي عن قومه فمأذونه تصور على الأحذوه وهو مجموع من
 القسم والمقادير بما يتأخير قومه ما يؤم إلا أن يحمل بغايهات من يتردد به في
 قومه أو لئلا أن يطابق تقليده ولا يؤثر قومه ولا ينهي عنه ويكون ملاه
 محمولاً على عموم الأمرين من أحدهما وقعه فاصارت الأحذاه مشتقة على
 الاختلاف والقسم ولكل واحد منهما حكم وسيفيجمع بينهما في هذه باب على
 الاختصار وبعد أحكام أحدهم فقول أن الأموال المر كاه أربعة أحدها ما رأت
 وهي الأبل والبقر والعنق وميت ماشية رعيها وهي مائة فأما الأبل فأول
 مصابها خمس وفيه في تسع شاة أو جذعة من صان أو ثنية من المعز والخدع من
 الغنم مائة ستة أشهر والثني منها ما استكمل مائة بعت الأبل شرعيها إلى
 أربع عشرة شاة ثمان وفي خمس عشرة إلى تسع عشرة ثلاث شاة وفي سبعة عشر إلى
 أربع وعشرين أربع شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين عدل في قرضها عن
 العنق وكان فيها إلى خمس وثلاثين بنت مخاض وهي التي استكملت لسته فاب
 عدلت فابن لوزن ذكر فإذا بلغت مائة وثلاثين ففيها إلى خمس وأربعين ابنة
 لبون وهي ما استكملت سنتين فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها إلى ستين حقة
 وهي ما استكملت ثلاث سنين واستفحفت الركوب وطروق أو عمل فإذا بلغت
 إحدى وستين ففيها إلى خمس وسبعين جذعة وهي ما استكملت أربع سنين

فاذا بلغت ستاوسبعين ففيها الى تسعين بنتا لبون فاذا بلغت احدى وتسعين
 ففيها الى مائة وعشرين حقنا وهذا ما ورد به النص وانعقد عليه الاجماع
 فاذا زادت على مائة وعشرين فقد اختلف الفقهاء في حكمهم الزيادة فقال
 ابو حنيفة يستأف بها ارض المستدأ وقال مالك لا اعتبار بالزيادة حتى تبلغ
 مائة وثلاثين فيكون فيها حقة وابنتا لبون وقال الشافعي اذا زادت على مائة
 وعشرين واحدة كان في كل أربعين بنتا لبون وفي كل خمسين حقة فيكون
 في مائة واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون وفي مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون
 وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة
 وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وفي مائة وثمانين حقنا وبنتا لبون وفي مائة
 وتسعين ثلاث حقات وبنتا لبون فاذا بلغت مائتين ففيها احد فرصين اما اربع
 حقات او خمس بنات لبون فان لم يوجد فيها الا احد الارضين أخذ وان وجد
 معا أخذ العمل افضل او قيل يأخذ الحقات لانها اكثر نفعه وأقل مؤنة
 ثم على هذا القياس فيما زاد في كل أربعين بنتا لبون وفي كل خمسين حقة
 وأما البقرة فأول نصابها ثلاثون وفيها تباع دكر وهو ما استكمل ستة أشهر
 وقد رعى اتساع أمهات على تبيعة أنثى قبلت منه فاذا بلغت أربعين ففيها
 مائة أنثى وهي التي استكملت سنة فان أعطى مسنذا كالم يقبل منه ان كان
 في بقرة أنثى وان كانت كلها ذكورا فقد قيل يقبل المسن الذكر وقيل لا يقبل
 واختلف فيما زاد على الأربعين من البقر فقال ابو حنيفة في احدى رواياته
 يؤخذ من خمسين بقرة مائة وقال الشافعي لاشئ فيها بعد الأربعين
 حتى تبلغ ستين فيجب فيها تبيعة ان ثم فيما بعد الستين في كل ثلاثين تباع
 وفي كل أربعين مائة فيكون في سبعين مائة وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي
 تسعين ثلاث أتباع وفي مائة تبيعان ومائة وفي مائة وعشرة مسنتان وتبيع وفي
 مائة وعشرين احد فرصين كالمثنتين من الابل اما أربع مائة أتباع أو ثلاث مسنات
 وقيل يأخذ العمل منهما ما وجد فان وجدهما أخذ افضلهما وقيل يأخذ
 المسنات ثم على هذا القياس فيما زاد في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين
 مائة وأما الغنم فأول نصابها أربعون وفيها الى مائة وعشرين شاة جذعة
 أو ثنية من المعز الا أن تكون كلها صغار اذ لو المجداع والشايات يؤخذ منها على

مذهب الشافعي صغيرة دون المذبح والثنية وقال مالك لا يؤخذ لأجزاء
أو ثنية فإذا صارت مائة واحد وعشرين ففيها شاة إن إلى مائتي شاة فإذا صارت
مائتي شاة وشاة ففيها ثلاث شياه إلى أن تبلغ أربع مائة شاة وإذا بلغت ففيها
أربع شياه ثم في كل مائة استكملها من بعد الأربع مائة شاة ويضم الضأن
إلى المعز والمجواميس إلى البقر والبعاج إلى العرابة لأنهم ما نوعان من جنس
واحد ولا يضم الإبل إلى البقر ولا البقر إلى الغنم لاختلاف الجنس ويجمع مال
الإنسان في الزكاة وإن عقرت أمواله والمخلاة في النصاب برزكو وزكاة
الواحد إذا اجتمعت فيهم شرائط الخلطة وقال مالك لا تأثر للخلطة حتى يملك كل
واحد منهم نصيبا فيزكوون حينئذ زكاة الخلطة وقال أبو حنيفة لا اعتبار بالخلطة
وزك كل واحد منهم ماله على انفراد وزكاة الموائم تجب بشرطين
أحدهما أن تكون سائمة ترضى الكلافة قبل وقتها ويتوفر درهاؤها وإن
كانت عاملة أو معسوفة لم تجب فيها زكاة على مذهب أبي حنيفة والشافعي
وأوجبها مالك كالسائمة والشرط الثاني أن يحول عليها المحول لذى يستكمل
فيه النسل لقول النبي صلى الله عليه وسلم لازكاة في مال حتى يحول عليها حول
والنحوال تركي بحول الأمهات إذا ولدت قبل المحول وكانت الأمهات نصيبا فإن
نقصت الأمهات عن النصاب فعند أبي حنيفة تركي بحول الأمهات إذا بلغت
نصيبا وعند الشافعي إنها استأب بها المحول بعد استكمال النصاب ولا زكاة
في الخيل والبعال والجبر وأوجب أبو حنيفة في أبنائ الخيل السائمة ديناراً عن
كل فرس وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عهوت لكم عن صدقة الخميل
وارقيق وإذا كان إلى الصدقات من عمل التفويض أخذها فيما اختلف
الأمهات فيه على رأيه واجتهاده لأعلى اجتهاد الإمام ولأعلى اجتهاد أرباب
الأموال ولم يجز للإمام أن ينص له على قدر ما يأخذه وإن كان من عمل التمهيد
عمل فيما اختلف فيه على اجتهاد الإمام دون أرباب الأموال ولم يجز لهذا العامل
أن يجتهد ولزم الإمام أن ينص له على القدر المأخوذ ويكون رسولاً في القبض
منه والاجتهاد الإمام فعلي هذا إن كان هذا العامل عبداً أو ذيباً جاز أن
كان في زكاة عامة لم يجز لأن فيها ولاية لا يصح نبوتها مع الكفر والرق وإن كان
في زكاة خاصة نظراً كان في مال قد عرف مبلغ أصله وقدر زكاته جاز أن

يكون ذلك المأمور بقبضه عبد الله أو مبالاه يصحرد عن حكم لولاية ومخصص
 بأحكام الرسالة وإن كان في مال لم يعرف من قبله ولا درز كانه لم يجز أن يكون
 للمأمور به صريحا لانه أوامر على مال لا يعمل فيه على خبره وحاز أن يكون
 عبد الله من المأمور به مقبول * وإذ تأخرنا على الصدقات عن أرباب الأموال بعد
 وجوب زكاتها فإن كان مذكورا ودفعه وتناوله غيرهم بطوره لانه لا يقدّر
 على أخذها إلا من شرط الثقة به - شرط الثقة وإن تأخر عن جميعهم وتجاوزا عرف
 في وقت زكاتهم أخرجوا بأبائهم لان الأمر يدفعه به مشروط بالثقة
 وإذ قد مع عدم الامكان وحار من يتولى انخراجها من أرباب الأموال أن يعمل
 فيها على جهته فإن كان من أهل الاحتماد وإن لم يكن من أهل الاستعانة من
 الفقهاء من يأخذ بقوله ولا يلزم أن يستفتى غيره وإن استفتى فقهاء واجتهاد
 أحدهما بيجاب أو أفقاه الآخر بما قطعها أو أفقاه أحدهما بقدرة أو أفقاه
 الآخر بما كثر منه فقد اعتدنا أصحاب الشافعي فيما يعمل به منهم ما ذهب
 بعضهم إلى انه يأخذ بأعلى الأقوالين - كما قال آخرون بكون مخير في الاختار
 بقول من شرطه ثقة ولو حضر العام به - إذ إن مجرد المسال على جهته به
 أو جهته من استعانة وكان اجتهاد المسائل مؤدبا إلى اجتهاد ما - لقطه
 أو زيادة على ما أخرجه كان اجتهاد العامل أمضى إن كان وقت الامكان باقيا
 واجتهاد المسال أعذر إن كان وقت الامكان فابسا ولو أخذ العامل الزكاة
 باجتهاده - لفي وجوبها وإسقاطها على رأيه وتدى اجتهاد المسال إلى
 اجتهاد ما - لقطه أو زيادة على ما - لقطه لم يرب المسال في ما بينه وبين الله تعالى
 انخراج ما - لقطه من أصل أن تركه من زيادة لانه لا يفرق بوجوبها عليه - لا لاهل
 السهمين

(فصل) * والمسائل الثاني من أموال الزكاة ثمار البحر والصحرا ووجب
 أبوحنيفة في الزكاة في جميعها وأوجبها الشافعي في ثمار البحر والكرم خاصة
 ولم يوجب في غيرها من جميع العواشك والثمار زكاة وزكاتها تجب بشرطين
 أحدهما أن يكون صلاحها واستعمالها أكلا وإيس على من قطعها قبل بدو صلاح
 زكاة ويكره أن يعلقه مرارا من زكاة ولا يكره أن فعله الحاجة والشرط الثاني
 أن تبلغ خمسة أوسق فلا زكاة فيما عدا الشافعي إن كانت أقل من خمسة وقي
 والوقت

و لو في سبب من صاعا لصاع حصة ارطال وثلاث باعراقي وأوجبها أبو حنيفة
في القليل والكثير ومنع أبو حنيفة من خرس الثمار على أهلها وجوزها الشافعي
تقدير الزكاة واستظهار الأهل السهمين قد ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم
على خرس الثمار عمالا وقال لهم تغفروا لحرص فان في المال الوصية والعريضة
والوطائة والنسابة والوصية بما يوصى به الأرباب بعد الوفاة والعريضة ما يعرى
للصلات في حال الحياة والوطائة ما تأكله العائلة منهم وسعوها وطقة لوطائهم
الأرض والدينية ما يوجب الثمار من الجوايح فأما ثمار البصرة فيحرص كروها
وهم في حرصها كغيرهم ولا يحرص عليهم ثقلها الكثيره وتحرق النخلة في حرصه
فاهم يحرصون في الثمار فكل المارفة منها وإن ما تدر لهم الصدر الأول من
ثماياها في يوم الجمعة والثلثاء يحرصون معطيه في أهل الصدقات وجعل لهم
في عوص الله أيا كبار الثمار وجعلها في كرسى البصرة ليستوفي أعمارها منهم
هالك وإيس يلزم هذا غيرهم فصاروا بذلك غفارين من سواهم ولا يحرص
الكرم والحل إلا بعد الصلاح فيحرصون بسرا وعشا وبه فزاران ما يرسمان إليه
غراوز يبيئهم بخير أربابها إذا كانوا أعتاه بين ضماها باع حرصها يتصرفوا فيها
ويضعوا قدر كتمانها وبين أن تكون في أيديهم أمهه ويمتدحون من انصرف
فيها حتى تنهاى فتؤخذ كتمانها باعته وقد رازكة لعشران سقيت عذبا
أوسيجا أو نصف العشران سقيت عربا أو غنما فان سقيت بهما افقد قبل تعتبر
عائنها وقيل يؤخذ بقسط كل واحد منهما وإذا اختلف رب المال والعامل
فيماسقيت به كان القول قول ربهما وأحله العامل استظهارا فان لكل
لم يلزمه إلا ما اعترف به ويضم أنواع العمل بعضها إلى بعض وكذلك أنواع الكرم
لأن جميعها جنس واحد ولا يضم العمل إلى الكرم لاختلافه ما في الجنس
وذا كانت ثمار العمل والكرم تصير غراوز يبيئهم تؤخذ كتمانها لا بعد تنهاى
جبهه فها غراوز يبيئها وان كانت مما لا يؤخذ لارتباطها أو عبا أخذت من ثمنها
إذا بيعها فان احتاج أهل السهمين إلى حقهم من مالها أو عبا جار في أحد
القوانين إذا قيل إن القسمة تميم برصيب ولم يجر في القول الثاني إذا قيل إن
القسمة بيع وإذا هلك الثمار بعد حرصها يجتمع من أرض أو سماء قبل
أن يملك أحد ركاها منها سقطت وإن هلك بعد ما كان أدائها أخذت

«(فصل)» والمسأل الثالث ازروع أوجب أبو حنيفة لزكاة في جميعها وعند الشافعي لا تجب الا فيما زرعه الأدييون وفوتاهم ذخرا ولا تجب عنده في البقول ولا فيما لا يؤكل من القطن والكتان ولا فيما لا يزرعه الأدييون من نبات الأودية والجبال وهي مأخوذة عنه من عشرة أنواع البر والشعير والارز والذرة والباقل واللوبيا والمحص والعدس والدخن والجلبان فأما العسل فهو نوع من البر يضم اليه وعليه فسرنا ان لا تجب الزكاة فيه لقشرته الاذ باع عشرة اوسق وكذلك لارزق قشره فأما السلت فهو نوع من الشعير يضم اليه والجوارس نوع من الدخن يضم اليه وماءها أجاس لا يضم بعضها الى غيره وضم مالك الشعير الى الحنطة وهم ماسواهما من القطنيات بعضها الى بعض وزكاة الزرع تجب فيه بعدة قوته واشتداده ولا تؤخذ منه الا بعد دراسته وتصفيته اذا بلغ لصنف منه خمسة اوسق ولا زكاة فيما دونها وأوجبها أبو حنيفة في قبيله وكثيره واذا جزا المسالك زرعه بقلا أو قصبلا لم تجب زكاته ويكره أبا يسهله فرار من الزكاة ولا يكره ان كان بحاجة واذا ملك الدقي أرض عشر فرورها فقد اختلف الفقهاء في حكمها فذهب الشافعي الى انه لا عشر فيها عليه ولاخراج وقال أبو حنيفة يوضع عليه الخراج ولا يسقط عنها بالسلامة وقال أبو يوسف يؤخذ منها نصف الصدقة المأخوذة من المسلم فاذا أسلم سقط منها مائة الصنف الصدقة وقال محمد بن الحسن وسفيان الثوري يؤخذ منها صدقة المسلم ولا تضاعف واذا زرع المسلم أرض خراج أخذ منه عند الشافعي عشر اريع مع خراج لأرض ومنع أبو حنيفة من الجمع بينهما واقتصر على أخذ الخراج وحده واذا استأجر أرض خراج فزرعها فخراج على مؤجرها والعشر على مستأجرها وقال أبو حنيفة عشر الزرع على المؤجر وكذلك الممرفه هذه الاموال كلها أموال طاهرة

«(فصل)» وأما المسأل الرابع فهو ان غصنة ولدهب وهما من الاموال الباطية وزكاتها ربع العشر لقوله عليه السلام في الورق ربع العشر وانصاب الغصنة مائتا درهم يوزن الاسلام الذي وزن كل درهم مائة ذوات وكل عشرة منها سبعة مثاقيل وفيها اذا بلغت مائتي درهم خمسة دراهم وربع عشرها ولا زكاة فيها اذا نقصت عن مائتين وفيما زاد عليها بحسابه وقال أبو حنيفة لا زكاة فيما زاد

على مائتين حتى يبلغ أربعين درهما فيجب فيها درهم سادس والورق المطبوعة
والقارساء وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالا بمائتين الا سلام يجب فيه
ربع عشرة وهو نصف مثقل وفيما زاد بحسابه ويسمى فيه حافظة
ومطروعة ولا تظم الفضة الى الذهب ويعتبر نصاب كل واحد منهما على انفراد
وضم مالك وأوجيفة الاقل انى الاكثر وقوماه بقسمة الاكثر وذا انجز
بالدراهم والدينارين يجب زكاتها وربحها تسع لها اذ حال المحول لان زكاة
الفضة والذهب يجب بحول المحول عليهما وأسمط داود زكاة مال التجارة وشذ
هذا القول عن الجماعة واذا اتخذ من فضة ولذهب حلياً باحاطة قطر كانه
في أصح قولى الشافعى وهو مذهب مالك وروى في أصحهما وهو قول أبى
حنيفة وان اتخذ منهما ما حظر من الحلى والا وفى وجبت زكاته في قول الجميع
«(فصل فى)» وأما المعادن فهي من الأموال الظاهرة واحتاتف الفقهاء فيها
تجب فيه الزكاة فأوجبها الأوجيفة فى كل ما ينطبع من فضة وذهب وصغير
ونحاس وأسقطها عما لا ينطبع من مائع وحجر وأوجب أبو يوسف فيما يستعمل
فيها حلياً كالجواهر وعلى مذهب الشافعى تجب فى «مادر الفضة والذهب
خاصة اذا باع المأخوذ من كل واحد منهما بعد السبك والتصفية نصيباً فى
قدر المأخوذ من زكاته ثلاثة أفاويل أحدها ربع العشر كالمائة من الذهب
والفضة والقول الثانى الخمس كالركاز والقول الثالث يعتبر حاله فان
كثرت مؤنته فغير ربع العشر وان هات مؤنته فيه الخمس ولا يعتبر فيه
المحول لانها فائدة تركى لو هبها وأما الركاز فهو كل مال وجد مدفوناً من ضرب
الجاهلية فى موات أو طريق سابل يكون لواحد وهما حصه بصرف فى
مصرف الزكاة لقول النبى صلى الله عليه وسلم وفى الركاز الخمس وقال أبو
حنيفة واجد الركاز عير بين الظهار وبين إخوانه والامام اذا ظهر له عير بين
أخذ الخمس أو تركه وما وجد فى أرض مملوكة فهو فى الظاهر لمالك الارض
لاحق فيه لواجده ولا شئ فيه على مالكه الا ما يجب فيه من زكاة ان يكن قد
أداه عنه وما وجد من صرب الاسلام مدفوناً أو غير مدفون فهو لقطعة يجب
تعريفها حولاً فان جاء صاحبها أو ألقاها وجد أن يتابعها مضمونة فى ذمته
لمالكها اذا ظهر

* (فصل) * وعلى عامل الصدقة أن يدعو لأهلها عند دفع ترعيالهم في
المسارعة وتمييزا لهم من أهل الدمة في الجزية وأمثالا لقوله تعالى تحذرن
أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وصل إليهم إن صلواتك سكن لهم ومعنى
قوله سبحانه تطهرهم وتزكّيهم بها أي تطهروا نفوسهم وتزكّي أعمالهم وفي قوله
تعالى وصل إليهم وجهان أحدهما استعقر لهم وهو قول ابن عباس رضى الله
عنه وثاني ادع إليهم وهو قول الجمهور وفي قوله تعالى إن صلواتك سكن لهم
أربع تأويلات أحدها قربة لهم وهو قول ابن عباس رضى الله عنه
والثاني رجة وهو قول طلبة والثالث تشييت لهم وهو قول ابن قتيبة
والرابع أقر لهم وهو من الاستحباب لم يسأل وفي استحقاقه إذا سئل وجهان
أحدهما مستحب وثاني مستحق وإذا كنتم الرجلز كائماله وأخداها عن
العامل مع عدله أخذها العامل منه إذا ظهر عليه أو نظر في سبب خفيها فان
كان لا ينوي إخراجها بنفسه لم يجره وإن أخذها ما يغلبها ويمنع حق الله منها
عززه ولم يقره زيادة عام أو قال مالك يأخذها مظهر ماله لقوله عليه السلام من
غلب صدقة فأما أخذها وشطر ماله عزمة من عزمان الله ليس لأكل يحرقها
نصيب وفي قول أبي عليه السلام أيس في المال حق سوى لز كائما يصرف
هذا الحديث عن طاهر من الإيجاب إلى الزجر ولا رهاب كما قال من قتل عبده
قتله وإن كان لا يقتل بعبده وإذا كان العامل حائرا في أخذ صدقة عادلا
في قيمتها جاز كتها منه وأبرز دفعها إليه فان كان عادلا في أخذها جاز في
قيمتها وجب كتها منه ولم يجر دفعها إليه فان أخذها طوعا أو جبر لم يجزهم
عن حق الله تعالى في أموالهم ولزم إخراجها بأنفسهم إلى مستحقها من أهل
الأمم وقال مالك يجزئهم ولا يلزمهم إعادتها وإذا أقر عامل الصدقات
بقبضها من أهلها قبل قوله ولايته سواء كان من عمال التقوى أو من
عمال التفتيش وفي قبول قوله بعد دعرله وجهان يخترجان من القولين في دفع
ركاء الأول انظاره إليه هل هو مستحب أو مستحق فإن قيل مستحب قبل
قوله بعد الد زل وإن قيل مستحق لم يقبل قوله لا بدية ولم يجز أن يكون شاهدا
بقبضها وإن كان عبدا وإذا ادعى رب المال إخراجها كان مع تأخر العامل
عنه بعدا كان أدناها قبل قوله وأخلفه العامل إن اتهمه وفي استحقاق هذه

اليمين وجهات أحدهما مستحقة ان تكل عنها أخذت منه الزكاة والوجه
الثاني استظهار ان تكل عنها لم تؤخذ منه وان ادعى ذلك مع حضور العامل لم
يقبل قوله في الدفع ان قيل تدفعها الى العامل مستحق وقيل قوله ان قيل نه
مستحب

(فصل) وأما قسم الصدقات في مستحقة فوهي ان ذكر الله تعالى في كتابه
يقوله عا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عامي والمؤنة فتوزعهم وفي
الزقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم
بعد ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلقبها على رأيه واحتماده حتى رماه
بعض المنافقين وقال اعدل يا رسول الله فقال له تكانت أمك اذ لم تعدل في
يعدل ثم نزلت عليه آية الصدقات بعد دفعه اذ قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان الله تعالى لم يرع في قسمة الاموال بملك مقرب ولا بنى مرسل حتى تولى
قسمة ما يفسده فواجب ان تقسم صدقات المواتى واعشار الزروع والنخار
وزكاة الاعمال والمساكين وحسن الزكيات لا تجتمعها زكاة على ثمانية أسهم
للاصداف الثمانية اذا وجدوا ولا يجوز ان يخل بصدقة منهم وقال أبو حنيفة
يجوز ان يصرفها الى أحد الاصداف الثمانية مع وجودهم ولا يجب ان
يدفعها الى جميعهم وفي تسمية الله تعالى بينهم في آية الصدقات ما يمنع من
الاقتصار على بعضهم فواجب على عامل الصدقات بعد تسكاتها ووجود
جميع من سعى لها ان يقرها على ثمانية أسهم بالقرينة في دفع سهمها من اهل
الفقراء والعقير هو لذي لا تولى له ثم يدفع اسهم ثانيا الى المساكين والمساكين
هو لذي له مال لا يكفيه فكان للعقير رأسا وحالامته وقال أبو حنيفة المساكين
أسوأ حال من العقير وهو الذي قد أسكبه العدم في دفع الى كل واحد منهما
اذا اتعت الزكاة ما يخرج به من اسم العتق والمساكين الى أدنى مراتب العنى
وذلك ما يبرح به حاكم بينهم من يصير بالدينار لواحد عيا اذا كان من أهل
الاسواق يرجح فيه قدر كفايته فلا يجوز ان يراد عليه ومنهم من لا يستغنى
الابانة دينار فيجوز ان يدفع اليه اكثر منه ومنهم من يكون داخل في كسبه
بصناعته قدر كفايته فلا يجوز ان يعطى وان كان لا يملك درهم او قدر أبو حنيفة
رضي الله عنه اكثر ما يعطاه الفقير والمساكين بمادون مائتي درهم من الورق

نظر كيف هذا وما دون عشر بن دينار من الذهب اثلاثجب عليه الزكاة فيما أحسن من الزكاة
 مع اشتراط مرور ثم السهم الثالث سهم العاملين عليها وهم صنفان أحدهما المقيمون بأخذها
 وجبايتها والثاني المقيمون بقسمتها وتوزيعها من أمين ومباشر ومتبوع وتابع
 جعل الله تعالى أجورهم في مال الزكاة الثلاثي وحثهم أن يربوا أموال سواها
 فيدفع اليهم من سهمهم قدر أجورهم فإن كان سهمهم منها أكثر رد
 الفضل على باقي الأسهم وإن كان أقل تمت أجورهم من مال الزكاة في أحد
 الوجهين ومن مال المصالح في الوجه الآخر والسهم الرابع سهم المؤلفة ولهم
 وهم أربعة أصناف صنف يتألفهم لمعية المسلمين وصنف يتألفهم للكم من
 المسلمين وصنف يتألفهم زعتهم في الإسلام وصنف آخر غيب قومهم وعشائرهم
 في الإسلام فمن كان من هذه الأصناف الأربعة مستباحاً أن يعطى من سهم
 المؤلفة من الزكاة ومن كان منهم من تركه بدليل به عن مال الزكاة إلى سهم
 المصالح من النبي ولعائمه والسهم الخامس سهم الرقاب وهو عند الشافعي
 وأبي حنيفة مصروف في المكاتبين يدفع اليهم قدر ما يباعه بقربه وقال مالك
 يصرف في شراء عبيده يتقون والسهم السادس للغارمين وهم صنفان
 صنف منهم استدانوا في مصالح أنفسهم في دفع اليهم مع المقردين المعنى
 ما يقضون به ديونهم وصنف منهم استدانوا في مصالح المسلمين في دفع اليهم مع
 المقر والغنى قدر ديونهم من غير فصل والسهم السابع سهم سبيل الله تعالى
 وهم الغرة يدفع اليهم من سهمهم قدر حاجتهم في جهادهم فإن كانوا يرابطون
 في الثغر دفع اليهم نفقة ذهابهم وما أمكن من نفقات مقامهم وإن كانوا يهودون
 إذا جاهدوا أعطوا نفقة ذهابهم وعودهم والسهم الثامن سهم ابن السبيل
 وهم المسافرون الذين لا يجدون نفقة سفرهم يدفع اليهم من سهمهم إذا لم يكن
 سفرهم مصيبة قدر كفايتهم في سفرهم وسواهم من كان منهم مبتدئاً بالسفر أو محتاراً
 وقال أبو حنيفة أدفعه إلى المختار دون المبتدئ بالسفر وإذا قسمت الزكاة في
 الأصناف الثمانية لم يحل حلقهم بعد هاهنا من جهة أقسام أحدها أن تكون
 وفق كفايتهم من غير نقص ولا زيادة فقد نرجوا بما أخذوه من أهل
 الصدقات وحرم عليهم التعرض لها والقسم الثاني أن تكون مقصورة على
 كفايتهم فلا يخرجون من أهلها ويحسبون باقي كفايتهم على غيرها والقسم

الثالث أن تكون كافية لبعضهم مقصورة عن الباقيين فيخرج المكنقون عن أهلها ويكون المقصرون على حالهم من أهل الصدقات والقسم الرابع أن تصل عن كفاية جميعهم فيخرجون من أهلها بالكفاية ويرد العاقل من سهامهم على غيرهم من أقرب البلاد إليهم والقسم الخامس أن تقتصر عن كفايات بعضهم وتخرج عن كفايات الباقيين فيرد ما فضل عن المكنقين على من يخرج من المنصرين حتى يكفي الفريقان وذا عدم بعض الأصناف الثمانية ذهبت الزكاة على من يوجد منهم ولو كان صنف واحد أو لا يقل سهم من عدم منهم في جيران المال الأسهم بيل الله في الثروة فإنه يقل السهم لأنهم يكون الثغور في الأعباء وتفرق زكاة كل ناحية في أهلها ولا يجوز أن تنقل زكاة بلد إلى غيره الاعتداد بدم أهل السهمين فيه ما نقله عنه مع وجودهم فيه لم يحده في أحد القوانين وأجزاء في القول الآخر وهو مذهب أبي حنيفة ولا يجوز دفع الزكاة إلى كافر وجوز أبو حنيفة دفع زكاة القطر خاصة إلى الديون معاهد ولا يجوز دفعها إلى ذوى القربى من بنى هاشم وبنى عبد المطلب بنوهم عن أوصاح الدنوب وجوز أبو حنيفة دفعها إليهم ولا يجوز أن تدفع إلى عبد ولا مدبر ولا أم ولد ولا من رقب بعضه ولا يدفعها لرجل إلى زوجته ويجوز أن تدفعها المرأة إلى زوجها ومنع أبو حنيفة من ذلك ولا يجوز أن يدفع أحد زكاته إلى من يحب عليه ماله من والد أو ولد له ما هم به الأم من أمهم أو من أباؤهم من أبائهم أو يدفعها إلى من سواهم من أقاربه وصرفها فيهم أفضل من الأجانب وفي جيران المال أفضل من الأبعد وإذا أحضر رب المال أقاربه إلى عامل ليخصه سهم زكاة ماله فاب لم يختلط زكاته بركة غيره خصه سهمها فاب اختلطت كانوا في المختلط أسوة غيره سهم يمكن لا يخرجهم منها لأنهم ما هم به أحق وأخص وإذا استراب رب المال بالعامل في مصرف زكاته وسأله أن يشرف على قسمته لم يلزمه حاجته إلى ذلك لأنه قد برئ منها بدفعها إليه ولو آل العام لرب المال أن يحضره معتمدا لم يلزمه بحضوره لبرائه منها بالدفع وإذا هلك الزكاة في يد العامل قبل قسمتها أجزأت رب المال ولم يضمنها للعامل إلا بالعدوان وإن تلفت الزكاة في يد رب المال قبل وصولها إلى العامل لم تجز وأعادها ولو تلف ماله قبل إخراج زكاته

سقطت عنه ان كان ثلغه قبل اذنها ولا تسقط ان كان ثلغه بعد
امكان اذنها وادعى رب المال ثلغ ماله قبل ضمان ركانه كان قوله
مقبولا فان اتهم العامل أحاقه استظهارا ولا يجوز للعامل ان يأخذ رشوة أرباب
الاموال ولا يقبل هداياهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هدايا العمال
عقول والفرق بين الرشوة والغدبة ان الرشوة ما أخذت طلبا والغدبة ما بدلت عمولا
فاذا ظهرت على العامل غيبة كان الامام هو الماطر في حاله المستدراة بخيائه
دون أرباب الاموال ولم يتعين أهل السهمين في خصوصته لأن يتظلموا الى
الامام تظلم ذوي المحاسبات ولا تقبل شهادتهم على العامل للثمة الملاحقة بهم
فأما شهادة أرباب الاموال عليه فاركات في أخذ الركاة منهم لم تسمع شهادتهم
وان كانت في وضعه لمافي غيرها سمعت واذا ادعى أرباب الاموال دفع
ان كاه الى العامل وانكرها اختلف أرباب الاموال على ما دعوهم وبرؤا وحلف
العامل على ما أسكرو وبرئ فان شهد بعض أرباب الاموال بعض بالدفع الى
العامل واسكان بعدد انكاروا انما لم تسمع شهادتهم عليه وان كان قاهما
سمعت وحكم على العامل بالغرم وان ادعى بعد الشهادة أنه قسه في أهل
السهمين لم قبل منه لانه قد اكذب هذه الدعوى بانكاره فان شهد له أهل
السهمين بأخذها منه لم تقبل شهادتهم لانه قد اكذبهم بانكارا حذوا اذا أقر
العامل بقبض الركاة وادعى قسمته في أهل السهمين فأسكروه كان قوله في
قسمته مقبولا لانه مؤمن فيها وقولهم في الاكرام مقبول في بقاء فقرهم وحاجتهم
ومن ادعى من أهل السهمين فقر قبل منه ومن ادعى غرمه لم قبل منه ولا يبيته
واذا ادعى رب المال عند العامل بقدر ركانه ولم يخبره ببلغ ماله جازا
بأخذها منه على قوله ولم يأخذ منه باحضار ماله جبرا واذا أخطأ العامل في قسم
الركاة ووضعها في غير مستحق لم يضمن فيمن يخفي حاله من الاغنياء وفي ضمانه
لمستحقين لا يخفي حاله من ذوي القربى والكمال والعبيد قولان ولو كان رب
المال هو المستحق في قسمته ما مستحقين لا يخفي حاله من ذوي القربى والعبيد
وفي ضمانه فيمن يخفي حاله من الاغنياء قولان ويكون حكم العامل في سقوط
الضمان أوسع لأن شعله اكثر فسكان في كفاها أعذر

« (باب الثاني عشر في قسم النبي وعوالغنيمة) »

وأموال النبي وعيانتهم ما وصفت من المشركين أو كانوا سبب وصولها ويختلف
المالان في حكمهما إما مع الغنائم لا، وإلّا الصدقات من أربعة أوجه أحدها
أن الصدقات مأخوذة من المسلمين تطهير لهم والنبي والغنيمة مأخوذة من
الكفار انتقاماً منهم والثاني أن مصرف الصدقات منصوص عليه ليس للأمة
اجتهاد فيه وفي أموال النبي والغنيمة ما يقب مصرفه على اجتهاد الأمة والثالث
أن أموال الصدقات يجوز أن ينفرد أربابها بقسمتها في أهلها ولا يجوز لأهل
النبي والغنيمة أن ينفردوا بوضعها في مستحقه حتى يتولاه أهل الاجتهاد من الولاة
والرابع اختلاف المصرفين على ما سنوّه في فقام النبي والغنيمة فهما متفقان
من وجهين ويختلفان من وجهين وأما وجهها فمقتضاها فأحدهما أن كل واحد
من المسلمين وأصل بالكفر والثاني أن مصرف جميعهما واحد وأما وجهها
اختلفت فهما فأحدهما أن مال النبي مأخوذ وعفوا ومال الغنيمة مأخوذ فمرا
والثاني أن مصرف أربعة اجناس النبي ومخالص مصرف أربعة اجناس الغنيمة
على ما سنوّه في ان شاء الله وتبدي أموال النبي فنقول إن كل مال وصل من
المشركين فهو من غير قتال ولا باجفاف غيل ولا ركاب فهو كمال الهدية والجزية
واعشاره متاجرهم أو كان وأصل السبب من جهتهم كمال الحراج وهو إذا أخذ منهم
أد الحس لاهل الحس مقسوماً على خمسة وقال أبو حنيفة رضي الله عنه لا حس
في النبي ونص الكتاب في خمس النبي يمنع من مخالفة قال الله تعالى ما آفاه الله
على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين
وابن السبيل فيقسم الحس على خمسة أصهم متساوية منهم منها كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم في حياته ينفق منه على نفسه وأزواجه وبصرفه في
مصالحه ومصالح المسلمين واختلف الناس فيه بعد موته فذهب من يقول بمبران
الانبياء إلى أنه مورث عنه مصرف إلى ورثته وقال أبو توريكون لم يكال للأمام
بعده لقيامه بأموال الأمة مقامه وقال أبو حنيفة ودر سقط بموته وذهب الشافعي
رحمته الله إلى أنه يكون مصرفاً لمصالح المسلمين كأرزاق الجيش وأعداد
الكراع والسلاح وبناء الحصون والقناطر وأرزاق القضاء ولأئمة وما جرى

هذا المجري من وجوه المصالح * والسهم الثاني سهم ذوى القربى وزعم أبو حنيفة
 انه قد سقط حقهم منه اليوم وعندنا حتى ان سهمهم فيه ثابت وهم بنوه اشق
 وبنوه عبد المطلب ابنا عبد مناف خاصة لاحق فيه لمن سواهم من قرش كلها
 يستوى فيه بين صفارهم وبنوهم وأغنياءهم وفقرائهم ويصل فيه بين رجال
 والنساء لذلك كمثل حظ الانثيين لانهم أعطوه باسم القرابة ولا حق فيه لواليتهم
 ولا لاولاد بناتهم ومن مات منهم بعد حصول المال وقبل قبضه كان سهمه منه
 مستحق الورثة * والسهم الثالث لليتامى من ذوى الحاجات وليتم موت الاب
 مع الصغر ويستوى فيه حكم الغلام والمجارية فاذا باق ازال اسم اليتيم عنهم قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد علم * والسهم الرابع للمساكين وهم الذين
 لا يجدون ما يكفهم من أهل النى لان مساكين النى يتجزون عن مساكين
 الصدقات لاختلاف مصروفهما والسهم الخامس لبني السبيل وهم المسافرين
 من أهل النى لا يجدون ما ينفعون وسواهم منهم من ابتدأ بالسفر أو كان يجتازا
 فهذا حكم الخمس في قسمه وأما أربعة أخماسه فبغير قولان أحدهما لله للبش
 خاصة لا يشاركهم فيه غيرهم ليكون معدا لأرزاقهم والقول الثاني انه مصروف
 فى المصالح التى منها أرزاق الجيش وما لا غنى بالمسلمين منه ولا يجوز أن يصرف
 النى فى أهل الصدقات ولا تصرف الصدقات فى أهل النى * ويصرف كل واحد
 من المسلمين فى أهله وأهل الصدقة من لا هجرة له وليس من المقاتلة عن المسلمين
 ولا من جاء البيضة وأهل النى ذوو الهجرة الذابون عن البيضة والمسانعون عن
 الحرم والمجاهدون للعدو وكان اسم الهجرة لا ينطلق الا على من هاجر من وطنه
 الى المدينة لطالب الاسلام وكانت كل قبيلة أسلمت وهاجرت بأسرها تدهى
 البررة وكل قبيلة هاجر بعضها تدهى المخبرة وكان المهاجرون بررة وخبرة ثم سقط
 حكم الهجرة بعد الفتح وصار المسلمون مهاجرين وأعرابا فكان أهل الصدقة
 يحسون على مذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرابا ويسمى أهل النى
 المهاجرين وهو ظاهر فى أشعارهم كما قال بعضهم (السريع)

قد افها الليل بمصلى * أروع خراج من الذرى

مهاجر ليس بأعرابي

ولا اختلاف القرية بين فى حكم المسلمين ما عبرا وسوى أبو حنيفة بينهم وجوز
 صرف

لا من مال المسلمين لان صلته لم تنقطع عن غيره فخرجت من المصالح العامة
 ومثل هذا الامرابي يكون من أهل الصدقة غير ان عمر رضى الله عنه لم يعطه
 منها اما لاجل شعره الذي استزاد به واما لان الصدقة مصر وقة في جيرانها
 ولم يكن منهم وكان يحاققه الناس على عثمان رضى الله عنه ان جعل
 الصلوات من مال النبي ولم ير الفرق بين الامرين ويجوز للامام ان يعطى ذكور
 اولاده من مال النبي لانهم من أهله فان كانوا صغارا كانوا في عطاء المذاري
 من ذوى السابقة والتقدم وان كانوا كبارا ففي عطاء المقاتلة من أمثالهم
 حكى ابن ابي عمير أن عبد الله بن عمر رضى الله عنه لما بلغ أن أبيه عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه وماله أن يعرض له فعرض له في الفين ثم جاء غلام من
 أباء الانصار قد بلغ فـأله أن يعرض له فعرض له في ثلاثة آلاف فقال
 عبد الله فرصت لي في أهله وورثت لهذا في ثلاثة آلاف ولم يشهد أبوه هذا ما قد
 شهدت قال اجعل لكني رأيت أبا أمك ياتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ورأيت أبا أم هذا يقاتل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والام أكثر من الالف
 ولا يجوز للامام أن يعطى اثاث اولاده من مال النبي لانهم من جهة دريته
 لدا حلين في عياله وأما عبيده وعبيد غيره فان لم يكونوا قاطبة فدفعناهم في ماله
 ومال ساداتهم وان كانوا مقاتلة فقد كان أبو بكر رضى الله عنه يفرض لهم
 في العطاء ولم ير من عمر رضى الله عنه والشافعي رحمه الله يأخذونهم بقول
 عمر فلا يفرض لهم في العطاء ولكن يزداد ما دأبهم في العطاء لاجلهم لان زيادة
 عطائهم معتبرة بحال الدرية فان عتقوا جارا أن يعرض لهم في العطاء ويجوز أن
 يفرض لبقاء أهل النبي في عطائهم ولا يجوز أن يفرض لهم لان ابقاءهم
 والعمال يأخذون أجرا على عملهم ويجوز أن يكون عامل النبي من ذوى لقربى
 من بني هاشم وبني عبد المطلب ولا يجوز أن يكون عامل الصدقات منهم ماد أراد
 سهمتها لان يتطوع لان بني هاشم وبني عبد المطلب تحرم عليهم الصدقات
 ولا يحرم ما لهم النبي ولا يجوز له عامل النبي أن يقسم ما حياه الابدان ويجوز له عامل
 الصدقات أن يقسم ما حياه بغير إذن ما لم ينه عنه لما قدمناه من صرف مال النبي
 عن اجتهاد الامام وحرف الصدقة نص بالكاتب وصحة عامل النبي مع
 وجود أمانته وشهامته تعتاف بحسب اختلاف ولايته فيه وهي تنقسم ثلاثة
 أقسام

أقسام أحدها أن يتولى تقدير أموال التي «وتقدير وضعها في الجهات المستفيدة منها كوضع الخراج والجزية من شروط ولاية هذا العامل أن يكون حراً مسلماً مجتهداً في أحكام الشريعة مضطراً بالحساب والمداخلة والقسم الثاني أن يكون عام الولاية على جباية ما استقر من أموال التي «كلها فالمعتبر في صحة ولايته ثلاثة شروط الاسلام والحرية والاضطلاع بالحساب والمداخلة ولا يعتبر أن يكون فقيراً مجتهداً لأنه يتولى قبض ما استقر بوضع غيره والقسم الثالث أن يكون خاص الولاية على نوع من أموال التي «خاص فيعتبر ما وليه منها قال لم يستغن فيه عن استنابة اعتبر فيه الاسلام والحرية مع اضطلاع به بشروط ما ولي من مساحة أو حساب ولم يعتبر أن يكون ذمياً ولا عبداً لأن فيها ولاية وإن استغنى عن الاستنابة جاز أن يكون عبداً لأنه كالرسول المأمور وأما كونه ذمياً فينظر فيما رآه من مال التي «فإن كانت معاملته فيه مع أهل الدمة كالجزية وأخذ العنبر من أموالهم جاز أن يكون ذمياً وإن كانت معاملته فيه مع المسلمين كالخراج المروض على رقاب لأرصب «أصارت في أيدي المسلمين ففي جواز كونه ذمياً وجهان ودابطات ولاية العامل فقبض مال التي «مع فساد ولايته برئ لدافع بمساغيه أذ لم ينهه عن القبض لأن القبض منه ما ذون له وإن فسدت ولايته وجري في القبض مجرى الرسول ويكون أهرق بين صحة ولايته وفسادها إن له الإجماع على الدافع مع صحة الولاية وليس له الإجماع مع فسادها فإن نهى عن القبض مع فساد ولايته لم يكن له القبض ولا لإجبار ولم يبرأ لدافع بالرفع إليه أذ علم بنهيه وفي برأته أذ لم يعلم بانتهى وحدها كالوكيل

«(فصل) «فاما الفجعة فهي أكثر أقساماً وأحكاماً لأنها أصل يزرع عنه التي «فكان حكمها أعم «ويشتمل على أربعة أقسام أسرى وسبي وأرصب وأموال «فاما الأسرى فهم أزجال المقاتلون من الكفار إذا طهر المسلمون بأسرهم أحياء فقد اختتم الله تعالى حكمهم فذهب الشافعي رحمه الله إلى أن الإمام أو من استنابه الإمام عليهم في أمرهم مخير فيهم أذا أقاموا على كفرهم في لأصلح من أحد أربعة أشياء إما القتل وإما الاسترقاق وإما عقداً به أو أسرى وإما المقتل عليهم بغير فدا فإن أصلبوا سقط القتل عنهم وكان على خيار في أحد الثلاثة وعمل مالك بكون مخير بين ثلاثة أشياء القتل أو الاسترقاق أو المعاداة بالرجال دون

المال وليس له المت وقال أبو حنيفة **يكرهون** مخيرين شديين بين القتل والاسترقاق وليس له المت ولا المفاداة بالمال وقد جاء القرآن بالمت والغداء قال تعالى فاما من بعدوا فاما فدا حتى تضع الحرب أوزارها ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي عزة الحمصي يوم بدر وشرط عليه أن لا يعود لقتاله فعاد لقتاله يوم أحد فأسر فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله فقال آمن على فقال لا يلدغ المؤمن من جحر مرتب فأمر بضرب عنقه صبوا ولما قتل انفض من الحرت بالصقراء بعد ان **كساهنه** من بدر لما استوففته ابنته فتيلة يوم فتح مكة وأنشدت قولها (الكامل)

بارا بك انا الانيل مظنة * عن صح خامسة وانت موفق
أبلغ به ميتا فان نجية * ما أترال بها الر كائب تفتق
منى اليه وعرة مسفوعة * جادت لما شها وأخرى تنطق
أحمد يا خير ضرب كريمة * في قومها والعمل هل معرق
الضر أقرب من قبلات قرابة * وأحدهم ان كان عتق به تقي
ما كان ضررك لو مننت ورعنا * من العتي وهو المغيط المنق

فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو سمعت شعرها ما ذلت له ولو لم يجز المت لما قال هذا لأن أقواله أحكام مشروعة وأما الفداء فقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فداء أسرى بدر فادى بعضهم رجالا مجاهدين * فادى ثبث خياره فبعض لم يسلم بين الامور الاربعة تصفح أحوالهم واجتهد برأيه فيهم فمن علم منه قوة بأس وشدة نسكاته ويأس من اسلامه وعلم ما في قتله من وهن وقومه قتله صبورا من غير مثالة ومن رآه منهم ذا جلد وقوة على العمل و **كسا** مأمون الحميانة والنجبانة استرقه ليكون عونا للمسلمين ومن رآه منهم مرجوا للاسلام أو مطاعا في قومه ورجا بالمت عليه اما اسلامه أو تأبى قومه من عليه وأطلقه ومن وجد منهم ذامال وحده وكان بالمسلمين خلة وحاجة فاداه على مال وجعله مذة للاسلام وقوة للمسلمين وان كان في أسرى عشيرة أحد من المسلمين من رجال أو نساء فاداه على اطلاقهم فيكون خياره في الاربعة على وجه الاحوط الا صلح ويكون المال المأخوذ في الفداء عينة تضاف الى الغنائم ولا يخص بهم امن أسرى المسلمين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع فداء الأسرى من أهل بدر الى من أسرههم قبل نزول

قدم الغنمية في المعادين ومن أباح الامام دمه من المشركين لعظم نكايته وشدة
 أذيته ثم أسمر حازله المرت عليه والعهو عنه قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بقتل ستة عام الفتح ولونه لغوا باستار الكعبة * عبد الله بن سعد بن أبي سرح
 كان يكتب الوحي لما أتاه صلى الله عليه وسلم فيقول له اكتب غفور رحيم
 فيكتب عليم حكيم ثم ارتد فلحق بقرش وقال اني أصرف محمد حيث شئت فقل
 فيه قوله تعالى ومن قال ما نزل مثل ما نزل الله * وعبد الله بن خطيل كان له
 قيتان تقيان بسب رسول الله * والحويرث بن زميل كان يؤدى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم * ومقيس بن صباية كان بعض الانصار قتل أحاله خطأ
 فأخذ دية ثم اعتال القاتل فقتله وعاد الى مكة مرثداً وأما يقول (الطويل)
 شفى النفس ان قذبات بالقاع * يضرخ نوبه دماء الاخاذ
 وكانت هموم النفس من قبل قتله * تلم فتقى عن وطاء المضاجع
 ثارت به قهـ راوجات عقـله * مرارة بنى التجار أرباب فارع
 وأدركت نارى واضطجعت موسدا * وكنت عن الاسلام أول راجع
 وسارة مولاة بعض بني عبد المطلب كانت تسب وتؤذى * وعكرمة بن أبي جهل
 كان يكثر التاليب على النبي صلى الله عليه وسلم طلباً لتأريه * فأما عبد الله بن
 سعد بن أبي سرح فان عثمان رضى الله عنه استأمن له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فأعرض عنه ثم أعاد الاستثمان نائبة فلما ولى قال ما كان فيكم من يقتله
 حين عرضت عنه فلو اهلأوامات النبا بعيسك قال ما كان لبي أن تكون له
 خاتمة الاعين وأما عبد الله بن خطيل فقتله عكرمة بن عبد الله رجل من قومه وأما
 الاسلى وأما مقيس بن صباية فقتله زميل بن عبد الله رجل من قومه وأما
 الحويرث بن زميل فقتله علي بن أبي طالب صبراً بأمر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا الا بقود وأما قيتان بن خطيل فقتلت
 احدهما وهربت الاخرى حتى استؤمن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأما سارة فتقيت حتى استؤمن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما نائم
 تقيت من بعد حتى أوطأها رجل من المسلمين فرسالة في زمان عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه بالابطح فقتلها وأما عكرمة بن أبي جهل فانه سار الى ناحية البحر
 وقال لا اسكن مع رجل قتل أبا الحكم يعني أباة فلما ركب البحر قال له صاحب

السفينة أخلص قال ولم قال لا يصلح في البحر إلا الاخلاص فقال والله لئن
 كان لا يصلح في البحر إلا الاخلاص فإيه لا يصلح في البر غيره فرجع وكانت زوجته
 بنت الحر قد أسلمت وهي أم حليم فأخذت له من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أماناً وقيل بل خرجت إليه بأمانته إلى البحر فلما رأته رز الله صلى الله عليه
 وسلم لم قال مرحبا بالراكب المهاجر فأسلم وقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تسأني اليوم شيئا إلا أعطيتك فقال اني أألاك أن تسأل الله أن يغفر لي كل
 تقصير أنفقته لأصحبها عن سبيل الله وكل موقف وفاته لا أصدق به عن سبيل الله
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر له ما سأل فقال والله يا رسول الله
 لا أدع درهماً لعقته في الشرك إلا أعتقت مكانه في الاسلام درهمين ولا موقفاً
 وقفته في الشرك إلا وقفته مكانه في الاسلام موقفين فقتل يوم اليرموك رضى
 الله عنه وهذا الحر يتعلق به في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحكام
 فلذلك استوفيناها وما قتل من أضاعه الحرم وأعجزته الزمنة أو كان ممن تحلى من
 الرهبان وأصحاب الصوامع فإن كانوا يمدون المقاتلة برأيهم ويحرضونهم على
 القتال جازقتهم عند الطعير بهم وكانوا في حكم المقاتلة بعد الاسراء ولم
 يحالطوهم في رأي ولا تحريرهم في اباحة قتلهم قولان

*(فصل) * وأما السبي فهم النساء ولا طفال فلا يجوز أن يقتلوا إذا كانوا أهل
 كتاب لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولدان ويكونون
 سبياً ما ترقا بقية من مع العائث وإن كان النساء من قوم ليس لهم كتاب
 كالدهرية وهمدان الأوثان وامتنع من الاسلام فعد الشافعي بقتلهم وعند أبي
 حنيفة يسرقون ولا يهرق فيمن استرد من بين ولدها أو ولد لها القول الذي صلى الله
 عليه وسلم لا تولد ولدها عن ولدها فإن زاد أباسى على مال حازل أن هذا العداء
 يسع ويكفر مال فدائهم بمقوماتهم ولم يلزم استمالة نفوس العائين عنهم
 فإذا أراد أن يهادي بهم على أسرى من المسلمين في أيرى قوتهم عوض الغنائم
 عنهم من سهم المصالح وإن أراد المان عليهم لم يجوز إلا باستمالة نفوس العائين عنهم
 أما بالهوعن حقوقهم عنهم وأما بمال يعوضهم عنهم فإن كان المان عليهم لمصلحة
 عامة جاز أن يعوضهم من سهم المصالح وإن كان لا مخصصه عاوضهم عنهم من
 مال نفسه ومن امتنع من الغنائم عن تركه حقه لم يستل عنه إيجاباً حتى
 يرضى

يرضى وخالف ذلك حكم الاسرى الذى لا يلزمه استجابة نفوس الغانين في المن
 عليم لان قتل الرجال مباح وقتل السبي محظور فصار السبي مالا مغنوما
 لا يستنزلون عنه الا باستجابة النفوس وقد استعطفت هوازن النبي صلى الله عليه
 وسلم حين سباهم بمجنين وأناه وفودهم وقد فرق الاموال وقسم السبي فذكره
 حرمة رضاعه فيهم من لبن حليمة وكانت من هوازن حكى ابن اسحق ان هوازن
 لما سبيت وغنمت أموالهم بمجنين قدمت وفودهم مسلمين على النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو بالمجهرانة فقالوا يا رسول الله انا اصل وعشيرة وقد اسبنا من البلاء
 ما لا يحق عليك فامن علينا من الله عليك ثم قام منهم أبو صرد زهير بن صرد
 فقال يا رسول الله انما في المحظائر عما تك وحالاتك وحواضك اللاتي كن
 يكرهنك ولو انا ملحننا للعرب بن أبي شمر أو النعمان بن المنذر ثم نزلنا بمنزل المنزل
 الذي نزلنا رجوعا عطفه وجائزته وانت خير الكفيلين ثم انشأ يقول
 (البسيط)

أمنن عليك يا رسول الله في كرم * فانك المرء ترجوه ونذر
 أمنن على بيضة قد دعاها قدر * ممزق شملها في دهرها عبر
 أمنن على نسوة قد كست ترضعها * اذ فوك يملأه من محضها الدر
 الا ان اذ كست طفلا كست ترضعها * واذ تربتك ما نأق وما نذر
 لا تبع لنا كن شالت نعماته * واستبق ما طامع مشر زهر
 ادم تداركنا نعمنا ينمرها * يا أرحم الناس حلالين محتر
 انا لشكرك المعنى واب كثر * وعذنا بعد هذا اليوم نذر

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابناؤكم ونساؤكم احب اليكم أم اموالكم
 فقالوا خير تنابن اموالنا واحبا بنا بل نرد علينا ابناؤنا ونساءنا فهم احب الينا
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ما كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لكم
 وقالت قريش ما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت الانصار
 ما كان لنا فهو لرسول الله وقال الاقرع بن حابس اما انا وبنو تميم فلا وقال عيينة بن
 حصن اما انا وبنو قريظة فلا وقال العباس بن مرداس السطى اما انا وبنو سليم فلا
 فقات بنو سليم ما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال العباس بن
 مرداس لبنى سليم قد وهبت وفي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما من تمسك

منكم بحقه من هذا السبي فله بكل انسلت قلائص فردوا الى الساس
أبناءهم ونساءهم فردوا وكان صينة قد أخذ عجزا من عثر هوارن وقال اني
لا أرى لها في المحي نسبا فعمى أن يعظم فداءها فامتع من ردها بست قلائص
فقال أبو صردن خاها عك فوالله ما فوها يبارد ولا نديها بناهد ولا بطنها بوالد
ولا زوجه بواحد ولا درها بما غند فردها بست قلائص ثم ان عبيدة لقي
الاقرع فشكا اليه فقال انك ما أخذتها بيضا مغربة ولا صفراء وثيرة وكان
في السبي الشيباء بنت المحرث بن عسدا أمزى أنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم من الرضاعة وهي تقول أنا أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما
انتهت اليه قالت له أنا أحثك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما علامة
ذلك فقال عضة عضضتها وأنا ستوركك فعرى العلامة وبسط لها رداءه
وأجلسها عليه وخبرها بين المقام عنده معكرمة أو الرجوع الى قومه فامتعة
فاختارت أن يتهوا ويردها الى قومها ففعل النبي صلى الله عليه وسلم وذلك قبل
ورود الوفد ورد السبي فأعطاهم غلاما له يقال له مكحول وجارية فزوجت
احدهما الى لاكترو ففهم من نسلها ما بقية وفي هذا المنجز مع الاحكام
المستفادة منه سيرة يجب أن يتبعها الولاية فلذلك استوفيناها « واذا كان في
السبا باذوات أزواج بطل نكاحهن بالسبي سواء سبي أزواجهن أولا وقال أبو
حنيفة ان سبين مع أزواجهن فهن على النكاح وان أسلمت منهن ذات روج
قبل حصولها في السبي فهي حرة ونكاحها باطل بانقضاء العدة واذا قعم
السبا با في الغامين حرم وطئهن حتى يستبرئين بحبضة ان كن من ذوات الاقراء
أو بوضع الحمل ان كن حوامل روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسبي
هو ازن فقال ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا عير ذات جمل حتى تحيض وما غلب
عليه المشركون من أموال المسلمين فأحرز ولم يملكوه وكان بافباعي ملك
أربابه من المسلمين فان غنمه المسلمون رد على مالكة منهم بغير عوض وقال أبو
حنيفة قد ملكه المشركون اذا غلبوا عليه حتى لو كانت أمة ودخل سيدها المسلم
الى دار المحررب حرم عليه وطئها ولو كانت أرضا سلم عنها المتقلب عليها كان أحق
بها واذا غنمه المسلمون كانوا أحق به من مالكة وقال مالك ان أدركه مالكة قبل
القحمة كان أحق به وان أدركه بعد ها كان مالكة أحق بعمه وغنمه أحق

بعينه ويجوز شراء أولاد أهل الحرب منهم كما يجوز منهم ولا يجوز شراء أولاد أهل
العهد منهم ولا يجوز منهم ولا يجوز شراء أولاد أهل الدمة منهم ولا يجوز منهم
ويجوز على ما عهده الواحد والاثان حكم العينة في أخذ حقه وقال أبو حنيفة
وصاحبه لا يؤخذ حقه حتى يكونوا سرية واختلوا في السرية فقال أبو حنيفة
ومحمد السريّة أن يكونوا عددًا عهدها وقال أبو يوسف السريّة تسعة فصاعدا
لأن سريّة عبد الله بن جحش كانت تسعة وهذا غير معتبر عندنا كثر العهدهاء لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن أنيس إلى خالد بن سفيان المهذلي
سريّة وحده فقتله وبعث عمر بن أمية الضمري وأخبره سرية وإذا أسلم
أحد الابوين كان أسلاما لصغار أولاده من ذكور وإناث ولا يكون أسلاما
للإناث منهم إلا أن يكون البائع مجنونا وقال مالك يكون أسلام الأب أسلاما
لهم ولا يكون أسلام الأم أسلاما لهم ولا يكون أسلام أطفال بأعصم أسلاما
ولا ردتهم ردة وقال أبو حنيفة أسلام الطفل أسلام ورتدته ردة إذا كان يعقل
ويعز ذلك لا يقتل حتى يباح وقال أبو يوسف يكون أسلام الطفل أسلاما
ولا تكون ردة ردة وقال مالك في رواية معن عنه أن عرف نفسه مع أسلامه
وإن لم يعرفه لم يصح

*(فصل) وأما الارضون إذا استرعى عليها المسلمون فتقسم ثلاثة أقسام
أحدها ما ملكت عبوة وقهر حتى فارقوها بقتل أو أمر أو جلاء فقد
احتلها الفقهاء في حكمها بعد استيلاء المسلمين عليها فذهب الشافعي رضي الله
عنه إلى أنها تكون غنيمة كالأموال تقسم بين الغانمين إلا أن يطبوا منها
بتركها فتوقف على مصالح المسلمين وقال مالك تصير وقعا على المسلمين حين
غنمت ولا يجوز قسمتها بين الغانمين وقال أبو حنيفة الإمام فيها باختيار بين قسمتها
بين الغانمين فتكون أرضا مشرية أو بيعها إلى أيدي المشركين بخراج
يضرب عليهم فتكون أرض خراج ويكون المشركون من أهل ذمة أو يبقوها
على كافة المسلمين وتصير هذه الأرض دارا سلام سواء سكنها المسلمون أو أعيد
إليها المشركون فلك المسلمين إياها ولا يجوز أن يستزل عنها المشركين لثلاث تصير دار
حرب والقسم الثاني منها ما ملك عنهم عقوا لا نجلا ثم عنها حوفا فتصير
بالاستيلاء عليها وقيل بل لا تصير وقعا حتى يبقوها الإمام لفظا ويضرب عليها

خراجا يكون أجرة رقابها تؤخذ من عموم عليهم من مسلم أو معاهد ويجمع ما فيها من خراجها واعتار زروعها وثمارها إلا أن تكون الثمار من نخل كانت فيها وقت الاستيلاء عليها فتسكون تلك النخل وقفا معها لا يجب في ثمرها عشر ويكون الامام فيها مخيرا بين وضع الخراج عليها أو المساقاة على ثمرتها ويكون ما استقر عليه عرسه من النخل معشورا وأرضه خراجا وقال أبو حنيفة لا يجمع العشر والخراج ويسقط العشر بالخراج وتصير هذه الأرض دارا لسلام ولا يجوز بيع هذه الأرض ولا رهنها ويجوز بيع ما استحدث فيها من نخل أو شجرة والغسم الثالث أن يستولى عليها صلحا على أن تقرر أيديهم بخراج يؤدونه عنها وهذا على ضربين أحدهما أن يصالحهم على أن ملك الأرض لنا فتصير بهذا الصلح وقفا من دار الاسلام ولا يجوز بيعها ولا رهنها ويكون الخراج أجرة لا يسقط عنهم بالسلامهم فيؤخذ خراجها إذا انتقلت إلى غيرهم من المسلمين وقد صاروا بهذا الصلح أهل عهد فان بدلوا الجزية عن رقابهم جاز اقرارهم فيها على التأبسد وإن صدوا الجزية لم يجبروا عليها ولم يقرروا فيها إلا المدة التي يقر فيها أهل العهد وذلك أربعة أشهر ولا يجاوزون السنة وفي اقرارهم فيها ما بين الأربعة أشهر والسنة وجهان والضرب الثاني أن يصالحوا على أن الأرضين لهم ويضرب عليهم الخراج يؤدونه عنها وهذا الخراج في حكم الجزية متى استلوا سقط عنهم ولا تصير أرضهم دارا لسلام وتسكون دار عهد ولهم بيعها ورهنها وإذا انتقلت إلى مسلم لم تؤخذ خراجها ويقررون فيها ما أقيموا على الصلح ولا تؤخذ جزية رقابهم لأنهم في عهد دار الاسلام وقال أبو حنيفة قد صارت دارهم بالصلح دارا لسلام وصاروا به أهل ذمة تؤخذ جزية رقابهم فان نقصوا الصلح بعد استقرارهم فقد اختلف فيهم فذهب الشافعي رحمه الله إلى أنها إن ملكت أرضهم عايمهم فهي على حكمها وإن لم تملك صارت الدار حربا وقال أبو حنيفة إن كان في دارهم مسلم أو كان بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي دارا لسلام يجري على أهلها حكم البغاة وإن لم يكن بينهم مسلم ولا بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي دار حرب وقال أبو يوسف ومحمد قد صارت دار حرب في الأمرين كليهما

* (فصل) * وأما الأموال المقبولة فهي الغنائم المأثومة وقد كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم بقصصها على رايه ولما تنازع فيه المهاجرون والانصار يوم بدر
جعلها الله عز وجل ملكا رسوله بقصصها حيث شاء وروى أبو أمامة الباهلي قال
سألت عباد بن الصامت عن الأثر قال يعني قوله تعالى يسألونك عن الأنفال
قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأطيعوا ما يأمركم فقال عباد بن الصامت
فيما أصحاح بدر أنزلت حين اختلفوا في أهل فساء نافية اختلافها فانزع الله
سبحانه من أيدينا جعله إلى رسوله فقصه بين المسلمين على سواء واصطفى من
غنيمة بدر سبعين ألف درهم وكان سيف ميمية من الحجاج وأخذ منها سهم ولم
يخذه سهم إلى أن أنزل الله عز وجل بعد بقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء
فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل فتولى
الله سبحانه خمسة الغنائم كما تولى خمسة الصدقات فكان أول غنيمة جسر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بدر غنيمة بني قينقاع وإذا جعت الغنائم
لم تقسم مع قيسام الحرب حتى تقبلي ليعلم بانجلائها ثم في الظفر واستقر المثلث
ولسلا يتشاغل المقاتلة فيها فيمزموها فإذا انجلت الحرب كان تبديل خمسة في دار
الحرب وجواز تأخيرها إلى دار الاسلام بحسب ما يراه أمير الجيش من الصلاح
وقال أبو حنيفة لا يجوز أن يقسمها في دار الحرب حتى يصير إلى دار الاسلام
في قصصها حيث شاء فإذا أردا قصصها بدأ بأسلاب القتلى فأعطى كل قاتل سلب قتيله
سواء شرط الامام له ذلك أو لم شرطه وقال أبو حنيفة ومالك إن شرط لم استقره
وإن لم شرط لم كان غنيمة فيشتركون فيها وقد نادى منادى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعد حيازة الغنائم من قتل قتيل لافله سلبه والشرط ما تقدم الغنيمة
لا ما تأخر منها وقد أعطى أبا قتادة أسلاب قتلاه وكانوا عشر من قتلا وأسباب
ما كان على المقتول من لباس بقية وما كان معه من سلاح يقاتل به وما كان
تحت يده من فرس يقاتل عليه ولا يكون مافي العسكر من أمواله سلبا وهل يكون
مافي وسطه من مال وما بين يديه من حقيبة سلبا فيه قولان ولا يخص السلب
وقال مالك يؤخذ خمسة لأهل المحصر فإذا فرغ من إعطاء السلب فقد اختلف
فيما يصنع به بعدة والخم من القواين نهى سيدنا بعد السلب ما خرج الخمس من
جميع الغنيمة في قصصه بين أهل محس على خمسة أسهم كما قال عز وجل واعلموا
أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة والرسول الآية وقال أبو حنيفة وأبو يوسف

ومحمد ومالك يقيم الخمس على ثلاثة أسهم سهم لبيئى والمساكين وابن السبيل
وقال ابن عباس رضى الله عنه يقيم الخمس على ستة أسهم سهم لله تعالى
يصرف فى مصالح الكعبة وأهل الخمس فى العنينة سهم لأهل الخمس فى النية
فيكون سهمهم من الخمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف به فى مصالح
والسهم الثانى لذوى القربى من بنى هاشم وبنى عبد المطلب والسهم الثالث
لبيئى والسهم الرابع للمساكين والسهم الخامس لبيئى السبيل ثم يرضع به سهم
الخمس لأهل الرضخ وهم فى القول الثانى مقدّمون على الخمس وأهل الرضخ
من الأسهم له من حاضرى الوقعة من العبيد والنساء والصبيان والمرضى وأهل
الدمية يرضع لهم من العنينة بحسب ما لهم ولا يبلغ يرضع أحدهم سهم فارس
ولأرجل فلوزال يخص أهل الرضخ بعد حضور الوقعة بغنى العبد وبلوغ
النصي وإسلام الكافر فإن كان ذلك قبل انقضاء الحرب أسهم لهم ولم يرضع
وان كان ذلك بعد انقضاءها راضع لهم ثم تقسم العنينة بعد انقضاء الحرب والخمس
منها بين من شهد الوقعة من أهل الجهاد وهم الرجال الأحرار المسلمون الأصحاء
يشرك فيها من قاتل ومن لم يقاتل لأن من لم يقاتل دون للقاتل ورد له عند
الحاجة وقد اختلف فى قوله تعالى وقيل لهم تعالوا قاتلوا فى سبيل الله أو ادفعوا
على تأويلين أحدهما أنه تكبير المवाद وهذا قول السدى والثانى أنه الماربة
على الخيل وهو قول ابن عون وتقسم العنينة بينهم قسمه استحقاق لا يرجع فيها
الى تمييز القاسم وإلى الجهاد وقال مالك مال العنينة موقوف على رأى الامام
ان شاء ففقه بين الغانمين نسوية وتفضيل ولا وان شاء أشرك معهم غيرهم عن
لم يشهد الوقعة وفى قول النبي صلى الله عليه وسلم العنينة لمن شهد الوقعة ما يدفع
هذا المذهب وإذا اختلفت بهما من شهد الوقعة وجب أن يصل الفارس على
الرجل لفضل عنائه واختلف فى قدر تفضيله فقال أبو حنيفة يعطى الفارس
سهمين والرجل سهم واحد أو واحد وقال الشافعى يعطى الفارس ثلاثة أسهم
والرجل سهم واحد ولا يعطى سهم الفارس إلا أصحاب الخيل خاصة ويعطى
ركاب البغال والحمير والجمال والعيلة سهام الرجال ولا فرق بين غنى الخيل
وهمائها وقال سليمان ابن ربيعة لا يسهم إلا للعنائق السوابق وإذا شهد الوقعة
فرسه أسهم له وان لم يقاتل عليه وإذا خلفه فى العسكر لم يسهم له وإذا حضر

الوقعة بأفراس لم يسهم الا لغرس واحد وبه قال أبو حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يسهم لغرسين وبه قال الاوزاعي وقال ابن عيينة يسهم لما يحتاج اليه ولا يسهم لما لا يحتاج اليه ومن مات فرسه بعد حضور الوقعة اسهم له ولو مات قبلها لم يسهم له وكذلك لو كان هو الميت وقال أبو حنيفة ان مات هو أو فرسه بعد دخول دار الحرب اسهم له واذا جاءهم مدد قبل ان يجلاء الحرب شاركهم في الغنمة وان جاءوا بعد ان يجلاءهم لم يشاركوهم وقال أبو حنيفة ان دخلوا دار الحرب قبل ان يجلاءها شاركوهم ويسوي في قسمة المثل بين مرتزقة الجيش وبين المتطوعة اذا شهد جميعهم الوقعة واذا غزا قوم بغير اذن لامام كان ما غنموه محررا وقال أبو حنيفة لا ينقص وقال الحسن لا يهلك ما غنوه واذا دخل المسلم دار الحرب بأمان أو كان مأسورا معهم فأطلقوه وأمنوه لم يجز أن يفتلهم في نفس ولا مال وعليه أن يؤمنهم وقال داود يجوز أن يفتلهم في أنفسهم وأموالهم الا ان يستأمنوه كما أمنوه فيلزمه المودة ويحرم عليه الاغتيال واذا كان في المقاتلة من ظهر منه قوة وأثر بلاؤه انتصافه واقدامه أحسنهم من الغنمة أسوة غيره وزيد من سهم المصالح بحسب عنايته فان لذي السابقة والا قدم حقا لا يضاع قدمه قد رسول الله صلى الله عليه وسلم أزل راية عقدها في الاسلام بعد حجة حرة ابن عبد المطالب لعبيدة بن الحرث في شهر ربيع الاول في السنة الثمانية من الهجرة وتوجه معه سعد بن أبي وقاص الى أدنى ما بين الحجاز وكان أمير المؤمنين عكرمة بن أبي جهل فرمى سعد ونكح وكان أول من رمى سهمه في سبيل الله فقال (الوافر)

لاهل أنف رسول الله أنى * حيث صحابتي بصدورني
أزود بها أوائلهم ذابدا * بكل خزوة وبكل سهلى
فيا عتيد رام في عذو * بسهم يا رسول الله قبلى
وذلك من يسلك دين صدق * وذو حق أتيت به وعدل
فلما قدم اعتذر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بما سبق اليه وتقدم فيه

(الباب الثالث عشر في وضع الحجرة والخراج)

والحجرة والخراج حقان أوصل الله المسلمين اليهما من المشركين بحجة ان من

ثلاثة أوجه ويفترقان من ثلاثة أوجه ثم تنفر أحكامهما فأما الوجه الثاني
 يجتمعان فيها فأحدهما أن كل أحدهما مأخوذ من مشترك صغار الله وذلة
 والثاني أنهما مالا في بصرفان في أهل النية والثالث أنهما يجبان بحلول المحول
 ولا يستحقان قبله وأما الوجه الثاني يفترقان فيها فأحدهما أن الجزية نص وأما
 الخراج اجتهد والثاني أن أقل الجزية مقدر بالشرع وأكثرها مقدر بالاجتهاد
 والخراج أقله وأكثره مقدر بالاجتهاد والثالث أن الجزية تؤخذ مع بقاء
 الكفر وتسقط بمجرد الإسلام والخراج يؤخذ مع الكفر والإسلام فأما
 الجزية فهي موضوعة على الرؤس واسمها مشتق من الجزاء ما جزاء على كمرهم
 لا أخذها منهم صغاراً وما جزاء على أمتائهم لا أخذها منهم ردة أو الأصل فيها
 قوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله
 ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن
 يدهم صاغرون أما قوله سبحانه لا يؤمنون بالله فأهل الكتاب وإن كانوا
 معترفين بأن الله سبحانه واحد فيحمل نفي هذا الإيعان بالله تأويلين أحدهما
 لا يؤمنون بكتاب الله تعالى وهو القرآن والثاني لا يؤمنون برسوله محمد صلى
 الله عليه وسلم لأن تصديق الرسل إيمان بالمرسل وقوله سبحانه ولا باليوم
 الآخر يحمل تأويلين أحدهما لا يخافون وعيد اليوم الآخر والثاني أن كانوا
 معترفين بالذوب والعقاب والثاني لا يصمدون بما وصعه الله تعالى من
 أنواع العذاب وقوله ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله يحمل تأويلين أحدهما
 ما أمر الله سبحانه بنسخه من شرائعهم والثاني ما أحله الله لهم وحرمه عليهم
 ولا يدينون دين الحق فيه تأويلان أحدهما ما في التوراة والإنجيل من
 اتباع الرسول وهذا قول لكلي والثاني الدخول في دين الإسلام وهو قول
 الجمهور وقوله من الذين أوتوا الكتاب فيه تأويلان أحدهما من أبناء الدين
 أوتوا الكتاب والثاني من الدين بينهم الكتاب لأنهم في اتباعه كإبائهم وقوله
 تعالى حتى يعطوا الجزية فيه تأويلان أحدهما حتى يدفعوا الجزية
 والثاني حتى يضمنوها لأن يضمنها يجب الكف عنهم وفي الجزية تأويلان
 أحدهما أنها من الأسماء المجملة التي لا تعرف منها ما أريد بها إلا أن يرد بيان
 والثاني أنها من الأسماء العامة التي يجب إخراجها على عمومها إلا ما قد خصه

المدليل وفي قوله سبحانه وتعالى عن يداؤيلان أحدهما عن غناوة قدرة
والثاني أن يعتقدوا أن لئافى أخذها منهم يداوة قدرة عليهم وفي قوله وهم
صاعرون تأويلان أحدهما أذلاء ساكنين والثاني أن تجرى عليهم أحكام
الاسلام فيجب على كل ولي الأمر أن يصع الجزية على رقاب من دخل في الذمة
من أهل الكتاب ليقرروا بها في دار الاسلام ويلتزم لهم بذلك ساقين أحدهما
الكف عنهم والثاني الحماية لهم ليكونوا بالكف آمنين وبالحماية محروسين
روى نافع عن ابن عمر قال كان آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم لم أن
قال احفظوني في ذمتي والعرب في أخذ الجزية منهم كغيرهم وقال أبو حنيفة
لا آخذها من العرب لا يجري عليهم صغار ولا تؤخذ من مرتد ولا دهرى
ولا عابدون وأخذها أبو حنيفة من عبدة الاوثان اذا كانوا عجماء ولم يأخذها
منهم اذا كانوا عربا وأهل الكتاب هم اليهود والنصارى وكناهم اتورا
والانجيل ويجري الجوس مجراهم في أخذ الجزية منهم وان حرم أكل ذبائحهم
ونكاح بناتهم وتؤخذ من الصابئين والسامرة داوا وقوا اليهود والنصارى
في أصل معتقدهم وان خالفوهم في فروعه ولا تؤخذ منهم ان خافوا اليهود
والنصارى في أصل معتقدهم ومن دخل في اليهودية والنصرانية قبل تبديلهما
أقر على ما كان به منهنما ولا يقران دخل بعد تبديلهما أو من جهلت حالته
أخذت جزية ولم تؤكل ذبيحته ومن انتقل من يهودية إلى نصرانية لم يقر في
أصح القولين وأخذت بالاسلام وان عاد إلى دينه الذي انتقل عنه ففي قراره
عليه قولان ويهود خيبر وغيرهم في الجزية سواء باجساع الفقهاء ولا تجب
الجزية الا على الرجال الاحرار العقباء ولا تجب على امرأة ولا صبي ولا مجنون
ولا عبد لانهم اتباع ودرارى ولو قدرت عليهم امرأة على أن تكون تبع الزوج
أو وليه لم تؤخذ منها جزية لانها تبع لرجال قروها وان كانوا أجانب لم يؤخذوا
تعدت امرأة في دار محرب وبذلك الجزية للاقام في دار الاسلام لم يلزمها ما بدلت
وكان ذلك منها كالمجبة لا تؤخذ منها ان امتعت ولزمت ذمتها وان لم تسكن
تبع القروها ولا تؤخذ الجزية من غنى مشكك فان زال اشكاه وبان
أنه رحل أخذ بها في مستقبل أمره وما فيه وخلف اللهها في قدر الجزية
فذهب أبو حنيفة إلى تصفيههم ثلاثة أصناف أغنياء يؤخذ منهم ثمانية دون ماضيه

وأربعون درهما أو مائة يؤخذ منهم أربعة وعشرون درهما وفقراء يؤخذ
منهم اثنا عشر درهما فجعلها مقدرة الأقل والأكثر ومنع من اجتihad الولاية فيها
وقال مالك لا يقدراً لها ولا أكثرها وهي موكولة إلى اجتihad الولاية في
الطرفين وذهب الشافعي إلى أنها مقدرة الأقل بدينار ولا يجوز الاقتصار على
أقل منه وغير مقدرة الاكثر يرجع فيه إلى اجتihad الولاية ويجهتد رأي في
التسوية بين جميعهم أو التفضيل بحسب أحوالهم فإذا اجتهد رأي في عقد
الجزية معهم على مرضاة أولى الأمر منهم صارت لارمة بجمعهم ولا عاقبهم قريبا
بعد قرن ولا يجوز لوال بعده أن يعبره إلى نقصان منه أو زيادة عليه فإن
صوحوحو على مضاعفة الصدقة عليهم ضوعفت كماضاعف عمر بن الخطاب رضي
الله عنه مع تنوح وبهراء وبني تغلب بالشام ولا تؤخذ من النساء والصبيان
لأنها جزية تصرف في أهل التي مخالفت الركوة المأخوذة من النساء والصبيان
فإن جمع بينهما وبين الجزية أخذت مائة وإن اقتصر عليها وحدها كانت جزية
إذا لم تنقص في السنة عن دينار وإذا صوحوحو على ضيافة من مريضهم من المسلمين
قدرت عليهم ثلاثة أيام لا يزادون عليهم أكساح عمر بناري الشام على
ضيافة من مريضهم من المسلمين ثلاثة أيام مائياً كلون ولا يكلفهم ذبح شاة
ولا دجاجة وتبييت دوابهم من غير شعير وجعل ذلك على أهل لاسود دون
المدن فإن لم يشترط عليهم الضيافة ومضاعفة الصدقة فلا صدقة عليهم في ررع
ولا غمر ولا يلزمهم اصافة سائل ولا سائل ويشرط عليهم في عقد الجزية شريطة
مستحق ومستحب أما المستحق فستة شروط أحدها أن لا يذكو وأكتب الله
تعالى بطعن فيه ولا تحريف له والثاني أن لا يذكو وأرسل الله صلى الله
عليه وسلم بتكذيبه ولا ازدراء والثالث أن لا يذكو وأدين الاسلام
بدمه ولا قدح نفسه والرابع أن لا يصيدوا مسلمة بزنا ولا باهم نكاح
والخامس أن لا يفتنوا مسلمة عن دينه ولا يتعرضوا لماله ولأدمه والسادس
أن لا يعينوا أهل الحرب ولا يأوأنعياهم فهذه الستة حقوق ملزمة
فتلزمهم بغير شرط وأما شرط اشعارهم وأما كيد التعليل العهد عليهم
ويكون ارتكابها بعد الشرط فنقص العهد عنهم وأما المستحب فستة أشياء
أحدها تغيير هياكلهم بلبس الغبار وشذ الزبار والثاني أن لا يعطوا على

المسلمين في الابنية ويكفون ان لم ينقصوا ما وبين لهم والثالث ان لا يسمعوا هم أصوات نواقيسهم ولا تلاوة كتبهم ولا قولهم في عزير والمسبح والرابع أن لا يجاهرهم بشرب خورهم ولا باظهار صلباتهم وخنازيرهم والخامس ان يحفوا دفن موتاهم ولا يجاهروا بتدب عليهم ولا يباحة والسادس أن عنه وامن ركوب الخيل على عاقا وهجانا ولا يمتنعوا من ركوب البغال والمخير وهذه الستة المستحبة لا تلزم بعقد الذمة حتى تشرط فتصير بالشرط ملزمة ولا يكون ارتكابها بعد الشرط نقض للعهد لكن يؤخذون بها اجبارا ويؤدون عاينها جزا ولا يؤدون ان لم يشرط ذلك عليهم وثبت الامام ما استقر من عقد الصلح معهم في دواوين الاصل ان يؤخذوا به اذا تركوه فان لكل قوم صلحا رعايا خالصا سواء ولا تجب الجزية عليهم في السنة الا مرة واحدة بعد انقضائها بشهور هلالية ومن مات منهم في احد من تركته بقدر ما مضى منها ومن أسلم منهم كان ملازم من جزية دينية في ذمته يؤخذ بها وأسقطها أبو حنيفة بأسلامه وموته ومن باع من صفارهم أو أطاق من مجانيهم أسقطه به حواشم أخذ بالجزية ويؤخذ القبر بها ادريس وينتظر بها اذا أعسر ولا تسقط عن شيخ ولا زمن وقيل تسقط عنهما وعن القبر واذا تساجر وفي دينهم واختلفوا في معقدهم لم يعارضوا فيه ولم يكسبه وامنه واذا تنازعوا في حق وترافعوا فيه الى حاكم لم يمتنعوا منه وان ترافعوا فيه الى حاكم حكيم بينهم بما يوجب دين الاسلام وتقام عليهم الحدود اذا اتوا ومن قض منهم عهد بلغ مائة ثم كان حربا ولاهل الدهر اذا دخلوا دار الاسلام الامان على نفوسهم وأموالهم ولم أن يقيموا فيها أربعة أشهر بغير جزية ولا يقيمون سنة الجزية وفيما بين الزميين خلاف ويلزم الكف عنهم كاهل الذمة ولا يلزم الدفع عنهم بخلاف أهل الذمة واذا أمن بالغ عاقل من المسلمين حربا يلزم أمانه كافة المسلمين والمرأة في بذل الامان كالرجل والعبد كالححر وقال أبو حنيفة لا يصح امان العبد الا ان يكون مأذونا له في ائتمان ولا يصح امان الصبي ولا المجنون ومن أمانه فهو حرب الا أن يصحل حكم أمانهم فيه بلغ مائة ويكون حربا واذا تظاهر أهل العهد والذمة بقتال لمسلمي كانوا حربا بالوقت ثم يقتل مقاتلهم ويعتبر حال ما عدا المقاتلة بالرضى والانكار واذا امتنع أهل الذمة من أداء الجزية كان نقضا

لعهدهم وقال أبو حنيفة لا يتقاضى به عهدهم إلا أن يلحقوا بدار الحرب ويؤخذ
 مالم لا حبيب كالدنيون ولا يجوز أن يحدنوا في دار الاسلام بيعة ولا كنيسة فإب
 أحدثوها هدمت عليهم ويجوز أن يبنوا ما استردم من بيعةهم وكنائسهم العتيقة
 وإذا نقض أهل لدمه عهدهم لم يستحق بذلك قتلهم ولا غنم أموالهم ولا سبي
 ذراريهم مالم يقتلوا ووجب خراجهم من بلاد المسلمين آمنين حتى يلحقوا بأمنهم
 من أدنى بلاد الشرك فان لم يخرجوا طوعا أخرجوا كرها

* (فصل) * وأما الخراج فهو ما وضع على رقاب الارض من حقوق تؤدى عنها
 وفيه من نص الكتاب بيعة خافت نص الجزية فلذلك كان موقوفا على اجتهاد
 الأئمة قال الله تعالى أم تسألهم خراجا خراج ربك خير وفي قوله أم تسألهم خراجا
 وجهان أحدهما الجرا والثاني نعم وفي قوله خراج ربك خير وجهان
 أحدهما فرق ربك في الدنيا خير منه وهذا قول الكلبي والثاني فأمر ربك
 في الآخرة خير منه وهذا قول الحسن قال أبو عمرو بن العلاء والفرق بين
 الخرج والمخراج أن المخرج من الرقاب والمخراج من الارض والمخراج في لغة
 العرب اسم للكرام والعلة ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم الخراج بالضممان
 وأرض الخراج تغرب عن أرض العشر في الملك والحكم والارضون كلها تنقسم
 أربعة أقسام أحدها ما استأبى المسلمون حياته فهو أرض عشر لا يجوز أن
 يوضع عليها خراج والكلام فيها يذكري في احياء الموات من كتابنا هذا والقسم
 الثاني ما لم عليه أربابه فهم أحق به فتكون على مذهب الشافعي رحمه الله
 أرض عشر ولا يجوز أن يوضع عليها خراج وقال أبو حنيفة الامام مخير بين أن
 يجعلها خراجا أو عشرا فان جعلها خراجا لم يجز أن تنقل الى العشر وان جعلها
 عشرا جاز أن تنقل الى الخراج والقسم الثالث ما ملك عن المشركين عبوة وفهرا
 فيكون على مذهب الشافعي رحمه الله غنمة تقسم بين الغنمين وتكون أرض
 عشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج وجعلها مالك وقم على المسلمين بخراج يوضع
 عليها وقال أبو حنيفة يكون الامام مخيرا بين الأمرين والقسم الرابع ما صولح
 عليه المشركون من أرضهم فهى لأرض المختصة بوضع الخراج عليها وهى على
 ضربين أحدهما ما خلعا عنه أهله حتى خلصت للمسلمين بغير قتال وتصر ودفعا
 على مصالح المسلمين ويضرب عليها الخراج ويكون أجره مقر على الأبد وان لم يقتدر

هذه لما فيها من عموم المصلحة ولا تعير بالسلام ولا ذمة ولا يجوز بيع رقابها
 اعتبار بحكم الوقف والضرب الثاني ما أقام فيه أهله وصو محرا على إقراره
 في أيديهم بخراج يضرب عليهم فهذا على صريحتين أحدهما أن يتركوا عن ملكها
 لاسم صليما فتصير هذه الأرض وقفا على المسلمين كالذي أنجز على عنه أهله
 ويكون محراج المضروب عليهم أجرة لا تسقط بالسلام ولا يجوز لهم بيع
 رقابها ويكونون أحق بها ما أقاموا على صلحهم ولا تنزع من أيديهم سواء أقاموا
 على شركهم أو أسلموا كما لا تنزع الأرض المستأجرة من يدهم متأجروا ولا يسقط
 عنهم بهذا محراج جزية رقابهم إن صاروا أهل ذمة متوطنين وإن لم يذوقوا
 إلى الذمة وأقاموا على حكم العهد لم يجز أن يقر وأفياس سنة وجار قرارهم فيما
 دونها بغير جزية والضرب الثاني أن يسقط عنها على أملاكهم ولا يتركوا عن
 رقابها وبها المحوا عنها بخراج يوضع عليهم فهذا المحراج جزية تؤخذ عنهم ما أقاموا
 على شركهم وتسقط عنهم بالسلام ويجوز أن لا يؤخذ عنهم جزية رقابهم ويجوز
 لهم بيع هذه الأرض على من شاؤا منهم أو من المسلمين أو من أهل الذمة فإن
 تباعوها فيما بينهم كانت على حكمها في المحراج وإن بيعت على مسلم تسقط عنه
 خراجها وإن بيعت على ذي احمق أن لا يسقط عنه خراجها البقاء كرهه وحتى
 أن يسقط عنه خراجها بخرجه بالذمة عن عقد من صو لمع عليها ثم يتفرق هذا
 محراج الموصوع عليها فإن وضع على مساحة الجربان بان يؤخذ من كل جرب
 قدرا من ورق أو حب فاذا سقط من بعض بالسلام أهله كان ما بقي على حكمه
 ولا يضم إليه خراج ما سقط بالسلام وإن كان محراج الموصوع عليها صلحا على
 مال مقدرا لم يسقط على مساحة الجربان فذهب الشافعي أنه يحيط عنهم من مال
 الصلح ما سقط منه بالسلام أهله وقال أبو حنيفة فيكون مال الصلح باقيا بكمالها ولا
 يسقط عن هذا الملم ما خصه بالسلامه يوما قدرا لخراج المضروب فيه تعتبر
 تحتمله الأرض فإن عمر رضي الله عنه حين وضع محراج على واد العراق ضرب
 في بعض نواحيه على كل جرب قفيزا ودرهما وجرى في ذلك على ما استوفاه من
 رأى كسري بن قباد فانه أول من مسح السواد ووضع المحراج وحددا الحدود
 ووضع الدواوين ورأى ما تحتمله الأرض من غير حطب بمالك ولا حشاف
 بزرع وأخذ من كل جرب قفيزا ودرهما وكان القفيز ورنه ثمانية أراما

المحجوب من
 الأرض متدار
 معلوم

وثمته ثلاثة دراهم بوزن الثقال ولا تشارك ذلك بمظهر في جاهلية العرب قال
زهير بن أبي سلى (الطويل)

تغل لكم ما لتغل لاهلها * قرى بالعراق من قفيزودهم

وضرب عمر رضى الله عنه على ناحية أخرى عبر هذا القدر واستعمل عثمان ابن
حنيف عليه وأمره بالمساحة ووضع ما تحتمله الأرض من خراجها فمصح ووضع
على كل جريب من الكرم والشجر المثلث عشرة دراهم ومن النخل ثمانية دراهم
ومن قصب السكر ستة دراهم ومن الزطبة خمسة دراهم ومن البر أربعة دراهم
ومن الشعير درهمين وكتب بذلك الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأعصاه
وعمل في نواح بالشام على غير هذا فعلم أنه راعى في كل أرض ما تحتمله وكذلك

الزطبة بالغنخ
القصب خاصة
مادام رطبها

يجب أن يكون واضح الخراج بعد مراعى في كل أرض ما تحتمله فانها تختلف
من ثلاثة أوجه يؤثر كل واحد منها في زيادة الخراج ونقصانه أحدها ما يختص
بالأرض من جودة بزكواها زرعها أو رداءة يقل بها ريعها والثاني ما يختص
بالزراع من اختلاف أنواعه من المحبوب والتمار منها ما يكثر ثمنه ومنها ما يقل
ثمنه فيكون الخراج بحسبه والثالث ما يختص بالسقى والشرب لأن ما التزم
المؤنة في سقيه بالمواسم والدوالي لا يحتمل من الخراج ما تحتمله سقى السبع
والامطار وفي الزرع والاشجار ينقسم أربعة أقسام أحدها ما سقاء
الآدميون بغير آلة كالسجج من العيون والانهار يساق اليها فيسجج
عليها عند الحاجة وينبع منها ماء الاستقاء وهذا أوفر المياه منفعة وأقلها

الذى بالنسكين

الزرع لا يسقيه

الأماء المطر

والغبل الماء

الذى بحرى على

وجه الأرض

وفي الحديث

ماسقى بالغبل

ففيه العشر الخ

كلية والقسم الثاني ما سقاء الآدميون بالآلة من نواضع ودوالي أو دوالي
وهذا أكثر المياه مؤنة وأشقه عملا والقسم الثالث ما يسقيه السماء بمطر
أو نلج أو طل ويسمى العذى والقسم الرابع ما سقته الأرض بسدائها وما
استسكن من الماء في قرارها فنسب زرعها وشجرها بعروقها ويسمى البعل
فأما الغبل وهو ما شرب بالقناة فان ساح فهو من القسم الأول وإن لم يصب فهو من
القسم الثاني وأما الكطائف فهو ما شرب من الآبار فان نضج منها بالغروب فهو
من القسم الثاني وإن استخرج من القناة فهو غبل يلحق بالقسم الأول وإذا
استقر ماء كرناء فلا بد أن واضع الخراج من اعتبار ما وصفناه من الأوجه الثلاثة
من اختلاف الأرضين واختلاف الزروع واختلاف الحق ليعلم قدر

ما تحتمله

ما تحتله الارض من خراجها فيقصد العدل فيها فيجاء بين أهلها وبين أهل
التي ممن غير زيادة تجهف بأهل الخراج ولا نقصان يضر بأهل التي منظر
للعرفين * ومن الناس من اعتبر شرطاً رابعاً وهو قربة من البلدان والاسواق
وبعد ذلك زيادة اثمانها ونقصانها وهذا اعتبار فيما يكون خراجها ورقاً ولا
يعتبر فيما يكون خراجها حبوباً ذلك الشرط يعتبر في الحب والورق وإذا كان
الخراج معتبراً بما وصفنا اختلف قدره وحاز أن يكون خراج كل ناحية بمخالفها
الخراج غيرها ولا يستقصى في وضع الخراج عليه ما يجتله ويجعل فيه لأرباب
الارض بقية يجهرون بها الموائب والجوايج * حكى أن ائيجاج كتب الى عبد الملك
ابن مروان يستأذنه في أخذ الفضل من أموال السواد جمعته من ذلك وكتب
اليه لا تمكن على درهمك المأخوذ أرض منك على درهمك المزرك وأبقى لهم
نحوها بمقدون بها * وهو ما إذا انقررت الخراج بما احققت الارض على الوجوه التي
قد منها راعى فيه أصلح الامور من ثلاثة أحوال أحدها أن يضعه على مساح
الارض والثاني أن يضعه على مساح الررع والثالث أن يجعلها مقاسمة
فان وضعه على مساح الارض كان معتبراً بالسنة المداينة وان وضعه على مساح
الررع كان معتبراً بالسنة الثمنية وان جعلها مقاسمة كان معتبراً بكل الزرع
وتصفية فاذا استقر على أحدها فقد ابرئ وطه المعتبرة فيه صار ذلك مؤبداً
لا يجوز أن يزداد فيه ولا ينقص منه ما كانت الارضون على أحوالها في سقيها
ومصالحها فان تغير سقيها ومصالحها الى الزيادة أو النقصان فذلك ضربان
أحدهما أن يكون حدوث الزيادة والنقصان بسبب من جهتهم كزيادة حدثت
بسق أنهار أو استنباط مياه أو نقصان حدثت لتقصير في عمارة أو عدول عن
حقوق ومصلحة فيكون الخراج عليهم بحاله لا يزداد عليهم فيه زيادة عمارتهم فيه
ولا ينقص منه لمقصانها ويؤخذون بالعمارة لتلايستديم خراجها فاعطل والضرب
اثنان أن يكون حدوث ذلك من غير جهتهم فيكون النقصان لسق فجرة أو نهر المجسرة بالاضم
تعطل فان كان ذلك وعمله ممكناً وحسب على الامام أن يعفه من بيت المال من
سهم المصالح والخراج ساقط عنهم ما لم يعمل وان لم يكن عمله ممكناً فخراج ذلك
الارض ساقط عن أهلها اذا عديم الانتفاع بها فان أمكن الانتفاع بها في غير
الزراعة لمصادد أو مراعي جاز أن يستأنف وصح خراج عليها بحسب ما يستعمله

المجسرة بالاضم
موضع نفع
الماء اه

المعبود والمرعى وليست كالارض الموات التي لا يجوز أن يوضع على مصادها
 ومراعيها خراج لان هذه الارض مملوكة وارض الموات مباحة وأما الزيادة التي
 أحدثها الله تعالى فكانت مباحة فصار للارض بها سائمة بعد ان
 كانت تسقى بالآلة فان كان هذا عارضا لا يوثق بدوامه لم يجب أن يترادف
 الخراج وان وثق بدوامه راعى الامام فيه المصلحة لا رباب المصباح وأهل
 النقي وعمل في الريادة والمشاركة بما يكون عند لابن ابي رقيق وخراج
 الارض اذا أمكن زرعها أو أخذ منها وان لم ترع وقال مالك لاخراجها على أسرار
 تركها مختارا أو معذورا وقال أبو حنيفة يؤخذ منها ما كان مختارا ويسقط
 عنها ان كان معذورا وإذا كان خراج ما دخل بزراعة يختلف باختلاف الزرع
 أحدهم فيما أشل بزراعة عن أقل ما يزرع فيها لانه لو اقتصر على زرع
 لم يعارض فيه وإذا كانت أرض الخراج لا يزرعها في كل عام حتى تخرج
 في عام وتزرع في عام آخر روى حاكم في ابتداء وضع الخراج عليها واعتبر
 أصل الأمور لراباب المصباح وأهل النقي في خصلة من ثلاث اما أن يجعل
 خراجها على الشطر من خراج ما يزرع في كل عام فيؤخذ من المزرع والمترك
 وما أن يبيع كل جزء من مائة يربى يكون أحدها للزرع والآخر للمترك
 واما أن يضعه بكمله على مساحة المزرع والمترك ويستوفى من أربابه
 الشطر من رراعة أرضهم وإذا كان خراج الزرع والشطر مختلفا باختلاف
 الأنواع فزرع أو غرس ما لم يصب عليه اعتبر خراجة أقرب المنصوصات به شيئا
 ونحوه وإذا زرع أرض الخراج ما يوجب العشر لم يسقط عن الزرع خراج
 الارض وجميع فيها بين الحقبة على مذهب الشافعي رحمه الله وقال أبو حنيفة
 لا أجمع بينهما وأقصر على أخذ الخراج وأسقط العشر ولا يجوز أن تنقل أرض
 الخراج إلى العشر ولا أرض العشر إلى الخراج وحوزة أبو حنيفة وإذا سقى بماء
 الخراج أرض عشر كان المأخوذ منها عشرا وإذا سقى بماء العشر أرض خراج كان
 المأخوذ منها خراجا اعتبارا بالارض دون الماء وقال أبو حنيفة يعتد بحكم الماء
 فيؤخذ بماء الخراج من أرض العشر الخراج ويؤخذ بماء العشر من أرض
 الخراج العشر اعتدرا بالماء دون الارض واعتدرا الارض أولى من اعتبار الماء
 لان خراج مأخوذ عن الارض والعشر مأخوذ عن الزرع وليس على الماء

خراج ولا عشر فلم يعتبر في واحد منهما وعلى هذا الاختلاف مع أبو حنيفة صاحب الخراج أن يسقى بماء العنبر ومع صاحب العنبر أن يسقى بماء الخراج ولم يمنع الشافعي رحمه الله واحدا منهما أن يسقى بأي الماء سواء دأبني في أرض الخراج أبنية من دور أو حوانيت كخراج لأرض مستحقا لأن رب الأرض أن يذيقها كيف شاء وأسقطه أبو حنيفة إلا أن تروى أو تغرس والذي أراه أن ما لا يستغنى عن بنيانه في مقامه في أرض الخراج لزراعتها غرو يسقط عنه خراجه لأنه لا يستقر إلا بمسكن يستوطنه وما جاوز قدر الحاجة مأخوذ بخراجه وإذا أوجرت أرض، مخرج أو أعتبرت خراجها على المسالك دون المستأجر والمستعير وقال أبو حنيفة خراجها في الإجارة على المسالك وفي العارية على المستعير وإذا اختلف العامل ورب الأرض في حكمها فادعى العامل أنها أرض خراج وادعى ربها أنها أرض عشر وقوله ما يمكن فالقول قول المسالك دون العامل فإن اتهم أحلاف استظهارا ويجوز أن يعمل في مثل هذا الاختلاف على شواهد الدواوين السلطانية إذا علم محتها ووثق بكتابتها وقليلا يشكل ذلك إلا في المحدود وإذا ادعى رب الأرض دفع الخراج لم يقبل منه قوله ولو ادعى دفع العشر قبل قوله ويجوز أن يعمل في دفع الخراج على الدواوين السلطانية إذا عرف محتها اعتبارا بالعرف المعتاد فيها من أسمر بخراجه أنظر به إلى إيساره وقال أبو حنيفة يجب بإيساره ويسقط بالإسار وإذا مظل بالخراج مع إيساره حبس به إلا أن يوجد له مال فيباع عليه في خراجه كالمدين فإن لم يوجد له غير أرض الخراج فإن كان السلطان يرى جواز بيعها باع منها عليه بقدر خراجه وإن كان لا يرى ذلك أجزأها عليه واستوفى المخرج من مستأجرها فإن زادت لأجرة كان له زيادتها وإن نقصت كان عليه نقصانها وإذا عجز رب الأرض عن عارتها قبل له إما أن تأجرها أو ترفع يدك عنها تدفع إلى من يقوم بعارتها ولم تترك على خرابها أو دفع خراجها أثلاثا نصير بالخراب مواتا وعامل الخراج يعتبر في صحة ولايته بحرية والامانة والكفاية ثم يختلف حاله باختلاف ولايته فإن ولى وضع الخراج اعتبر فيه أن يكون فقيها من أهل الاجتهاد وإن ولى جباية الخراج صح ولايته وإن لم يكن فقيها محتمدا ورزق عامل الخراج في مال الخراج كما أن رزق عامل الصدقة في مال الصدقة من مهم العامة وكذلك أجور المساح وأما أجرة القسام فقد

اختلاف الفقهاء فيها فذهب الشافعي رحمه الله الى ان أجور قسام العشر
والخراج معا في الحق الذي استوفاه السلطان منها وقال أبو حنيفة أجور من
يقسم عليه العشر وغلة الخراج وسط من أصل الكيل وقال سعيدان الثوري
أجور الخراج على السلطان وأجور العشر على أهل الأرض وقال مالك أجور
العشر على صاحب لأرض وأجور الخراج على الوسط

«(فصل)» والخراج حق معلوم على مساحة معلومة واعتبر في العلم بها ثلاثة
مقادير تنسب اليها القسمة أحدها مقدار الجريب بالذراع المسووح به والثاني
مقدار الدرهم المأخوذ به والثالث مقدار الكيل المستوفى به فأما الجريب
فهو عشر قصبات في عشر قصبات والقصب عشرة قصبات في قصبة والعشيرة قصبة
في قصبة والقصب ستة أذرع فيكون الجريب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع
مكسرة والقصب ثلاثمائة وستون ذراعا مكسرة وهو عشر الجريب والعشيرة ستة
وثلاثون ذراعا وهو عشر القصب وأما الذراع فالأذرع سبع أقصرها القاضية
بشم الأيسرية ثم السوداء ثم الهاشمية الصغرى وهي البلالية ثم الهاشمية الكبرى
وهي الزبادية ثم العمريية ثم المبرانية فأما القاضية وهي تسمى ذراع الدور فهي
أقل من الذراع السوداء بأصبع وثنى أصبع وأول من وضعها ابن أبي ليلى
القاضي وبها يتعامل أهل كل وادي وأما المبرانية وهي التي تزرع بها قضاء
الدور بمدينة السلام فهي أقل من الذراع السوداء بثنى أصبع وأول من
وضعها أبو يوسف القاضي وأما الذراع السوداء فهي أطول من ذراع الدور
بأصبع وثنى أصبع وأول من وضعها الرشيد رضي الله عنه قدرها بذر
خادم أسود كان على رأسه وهي التي يتعامل بها الناس في ذرع البر والتجارة
والأبدية وقياس نيل مصر وأما الذراع الهاشمية الصغرى وهي البلالية فهي
أطول من الذراع السوداء بأصبعين وثنى أصبع وأول من أحدثها بلال بن
أبي بردة وذكر أنها سادس ذراع هذه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وهي أقص
من الزبادية بثلاثة أرباع عشر وبها يتعامل الناس بالبصرة والكوفة وأما
الهاشمية الكبرى وهي ذراع الملك وأول من نقاها إلى الهاشمية المصنوعة
رضي الله عنه فهي أطول من الذراع السوداء بخمس أصابع وثنى أصبع
فتكون ذراعا وثمانيا وعشرا بالذراع وثمانية عشر منها الهاشمية الصغرى بثلاثة

أربع عشر وسبعت زيادة لان زياد اسمع بها أرض السواد وهي التي تذرع
 بها أهل الاهواز وأما الذراع العمرية فهي ذراع عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه التي سمع بها أرض السواد وقال موسى بن طلحة رأيت ذراع عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه التي يسمعون بها أرض السواد وهي ذراع وقبضة وابهام قائمة قال
 الحكم بن عتيبة ان عمر رضي الله عنه عمد الى أطول ما ذراعا وأقصرها وأوسطها
 فجمع منها ثلاثة وأخذ الثلث منها وزاد عليه قبضة وابهام قائمة ثم ختم في طرفيه
 بالرصاص وبعد بذلك الى حذيفة وعثمان بن حنيف حتى مسح بها السواد
 وكان أول من مسح بها بعد عمر بن هبيرة وأما الذراع الميزانية فتكون بالذراع
 السواد ذراعين وثلاثي ذراع وثلاثي أصبع وأول من وضعها لما مودع رضي الله
 عنه وهي التي يتعامل الناس بها في ذرع البرaid والمساكن والأسواق وكراه
 الانهار والمخافتة وأما الدرهم فيحتاج فيه الى معرفة وزنه ونقده نأما وزنه
 فقد استقر الامر في الاسلام على ان وزن الدرهم ستة دوايق ووزن كل عشرة
 دراهم سبعة مثاقيل واختلف في سبب استقراره على هذا الوزن فذكر قوم
 أن الدرهم كانت في أيام العرس مضروبة على ثلاثة أوزان منه درهم على
 وزن المثقال عشرون قيراطا ودرهم وزنه اثنا عشر قيراطا ودرهم وزنه عشرة
 قراريط فلما احتيج في الاسلام الى تقديره في الزكوة أخذ لوسط من جميع
 الاوزان الثلاثة وهي ثمان وأربعون قيراطا فكان أربعة عشر قيراطا من
 قراريط المثقال فلما ضربت الدرهم الالامية على الوسط من هذه الاوزان

الثلاثة قيل في عشرتها وزن سبعة مثاقيل لانها كذلك وذكر آخرون ان
 السبب في ذلك ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما رأى تحت لاف الدرهم
 وانها البغلي وهو غمانية دوايق ومنها الطبري وهو أربع دوايق ومنها
 المغربي وهو ثلاثة دوايق ومنها اليمني وهو دوايق قال انطروا الاعاصم
 يتعامل به الناس من أعسلاها وأدناها فكان الدرهم البغلي والدرهم الطبري
 فجمع بينهما فكان اثنا عشر درهما فأنقأ أخذ نصفها فكان ستة دوايق فجعل
 الدرهم الاسلامي في ستة دوايق ومتى زدت عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى
 نقصت من المثقال ثلاثة أسباعه كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل
 وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وأسبعان فأما النقود في حال الغصة
 عشرة قيراطا

وليس المغشوش هام دخل في حكمه وقد كان الفرس عند فساد أمورهم فسدت
تعودهم فجاء الاسلام ونقودهم من العين والورق غير خالصة الا أنها كانت
تقوم في المعاملات مقام الخالصة وكان غشها عفوالم عدم تأثيره بينهم الى أن
ضربت الدراهم الاسلامية فغير المغشوش من المحالص واختلف في أول من
ضربها في الاسلام فقال سعيد بن المسيب أن أول من ضرب الدراهم المفقوثة
عبد الملك بن مروان وكانت الدنانير تزد وبيرة والدراهم تزد كسروية
وجبرية قابلية قال أبو الزناد فأمر عبد الملك بن مروان المحاج أن يضرب الدراهم
بالعراق فضربها سنة أربع وسبعين وقال المدائني بل ضربها المحاج في آخر
سنة خمس وسبعين ثم أمر بضربها في النواحي سنة ست وسبعين وقيل أن
المحاج خلعها لتحياصالم يستقصه وكتب عليه الله أحد الله الصمد وسميت
مكروهة واختلف في تسميتها بذلك فقال قوم لأن ألفها كرهوها لماعلمهم
القرآن وقصصها لمحب والمحدث وقال آخرون لأن الاطاع كرهوا نقصانها
فسميت مكروهة ثم ولي بعد المحاج عمر بن هيرة في أيام يزيد بن عبد الملك
فضربها أجود مما كانت ثم ولي بعده خالد بن عبد الله القسري فشد في
تجويدها وضرب بعده يوسف بن عمر فأفرط في التشديد فيها وتجويد
فكانت الميرية والمحالدية والبوسعية أجود بقدر بني أمية وكان المنصور رضى
الله عنه لا يأنس في الخراج من نقودهم غيرها وحكى يحيى بن النعمان العفاري
عن أبيه أن أول من ضرب الدراهم مصعب بن الزبير عن أمر أخيه عبد الله بن
الزبير سنة سبعين على ضرب الاكاسرة وعليها بركة في جانب ولله في الجانب
الاخر ثم غيرها المحاج بعد سنة وكتب عليها اسم الله في جانب والمحاج في جانب
واذا خلص العين والورق من غش كان هو المعترف في النقود المستحقة والمطبوع
منها بالسكة السلطانية الموثوق بسلامة طبعه المأمون من تبديله وتليسه هو
المستحق دون نقار القصة وسبائك الذهب لانه لا يوثق بهما الا بالسك والتصفية
والمطبوع موثوق به ولذلك كان هو السات في الذمم فيما يطلق من أثمان
المبيعات وقيم المتقات ولو كانت المطبوعة مختلفة القيمة مع اتفاقها في الجودة
فطالب عامل الخراج بأعلاها قيمة نظرقان كان من ضرب سلطان لوقت أجيب
اليه لأن في الدول عن ضربه ميانة له في الطاعة وان كان من ضرب غيره نظر

فان كان هو المأخوذة في خراج من تقدمه أوجب اليه استعمالها لما تقدم وان
لم يكن مأخوذاً فيها تقدم كانت المطالبة به غنياً وحيثاً وأما مكروا والدرهم
والدينار فلا يلزم أخذها لالتباسه وجواز اخلاطه ولذلك نقصت قيمتها عن
المضروب الصحيح واختلاف الفقهاء في كراهية كسرها فذهب مالك وأكثر
فقهاء المدينة الى أنه مكروه لانه من جملة الفساد في الارض وينكر على فاعله
وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن كسر سكة المسلمين التجارية
بينهم والسكة هي الحميدة التي يطبع عليها الدراهم ولذلك سميت الدراهم
المضروبة سكة وقد كان ينكر ذلك ولا يبنى أمة حتى أمر فوافيه فحكى ان
مروان بن الحنظل أخذ رجلاً قطع درهماً من دراهم فارس فقطع يده وهذا
عدوان محض وليس له في التأويل سماع وحكى الواقدي أن أبان بن عثمان
كان على المدينة فعاقب من قطع الدراهم وضربه ثلاثين سوطاً وما فبه قال
الواقدي وهذا عندنا فيمن قطعها ودرس فيها المفرغة والزئوف ما كان الامر
على ما قاله الواقدي مما فعله أبان بن عثمان ليس بعدوان لانه ما خرج به عن
حد التعزير والتعزير على التدليس موقوف وأما فعل مروان فظلم وعدوان
وذهب أبو حنيفة وفقهاء العراق الى أن كسرها غير مكروه وقد حكى صالح بن
حفص عن أبي بن كعب في قول الله تعالى أو أن تفعل في أم والمسا ما شاء قال
كسر الدراهم ومذهب الشافعي رحمه الله انه قال ان كسرها الحاجة لم يكره له
وان كسرها غير حاجة كره له لان ادخال النقص على المال من غير حاجة منه
وقال أحمد بن حنبل ان كان عليها اسم الله عز وجل كره كسرها وان لم يكن
عليها اسم لم يكره وأما المخبر المروي في النهي عن كسر السكة فكان محمد بن
عبد الله الانصاري قاضي البصرة يحمله على النهي عن كسرها بالتعديراً
فتكون على حالها مرصدة للنفقة وحمله آخرون على النهي عن كسرها
ليقتصد بها أو اني وزنرف وحمله آخرون على النهي عن أخذ أطرافها قرصاً
بالمقاريض لانهم كانوا في صدر الاسلام يتعاملون بها عددافاً صار أخذ أطرافها
بخصاوتها طعناً وأما الكيل فان كان مقاسمة فبأي قير كيل تعدلت فيه
القسمه وان كان خراجاً مقدراً فقد حكى ان القير الذي وضعه عثمان بن حنيف
على أرض السواد فامضاء عمر رضي الله عنه كان مكيلاً لله بم يعرف بالشاير قال

قال يحيى بن آدم وهو المختوم المجاجي وقيل وزنه ثلاثون رطلا فان استوفى وضع
الحجراج كيلا مقدرا على ناحية مبتدأ روى فيه من المكاييل ما استقر مع
أهلها من مشهور القرآن بتلك الناحية

(الباب راسع عشر فيما تختلف أحكامه من البلاد)

وبلاد الاسلام تنقسم على ثلاثة أقسام حرم وحجاز وما عداهما أما الحرم
فمكة وما عاها من نصبرهما وقد ذكرها الله تعالى باسمين في كتابه مكة
وبكة فذكر مكة في قوله عز وجل وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم
بسط مكة من بعد أن أظفركم عليهم ومكة مأخوذ من قولهم تمككت الخ
من العظم تمككتا إذا استخرجته منه لأنها تلك الفاسر منها وخبرجه منها على
ما حكاه الأصمعي وأشد قول الرازي في تليته

بأهكة العارمكي مكة * ولا تمكي مذجرا وعكا

وذكر بكة في قوله مزو حل أن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مبارك قال
الأصمعي وسيت بكة لأن الناس بين بعضهم بعضهم إلى يدفع وأنشد
(الزجر)

إذا السريب أخذته أكه * نقله حتى يبك بكة

واختلف أساس في هذين الاسمين فقال قوم هما الفتان والمسمى بهما واحد
لأن العرب تبدل الميم بالباء فنقول ضربة لارم وضربة لازب أقرب المخرجين
وهذا قول جماعة وقال آخرون بل هما اسمان والمسمى بهما شيئا لأن
اختلاف الاسماء موضوع لاختلاف المسمى ومن قال بهذا اختلاف في المسمى
بهما على قواين أحدهما أن مكة اسم البلاد كله وبكة البيت وهذا قول
ابراهيم النخعي ويحيى بن أبي أيوب والثاني أن مكة الحرم كله وبكة المسجد
وهذا قول الزهري وزيد بن أسلم وحكي مصعب ابن عبد الله الزبيري قال
كانت مكة في الجاهلية تسمى صلاحا لأنها وأشد قول أبي سفيان بن حرب بن
أمية (الوافر)

يا مطر هلم إلى صلاح * فيك بك النداء من قريش

وترل بلدة عرت قد بما * وتأمين أن يزورك رب جيش

وحكي

وحكى مجاهدان من أسماء مكة أم زحم والباسة فأم أم زحم فلائس الس
يتراجون بها ويتسارعون وأما الباسة فلائس تبس من الحمد فيها أي تحطمه
وتهلكه ومنه قول الله تعالى وبست الجبال بسا ويروي الناس بالنون
ومعناه انها تبس من الحمد فيها أي تطرده وتنفيه وأصل مكة وحرمها ما عظمه
الله سبحانه من حرمة بيته حتى جعلها لاجل البيت الذي أمر برفع قواعده وحمله
قبلة عباده أم القرى كما قال الله سبحانه لتندرا أم القرى ومن حوله وحكى
جده فرب محمد عن أبيه محمد بن علي رضي الله عنهما ان سبب وضع البيت
واطواف به ان الله تعالى قال لا اله الا الله فاني جاعل في الارض خليفة قالوا
أتجعل فيها من يبد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك
قال اني اعلم ما لا تعلمون فغضب عليهم فعدوا للعرش فطافوا حوله سبعة
اطواف يرتضون ربهم فرمى منهم وقال لهم ابنوا لي في لارض بيتا وهديه
من فضطت عليه من بني آدم ويطوف حوله كما فعلتم بعرشي فأرضى عنهم
فبنوا له هذا البيت فكان أول بيت وضع للناس قال الله تعالى ان أول
بيت وضع للناس للذي ببكة مبارك وهدي للعالمين فلم يختار أهل العلم اياه
أول بيت وضع للناس للعبادة وإنما اختاروا أهل كان أول بيت وضع لغيرها
فقال المحسن وطاعة قد كان قبل بيوت كثيرة وقال مجاهد وقتادة لم يكن قبله
بيت وفي قوله تبارك ونعم على مبارك تأويلان أحدهما ان بركته ما يستحق
من ثواب القصد اليه والثاني انه آمن لدخله حتى الوحش فيجتمع فيه الطير
والذئب وهدي للعالمين يحتمل تأويلان أحدهما هدى لهم الى توحيده والثاني
الى عبادته في المحج والصلاة فيه آيات يناف مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا
وكانت الآية في مقام ابراهيم تأثير فدميه فيه وهو حجر صلد والآية في غير المقام
أمن الخائف وهيبة البيت عند شاهده وامتناع الطير من العلو عليه وتجميل
الهقوة لمن عساه به وما كان في مجاهلية من أصحاب الغيل وما عطف عليه
قلوب العرب في المجاهلية من تعظيمه وان من دخله من الجنة وهم غير أهل
الكتاب ولا متبعي شرع ياتزم أحكامه حتى ان الرجل منهم كان يرى فيه
قائل أخيه وأبيه فلا يطايعه بشاره فيه وكل ذلك آيات الله تعالى ألقاها على قلوب
عباده وأما أمه في الاسلام ففي قوله سبحانه وتعالى ومن دخله كان آمنا

أوليان أحدهما آمنان النار وهذا قول يحيى بن جعدة والثاني آمنان
القتل لأن الله تعالى أوجب الاحرام على دخله وحظر عليه أن يدخله محلاً
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - بن دخل مكة عام الفتح حلالاً أحلت لي
ساعة من نهار ولم تحل لاحد من قبلي ولا تحل لاحد من بعدي ثم قال والله على
الماس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فجعل وجهه فرضاً بعد ان صار في الصلاة
قبلة لأن استقبال الكعبة في الصلوة فرض في السنة لثانية من الهجرة والحج
فرض في السنة السادسة واذ قد نعلق بمكة للكعبة من أركان الاسلام عادتان
وبايت بحرمها سائر البلدان وجب أن نصدها ثم نذكر حرمها فأما بناؤها
فأول من تولاه بعد الطوفان ابراهيم عليه السلام فإنه سبحانه قال واذ رفع
ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم
فدخل ما سألهم من القبول على انهما كانا يبنياها ما مورين وسميت كعبة لهاتوا
من قوله سم كعبت المرأة اذ اعلانيها ومنه سمي المكعب كعباً لعلوه وكانت
الكعبة بعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم مع جدهم والعماقة الى أن انقرضوا
حتى قال فيهم عامر بن محارث (الطويل)

كان لم يكن بين العجوة الى الصفا * أنيس ولم يسهركم سائر
بلى نحن كنا أهلها فازالنا * صروف لئلا يوالجود العوانر

وحدهم فيما قرش بعد استيلائهم على الحرم لكبرتهم بعد الهلة وعزتهم بعد
الدلة تأسيساً لما ظهره الله تعالى فيهم من السوء فكان أول من جدد بنائها
الكعبة من قرش بعد ابراهيم عليه السلام قصي بن كلاب وسقها بنخشب
الدوم وجريد الخحل قال الاعشى (الطويل)

حلفت بتوبيراهب الشام والدي * بناء قصى جذه وابس جدهم

اشن شب نيران العداوة بينا * ليرتحلن منى على ظهر شيهم

ثم بدتها قرش بعده ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم ابرئ خمس وعشرين سنة
وشهد بنائها وكان بابها في الارض فقال أبو حذيفة بن المغيرة يا قوم ارفعوا باب
الكعبة حتى لا يدخل الابس لم فإنه لا يدخلها حينئذ الا من أردتم فان جاء أحد
من تكروهون رميتم به فيسقط فكان مكاناً لا يراه ففعلت قرش ذلك وسبب
بنائها ان الكعبة استهدمت وكانت فوق القبة فارادوا تعليتها وكان البحر

قد أتت سفينة رجل من تجار الروم إلى جدة فأخذوا خشبها وكان في الكعبة
حية تحافها الناس فخرجت فوق جدار الكعبة فترل طائر فاختطفها فقات
قريش أنالترجوا أن يكون لله سبحانه قدر في ما أردنا فهو دمها وبنيها
بخشب السفينة وكانت على بنائها إلى أن حوصر ابن الزبير بالمصعد من
المحصنين بن غمر وعسكر الشام حين حاربوه سنة أربع وثمانين في زمن يزيد بن
معاوية فأخذ رجل من أصحابه يار في لغة على رأس رمح وكانت الريح عاصفة
فطارت شمارة فتعلقت بأستار الكعبة فأحرقتها فتصدت حيطانها
واسودت وتناثرت أجزاؤها فبنا مات يزيد وانصرف المحصنين بن غمر وشاور
عبد الله بن الزبير أصحابه في هدمها وبنائها فأشار به جابر بن عبد الله وعبيد
ابن عمير وأباه عبد الله بن عباس وقال لا تدم بيت الله تعالى فقال ابن الزبير
أما ترى المحاسن يقع على حيطان البيت فتناثر جدرانها ويقل أحدكم يبنى بيته
ولا يبنى بيت الله ألا في هدمه بالغداة فقد بلغني أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لو كانت الساعة ابنية على أس إبراهيم ومجملت له بأبي شرقي أو غربيا
وسأل الأسود هل سمعت من عائشة رضي الله عنها في ذلك شيئا فقال نعم أخبرتني
أن النبي عليه السلام قال لما إن المعلقة قصرت بقومك فاقصروا ولولا حدثان
عهدهم بالبحر فهدمته وأعدت فيه ما تركوا فاستقر رأي ابن الزبير على
هدمها فلما أضحى أرسل إلى عبيد بن عمير فقبل هونائهم فأرسل إليه وأبى نظاه
وقال له أما بلغك أن النبي عليه السلام قال إن الأرض لتصبح إلى الله تعالى من
قومة العباد في القضي فهدمها فأرسل إليه ابن عباس أن كتب هدمها فلاتدع
الناس بلا قبلة فلما هدمت قال الناس كيف نصل بلا قبلة فقال جابر وزيد
صلوا إلى موضعها فهو القبلة وأمر ابن الزبير بموضعتها فترد موضع الحجر في
تابوت في ثوبة حرير قال عكرمة رأيت فاداهود راع أو يزيد وكان جوفه أبيض
مثل الفضة وجعل من الكعبة عند الحجية في تربة الكعبة فلما أراد بناءها
سهر من قبل الحطيم حتى استخرج أس إبراهيم عليه السلام فجمع الناس ثم قال
هل تعلمون أن هذا أس إبراهيم قالوا نعم فبناها على أس إبراهيم صلى الله عليه
وسلم وأدخل فيها من الحجر ستة أذرع وترك منه أربعا وقبل أدخل سبعة أذرع
وترك ثلاثا وجعل لها بابين ملصوقين بالأرض شرقيا وغربيا يدخل من

واحد ويجز من الاثر وجعل على بابها صفايح الذهب وجعل مقاضها من ذهب وكان من حضر بناءها من رجال قريش أبو الجهم من حذيفة العدي فقال عملت في بناء الكعبة مرتين واحدة في الجاهلية بقوة غلام وقاع وأخرى في الاسلام بقوة كبير فان ذكر الزبير بن بكار أن عبد الله بن الزبير وجد في الحجر صفايح حجارة خضرة فأطبق بها على قبر فقال له عبد الله بن صفوان هذا قبر نبي الله اسمعيل عليه السلام فصكف عن حجر يك تلك الحجارة ثم بقيت الكعبة في أيام ابن الزبير على حالها إلى أن حاربته الحجاج وحصره في المسجد ونصب عليه الخيعة فأتى أن ظفريه وقد تصدعت الكعبة بأحجار الخبيث فهدمها الحجاج وبنائها بأمر عبد الملك بن مروان وأخرج حجرها وأعادها إلى بناء قريش على ما هي عليه اليوم فكان عبد الملك بن مروان يقول وددت أني كنت حلات ابن الزبير من أمر الكعبة وبنائها ما يحمله وأما كسوة الكعبة فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن أول من كسا البيت سعد الجعفي ثم كساها رسول الله صلى الله عليه وسلم الثياب الجعانية ثم كساها عمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهم القبا على ثم كساها يزيد بن معاوية الديباج المحسرواني وحكى محارب بن دينار أن أول من كسا الكعبة الديباج خالد بن جعفر بن كلاب أصاب نظمة في الجاهلية وفيها غلط ديباج فنامطه بالكعبة ثم كساها ابن الزبير والحجاج الديباج ثم كساها بنو أمية في بعض أيامهم الحلال التي كانت على أهل النخرا في حربهم وفوقها الديباج ثم حدد المتوكل رخام الكعبة وأزرها بفضة وأبسن سائر حيطانها وسقها بذهب ثم كساها ساطينها الديباج ثم لم يزل الديباج كسوتها في الدولة العباسية بأسرها * وأما المسجد الحرام فقد كان فناء حول الحكة للشافيين ولم يكن له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق رضي الله عنه جدار يحيط به فلما استخلف عمر رضي الله عنه وكثر الناس وسع له المسجد واشترى دورا هدمها وزادها فيه وهدم على قوم من جيران المسجد أبوابا يبيعوا ووضع لهم الأتقان حتى أخذوها بعد ذلك واتخذ للمعبد جدارا قصيرا دون الإقامة وكانت المصابيح توضع عليه وكان عمر رضي الله عنه أول من اتخذ جدارا للمعبد فلما استخلف عثمان رضي الله عنه ابتاع منازل فوسع بها المسجد وأخذ منازل

أقوام ووضع لهم أئمانها فنجوا عند البيت فقال انما بئراكم على - حلى عنكم
فقد فعل بكم عمر رضى الله عنه هذا فاقروا ثم ورضيت ثم أمر بهم الى الحبس حتى
كلمه فيهم عبد الله بن خالد بن أسيد فغلاميلهم وبنى للمسجد الاروقة حتى وسمه
فكان عثمان رضى الله عنه أول من اتخذ ذلك بعد الاروقة ثم ان الوليد بن
عبد الملك وضع المسجد وحمل اليه أعمدة الحجارة والرخام ثم ان المنصور رضى الله
عنه زاد في المسجد وبناه وزاد فيه المهدي رضى الله عنه بعده وعليه استقر
بناؤه الى وقتنا هذا * وأما مكة فلم تكن ذات منازل وكانت قريش بعد جرحهم
والعالمه ينصبون جبالها وأوديتها ولا يخرجون من حرما انسابا الى الكعبة
لا سبلا لهم عليها وتخصيصا بالمحرم لمحلهم فيه ويرون انه سيكون لهم بذلك شأن
ولما كثر فيهم العدد ونشأت فيهم الرياسة قوى أمهم وعلموا أنهم سيتقدمون
على العرب وكان فضلا زهم وذو وراى والتجربة منهم يقولون ان ذلك
لرياسة في الدين وتأسيس النبوة ستكون لانهم عكروا من أمور الكعبة بما هو
بالدين اعصفا قول من شعر بذلك منهم والجمعة كعب بن اوى بن غالب وكانت
قريش تجتمع اليه في كل جمعة وكان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية عروبة فجماء
كعب يوم الجمعة وكان يخطب فيه على قريش فيقول على ما حكاها الزبير بن بكار
أما بعد يا سمعوا وعلموا ففهموا واعلموا أن الليل ساح والنهار صاح والارض
مهاد والجبال أوتاد والسماء بناء والتجود أعلام والاوابن كالا آخرين والذكر
والانثى زوج الى ان يأتي ما يهيج فضلوا أرحامكم واحفظوا أوصهاركم وثمروا
أموالكم فهل رأيتم من هالك رجع أوميت انتشر والدار أمامكم والطن غير
ما تقرلون حرمكم زينوه وعظموه وعسكروا به فسيأتى له نبأ عظيم وسيخرج منه
نبي كريم ثم يقول (الطويل)

نهار وليل كل أوب تجاذب * سواء علينا ليلها ونهارها
يؤوبان بالاحداث حين تأوبا * وبانعم الصافي علينا * وورها
صروف وانباء تقاب أهلها * لها عقد ما يستحيل مررها
على غفلة يأتى اليه محمد * فيخبر أخبارا صدها حيرها

ثم يقول أما والله لئن كنت فيها داسع وبصر ويد ورجل لتنصبت فيما تنصب
الجل ولا رفلت فيما ارفال الفحل ثم يقول (البيه)

بالبقي شاهد فواء دعوته * حين انه شجرة تبتقي المحق تحذانا
وهذا من فطن الالهامات التي تحذتها العقول فصذقت وتصورتها الفوس
فحققت ثم اتت الى الياسة بعد الى قصي بن كلاب فبني بمكة دار الندوة
ليحكم فيها بين قريش ثم صارت الدار لتشاورهم وعقد الاثوية في حروبهم قال
السكابي فكانت اول دار بنيت بمكة ثم تراسع الناس فيها من الدور
ما استوطنوه وكلما قروا من عصر الاسلام ازدادوا قوة وكثرة عدد حتى دانت
لهم العرب فصذقت الخيلة الاولى في الياسة عليهم ثم بعث الله سبحانه به
رسولا فصذقت الخيلة الثانية في حدوث النبوة فيهم فآمن به من هدى وهدى
من عاند وهاجر عنهم صلى الله عليه وسلم حين اشترده الادي حتى عادظوا
به دشمنات سين من هجرته عنهم واختلاف الناس في دخوله صلى الله عليه وسلم
مكة عام الفخ هل دخلها عنوة او صلحها مع اجاعهم على انه لم يغتم منها ما لا ولم
يسب فيها ذرية فذهب ابو حنيفة ومالك الى انه دخلها عنوة فغني عن الغنائم
ومن على السبي وابن الامام اذا فتح بلاد عنوة فله ان يعفو عن غنائمه ويعز على
سبيه وذهب الشافعي الى انه دخلها صلحا فذهب مع أبي سفيان كان انتمط فيه
ان من اغلق بابه كان آمنا ومن تعلق باستار الكعبة فهو آمن ومن دخل دار
أبي سفيان فهو آمن الاسنة انفس استغنى قتلهم ولو تعلقوا باستار الكعبة
وقد مضى ذكرهم ولاجل عقد الصلح لم يغتم ولم يسب وليس للامام اذا فتح بلدا
عموة ان يعفو عن غنائمه ولا ان يمن على سبيه ما ساء فيهم من حقوق الله تعالى
وحقوق الغنائم وصارت مكة وحرمها حين لم تغتم أرض عنمر ان زرعت لا يجوز
أن يوضع عليها خراج واختلف الفقهاء في بيع دور بمكة واجارتها منع
أبو حنيفة من بيعها وأجاز اجارتها في غير أيام الحج ومنع عنها في أيام الحج لرواية
الاعمش عن مجاهد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مكة حرام لا يعلل بيع
رباعها ولا أجور يربونها وذهب الشافعي رحمه الله الى جواز بيعها واجارتها
لان رسول الله عليه السلام أقرهم عليها بعد الاسلام على ما كانت عليه قبله
ولم يغتمها ولم يعارضهم فيها وقد كانوا يتبايعونها قبل الاسلام وكذلك بعده هذه
دار الندوة وهي أول دار بنيت بمكة صارت بعد قصي لعبد الدارين قصي
وبتاعها معاوية في الاسلام من عكرمة بن عامر بن هشام بن عبد الدارين قصي
وجاهها

وجعلها دار لامة وكانت من أشهر دارا تبيع ذكرا وانثرها في الناس خيرا
فما أكر بهما أحد من الصحابة وابتاع عمر وعثمان رضي الله عنهما ما زاداه
في المدة من دور مكة وتمك أهلها أنماؤها ولو حرم ذلك لمسا بذلاء من أموال
المسلمين ثم جرى به العمل الى وقتنا هذا فكان اجماعا متبوعا ونحوه في رواية
بما هدم مع ارسالها على انه لا يحل بيع رباعها على أهلها تنبيه على انها لم تفسخ
فتملك عليهم فاذ لك لم تباع وكذلك حكم الاجارة

(فصل) وأما الحرم فهو ما أطاق بمكة من جوانبها وحده من طريق
المدينة دون التعميم عندي يوت بنى بهار على ثلاثة أميال ومن طريق العراق على
ثنية جبل بالمد قطع على سبعة أميال ومن طريق الجعرانة يشعب أبي عبد الله
ابن خالد على تسعة أميال ومن طريق الطائف على عرفة من بطن غرة على سبعة
أميال ومن طريق جدة من قطع العشار على عشرة أميال فهذا حرم ما جعله الله
تعالى حراما اختص به من القريم وبما ينحكمه سائر البلاد قال الله عز وجل
واذا قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا يعنى مكة وسرمها وارزق أهلها من
الثمرات لانه كان واديا غير ذي زرع فسأل الله تعالى أن يجعل لأهله لامن
والخصب ليكونوا بهم في رعد من العيش فاجابه الله تعالى الى ما سأل فجعله حراما
آمنا يخطف الناس من حوله وجبا ليه ثمرات كل بلاد حتى جعلها قبة واختاص
الناس في مكة وما حولها من حرمات حرمات آمنا بآل إبراهيم عليه السلام أو
كانت قبله كذلك على قولين أحدهما انها لم تزل حراما أما بسؤال إبراهيم عليه
السلام من المجرى والمطهرين وهن الحسوف والارال وانما سأل إبراهيم
عليه السلام ربه سبحانه أن يجعله حراما آمنا من الجذب والتمط وأن يرزق أهلها
من الثمرات لرواية سعيد بن أبي سعيد قال سمعت أبا شريح الخزاعي يقول ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة قام خطيبا فقال أيها الناس رب الله
سبحانه حرم مكة يوم خلق السموات والارض فهي حرام الى يوم القيامة لا يحل
لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يفتك بها دما أو بعضها شجر أو ثمره الا تحن
لأحد بعدى ولم تحل لي الا هذه الساعة فنهى على أهلها ألا وهي قد رجعت عن
حالتها بالامن ألا يبلغ الشاهد الغائب من قال ان رسول الله قتل بها أحدا

فقولوا ان الله تعالى قد أحلها لرسوله ولم يصلها لك والقول الثاني ان مكة كانت
 حلالا قبل دعوة ابراهيم عليه السلام كسائر البلاد وانما صارت بدعوة جبرئيل
 حين حرمها كما صارت المدينة بتحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمها بعد ان
 كانت حلالا لرواية الاشعث عن نافع عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان ابراهيم عليه السلام كان عبد الله وخليفته واني عبد الله
 ورسوله وان ابراهيم حرم مكة واني حرمت المدينة ما بين لابتيها عظامها
 وصيدها ولا يحمل بها سلاح لقتال ولا يقطع بها شجر الاعاف بهير والذي
 يختص به المحرم من الاحكام التي يبينها سائر البلاد خمسة احكام فاحدها
 ان المحرم لا يدخله محمل قدم اليه حتى يحرم لدخوله اما يجمع أو بعمره يقتل بها
 من احرامه وقال ابو حنيفة يجوز ان يدخلها المحمل اذ لم يردجها او عمرة وفي قول
 النبي عليه السلام حين دخل مكة عام الفتح حلالا أحلت لي ساعة من نهار لم تحل
 لاحد بعدي مما يدل على وجوب الاحرام على داخلها الا ان يكون ممن يكثر الدخول
 اليها المتنافع أهلها كالمحطايين والسفانين الذين يخرجون منها غداة ويعدون
 اليها عشاء فيجوز لهم دخولها مع ما بين لدخول المشقة عليهم في الاحرام كلما دخلوا
 فان علماء مكة أقروا بهم على دخولها مع ما بين لدخولها من عداهم فان دخل
 القادم اليها حلالا فقد أتم ولا قضاء عليه ولا دم لان القضاء متذر فانه اذا خرج
 للقضاء كان احرامه الذي يستأنفه محتصا بدخوله الثاني فلم يصح أن يكون
 قضاء عن دخوله الاول فتعذر القضاء واعوز فسقط وأما الدم فلا يلزمه لان
 الدم يلزم في جبر ان النفس ولا يلزم جبرنا لاصل المنك والحكم الثاني ان
 لا يجازب أهلها التحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم قتالهم فان بقوا على أهل
 العدل فقد ذهب بعض الفقهاء الى تحريم قتالهم مع بغيتهم ويضيق عليهم حتى
 يرجعوا عن بغيتهم ويدخلوا في احكام أهل العدل والذي عليه أكثر الفقهاء انهم
 يقتلون على بغيتهم اذ لم يمكن ردهم من البغي الا بقتال لان قتال أهل البغي
 من حقوق الله تعالى التي لا يجوز أن تصاع ولأن تكون محفوظة في حرمه أولى
 من أن تكون ضاعة فيه فاما اقامة الحدود في الحرم فذهب الشافعي رحمه الله
 عنها انقسام فيه على من أناها ولا يمنع الحرم من اقامتها سواء أناها في الحرم أو في
 الجبل ثم لجأ الى محرم وقال ابو حنيفة ان أناها في الحرم أقيمت فيه وان أناها في

الحمل ثم لجأ إلى الحرم لم تقم عليه فيه وألجئ إلى الخروج منه فإذا خرج أقيمت عليه والحكم الثالث تحريم صيده على المحرمين والمهاجرين من أهل الحرم ومن طأرا إليه فإن أصاب في صيده وجب عليه إرساله فإن تلف في يده ضمنه بالجزاء كالحرم وهكذا لورعي من الحرم صيد أقي الحمل ضمنه لأنه قاتل في الحرم وهكذا لورعي من الحمل صيد أقي الحرم ضمنه لأنه مقتول في الحرم ولو صيد في الحمل ثم أدخل الحرم كان حلالا له عند الشافعي رحمه الله وحراما عليه عند أبي حنيفة ولا يحرم قتل ما كان مؤذيا من السباع وحشرات الأرض والحكم الرابع يحرم قطع شجرة الذي أنبتته الله تعالى ولا يحرم قطع ما غرسه الآدميون كما لا يحرم فيه ذبح الأنيس من الحيوان ولا يحرم رمي نحلة ويضمن ما قطعه من محظور تنصهر فيضمن الشجرة الكبيرة بقرة والشجرة الصغيرة بشاة والغصن من كل واحد منهما يسقطه من ضمان أصله ولا يكون ما استخفاف به قطع الأصل مسقطا للضمان الأصل والحكم الخامس أن ليس بجميع من خالف دين الإسلام من ذمي أو معاهد أن يدخل الحرم لأفقياقه ولا مارابه وهذا مذهب الشافعي رحمه الله وأكثر الفقهاء وجوز أبو حنيفة دخولهم إليه إذا لم يستوطنوه وفي قول الله تعالى إنما المشركون نجس فلا يقرنوا المعبد المحرام بعد ما هم هذا نص يمنع ما عداه فإن دخله مشرك مررا دخله بعير أذن ولم يمنع قتله وإن دخله بأذن لم يعزر وأنكره على الأذن له وعزرا اقتضت حاله التعزير وأخرج منه المشرك آمنا وإذا أراد مشرك دخول الحرم لم يدخل فيه منع حتى يسلم قبل دخوله وإدماة مشرك في الحرم حرم دفنه فيه ودفن في الحمل فإن دفن في الحرم نقل إلى الحمل الآن يكون قد بلى فيترك فيه كما تركت أموات الجاهلية وأما سائر المساجد فيجوز أن يؤذن لهم في دخولها ما لم يقصدوا بالدخول استبدالها بكل أو نوم فيمنعوا وقال مالك لا يجوز أن يؤذن لهم في دخولها بحال

* (فصل) * وأما المجاز فمقال الأصمعي سمي مجازا لأنه جز بين مجدوتها وقول ابن الكلبي سمي مجازا لما احتجز من الجبال فساوى الحرم منه مخصوص من سائر البلاد بأربعة أحكام أحدها أن لا يستوطنه مشرك من ذمي ولا معاهد وجوز أبو حنيفة وقد روى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن

مسعود ربه الله عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان آخر ما عهد به
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال لا يجتمع في جزيرة العرب دينان وأبلى عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه أهل الدمة عن الجبار وضرب لمن قدم منهم نائرا أو
صا ناعا مقام ثلاثة أيام ويخرجون بعد انقضاء الجفرى بها العمل واستقر عليه
الحكم فقم أهل الدمة من استيطان الجبار ويمكنون من دخوله ولا يقيم الواحد
منهم في موضع مدة أكثر من ثلاثة أيام فإذا انقضى صرف عن موضعه وحازان
يقيم في غيره ثلاثة أيام ثم يصرف إلى غيره فإن أقام بموضع منه أكثر من ثلاثة
أيام عرزان لم يكن معذورا والحكم الثاني أن لا يدف فيه أموالهم وينقلوا
أن يدفعوا فيه إلى غيره لأن دفعهم من مقام فصار كالاستيطان الآن بعد مسافة
الخروجهم منه وينبغي أن يخرجوا فيجوز لأجل الضرورة أن يدفعوا فيه
والحكم الثالث أن المدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجبار حرما محظورا بين
البيتين يمنع من تنفير صيده وعرضه بغيره كحرم مكة وأباحه أوحىة وجهه
المدينة كغيرها وفيما قدمناه من حديث أبي هريرة دليل على أن حرم المدينة
محظور وان قتل صيده وعرضه بغيره فقد قبل أن جزاءه سلب ثيابه وقيل تعزيره
والحكم الرابع أن أرض الجبار تنقسم لاحتصاص رسول الله صلى الله عليه
وسلم بقية اثنين أحدهما صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم التي أخذها
بقية فان أحد حقه خمس النقي والغنائم والحق الثاني أربعة
أجاس النقي الذي أفاض الله على رسوله مما لم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا
ركاب فصار إليه بواحد من هذين الحقين فقد رخص منه لبعض أصحابه
وترك باقيه له فقه ومما ألح المسلمين حتى مات عنه صلى الله عليه وسلم فاختلف
في حكمه بعد موته فجعله قوم مورثا عنه وقسموا على الموارث ما كانوا جعله
آخرون للإمام القائم مقامه في حماية البيضة وجهاد العدو والذي عليه
جمهور الفقهاء أنها صدقات محرمة الرقاب مخصوصة بالمسافع مصر وفة في
وجوه مصالح العامة وماسرى صدقاته أرض عشر لاخراج عاينها لأنها ما بين
معقوم ملك على أهله ومنزوك أسلم عليه أهله وكلا الأمرين معشور لاخراج عليه
فاما صدقات النبي عليه السلام فمحمودة لانه قبض عنها فتعينت وهي ثمانية
أحدها وهي أول أرض ملكها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصية بخيريق

إليه فودي كان حراماً من عباءة بنى النضير آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
 أحد وكانت له سبعة حواط وهي المنبت والصفافية والدلال والحسنى وبرقة
 والاعراف والمسرية فوصى بها رسول الله وجعلها صدقة عليه حين أسلم وقابل
 معه بأحد حتى قتل رحمه الله والصدقة الثانية أرضه من أموال بنى النضير بالمدينة
 وهي أول أرض أفاها الله على رسوله فأجلاهم عنها وكف عن دماءهم وجعل
 لهم ما حملته الأبل من أموالهم إلا الخلفة وهي السلاح فخرجوا بما استقأت أباهم
 إلى خيبر والشام وخلعت أرضهم كلها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما كان
 ليامين بن عبيد وأبي سعد بن وهب فانهما استما قبل لظفر فاحر راسلهم ما جميع
 أموالهم ثم قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سوى الأرضين من أموالهم على
 المهاجرين الأولين دون الأنصار إلا سهل بن حنيف وأباد جانة سمالك بن خرشة
 فانهما ذكرا فقرا فاعطاهما وجلس الأرض على نفسه فكانت من صدقاته
 يضعها حيث يشاء وينفق منها على أزواجه ثم سئلها عمر إلى العباس وعلى
 رضوان الله عليهم ما ليه قوماً بمصر فها والصدقة الثالثة والرابعة والخامسة ثلاثة
 حصون من خيبر وكانت خيبر ثمانية حصون ناعم والقموص وشق والطاة
 والكتيبة والوطيج والسلام وحسن الصعب بن معاذ وكان أول حصن فتحه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ناعم وعنده قتل محمود بن مسيلة أخو محمد بن
 مسيلة والثاني القموص وهو حصن ابن أبي الحقيق ومن سبيته اصطفى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية بنت حيي بن أخطيب وكانت عند كنانة بن
 الربيع بن أبي الحقيق فاعتقها رسول الله صلى الله عليه وسلم وتزوجها وجعل
 عتقها صدقاتها ثم حصن الصعب بن معاذ وكان أعظم حصون خيبر وأكثرها
 مالاً وأطعمها وحيواناً ثم شق والطاة والكتيبة فهذه الحصون الستة فتحها عذوة
 ثم افتتح الوطيج والسلام وهي آخر فتوح خيبر صلحاً بعد أن حاصرهم وضع عنهم
 ليلة فسالوه أن يسرفهم ويحقن لهم دماءهم ففعل ذلك ولذلك من هذه الحصون
 الثمانية ثلاثة حصون الكتيبة والوطيج والسلام أما الكتيبة فاعذبها بنحس
 النخبة وأما الوطيج والسلام فهما ما أفاها الله عليه لانه فتحهما صلحاً فصار
 هذه الحصون الثلاثة باقية والحسن خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فتصدق بها وكانت من صدقاته وقسم الخنزة لباقية بين الغنائين وفي جللتها

وادى خيبر ووادى السيرير ووادى حاضر على ثمانية عشر سهماً وكانت عدة
 من قدمت عليه ألفاً وأربعمائة وهم أهل الحديبية من شهد منهم خيبر ومن
 غاب عنها ولم يعجب عنها إلا جابر بن عبد الله قسم له كسبهم من حضرها وكان
 فيهم مائة فارس أسلحتهم ستون سهم ألف ومائة سهم لآل ف ومائتي رجل
 فكانت سهام جميعهم أربعمائة سهم أعطى لكل مائة سهماً فذلك
 صارت خيبر مقومة على ثمانية عشر سهماً والصدقة السادسة النصف من
 ذلك فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح خيبر جاءه أهل ذلك فصالحوه
 ببشارة محبته من مسعود على أن له نصف أرضهم ونخلهم بعاملهم عليه ولهم
 النصف الآخر فصارت النصف منها من صدقاته مساوية مع أهلها بالنصف من
 ثمرها والنصف الآخر خالص لهم إلى أن أجلاهم عربس لحطاب رضى الله عنه
 فيمن أجلاهم من أهل الدعة عن الجبار فقوم ذلك ودفع اليهم نصف العينة فباع
 ذلك ستين ألف درهم وكان الذي قومه ما لكبن السهم وسهل بن أبي حنيفة
 وزير بني نابت فصارت نصفها من صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصفها
 الآخر لكافة المسلمين ومصرف النصفين الآخر سواء والصدقة السابعة
 الثالث من أرض وادى القرى لآن ثلثها كان لبني عذرة وثلاثها لله وللهم
 رسول الله عليه السلام على نصفه فصارت الثلثان لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو من صدقاته وثلاثها لله وللهم وثلاثها لبي عذرة إلى أن أجلاهم عن
 رضى الله عنه عنها وقوم حقه فيها فباع ثمنه تسعين ألف دينار فدفعها
 اليهم وقال لبني عذرة ان شئتم أخذتم نصف ما أعطيت ونعطيك النصف ما عطوه
 وهو حجة وأربعون ألف دينار فصارت نصف الوادى لبني عذرة والنصف الآخر
 الثالث منه في صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم والسادس منه لكافة
 المسلمين ومصرف جميع النصف سواء والصدقة الثامنة موضع سوق بالمدينة
 يقال له مهرود استقطعها مروان من عتار رضى الله عنه فمقتم الناس بها عليه
 فاحتمل أن يكون أقطاع تضمين لا تمليك ليكون له في الجواز وجه فله ثمان
 صدقات حكما أهل السير ونقلها وجوده وادى المعارى والله أعلم بحقيقة ما ذكرنا
 فاما ما سوى هذه الصدقات الثمانية من أمهله فله صدقة مدحكي لواءى أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرب من أبيه عبد الله أم أيمن الحديبية والله

بركة وخسة أجال وقطعة من غنم وقيل ومولاهم شقران وابنه صالحا وقد شهد
بذرا وورث من أمه أمية بنت وهب الزهرية دارها التي ولد فيها في شعب بني
علي وورث من زوجته خديجة بنت خويلد رضي الله عنها دارها بمكة بين الصفا
والمروة خلف سوق العطارين وأموالها فكان حكيم بن خرم اشترى خديجة
زيد بن حارثة من سوق عكاظ بأربع مائة درهم فاستوهبه بها رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاعتقه وزوجه أم أيمن فولدت أم أيمن منه أسامة بعد
النزوة فاما الداران فان عقيل بن أبي طالب باعهما بعد هجرة رسول الله صلى
الله عليه وسلم فلما قدم مكة في حجة الوداع قيل له في أي داريك تنزل فقال
هل تريد لتسا عقيل من رابع فلم يرجع فيما باعه عقيل لانه تغلب عليه ومكة
دار حرب يومئذ وأجرى عليه حكم لمستهلك فخرحت هاتان الداران من صدقاته
وأما دور أرواح النبي عليه السلام فقد كان أعطى كل واحدة منهن الدار التي
تسكنها ووصى بذلك لهن فان كان ذلك منه عطية فملك فهي خارجة من
صدقاته وان كان عطية سكنى وارفاق فهي من جلة صدقاته وقد دخلت
اليوم في المسجد ولا أحسب انها ما خرج عنه وأما رجل رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقد روى هشام الكافي عن عوفة المحكم ان أبا بكر الصديق رضي
الله عنه دفع الى علي رضي الله عنه آلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودابته
وحناءه وقال ما سوى ذلك صدقة وروى الاسود عن عائشة رضي الله عنها
قالت توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهوبة عندي ودي ثلثين
صاعا من شعير فان كانت درعه المروفة بالبزاة فقد حكى انها كانت على
الحسين بن علي رضوان الله عليهما يوم قتل فاعتدها عبيد الله بن زياد فقتل
الحنازة عبيد الله بن زياد صارت الدرعة الى عبيد بن الحصين فحفظها ثم ان حاله
ابن عبد الله بن خالد بن أسيد وكان أمير البصرة سأل عباد عنها فجعلدها ياها
فضر به مائة سوط فكتب اليه عبد الملك بن مروان مثل عساة لا يضرب انما
كان ينبغي أن يقتل أو يعق عنه ثم لم يعرف للدرع خبر بعد ذلك وأما البردة
فقد اختلف الناس فيها فحكى بان بن تغلب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان وهبها لكرم بن زهير واشتراها منه معاوية رضي الله عنه وهي التي يلبسها
الخلفاء وحكى حمزة بن ربيعة ان هذه البردة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

أعطاهما أهل أيلة أما نالهما وخذها منهم - عبيد بن خالد بن أبي أوفى وكان عاملا عليهم من قبل مروان بن محمد فبعث بها إليه وكانت في خزانته حتى أخذت بعد قتله وقيل اشتراها أبو العباس السفاح بثلاث مائة دينار وأما القضيبي فهو من تركته رسول الله صلى الله عليه وسلم التي هي صدقة وقد صار مع البردة من شعار الخلافة وأما الخاتم فابسه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان رضى الله عنهم حتى سقط من يده في بئر فلم يجدوه - فهذا شرح ما قبض عن رسول الله من صدقته وتركته

(فصل) وأما ما عند الحرم والحجرام من سائر البلاد فقد ذكرنا انقسامها أربعة أقسام قسم أسلم عليه أهلها فيكون أرض عشر وقسم أحياء المسلمون فيكون على أحيوه معشورا وقسم ملكه الغمامون عنوة فيكون معشورا وقسم صومع أهلها عليه فيكون قباة بوضع عليه الحراج وهذا القسم ينقسم قسمين أحدهما ما صومعوا على زوال ملكهم عنه فلا يجوز بيعه بكون الحراج أجرة لا يسقط بإسلام أهلها ويؤخذ من المثل وأهل الدمة والثاني ما صومعوا على بقاء ملكهم عليه فيجوز بيعه ويكون الحراج حرة تسقط بإسلامهم ويؤخذ من أهل الدمة ولا يؤخذ من المسلمين واذا قد انقسمت البلاد على هذه الأقسام فلتشرح حكم أرض السواد فانه الأصل حكم الفقهاء فيها بما يعتبر به نظائرهما وهذا السواد يشار به إلى سواد كسرى الذي فتحه المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه من أرض العراق هي سواد السواد بزرع والاشجار لانه حين تأنح جزيرة العرب التي لا زرع فيها ولا تنجر كانوا ادخر حوامن أرضهم اليه طهرت لهم خضرة الزرع والاشجار وهم يجدهون بين الخضرة والسواد في الاسامي كما قال الغضيل بن العباس بن عتبة بن أبي طالب وكان أسود اللون (الرميل)

وأما لا حصر من يعرفني * أحضر الجلمدة من نسل العرب فموا خضرة العراق سوادا وهي عراقا لاستواء أرضه حين نعلت من جبال تعلوا وأودية تنخفض والعراق في كلام العرب هو الاستواء قال لشاعر (السريع)

سقم إلى الحنق لهم وساقرا * سياق من ليس له عراق

أى ليس له استواء وحد السواد طولاً من حدبته الموصول إلى عبادان وعرضاً من عذيب القادسية إلى حلوان يكون طوله مائة وستين فرسخاً وعرضه ثمانين فرسخاً فاما العراق فهو في العرض مستوعب لارض السواد عراً ويقصر عن طوله في العرف لان أوله من شمر في دجلة بلغت وفي غربها حربي ثم تمتد إلى آخر أعمال البصرة من جزيرة عبادان فيكون طوله مائة وخمسة وعشرين فرسخاً يقصر عن طول السواد بخمسة وثلاثين فرسخاً وعرضه مع تبعه في العرف ثمانون فرسخاً كالسواد قال قدامة بن جعفر يكون ذلك مكرماً عشرة آلاف فرسخ وطول عرش اثنا عشر ألف ذراع بالذراع المرسله ويكون بذراع المساحة وهي الذراع المشبعة تسعة آلاف ذراع فيكون ذلك اذا ضرب في مثله وهو تكبير فرسخ في فرسخ اثنين وعشرين ألف جريب وجمجمة حربي فاذ ضرب ذلك في عدد العرش وهي عشرة آلاف فرسخ بلغ مائتي ألف ألف وخمسة وعشرين ألفاً جريب يسقط منها بالتحسين مواضع التلال والآكام والسبخ واللاجام ومداس الطرق والمخاض ومجاري الانهار وعراض المدن والقرى ومواضع الارحاء والريدان والقنابر والشار وابات والبنادر ومطارج القصب وأبواب البحر وعبر ذلك الثلث وهرجة وسبعون ألف ألف جريب يصير الباقي من مساحة العراق مائة ألف ألف وخمسين ألف ألف جريب يراحم منها النصف ويكون النصف مروجاً مع ما في الجميع من الخيل والكرم والاشجار فاذا اضيف الى ما ذكره قدامة في مساحة العراق ما زاد عليها من بقية السواد وهو خمسة وثلاثون فرسخاً كانت الزيادة على تلك المساحة قدر ربعها فيصير ذلك مساحة جميع ما يصلح للزراعة والغرس من ارض السواد وفي المتن ذكر ان يستوعب زرع جميعه وقد يتعطل منه بالعواض والمحاذات ما لا ينحصر وقد قيل انه بلغت مساحة السواد في أيام كسرى ابن قباد مائة ألف وخمسين ألف ألف جريب وكان مبلغ ارتفاعه مائتي ألف ألف وسبعة وثمانين ألف ألف درهم بوزن سبعة لانه كان يأخذ على كل جريب درهما وبقير اثنتي عشرة دراهم بوزن المثقال وان مساحة ما كان يزرع منه على عهد كسرى رضي الله عنه من اثنين وثلاثين ألف ألف ألف جريب إلى ستة وثلاثين ألف ألف جريب واذ قد استقر ما ذكرناه من حدود السواد ومساحة مزارعه

الاثنون بالثدي
هو الموقد والعامه
شعبه والجمع
انانين اه

فقد اختلف الفقهاء في فتحه وفي حكمه فذهب أهل العراق الى انه فتح عنوة
 لكن لم يفتحهم عمر رضي الله عنه بين الغانمين وأقره على سكانه وضرب الخراج
 على أرضه وانظروا من مذهب الشافعي رحمه الله في السواد أنه فتح عنوة
 واقامه الغانمون ملكا ثم استسلم عمر رضي الله عنه فغزوا الاطاحة استطاب
 نفوسهم بمال عاوضهم به عن حقوقهم منه فيما خلاص المظنون وضرب عمر رضي
 الله عنه عليه خراجا واحتلف أصحاب الشافعي في حكمه فذهب أبو سعيد
 الاصبغري في كثير منهم الى أن عمر رضي الله عنه وقفه على كافة المسلمين
 وأقره في أيدي أربابه بخراج ضرب به على رقاب الارضين يكون اجرة لها تؤدى في
 كل عام وان لم تقدر مذهبها المعلوم المصلحة فيها وصارت بوقفه شافعي حكم ما أقامه
 الله على رسوله من غيبه وانما الى وأموال بني لنضير و يكون الماء ومن
 خراجها مصر وفاقى المصالح ولا يكون فيئنا محررا لانه قد حرس ولا يكون
 مقصورا على الجيش لانه وقف على عامة المسلمين فصار مصرفه في عموم
 مصالحهم التي منها أرزاق الجيش وتخصيص الثغور وبناء الجوامع والقنابر
 وكراء الانهار وأرزاق من تمهم المصلحة من القصة ولشهود واقعة
 والقراء والائمة والمؤدنين ولهذا يجمع من يبيع رقابها وتكون المعوضة عليها
 ما لا يتفاد لا تنال الايدي وجواز التصرف لا يشوب المالك الاعلى ما احدث فيها
 من عرس وبناء وقيل ان عمر رضي الله عنه وقف السواد برأى على بن ابي طالب
 ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما وقال أبو العباس بن سريج في نفر من أصحاب
 الشافعي ان عمر رضي الله عنه حين استنزل الغانمين عن السواد باعه على الاكرة
 والدهاقين بالمال الذي وضعه عليها خراجا يؤدونه في كل عام فكان الخراج
 ثم اوجارته له في عموم المصالح كما قبل بجوز مثله في الاجارة وأن يبيع أرض
 السواد بجوز ويكون البيع موحبا للتخليت وأما قدر الخراج المضروب عليها
 فقد حكى عمرو بن ميمون ان عمر رضي الله عنه حين استخاض السواد بعث
 حذيفة على ما رواه حذيفة وبعث عثمان بن حنيف على ما دون حذيفة قال
 الشعبي فمضى عثمان بن حنيف لسواد فوجده ستة وثلاثين ألف ألف جريص
 فوضع على كل جريص درهما وفتح القاسم بلغني ان القفير مكيال لم يدم يدي
 الشابران قال يحيى بن آدم هو الختم المحاجي وروى قتادة عن أبي مخنف أن

عثمان بن حنيف جعل على كل جريب من الكرم عشرة دراهم وعلى كل
 جريب من النخل ثمانية دراهم وعلى كل جريب من فصص السكر ستة دراهم
 وعلى كل جريب من اربعة حصة دراهم وعلى كل جريب من البر اربعة
 دراهم وعلى كل جريب من الشعير درهمين فكان خراج البر والشعير في هذه
 الرواية بخلاف خراجهم في الرواية لآخرى وهذا الاختلاف النواحي بحسب
 ما تقتضيه وكانت ذراع حذيفة وعثمان بن حنيف ذراع اليد وقبضة واهاما
 مسدودا وكان السواد في أول أيام العرس جاريا على المقاسمة الى أن مضى
 ووضع الخراج عليه فبادن فيروز ما ارتفع له بالمساحة مائة وخمسون ألف ألف
 درهم بوزن المتقال وكان السبب في مساحته وان كان من قبل جاريا على
 المقاسمة ما سكتي انه خرج يوم ما يتصيد فافترق الى شجر من ارضه فدخل فيه الصياد
 فقصه الى رابية يشرف منها على الشجر ابرى ما فيه من الصياد فرأى امرأة
 تتحرق في بستان فيه نخل ورماد منمر ومعه اصبي يريد أن يتناول شيئا من الرمان
 وهي تغمه فحبب منها وأخذ اليه رسولها يسألها عن سبب منع ولدها من
 الرمان فقالت اني لملك حقل مليان اغنام اقتضه وخاف أن يسلب منه شيئا لانه
 أخذ حقه ففرق تلك لقوله لها وأدركه رافعة رعيته فتقدم الى وزيرائه بالمساحة
 التي يقارب قسطها ما يحصل بالمقاسمة لجتديد كل انسان الى ما يملكه في وقت
 حاجته اليه فكان العرس على هذا في بقية أيامهم وجاء الاسلام فاقروه عشرين
 الخطاب على المساحة والخراج فبلغ ارتفاعه في أيامه مائة ألف ألف وعشرين
 ألف ألف درهم وجاء عبيد الله بن زياد مائة ألف ألف ووجهه وثلانين ألف
 ألف درهم بعثهم وطما وجباجم الحاج مائة ألف ألف ومائة عشرة ألف ألف
 بعثهم ونوابه وحباء عرس عبد العزيز رحمه الله مائة ألف ألف وعشرين ألف
 ألف بعثهم وعمارته وكان ابن هبيرة يجيبه مائة ألف ألف سوى طعام الجدد
 وأزراق المقاتلة وكان يوسف بن عمار يحمل في كل سنة من ستين ألف ألف
 الى سبعين ألف ألف ويحتسب ببعطاء من قبله من أهل الشام ستة عشر ألف
 ألف وفي نفقة البريد أربعة آلاف ألف درهم وفي الطوارق ألف ألف
 ويسقى في بيوت الاحداث والعواثق عشرة آلاف ألف درهم وقال عبد الرحمن
 ابن جعفر بن سليمان ارتفاع هذه الاقليم في الخشب ألف ألف ألف ثلاث مرات

فما نقص من مال الرعية زاد في مال السلطان وما نقص من مال السلطان زاد في مال الرعية ولم يزل السواد على المساحة والمخراج الى ان عدل بهم المنصور رضى الله عنه في الدولة العباسية عن المخراج الى المقاسمة لان السخرة نقص فلم تصب الغلات بمخراجها ونخب السواد فجعله مقاسمة وأشار أبو عبيد الله على المهدي أن يجعل أرض المخراج مقاسمة بالنصف ان سقى سيجها وفي الدولة على الثالث وفي الدوايب على الربع لانني عليهم سواء وأن يعمل في الخيل والكرم والشجر مساحة مخرج بحسب قربه من الاسواق والعرض ويكون البين مثل المقاسمة واذا باع حاصل الغلة ما بقي بمخراجين أخذ منها حرا كما لا وادانقص تركه فهذا ما جرى في أرض السواد والذي يوحده الحكم أن حراها هو المضروب على الأول وتغييره الى المقاسمة اذا كان لسبب حادث اقتضاه اجتهاد الاثمة فيكون أمضى مع بقائه سببه وأما في حاله الاول عند روال سببه اذ ليس للامام أن ينقص اجتهاد من تقدمه فاما من بين العمال لاموال العشر والمخراج فبما لم لا يتبعني به في الشرع حكم لان العامل مؤتمن يستوفي ما وجب ويؤدي ما حصل فهو كالوكيل الذي اذا أدى الامانة لم يضمن نقصا ولم يملك زيادة وضمان الاموال بقدر ما يلزمه بفضي الافتصار عليه في تلك المازاد وعمر ما نقص وهذا ما صرح لوضع العمالة وحكم الامانة بطل وحكى أن رجلا أتى ابن عباس رضى الله عنه يتقبل منه الابنة بمائة ألف درهم فضر به مائة سوط واصله حيا نعيروا وادما ولقد خطب عمر بن الخطاب رضى الله عنه الناس جميع في خطبته بين صفتهم وصفة ولايته عليهم وحكم لمال الذي يابهم بها هو الصواب المسموع والحق المنوع فقال ايها الناس افرؤا القرآن تعرفوا به وعملوا بما فيه تسكونوا من أهله ولن يبلغ ذو حق حقه أن يطاع في معصية الله ألا والله ان يعدم من رزق وان يغرب من أجل أن يقول المرء حسنا ألا وانى ما وجدت صلاحا ولا نى الله الا بثلاث أداء الامانة ولاخذ بالقوة والحكم بما أمر الله ألا وانى ما وجدت صلاح هذا المسال الا بثلاث ان يؤخذ بحق ومن يعطى في حق وأن يمنع من باطل ألا وانى في ما لكم كوني اليقيم ان اسئعت عيت اسئعت وان افقرت اكلت بالمعروف كيتيم لبيمة الاعرابية

(الباب الخامس عشر في أحياء الموت واستخراج المياه)*

من أحيى مراً ملكه باذن الامام وبغير ادنه ووقا أبو حنيفة لا يجوز احياء ما الا
 بادن الامام لقول النبي عليه السلام ليس لاحد لاماطات به نفس امامه وفي
 قول النبي صلى الله عليه وسلم من أحيى أرضاً مواتاً فهي له دليل على ان ملك
 الموات معتبر بالاحياء دون اذن الامام والموات عند الشافعي كلام يمكن عامراً
 ولا حياً العامر وان كان متصلاً بعامر وقال أبو حنيفة الموات ما بعد من العامر
 ولم ينفقه الماء وقال أبو يوسف الموات كل أرض اذا وقفت على أدناها من العامر
 منقاد بأعلى صوته لم يجمع أقرب اساس اليها في العامر وهذا القولان
 بخبر جابر بن المعمر في اتصال العمارات وبسوى في احياء الموات جبراته
 والاباعد وقال مالك جبراته من أهل العامر أحق باحيائه من الابعاد
 وصفة الاحياء معتبرة بالعرف فيما يراد له للاحياء لان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أعلم في ذلك حاله على العرف المعهود فيه فان أراد احياء الموات
 لتسكن في كان احياء ما بناء والقسيق لانه أقول كمال العمارة التي يمكن سكناها
 وان أراد احيائه للزراع والعمارة بترفيه ثلاثة شروط أحدها جمع التراب
 المحيط بها حتى يصير خارجها وبين غيرها والشافعي سوق الماء إليها ان كانت
 يابساً وحيداً منها ان كانت بطائخ لان احياء اليابس يسرق الماء اليه واحياء
 البطائخ يحبس الماء فيها حتى يمكن زرعها او عمرها في الخائين واثالث حرمها
 والحرم يجمع نارة لمعتدل وكسح المستعلى وطم المحعض فاذا استكملت
 هذه الشروط الثلاثة كمل الاحياء ولكل الحي وغلط بعض اصحاب الشافعي
 فقال لا يملكه حتى يزرعه او يغرسه وهذا لا يملكه بمجرد ان لا يعتبر
 في تلك المسكون وان راع عليها بعد الاحياء من قام بعمرتها وزراعتها كان
 الحي مالاً كالارض والمثيرة المكاللعمارة فان أراد مالك لارض يبعها جازوا
 اراد مالك العمارة يبعها فقد اختلف في حوره فقال أبو حنيفة ان كان له نارة
 جازله يبعها وان لم يكن له نارة لم يخر وقال مالك يجوز له بيع العمارة على
 الاحوال كلها ويجعل الا كاشمري كان في الارض يبعها ربه وقال الشافعي لا يجوز
 له بيع العمارة بمال لان يكون له فيها اعيان فائمة كتخبر او زرع فيجوز له
 بيع الاعيان دون النارة واد تخبر على موات كان أحق باحيائه من غيره فان
 عاب عليه من احياء كان الحي أحق به من لم يخبر فان اراد لم يخبر على الارض

بيدها قبل احياها لم يحضر على الظاهر من مذهب الشافعي وجوه كثيرة من
 أصحابه لانه لما صار بالتجبر عليه الحق بها جازله بيدها كالاملاك فعلى هذا
 لو باعها فتغلب عليها في يد المشتري من أحياءها فقد دزعم ابن أبي هريرة من
 أصحاب الشافعي أن ثمنها لا يسقط عن المشتري لتلك ذلك في يده بعد قبضه وقال
 غيره من أصحابه إن ثمنها لا يسقط عن المشتري لتلك ذلك في يده بعد قبضه لم يسقط
 قالوا إذا تجبر وساق الماء ولم يحترث فقد دزعم لك الماء وما جرى فيه من الموات
 وجرعه ولم يملك ما سواه وإن كان به أحق وجازله ببيع ما جرى فيه الماء وفي جواز
 بيع ما سواه من المحجور ما قد ساء من الوجهين وما أحق من المرات معشور
 لا يجوز أن يضرب عليه خراج سواء ساق في بساتين العشر أو بماء الخراج وقال
 أبو حنيفة وأبو يوسف إن ساق إلى ما أحياه ماء لعشر كانت أرض عشر وإن
 ساق إليها ماء الخراج كانت أرض خراج وقال محمد بن الحسن إن كانت الأرض
 المحيطة على أمار حفرتها إلا عاجم فهي أرض خراج وإن كانت على أنهار أجزاها
 الله عز وجل كدجلة والفرات فهي أرض عشر وقد أجمع العراقيون
 وغيرهم على أن ما أحيا من موات البصرة وسائر أرض عشر أماء على قول محمد
 ابن الحسن فلا تـ دجلة البصرة مما أبرأ الله تعالى من الأنهار وماءها من
 الأنهار الحديثة فهي بحيرة أحمرها المسجون في الموات وأما على قول أبي حنيفة
 فقد اختلف أصحابه في تعديل ذلك على قوانين جعل بعضهم العلة فيه أن ماء
 الخراج يغيب في دجلة البصرة وفي جزرها وأرض البصرة تشرب من مدها ولمدة
 من البحر وأيسر من دجلة والفرات وهذا التعديل فاسد لأن المدة يقيد الماء
 العذب من البحر ولا يمتزج بمائه ولا تشرب وإن كان الماء تشربها إلا من ماء
 دجلة والفرات وقال آخرون من أصحابه منهم من طلقه قس آدم بل العلة فيه أن
 ماء دجلة والفرات يستقر في البطائح فيقطع حكمه ويؤول الانتفاع به ثم
 يخرج إلى دجلة البصرة فلا يكون من ماء الخراج لأن البطائح ليست من أمار
 الخراج وهذا ما يميل فاسد أيضا لأن البطائح بالعراق انبسطت قبل الإسلام
 فتغير حكم الأرض حتى صارت مواتا ولم يتغير حكم الماء وسيد ماء مكاه صاحب
 البر أن ماء دجلة كان ماضيا في الدجلة المعروفة بالغور الذي ينتهي إلى
 دجلة البصرة من المداش في مائة فذمت مستقيمة الممالك محفوفة الجواب وكان

غرض البطائح الآن أرض مزارع وقرى ذات منازل فما كان ملك قبادة بن
 فروز انفتح في أسافل كسكر يثق عظيم أعمل أمره حتى غلب مأوّه وعرق من
 العمارات ما عداه فمساوى أنوشروان ابنه أمر بذلك الماء فترحم بالمستحيات
 حتى عاد بعض تلك الأرض إلى هارتم أو كانت على ذلك في سنة ست من الهجرة
 وهي السنة التي بعث فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن حذافة
 السهمي إلى كسرى رسولاً وهو كسرى أبرويز فزادت دجلة والفرات زيادة
 عظيمة لم ير منها فانبثقت بثوق عظام اجتهد أبرويز في كرها حتى صاب في يوم
 واحد سبعين سكاراً ووسط الأموال على الانطاع فلم يقدر للقاء على حيلة ثم ورد
 المسجون بأعراق وثناغات الفرس بالحروب ففككت البثوق تنفجر فلا
 يلتفت إليها ويهزلدها قين عن سدها فانبثقت البطيحة وعطمت فمساوى
 معاوية رضي الله عنه ولي مولا عبد الله بن دراج نواح العراق فاستخرج له من
 أرض البطائح ما يلبث عليه نخبة ألف ألف درهم واستخرج بعده حسان
 النبطي للوليد بن عبد الملك ثم لما من بعده كثير من أرض البطائح ثم جرى
 الماء على هذا إلى وقتنا حتى صارت جوامد هامدة بل بطائجهاء أكثر وكان
 هذا التعليل من أصحاب أبي حنيفة مع ما نشر عنه من أحوال البطائح عندنا
 دعاهم إليه ما شاهدوا العناية عليه من أجدادهم على أن ما أحصى من موات
 بالمصرة أرض عشر ومما ذلك أهله غير الأحياء وأما حريم ما أحياء من الموات سكنى
 أو زرع فهو من المواتي معتبر بما لا يستغنى عنه تلك الأرض من طريقها
 وفنائها ويجازى ما فيها من مائة مائة وقال أبو حنيفة حريم أرض الرعي ما بهد
 منها ولم يبلغه مأوها وقال أبو يوسف حريمها ما انتهى إليه صوت المأدى من
 حدودها ولو كان لذين القوا بين وجهه لما اتصلت عبارتان ولا تلاصقت
 داران وقد نصرت العصابة رضي الله عنهم البصرة على عهد عمر رضي الله عنه
 وجعلوها خطط القبائل أهلها فجعلوا عرض شارعه الأعراس وهو مريد هاستين
 ذراعاً ووجهه لواء عرض ما سواه من الشوارع عشرين ذراعاً ووجهه لواء عرض كل
 زقاق سبعة أذرع وجعلوا وسط كل حطة رجيبة فسبعة لم يربط خيلهم وقبور
 موتاهم وتلاصقوا في المنازل ولم يبق لواء ذلك إلا على رأي أنفقوا عليه ونص لا يحد
 خلافه وقد روي بشير بن كعب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال اذا اندار القوم في طريق فيجعل سبعة أذرع

«(فصل)» واما المياه المتحرحة فتقسم ثلاثة أقسام مياه أنهار ومياه آبار ومياه عيون فاما الانهار فتقسم ثلاثة أقسام أحدها ما أجراه الله تعالى من كبار الانهار التي لا يجفها الا تميمون كدجلة والفرات ويهيم ان الرافدين وهما يتبع للزرع وللشارية وليس يتصور فيه قصور عن كفاية ولا ضرورة تدعو فيه الى تنازع أو مشاحنة فيجوز ان شاء من الناس ان يأخذ منها الضيعة شربا ويحعل من ضيعته اليها مبيضا ولا يجمع من أخذ شرب ولا يعارض في أحداث مغيض والقسم الثاني ما أجراه الله تعالى من صغار الانهار وهو على ضربين أحدها ان يعلمواؤها وان لم يعلمس ويكفي جميع أهله من غير تقصير فيجوز لكل ذي أرض من أهله ان يأخذ منه شرب أرضه في وقت حاجته ولا يعارض بعضهم بهما فان أراد قوم ان يخرجوا منه نهرا يساق الى أرض أخرى أو يجعلوا اليه مغيص نهرا فظروا ان كان ذلك مضرا بأهل هذا الموضع منه وان لم يصير بهم لم يمنع والضرر الثاني ان يتقل ماء هذا النهر ولا يعلم للشرب الا تحبسه ولما دل من أهل النهر ان يبتدئ يحبسه يسبق أرضه حتى تكفي منه وترتوي ثم يحبسه من يلبه حتى يكون آخرهم أرضا آخرهم حبسا روى عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في شرب الفصل من السيل أن للأعلى أن يشرب قبل الأسفل ثم يرسل الماء الى الأسفل لذى يلبه كذلك حتى يقضى الارصوب وأما قدر ما يحبسه من الماء في أرضه فقدر روى محمد بن يحيى عن أبي ماثس ناعبة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في وادي دهرور أن يحبس الماء في الارض الى الكعبين فإذا انح الى الكعبين أرسل الى الأخرى وقال مالك وقضى في سبل يصحان بمثل ذلك وقدره بالكعبين وليس هذا انقصا منه على العموم في الارمال والبدان لانه مقدر بالحاجة وقد يختلف من جهة أو حدها باختلاف الارضين فمنها ما يرتوي بالسير ومنها ما لا يرتوي الا بالكبر والتسلي باختلاف ما فيها فان للزرع من الشرب قدرا وللحمل والاشجار قدرا والتسلي باختلاف الصيب والتساقط فان لكل واحد من الرمانين قدرا والرابع باختلافها في وقت لزوع وقوله فان لكل واحد من الوقتين قدرا والخامس باختلاف حال الماء في بقاءه وانقطاعه

وانقطاعه فان المنقطع يؤخذ منه ما ينخر والدائم يؤخذ منه ما يستعمل
فلاختلافه من هذه الاوجه المحضة لم يكن تحديد ما يقضاه رسول الله صلى الله
عليه وسلم في أحد ما وكان معتبرا بالعرف والمعهود عند الحاجة اليه فلو سقي رجل
أرضه أو غيرها فسال من مائها الى أرض حاره ففرقه لم يصح لانه تصرف
في ملكه بمباح فان اجتمع في ذلك الماء سبب كالإنسان أحق بصيده من
الاول لانه في ملكه وانقسم الثالث من لاهار ما حتى فره الأدميون لما
أحيوه من الأرضين فيذكر النهر بينهم ملكا مشتركا كإرفاق المرفوع بين
أهله لا يختص أحدهم بمذقه فان كان هذا النهر بالبصرة يدخله ماء المذقه و
يخرج أهله لا يتشاجون فيه لا تساع مائه ولا يحتاجون الى حبسه له اقوه بماذا
الى المخذ لدى يرتوي منه جميع الأرضين ثم يقبض بعد الارتواء في الجزر وان
كان بغیر البصرة من البلاد التي لا مذقيها ولا حر فالنهر يملك من احده من
أرباب الأرضين لاحق فيه اغبره في شربه ولا معيص ولا يحدوز لواحد من
أهله أن ينهره بنصب عارة عليه ولا يرفع مائه ولا اد رعاية الاعراض
جميع أهله لا شترأ كههم فعماءهم موع من لثقرته كما لا يجوز في الزقاق
المرفوع أن يفتح اليه بابا ولا أن يخرج عليه جانا ولا يعتد عليه من الاعراض
جميعهم ثم لا يتخلوا حال شربهم منه من ثلاثة اقسام أحدها أن يقدوا بوا
عليه بالايام أن يقدوا بالاعاءات ان كثر وارتفعوا ان تدرعوا في التريب
حتى يستقر لهم ترتيب الاول ومن يليه ويختص كل واحد منهم به لا يشركه
غيره فيه انهم من بعدهم على ما ترتبوا واقسم اني أن يقتسموا من النهر عرضا
متشعبة أخذ جانبي النهر ويقسم فيها حصة موقرة موقرة من الماء يدخل
في كل حفرة منها قدر ما تستحقه صاحبها من حصة أو غير ذلك الى أرضه
على الادرار والقسم اثبات أن يحفر كل واحد منهم في وجه أرضه نورا مقدرا
لهم بانعاقهم أو على مساحة أملا كههم يأخذ من ماء لهرق حقه ويساوي
فيه جميع شركائه وليس له أن يزيد فيه ولا لهم أن ينقصوه ولا يوجب لهم أن
يؤخروا به مقدما كما ليس لواحد من أهل الزقاق المرفوع أن يؤخر بامقه قوما
وليس له أن يقدم شربا مؤخرا وان حاز أن يقدم بآباء مؤخر لان في تقديم الباب
المؤخر اقتصارا على نص الحق وفي تقديم الشرب المؤخر زيادة على الحق فأما

حريم هذا الهرم المذخور في الموان فهو عند الشافعي معتبر بعرف الناس في مثله وكذلك حكم القساء لأن القساء نهر باطن وقال أبو حنيفة حريم الهرم لما طينه قال أبو يوسف وحريم القنطرة ما لم يصب على وجه الأرض وكان جامعاً للماء ولهذا القول وجه مستحسن

*(فصل) * وأما لا يار فلما فرها ثلاثة أحوال أحدها أن يحفرها لسانه فيكون ماؤها مشتملاً على ما فرها فيه كاحدهم قد وقف عثمان رضي الله عنه بئر رومة فكان يضرب بدلوه مع الساس ويشترك في مائها إذا اتسع شرب الحيوان وسقى الزرع فان ضايق مائها عنهما كان شرب الحيوان أولى به من الزرع ويشترك فيها الأتديون والبهائم فان ضايق عنهما كان الأتديون بمائها أحق من البهائم والمخالفة لسانية أن يحفرها لارتفاعه بمائها كالسادية إذا انصبوا أرضاً وحفروا فيها بئراً لشربهم وشرب مواشيهم كانوا أحق بمائها ما أفاضوا عليها في جمعهم وعاليهم بدل الفضل من مائها للشاربين دون غيرهم فإذا ارتحلوا عنها صارت البئر سانية فتكون خاصة الابتداء وطاعة الانتهاء فان عادوا إليها بعد الارتحال عنها كانوا هم وغيرهم سواء فيها ويكون السابق إليها أحق بها والمخالفة لسانية أن يحفرها لعمقه ما كان في المبلغ بالمحفر إلى استنباط مائها لم يستقر ملكه عليها وإذا استنبط ماؤها استقر ملكه بكلال الأحياء إلا أن يحتاج إلى ما في يدون طيها من كمال الأحياء واستقرار الملك ثم يصير ما الكاهن ومحرمهما واحتلف الفقهاء في قدر حريمها فذهب الشافعي رحمه الله إلى أنه معتبر بالعرف المذهبي في مثلهما وقال أبو حنيفة حريم البئر الناضح خمسون ذراعاً وقال أبو يوسف حريمها ستون ذراعاً إلا أن يكون رشاؤها أبعد فيكون لها ما تنفي رشاؤها قال أبو يوسف وحريم بئر اعطى أربعون ذراعاً وهذه مقادير لا تثبت إلا بنص فان جاءها نص كان متبعها وإلا فهو معلول وللتقدير ينتهي الرشاء وجه بصحاه بباره ويصكو دأخلا في العرف المعتبر فإذا استقر ملكه على الثروة حريمها فهو أحق بمائها واحتلف أصحاب الشافعي هل يصير ما الكاله قبل استنقاؤه وحيازته فذهب بعضهم إلى أنه يجري على ملكه في قراره قبل حيازته كما ذاملك معد ما ملك ما فيه قبل أخذه ويجوز بيعه قبل استنقاؤه ومن استنقاؤه بغير إرادته استرجع منه وقال آخرون

لا يملكه الا بعد المحيضة لان أصله موضوع على الاباحة وله أن يمنع من
التصرف فيها باستقائه فان غلبه من استقاء لم يرجع منه شيئاً اذا استقر حكم
هذه البئر في اختصاصه بملكها واستحقاقه لمائها فله سقي مواشيه وزرعها
وتجديله وأشجاره فان لم يفضل عن كفايته فضل لم يلزمه بذل شيء منه الا مضطر
عن نفس وروى المحسن رحمه الله أن رجلاً أتى أهل ماء واستقاهم فلم يسقوه
حتى مات فاعزهم عمر رضي الله عنه الدية وان فضل منه بعد كفايته فصل
لزمه على مذهب الشافعي أن يـ بذل فضل مائه للشاربة من أرباب المواشي
والحيوان دون الزرع والأشجار وقال من أمهات أبي عبيد بن جربة
لا يلزمه بذل الفضل منه للحيوان ولا زرع وقال آخرون منهم يلزمه بدله
للحيوان دون الزرع وما ذهب إليه الشافعي من وجوب بدله للحيوان دون
الزرع هو المأثور عن روى أبو يزيد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمنع فصل الماء ليعجب به فضل الكلالة منه
الله فصل رجه يوم القيامة وبذل هذا الفصل معتبر باربعة شروط أحدها
أن يكون في قرار البئر فان استقاهم لم يلزمه بدله والثاني أن يكون
متصلاً بالكلية قال لا يقرب من الكلالة يلزمه بدله والثالث أن لا يجد المواشي
غيره فان وجدت مباحة لم يلزمه بدله وعدلت المواشي الى الماء المباح وان
كان غيره من الموجودات ملوكة لزم كل واحد من مالكي الماء أن يـ بذل فصل
مائه لمن ورد اليه فاذا اكتفت المواشي بفضل أحد الماءين سقط الفرض عن
الآخر والرابع أن لا يكون عليه في ورود المواشي الى مائه ضرر يلحقه في زرع
ولا ماشية فان لحقه يورودها ضرر من وجار للرعاة استقاء فصل الماء لها اذا
كانت هذه الشروط الأربع لم يلزمه بذل الفصل وحرم عليه أن يأخذ له غنماً ويجوز
مع الإحلال هذه الشروط أن يأخذ غنماً اذا باعه بمقدار يكبل أو وزن ولا يجوز
أن يبيعها فافاً ولا مقدراً بربى ماشية أو زرع وإذا احتقر بئراً أو ملكها
وحرعها ثم احتقر آخر بعد حرعها بئراً فغضب ما لاؤل إليها وعار فيها أقر عليها
ولم يجمع منها وكذلك لو حرعها لظهور فتعبر بها ماء لاؤل أقرت وقال مالك اذا
نصب ماء لاؤل إليها أو تغير بها منع منها وطمت
(فصل) وأما العيون فتقسم ثلاثة أقسام أحدها أن يكون مما أبيع الله

نعمالي ماءها ولم يستبطله الا ذميون في حكمها حكم ما أجراه الله تعالى من
الانهار ولمن أحس أرضا بما فيها أن يأخذ منه قدر كفايته فان تشاحوا فيه لضيقه
روعي ما أحس بها من المرات فان تقدم به بعضهم على بعض كان لأشبههم
احياء أن يستوفي ثم شرب أرصه ثم لمن يليه فان قصر الشرب عن بعضهم كان
بعضهم في حق الآخر وان اشتركو في الاحياء على سواء ولم يستبق به بعضهم
بعضا فصاروا فيه اما بقية الماء واما بالملء اياه عليه والقسم الثاني أن يستبطلها
الاذميون فتكون ملكا لمن استبطلها ويملك معها حريمها وهو على مذهب
الشافعي معتبر بالعرف الملهود في مثله. ومقتضى الحاجة الداعية اليها وقال
أبو حنيفة حريم العرس خمسة أذرع ثم تستبطل هذه لعين سرق ماؤها في حيث
شاء وكان ما جرى فيه ماؤها ملكه وحريمه والقسم الثالث أن يستبطلها
الزجل في ملكه فيكون أحق بماؤها: لثرب أرصه وان كان قدر كفايتها فلا حق
عليه فيه الا لشارب مضطر وان فضل عن كفايته وأردأ ربحي بفصله أرضا
موتافا فهو أحق به لثرب ما أحياه وان لم يرد لمواثب احياه ماله لارباب
المواثب دون الزرع كحصول ماء بئر فان اعتاض عليه من ارباب الزرع
حارون اعتاض من ارباب المواثب لم يجر ويجوز لمن اعتاض في البادية بئر
ملكها أو عينها تستبطلها بالبيعها ولا يحرم عليه ثمنها وقال سعيد بن المسيب
وان أتي دث لا يجوز له بيعها ويحرم عليه ثمنها وقال عمر بن عبد العزيز
وأبو الزناد ان باعها لربعة جاز وان باعها لخمسة لم يجر وكان أقرب الناس الى
المساك أحق ما يغبر عن فان رجع المحلى فهو وأملك لها

(الباب السادس عشر في الحي والارفاق)

وحى المواثب هو المنع من احياه ملا كما يكون مستبق الاباحة لبث الكلاء
ورعى المواثب قد حى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدينه وصعد حذرا
بالقبيل قول أبو عبيد وهو النقيع بالسوق وقال هذا حاي وأشار بيده الى القاع
وهو قدر ميل في ستة أميال جهاد تحيل المسلمين من الانصار والمهاجرين فأما حى
الاثمة من بعده فان جواه جميع الموت أرا كثر لم يجر وان جواه أقله لم يجر
من الناس أولاد غنياتهم لم يجر وان جواه لكافة المسلمين أولاد غنياتهم والمساكين

ففي جوارزه قولان أحدهما لا يجوز ويكون المحمي حاصرا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواية الصعبي بن جثامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جى البقيع قال لا جى إلا الله ورسوله والقول الثاني أن جى الآية بعدم جارى جوارزه لأنه لا يمكن فعل ذلك بصلاح المسلمين لأنفسه فكذلك من قام مقامه في مصالحتهم قد جى أبو بكر رضى الله عنه بالريذة لأهل الصدقة واستعمل عليه مرلا بأسلامة وحي عمر رضى الله عنه من الدرف مثل ما جاء أبو بكر من الريذة وروى عليه مولى له يقال هني وقال يا هني مم جاحك عن الناس واتفق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصريعة ورب العينة وإياك ونعم ابن عفان وابن عوف فأنهما أني لك ما شئتما يرجع إلى محل وزرع وإن رب الصريعة ورب العينة يأتيني به فيقول يا أمير المؤمنين افتركه أم لا أياك فاسكلاه هون على من الديار ولدرهم والذي يسمي بسده لولا المسال الذي أحل عليه في سبيل الله ما جئت عليهم من بلادهم شيئا فاما قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا جى إلا الله ورسوله فمعناه لا جى إلا على مثل ما جاء لله ورسوله لله قرء والمساكين والمصالح كافة المسلمين لا على مثل ما كانوا عليه في الجاهلية من تفرد المير منهم بالمحمي لنفسه كالذي كان يفعله كليب بن وائل فإنه كان يوافي

بكتاب على نشار من الأرض ثم يستعديه ويحمي ما انتهى إليه عواده من كل الجهات وتشارك الناس فيما عاده حتى كاد ذلك سب قتله وفيه بقول العباس

ابن مرداس (الطويل)

أه

كما كان يبعثها كليب بطه * من العرعري طاح وهو قتيلا
على وائل أديرك الكلب ما بها * وادع مع الأدباء منها حلولا
وإذا جرى على الأرض حكم محاسنة فامواتها سبلا وسع من أحيائها أمدكا
روعى حكم الحمى فإن كان لك كافة تراوى فيه جيعهم من عنى وفقير ومهم
وذمى في رعى كلاته بخياهم وما شئتهم فإن خص به المسكون اشترك فيه أعيانهم
وفقراؤهم ومنع منه أهل الدمة وإن خص به الفقراء والمساكين منع منه
الاعبياء وأهل الدمة ولا يجوز أن يخص به الاعبياء دون الفقراء ولا أهل الدمة
دون المسلمين وإن خص به نعم الصدقة أو حيل المجاهدين لم يشركهم فيه غيرهم
ثم يذكر المحمي جارى على ما استقر عليه من عموم وخصوص فلو اتسع المحمي

المختصوص لعموم الناس حاران يشتركون فيهما لارتفاع الضرر عن من خص به
ولو صاق الحمى العام عن جميع الناس لم يجز أن يختص به أعني أنهم وفي جواز
اختصاصه فقرأهم به وجهان وإذا استقر حكم الحمى على أرض فاقدم عليها من
أحيائها ونقص جاءه أروعي المحامان كان مما جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان الحمى ثابته والأحياء باطلا والمتعرض لأحيائه مردودا من جوار الأسى إذا
كان سبب الحمى باقيا لانه لا يجوز أن يعارض حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
بتقص ولا ابطال وإن كان من حمى الأئمة بعده ففي انفراد أحياءه قولان
أحدهما لا يفرض ويجرى عليه حكم الحمى كالذي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
لانه حكمه قد ثبت في القول الثاني بقراءة الأحياء ويكرن حكمه أثبت من الحمى
اتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله من أحيى أرضا مواتا فهي له
ولا يجوز لأحد من الولاة أن يأخذ من أرباب المواشي عوضا عن مراعى موات
أو حصى لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والماء والنار
والكلالة

* (فصل) وأما الارفاق فهو رفاق الناس بمقاعد الاسواق وافية الشوارع
وحريم الامصار ومنازل الاسفار فيقسم ثلاثة أقسام قسم يختص بالارتفاع فيه
بالعماري والعلوات وقسم يختص بالارتفاع فيه بأفنية الاملاك وقسم يختص
بالشوارع والطرق * فاما القسم الاول وهو ما يختص بالعماري والعلوات
فمكة منازل الاسفار وحلول المياه وذلك صريحا أحدهما ان يكون لاختيار
السابلة واستراحة المسافرين فيه فلا نظر لسلطان فيه لبعده عنه وضرورة
السابلة اليه والذي يختص السلطان به من ذلك اصلاح عورته وحفظ مياهه
والحجاية بين الناس وبين نزوله ويكون السابق الى المنزل الحق بحلوله فيه من
المسافر حتى يرتحل عنه لقول النبي صلى الله عليه وسلم مني مناخ من سبق اليها
فان وردوه على سواء وتنازعوا فيه نظر في التمهيد بينهم بما يزيل تنازعهم
وكذلك الدابة اذا اتجعت وأرض اطلب للكلالة وارتداهما بالمرعى واستقالا من أرض
الى أخرى كانوا فيما نزله وارتجعه لواءه كالسابلة لاعتراض عليهم في نقلهم
ورعيهم والضرب الثاني ان يقصده وابتزول الارض الاقامة فيها والاستيطان
للسابلة سلطان في نزولهم فانظر فيما في الاصلح فان كان مضرا بالسابلة منه

منها قبل النزول وبعد ذلك وان لم يضر بالسبيلة راعى الاصطلاح في نزولهم فيها أو
 منعهم منها ونقل غيرهم اليها كما فعل عمر بن الخطاب بمصر والبصرة والكوفة ونقل الى كل
 واحد من المصريين من رأى المصلحة فيه لئلا يجمع فيه المسافرون فيكون سببا
 لاقتشار الفتنة وسفك الدماء كما يفعل في اقطاع المواث ما يرى ظن لم يستأذنه
 حتى نزله لم يمنعهم منه كما لا يمنع من أحى مواثا بغير إذنه وديرهم بمساراه صلاحا
 لهم ونهاهم عن أحداث زيادة من بعد الاعذار روى كثير بن عبد الله عن
 أبيه عن جده قال قدمنا مع عمر بن الخطاب في عمرته سنة سبع عشرة فكلما
 أهل المياه في الطريق ان يذهبوا يذهبوا فيمسا بين مكة والمدينة لم تكن قبل ذلك
 فاذن لهم واشترط عليهم أن ابن السبيل أحق بالماء والظل وأما القسم الثاني وهو
 ما يختص باقتضاة الدور والاملاك فان كان مضر بأربابها مع المرتفقون منها الا
 أن يأذنبوا بدخول الضرر عليهم فيمكنوا وان كان غير مضر بهم ففي اباحة
 ارتفاقهم به من غير اذنتهم قولان أحدهما ان لهم الارتفاق بها وان لم يأذن
 أربابها لان الحر يملك مرفق اذا وصل أهله الى حقهم منه ساواهم الناس فيما عداه
 والقول الثاني انه لا يجوز الارتفاق بغيرهم الا عن اذنتهم لانه تبع لأملاكهم
 فكانوا به أحق وبالتصرف فيه أحص فاما حريم الجوامع والمساجد فان كان
 الارتفاق به مضر بأهل المساجد والجوامع مع واهمه ولم يجز للسلطان ان يأذن
 لهم فيه لان المسلمين به أحق وان لم يكن مضر بازارتفاقهم بغيرها وهل يعتبر
 فيه اذن السلطان لهم على وجهين من القولين في حريم الاملاك وأما القسم
 الثالث وهو ما يختص باقتضاة الشوارع والطرقات فهو موقوف على نظر
 السلطان وفي حكم نظره وجهان أحدهما ان نظره فيه مقصور على كفهم عن
 التعدي ومنعهم من الاضرار والاصلاح بينهم وهذا التفسير وليس له ان يقيم
 جالسا ولا ان يقدّم مؤثرا ويكون السابق الى المكان أحق به من المسبوق
 والوجه الثاني ان نظره فيه نظر مجتهد فيمسايراه صلاحا في اجلاس من يجلسه
 ومع من يجلسه وتقديم من يقدمه كما يجتهد في أموال بيت المال واقطاع المواث
 ولا يحل السابق أحق وليس له على الوجهين ان يأخذ منهم على الجملوس اجرا
 ودائرهم على التراضي كان السابق منهما الى المكان أحق به من المسبوق
 فاذا انصرف عنه كان هو وغيره من الغد فيه سواء راعى فيه السابق اليه وقال

مالك اذا عرف احدهم بمصك ان وصار به مشهورا كان أحق به من غيره قطعا
للتنازع وحسما للتشاجر واعتبار هذا وان كان له في المصلحة وجه بخبره عن
حكم الاياحة الى حكم الملك

*(فصل) * وأما جلوس العلماء والعقهاء في الجوامع والمساجد وتصدي
للتدريس والفتيا فعمل كل واحد منهم زاجر من نفسه ان لا يتصدي لما ليس
له باهل فيضل به المستدي ويزل به المسترشد وقد جاء لاثربان أجراءكم على
الفتيا أجراءكم على جرائم جهنم ولا سلطان فيهم من النظر ما يوجب له اختياره من
اقرار أو نكار فاذا أراد من هؤلاء اهل أن يترتب في أحد المساجد لتدريس
أو فتية انظر حال المعبد فان كان من مساجد المال التي لا يترتب الاثمة فيها من
جهة لسلطان لم يلزم من ترتب فيه للتدريس والفتيا استئذان السلطان في
جلوسه كما لا يلزم ان يستأذنه فيه من ترتب للامامة وان كان من الجوامع وبكار
المساجد التي ترتب الاثمة عليها بتقليد السلطان روى في ذلك عرف البلد وعادته
في جلوس أئمنه فان كان للسلطان في جلوس مثله نظر لم يكن له ان يترتب
للملوس فيه الاعراض كما لا يترتب للامامة فيه الاعراض استثنائه بالترتيب فيه
ولايته وان لم يكن للسلطان في مثله نظر معهود لم يلزم استثنائه بالترتيب فيه
وصار كغيره من المساجد وادار رسم ووضع من جامع أو مسجد فدخله مالك
أحق بالموضع اذا عرف به والذي عليه جهرة والعقهاء ان هذا يستعمل في عرف
الاستقصان وليس بحق من روع واد قام عنه زال حقه منه وكان السابق اليه
أحق لقرله الله تعالى سواء اعاد كعب فيه والباد ويمنع الناس في الجوامع
والمساجد من استطاراق حلق العقهاء والقراء صيانة لحرمتها وقدر روى عن
الامير علي لله عليه وسلم انه قال لا حي الا في ثلاث ثلثة البئر وطول العرس وحلقة
القرم فاما ثلثة البئر فهو بمنتهى حررها وأما طول العرس فهو ما دار فيه بمقوده
اذا كان مربوطا وأما حلقة تقوم فهو استدارتهم في الجلوس لتشاوور والحديث
واذا تنازع أهل المذاهب المختلفة فيما يسوغ فيه الاجتهاد لم يعترض عليهم فيه
الا أن يحدث بينهم تناقير فيكفوا عنه وان حدث منازع ارتكب ما لا يسوغ
فيه الاجتهاد كعب عنه ومنعه منه فان أقام عليه وتظاهروا باستغواء من يدعوا اليه
لزم السلطان ان يحسم بزواجر السلطنة طهر ويدعته ويوضح يدلائل الشرع

فساد مقالة فان لكل يدعة مستعوا وكل مستعومة اذا تظاهر بالصلاح
من استبطن ما سواه ترك واذا تظاهر بالعلم من عرى منه هتكالان الداعي الى
صلاح ليس فيه مصلحة والداعي الى علم ليس فيه مصلحة

(الباب السابع عشر في احكام لاقطاع)

واقطاع السلطان مختص بما جاز فيه تصرفه ونفذ فيه أو امره ولا يصح فيما
تدين فيه ما سواه وتبخر مستحقه وهو ضربان اقطاع عمالك و اقطاع استقلال تاما
اقطاع العمالك فتقسم فيه الارض المقطعة ثلاثة أقسام موات وعامرة ومعادن
فاما الموات فعلى ضربين أحدهما ما لم ينزل هو انما على قديم الدهر فلم يجر فيه
عمارة ولا يثبت عليه ملك فهذا الذي يجوز لسلطان أن يقطعه من يحميه ومن
يعمره ويكون لاقطاع على مذهب أبي حنيفة شرطان في حراز الاحياء الالهية يمنع
من احياء الموات الانادن لامام وعلى مذهب الشافعي أن الاقطاع يجعله أحق
باحيائه من غيره وان لم يكن شرطان في حرازه لانه يجوز احياء الموات بعير اذن
الامام وعلى كلا المذهبين يكرن المقطع أحق باحيائه من غيره قد اقطع رسول
الله صلى الله عليه وسلم الزبير بن العوام ركص فرسه من موات القيسع فأجراه
ثم رمى بسوطه رغبة في الزيادة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه منتهى
سوطه وال ضرب الثاني من الموات ما كان عامرا فحرب فصاره وناعاطلا
ودلك ضربان أحدهما ما كان جاهليا كارض عاد وثمود فهى كالموات الذى
لم يثبت فيه عمارة ويجوز اقطاعه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم عادى
الارض لله ورسوله ثم هى لكم منى بهى ارض عاد والضرب الثاني ما كان
اسلاميا جرى عليه ملك المسلمين فحرب حتى صار مواتا عاطلا فقد اختلف
الفقهاء فى حكم احياءه على ثلاثة أقوال فذهب الشافعي فيه الى انه لا يملك
بالاحياء سواء عرف أربابه أو لم يعرفوا وقال مالك يملك بالاحياء سواء عرف
أربابه أو لم يعرفوا وقال أبو حنيفة رجه الله ان عرف أربابه لم يملك بالاحياء
وان لم يعرفوا ملك بالاحياء وان لم يصير على مذهب من يملك بالاحياء من غير
اقطاع فان عرف أربابه لم يجز اقطاعه وكانوا أحق ببيعه واحيائه وان لم يعرفوا
جازا اقطاعه وكان الاقطاع شرطان في حراز احيائه فاذا صار الموات على

ما شرحناه اقطاعاً عن خصمه الامام به وصار بالاقطاع أحق الناس به لم يستقر ملكه عليه قبل الاحياء وان شرع في احيائه صار بكل الاحياء مالاً كاله وان أمسك عن احيائه كان أحق به يدا وان لم يصرم ملكاً ثم روى أمساكه عن احيائه فان كان لعذر ظاهر لم يعترض عليه فيه وأقر في يده الى زوال عذره وان كان غير معذور قال أبو حنيفة لا يعارض فيه قبل مضي ثلاث سنين فان أحياء فيها والابطال حكم اقطاعه بعد ما احتججا بأن عمر رضى الله عنه جعل أحل الاقطاع ثلاث سنين وعلى مذهب الشافعي ان تأجيله لا يلزم وانما المعتبر فيه القدرة على احيائه فادامضى عليه زمان يتقدر على احيائه فيه قيل له اما ان تحببه فيه قر في يدك واما ان ترفع يدك عنه ليعود الى حاله قبل اقطاعه واما تأجيل عمر رضى الله عنه فهو قضية في عين يجوز ان يكون لسبب اقتضاء أو لاستحسان رآه فلو تغلب على هذا الموت المستقطع متغلب فاحياء فقد اختلف العلماء في حكمه على ثلاث مذاهب مذهب الشافعي ان يحببه أحق به من مستقطعه وقال أبو حنيفة ان احياء قبل ثلاث سنين كان ملكاً للقطع وان احياء بعد ما كان ملكاً للمحيي وقال مالك ان احياء عالم بالاقطاع كان ملكاً للقطع وان احياء غير عالم بالاقطاع غير المقطع بين أخذه واعطاه المحي نفقة عمرته و بين تركه للمحيي والرجوع عليه بقيمة الموت قبل احيائه

(فصل) * وأما لعامر فمضريان أحدهما مانع من مال كذا فلا نظر للسلطان فيه الا ما يتبع تلك الارض من حقوق بيت المال اذا كانت في دار الاسلام سواء كانت مسلم أو ذمي فان كانت في دار الحرب التي لا يثبت للمسلمين عليها يد فأراد الامام ان يقطعها لملكها المقتطع هذا النظر بها جاز وقد سأل تميم الداري رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقطعها عيون البلد الذي كان معه بالشام قبل فقهه ففعل وسأله أبو ثعلبة الخشني أن يقطعها أرضاً كانت بيد الروم فأعجبه ذلك وقال الاتممون ما يقول فقال والذي بعثك بالحق ليفتحن عليك فكتب به بذلك كتاباً وهم كذا الواسته وهم من الامام مال في دار الحرب وهو على ذلك أهلها أو استوهب أحدهم سديها وذراريها يكون أحق به اذا فتحها جاز وصحت العطية فيه مع انجها لئلا يتعلقها بالامور العامة * روى الشعبي أن حريم بن أوس بن حارثة الطائي قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان فتح الله عليك الحيرة

لعمرك ان وقع في
التعب

فأعطى بنت نعيملة فلما أراد خالدا صلح أهل الحيرة قال له حريم إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم جعل في بنت نعيملة فلا تدخلها في صلحك وشهد له بشرب
سعد ومحمد بن مسleme فاستأها من الصلح ودفعها إلى حريم فأشترت منه بألف
درهم وكانت عجزوزا فدعاهت عن عهده فقبيل له ويحك لقد أرخصتها كان
أهلها يدفعون إليك ضعف ما سألت بها فقال ما كنت أظن أن عدد ما يكون
أكثر من ألف وإذا صح الاقطاع والتحكيم على هذا الوجه نظر حال الفتح فإن
كان صلحا خلصت الأرض لمقطعها وكانت خارجة عن حكم الصلح بالاقطاع
السابق وإن كان الفتح عنوة كان المستقطع والمستهو بآحق بما استقطعه
واستهو به من الغنائم ونظر في الغنائم فإن علموا بالاقطاع والمهبة قبل الفتح
فليس لهم المطالبة بعوض ما استقطع ووهب وإن لم يعلموا حتى فوضوا وعاصم
الامام عنه بما يستطابق به نفوسهم كما يستطابق نفوسهم عن غير ذلك من
الغنائم وقال أوجه فقه لا يلزمه استجابة نفوسهم عنه ولا عن غيره من الغنائم
إذا رأى المصلحة في أخذها منهم والضرب الثاني من الأمر ما لم ينعين مال كره
ولم يجبر مستحقوه وهو على ثلاثة أقسام أحدها ما اصطفاها الامام لبيت المال من
فتوح البلاد ما بحق المحس فيأخذ منه باستحقاق أهله له وإما بأن يصطفيه
بإستجابة نفوس الغنائم عنه فقد اصطفي عمر بن الخطاب رضي الله عنه من
أرض السراة أموال كسرى وأهل بيته وما هرب عنه أربابه أو هلكوا أو كان
مبايعاتها تسعة آلاف ألف درهم كان يصرفها في مصالح المسلمين ولم ينقطع
شيئا منها ثم إن عثمان رضي الله عنه أقطعها لأنه رأى اقطاعها أو فربغلتها من
تعطيلها وشرط على من أقطعها بإه أن يأخذ منه حتى الغنى فكان ذلك منه
اقطاع اجارة لا اقطاع فذلك فتوفرت عايتها حتى بلغت على ما قبيل خمسين ألف
ألف درهم فكان منها صلواته وعطاياه ثم تناقلها لمخلفاء بعده فلما كان عام
الحج اجتمع ستة ائتين وثمانين في فتنة ابن لاشعث أحرقت الديوان وأخذ كل قوم
ما يليهم فهدموا النوع من الأمر لا يجوز اقطاع رقبته لأنه قد صار باصطفاؤه
لبيت المال ما كالكافة المسلمين فجري على رقبته حكم الوقوف المؤبدة وصار
استقلاله هو المال الموضوع في حقوقه والسلطان فيه بالمخبار على وجه النظر
في الاصلح بين أن يستقله لبيت المال كما فعل عمر رضي الله عنه وبين أن يغيره

من ذوى المكنة والعمل من يقوم بمعارقة قسبه بخراج يوضع عليه مقدّر بوقوف
الاستعمال ونقصه كما فعل عثمان رضى عنه الله ويكون الخراج أجرة تصرف في
وجوه المصالح إلا أن يكون مأخوذاً بالبحس فيصرف في أهل الخمس فإن كان
ما وضعه من الخراج مقاسمة على الشطر من الثمار وازرع حازق الخدر كما ساقى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على أن نصف من ثمار النخل وجزاها
في الزرع مع تبرأته خلاف الفقهاء في جواز المخاطرة فمن أجازها أجاز الخراج بها
ومن منع منها منع من الخراج بها وقبل بل يجوز الخراج بها وإن منع من المخاطرة
لما يتعلق بها من عموم المصالح التي ينفع حكمها عن أحكام العقود الخاصة
ويكون العشر واجباً في الزرع دون الثمر لأن الزرع ملك لأرضه والثمر ملك
للكافة المسلمين مصر ووفى في مصالحهم والقسم الثاني من العامر أرض الخراج
فلا يجوز إقطاع رقابها تأنيكاً لأنهم أنفسهم على ضربين ضرب يكون رقابها أودها
وخرابها أجرة فعلى ذلك الوقف لا يصح ما قطع ولا بيع ولا هبة وضرب يكون
رقابها مالاً كما وخرابها جيرة فلا يصح إقطاع مملوك تعيين مال كونه فاما إقطاع
مراجها فمذكرة بعد في قطاع الاستعمال والقسم الثالث مملوكة أربابه
ولم يستحقه وارثه بمرض ولا تعصيب فينتقل إلى بيت المال مبرأ من الكفاية
المسلمين مصر ووفى مصالحهم وقال أبو حنيفة مبرأ من لا وراثته مصر ووفى
الله قراء خاصة صدقة عن البيت ومصر فمعد عند الثالث في وجوه المصالح أعم
لأنه قد كان من الأملاك الخاصة وصار بعد الانتقال إلى بيت المال من الأملاك
العمامة وقراحتاب أصحاب الساقى فيما تنقل إلى بيت المال من رقاب
الأموال هل يصير وفعاء به بنفس الانتقال إليه على وجهين أحدهما أنها
تصير دونه لعموم مصر فله الذي لا يختص بجهة دونه هذا لا يجوز بيعها ولا
إقطاعها ولو وجد الثاني لا تصير وفعاء حتى ينفقها الإمام وعلى هذا يجوز بيعها
رأى بيعها المصلحة لبيت المال ويكون ثمنها مصر ووفى عموم المصالح وفي ذوى
الحاجات من أهل النقي وأهل الصدقات وأما إقطاعها على هذا الوجه فتدقيل
يجوز له لأنه لما حارب بيعها وصرف ثمنها إلى من يراه من ذوى الحاجات وأرباب
المصالح حازا إقطاعها له ويكون ثمنها كتمليك ثمنها وقيل إن إقطاعها
لا يجوز وإن جارية إلا أن البيع معاوضة وهذا لا إقطاع صلة والائتمار إذا

أجرة المزارعة
بعض ما يجرى
من الأرض

صارت نائمة لما حكم بخالف في العطاء يحكم الأصول الثابتة فافترا وان كان
الفرق بينهما ماضيا وهذا الكلام في اقطاع القليل
«(فصل)» وأما اقطاع الاستقلال فعلى ضربين عشر وخارج فأما العشر
فأقطاعه لا يجوز لأنه كره لا أصناف يعتبر وصف استحقاقها عند دفعها إليهم
وقد يجوز أن لا يصح كونها من أهلها وقت استحقاقها لأنها تجب بشروط يجوز
أن لا توجد فلا تجب فان وجدت وكان مقطوعا وقت الدفع مستحقا كانت
محرلة بعشر وقد وجب على ربه لمن هو من أهله صح وحاز دفعه إليه ولا يصح
ديناله مستحقا حتى يقبضه لأن الركة لا تملك إلا بالقبض فان منع من العشر
لم يكن له خصم فيه وكان طامع العشر بالمطالبة أحق وأما الخراج فيختلف
حكم اقطاعه باختلاف حال مقطوعه وله ثلاثة أحوال أحدها أن يكون من
أهل الصدقات فلا يجوز أن يقطع مال الخراج لأن الخراج في الاستحقاق أهل
الصدقة كما لا يستحق الصدقة أهل النفي، وحوز أبو حنيفة ذلك لأنه يجوز صرف
النفي في أهل الصدقة والمحال الثانية أن يكون من أهل المصالح فمن ليس له
رزق مفروض فلا يصح أن يقطعه على الإطلاق وان جاز أن يعطاه من مال
الخراج لأنه من نفل أهل النفي، لأن فرضه وما يعطى له إنما هو من صلات
المصالح فان جعل له من مال الخراج شيء أجرى عليه حكم المحالة والتسبب
لاحكم الاقطاع فيعتبر في جواز شرطان أحدهما أن يكون بمال مقدرة قد
وجد سبب استباحته والثاني أن يكون مال الخراج قد جعل ووجب له
التسبب عليه والمحالة به فخرج بهذين الشرطين عن حكم الاقطاع والمحالة
الثالثة أن يكون من مزرقة أهل النفي وفرضية الديوان وهم أهل الجيش
وهم أخص الناس بجواز الاقطاع لأنهم أمروا بمقدرة تصرف إليهم مصرف
الاستحقاق لأنها تدور على أرصدوا هو سهم له من حيازة البيضة والذهب
عن الحریم فاذا صح أن يكونوا من أهل الاقطاع روي حينئذ مال الخراج فان له
جالي حال يكون بزيه وحال يكون أجرة فأما ما كان منه بزيه فهو غير مستقر
على التأيد لأنه مأخوذ مع بقاء الكهر وزائل مع حدوث الاسلام فلا يجوز
اقطاعه أكثر من سنة لأنه غير موقوف باستحقاقه بعدها وان أقطعه سنة بعد
سنة واستحقاقه صح وان أقطعه في السنة قبل استحقاقه ففي جواره وجهان

أحدهما يجوز إذا قبل أن يحول الجزية مضروب للأداء والثاني لا يجوز إذا
قبل أن يحول الجزية مضروب للوجوب وأما ما كان من الخراج أجرة فهو مستقر
الوجوب على التأييد فيصح إقطاعه سنتين ولا يلزم الاقتصار منه على سنة
واحدة بخلاف الجزية التي لا تستقر وإذا كان كذلك فلا يصلح حال إقطاعه من
ثلاثة أقسام أحدها أن يقدّر سنتين معلومة كإقطاعه عشر سنتين فيصح إذا
روى فيه شرطان أحدهما أن يكون رزق المقطع معلوم القدر عند بذل
الإقطاع فإن كان مجهولاً لا عند لم يصح والثاني أن يكون قدر الخراج معلوماً
عند المقطع وعند بذل الإقطاع فإن كان مجهولاً لا عند أحدهما أو عند أحدهما لم يصح
وإذا كان كذلك لم يخل حال الخراج من أحداً من إمامنا أن يكون مقاسمة
أو مساحة فإن كان مقاسمة فن يجوز من إيقاعها وضع الخراج على المقاسمة جعله
من المعلوم الذي يجوز إقطاعه ومن منع من وضع الخراج على المقاسمة جعله من
المجهول الذي لا يجوز إقطاعه وإن كان الخراج مساحة فهو ضربان أحدهما
أن لا يختلف باختلاف الزرع فهذا معلوم يصح إقطاعه والثاني أن يختلف
باختلاف الزرع فيتغير رزق مقطعه فإن كان في مقابلة أعلى الخراجين صح
إقطاعه لأنه راض بقص أن يدخل عليه وإن كان في مقابلة أقل الخراجين
لم يصح إقطاعه لأنه قد يوجد فيه زيادة لا يستحقها ثم يراعى به صحة الإقطاع
في هذا القسم حال المقطع في مدة الإقطاع فإنها لا تتخلو من ثلاثة أحوال أحدها
أن يبقى إلى انقضاءها على حال السلامة فهو على استحقاق الإقطاع إلى انقضاء
المدة والحالة الثانية أن يموت قبل انقضاء المدة فيبطل الإقطاع في المدة
الباقية بعدموته ويعود إلى بيت المال فإن كانت له ذرية دخلوا في إعطاء
الذرية لاني أرى أن الجند فكان ما يعطونه سبباً لإقطاعها والحالة الثالثة
أن يحدث به زمانة فيكون باقي الحيوة مفقوداً للهبة ففي بقاء إقطاعه بعدموته
قولان أحدهما أنه باق عليه إلى انقضاء مده إذا قبل أن يرزقه بالزمانة قد
سقط فهذا حكم القسم الأول إذا قدر الإقطاع فيه بمدة معلومة والقسم الثاني
من أقسامه أن يستقطعه مدة حياته ثم لعقبه وورثته بعدموته فهذا إقطاع
باطل لأنه قد خرج بهذا الإقطاع من حقوق بيت المال إلى الاملاك الموروثة
وإذا بطل كان ما اجتباؤه منه مآد ونافيه عن عقد هاد فبإثر أهل الخراج بقبضه

وحوسب به من جملة رزقه فان كان أكثر رزقا زيادة وان كان أقل وجمع بالباقي
وأظهر السلطان فساد الاقطاع حتى يمنع من القبض ويمنع أهل الخراج من
الدفع فان دفعوه بعد اطهار ذلك لم يبرؤا منه والقسم الثالث ان يقطع
مدة حياته ففي هذه الاقطاع قولان أحدهما انه صحيح اذا قيل ان حدوث
زمانته لا يقتضي سقوط رزقه والقول الثاني انه باطل اذا قيل ان حدوث
زمانته يوجب سقوط رزقه واذا صح الاقطاع فأراد السلطان استرجاعه من
مقطعه جاز ذلك فيما بهد السنة التي هو فيها ويعود رزقه الى ديوان العطايا فاما
في لسنة التي هو فيها فيسقط ما من حل رزقه فيها قبل حلول خراجها لم يسفرج عنه
في سنته لاستحقاق خراجها في رزقه وان حل خراجها قبل حلول رزقه جاز
استرجاعه منه لان تعجيل المؤجل وان كان جائزا ليس بلامر وأما أرزاق ما عدا
الجيش اذا اقطعوا بها مال الخراج فيقسمون ثلاثة أقسام أحدها من يرتزق على
عمل غير مستديم كعمال المصالح وجساة الخراج فالأقطاع بأرزاقهم لا يصح
ويكون ما حصل لهم من مال الخراج نسيبا وحوالة بعد استحقاق الرزق
وحلول الخراج والقسم الثاني من يرتزق على عمل مستديم ويجرى رزقه مجرى
الجمالة وهم الناظرون في أعمال البائتي يصح التطوع بها اذا ارتزقوا عليها
كما يؤذين والائمة فيكون جعل الخراج لهم في أرزاقهم نسيبا وحوالة عليه
ولا يكون قطعا والقسم الثالث من يرتزق على عمل مستديم ويجرى رزقه
مجرى الاجارة وهو من لا يصح نظره الا بولاية وتقليد مثل القضاء والمحكام
وكتاب الدواوين فيجوز ان يقطعوا بأرزاقهم خراج سنة واحدة ويحتفل بجواز
اقطاعهم أكثر من سنة وجهين أحدهما يجوز كالجيش والثاني لا يجوز لما
يتوجه اليهم من العزل والاستبدال

«(فصل لـ)» وأما قطاع المعادن وهي البقاع التي أودعها الله تعالى جواهر
الارض فهي ضربان ظاهرة وباطنة فاما الظاهرة فهي ما كان جواهرها المستودع
فيها بارزا كعادن الكحل والملح والفسار والنفط وهو كالماء الذي لا يجوز
ادماعه والناس فيه سواء يأخذونه من ورد اليه روى ثابت بن سعد عن أبيه
عن جده أنه أن الابيض بن جال استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم ملح مارب
وأقطعه فقال الاقرع بن حابس التميمي يا رسول الله اني وردت هذا الملح

في الجاهلية وهو بارض ليس فيها غيره من ورده أخذه وهو مثل الماء العذب
 بالارض واستقال الأبيض في قطعة الملح فقال قد أقلتك على أن تجعله من صدقة
 فقال النبي عليه السلام هو منك صدقة وهو مثل الماء العذب من ورده أخذه
 قال أبو عبيد الماء العذب والذي له موادة مثل العيون والآبار وقال
 غيره هو الماء المتجمع المعتان أقطعت هذه المعادن الظاهرة لم يكن لأقطاعها
 حكم وكان المقطع وغيره فيها سواء وجميع من ورد إليها سوية مشتركون فيها
 فان منعهم المقطع منها كان بالمنع منعاً عاماً وكان لما أخذه مال الكالا به منعاً بالبيع
 لا بالاختذ فكف عن المنع وصرف عن مداومة العمل ثلاثين سنة أقطاعاً بالجمعة
 أو بصبر معه كالأملاك المستقرة وأما المعادن الباطنة فهي ما كان جواهرها
 متكافية لا يوصل إليها إلا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والصفر والحديد
 فهذه وما أشبهها معادن باطنة سواء احتاج المأخوذ منها إلى سبك وتخليص أو لم
 يحتاج وفي جوارز أقطاعها قولان أحدهما لا يجوز كالمعادن الظاهرة وكل الناس
 فيها شراع والقول الثاني يجوز أقطاعها رواية كثيرين عبد الله بن عمرو بن
 عوف المزني عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن
 المحرث المعادن القبلية جلس بها ورثها وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يقطعها
 حق لم وفي المجلس والغوري تأويلان أحدهما أنه أعلاها وأسفلها وهو
 قول عبد الله بن وهب والثاني أن المجلسي بلاد نجد والغوري بلاد تهامة
 وهذا قول أبي صيدة ومنه قول الشماخ (الطويل)
 فترت على ماء العذيب وعينها * لوقت الصبا جاسية تدنقورا
 فعلى هذا يكون المقطع أحق بما أوله منع الناس منها وفي حكمه قولان أحدهما
 أنه أقطاع غلبك يصبر به المقطع مال الكال رتبة المعدن كسائر أمواله في حال عمله
 وبعد قطعه يجوز له بيعه في حيوته وينقل إلى ورثته بعد موته والقول الثاني
 أنه أقطاع أرفاق لا يملك به رتبة المعدن ويملك به الارتفاق بالعمل فيه مدة
 مقامه عليه وليس لاحد أن ينارعه فيه ما أقام على العمل فإذا تركه زال حكم
 الاقطاع عنه وعاد إلى حال الإباحة فإذا أحيى موانا بأقطاع أو غير أقطاع فظهر
 فيه بالأحياء معدن ظاهر أو باطن ملكه المحي على التأيسد كما يملك ما استنبطه
 من العيون واحترقه من الآبار

(الباب الثامن عشر في وضع الديوان وذكر أحكامه)

والديوان موضوع محفوظ ما يتعلق بحقوق السلطة من الاعمال والاموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال وفي تسميته ديوانا وجهان أحدهما ان كسرى اطلع ذات يوم على كتاب ديوانه فرآهم يحسبون مع أنفسهم فقال ديوانه أي محايين فسمى موضعهم بهذا الاسم ثم حذفت الماء عند كثرة الاستعمال تخفيفا للاسم فقبل ديوان والثاني أن الديوان بالعربية اسم الشياطين فسمى الكتاب باسمهم فحذفهم بالامور وقوتهم على الجلى والخفى وجعهم لما شذ وتفرق ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم فقبل ديوان وأول من وضع الديوان في الاسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه واختلاف الناس في سبب وضعه له فقال قوم سببه ان أباهم مرة قدم عليه بمال من البحرين فقال له عمر ماذا جئت به فقال هم بمائة ألف درهم فاستكثر عمر فقال له أتدرى ما تقول قال نعم مائة ألف خمس مرات فقال عمر أطيب هو فقال لا أدري فصعد عمر المنبر فحمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال أيها الناس قد جاءنا مال كثير فان شئتم كلنا لكم كبله لاوان شئتم عدد ما لكم عند افقاسم اليه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد رأيت الاعاجم يدوتون ديوانا لهم فدون أنت لناديوانا وقال آخرون بل سببه ان عمر بعث بعثا وكان عنده المرمزان فقال له عمر هذا بعث قد أعطيت أهله الاموال فان تحلف منهم رجل واحد وأجل بمكانه فمن أين يعلم صاحبك به فأبنت لهم ديوانا فساله عن الديوان حتى فسرهم لهم وروى عابد بن يحيى عن الحرث بن نفيل ان عمر رضي الله عنه استشار المسلمين في تدوين الديوان فقال له علي بن أبي طالب رضي الله عنه تقسم كل سنة ما اجتمع اليك من المال ولا تأكل منه شيئا وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه أرى ما لا كثير ايتبع الناس فان لم يحصوا حتى يعرف من أخذ من لم يأخذ خشيت أن ينتشر الامر فقال خالد بن الوليد قد كنت بالشام فرأيت ملوكها قد دونوا ديوانا وجندوا جنودا فدون ديوانا وجندوا جنودا فأخذ بقوله ودعا عقيـل بن أبي طالب ومحمرة بن نوفل وجبير بن مطعم وكانوا من شباب قريش وقال اكتبوا الناس على منارهم فبدوا يفتي هاشم فكتبوههم ثم اتبعوهم بأبا بكر ورفعه ثم عمر ورفعه وكتبوا القبائل ووضعوها على الخلافة ثم رفعوه الى عمر

فلما نظر فيه قال لا ما وددت انه كان هذا ولكن ابدؤا بقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم الاقرب فالاقرب حتى تضعوا رءوسكم على رءوسهم فوضعه الله فشكره العباسي رضوان الله عليه على ذلك وقال وصلتكم رحمي وروى ريد بن اسلم عن أبيه ان بني عدي جاؤا لي عرف فقالوا انك خليفعة رسول الله وخليفة أبي بكر وأبو بكر خليفة رسول الله فلو جئناك حيث جعلك الله سبحانه وجعلك هؤلاء القوم الذين كتبوا فقال مع بني عدي أردتم لا كل على طهري وان أحب حديثي لكم لا والله كنتم حتى تأتكم الدعوة وأن يطبق عليكم الدفتر يعني ولو تكلموا أنتم الناس ان لي صاحبين سلكا طريقا فان حالقتما ما خولما بي ولكم والله ما أدركا الفضل في الدنيا ولا نرجوا ان يواب عند الله تعالى على عملنا الا بحمد صلى الله عليه وسلم فهو شرفنا وقوة أشرف العرب ثم الاقرب فالاقرب ووالله لئن جاءت الا حاحم نعمل وحشنا بغير عمل ثم أوى بحمد صلى الله عليه وسلم من يوم القيامة فان من قصر به عمله لم يشرع به نبيه وروى عامر بن عمر رضي الله عنه حين أراد وضع الديوان قال عن أبيه قال له عبد الرحمن بن عوف أبدأ بنفسك فقال مراد كرا في حضرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يبدأ ببني هاشم وبني عبد المطلب فبدأ بهم عمر ثم بمن يليهم من قبائل قريش بدأ بعد ذلك حتى استوفى جميع قريش ثم انتهى الى الانصار فقال مراد بدأ برهط سعد بن معاذ من الاوس ثم بالاقرب فالاقرب لسعد وروى الزهري عن سعد بن المسيب انه كان ذلك في المحرم سنة عشرة فلما استقر ترتيب الناس في الدواوين على قدر النسب المتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم فضل بينهم في العطاء على قدر السابقة في الاسلام والقربى من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أبو بكر رضي الله عنه يرى التسوية بينهم في العطاء ولا يرى التفضيل بالسابقة وكذلك كان رأى على رضي الله عنه في خلافته وبه أخذ السامي ومالك وكان رأى عمر رضي الله عنه التفضيل بالسابقة في الاسلام وكذلك كان رأى عثمان رضي الله عنه بعده وبه أخذ أبو حنيفة وفقهاء العراق وقد نظر عمر أبوبكر حين سوي بين الناس فقال أتدري بين من هاجر المشجرتين وصلى الى القلتين وبين من أسلم عام الفتح خوفا من سيف فقال له أبو بكر أعما عملوني واما أجورهم على الله واما الدنيا دار بلاغ للراكب فقال له عمر

لأبي عبد الله من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كن قاتل معه فلما وضع
 الديوان فصل بالسابقة ففرض لكل من شهد بدرا من المهاجرين الأولين
 خمسة آلاف درهم في كل سنة منهم علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وطهمة
 ابن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم وفرض
 لنفسه معهم خمسة آلاف درهم وأحقق به العباس بن عبد المطلب والحسن
 والحسين رضي الله عنهما فكانهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل
 بل فصل العباس وفرض له سبعة آلاف درهم وفرض لكل من شهد بدرا
 من الأنصار أربعة آلاف درهم ولم يفضل على أهل بدو أحد إلا أرواح رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فإنه فرض لكل واحدة منهن عشرة آلاف درهم إلا
 عائشة فإنه فرض لها اثني عشر ألف درهم وأحقق بهم جويرية بنت محمد وصفيه
 بنت حبي وقيل بل فرض لكل واحدة منهن ستة آلاف درهم وفرض لكل
 من هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم ولم أسلم بعد الفتح أثني درهم لكل
 رجل وفرض لطلحة أحدان من أبناء المهاجرين والأنصار كل واحد
 مائة الفتح وفرض لعمرو بن أبي سلمة الخزومي أربعة آلاف درهم لأن أمه أم
 سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال له محمد بن عبد الله بن جحش لم تفضل عمر
 علينا وقد هاجر بأثرنا وشهد وأبدر فقال عمر أفضله لمكانه من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فليأت الذي يستعيب بأم مثل أم سلمة أعتبه وفرض لأم سلمة بن
 زيد أربعة آلاف درهم فقال له عبد الله بن عمر فرضت لي ثلاثة آلاف درهم
 وفرضت لأم سلمة أربعة آلاف درهم وقد شهدت ما لم يشهد أم سلمة فقال عمر
 زدت له لأنه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك وكان أبوه أحب إلى
 رسول الله من أبيك ثم فرض للباس على منارهم وقراءتهم القرآن وجهادهم
 وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق لكل رجل منهم من ألين إلى ألف
 إلى خمسة مائة إلى ثلاثمائة ولم يقص أحد منها وقال لئن كثرت المال لأفرضن
 لكل رجل أربعة آلاف درهم ألفا لفرسه وألفا لسلحه وألفا لفرسه
 وألفا لخدمته في أهله وفرض للنفوس مائة درهم فإذا ترعرع بلغ به مائة درهم
 فإذا بلغ راده وكان لا يفرض لمولود شيئا حتى يقطعه إلى أن يجمع امرأة ذات لينة
 وهي نسكرو ولدها على الطعام وهو يكي فساءلها عنه فقالت إن عمر لا يفرض

للولود حتى يقطع فأنأأ كرهه على القطام حتى يفرص له ففان يا ويل عمركم
احتجب من وزر وهو لا يعلم ثم أمر عمر مناديه فنادى ألا تنجلوا أولادكم بالقطام
فأنا نعرض لكل مولود في الاسلام ثم كتب الى أهل العوالي وكان يجري عليهم
القيوت فأمر بجريب من الطعام فطحن ثم خبز ثم ترد ثم دعا ثلاثين فأكلوا منه
غداهم حتى أصدروهم ثم فعل في العشاء مثل ذلك فقال بكفي الرجل جريباتي في
كل شهر وكان يرزق الرجل والمرأة والمملوك كغيريين في كل شهر وكان اذا
أراد الرجل أن يدعو على صاحبه قال له قطع الله عك جريبتك وكان الديوان
موضوعا على دعوة العرب في ترتيب الناس فيه معتبرا بالنسب وتفضيل العطاء
معتبرا بالسابقة في الاسلام وحسن الاثر في الدين ثم روعي في التفصيل عند
انقراض أهل السوابق بالتقدم في الشجاعة والبلاء في المجهد فهذا حكم
ديوان الجيش في ابتداء وضعه على الدعوة القرية والترتيب الشرعي وأما
ديوان الاستيفاء ووجوه الاموال فيرى هذا الامر فيه بعد ظهور الاسلام
بالشام والعراق على ما كان عليه من قبل فكان ديوان الشام بالرومية لانه كان
من ممالك الروم وكان ديوان العراق بالفارسية لانه كان من ممالك الفرس
فلم ينزل أمرهما جارا على ذلك الى زمن عبد الملك بن مروان فنقل ديوان الشام
الى العربية سنة احدى وثمانين وكان سبب نقله اليه ما حكاه المدايني ان
بعض كتاب الروم في ديوانه أراد ما لدوانه فبال فيها بدلا من الماء فأذبه وأمر
سليمان بن سعيد أن ينقل الديوان الى العربية فساله أن يعينه بخراج الاردن
سنة ففعل وولاه الاردن وكان خراجه مائة وثمانين ألف دينار فلم تنقص السنة
حتى فرغ من الديوان فنقله وأتى به الى عبد الملك بن مروان فدعا سرحدون
كان به فعرضه عليه فغمه وخرج كثيرا فلقبه قوم من كتاب الروم فقال لهم
اطلبوا المعيشة من غير هذه الصاعقة وقد قطعها الله عنكم وأما ديوان الفارسية
بالعراق فكان سبب نقله الى العربية ان كاتب الحجاج كان يهوى زادانفروخ
وكان معه صالح بن عبد الرحمن يكتب بين يديه بالعربية والفارسية فوصاه
زادانفروخ بالحجاج فخف على قلبه فقال صالح لرادانفروخ ان الحجاج قد قربني
ولا آمن عليك أن يقدمني عليك فقال لا تنظ ذلك فهو الى أحوج مني اليه لانه
لا يجيد من يكتبه بحسابه غيري فقال صالح والله لو شئت ان أحول الحساب الى

العربية لمعات قال فقول منه ورقة أو سطر اعني أرى ففعل ثم قول زاد افروخ
في أيام عبد الرحمن الأشعث واستخلف الحاج صالحا مكانه فذكر له ما جرى
بينه وبين زاد افروخ فأمره أن ينقله فأجابه إلى ذلك وأحل له فيه أجلا حتى
تقله إلى العربية فلما عرف مردان شاه من زاد افروخ ذلك بدل له مائة ألف
درهم ليظهر للحجاج العجز عنه فلم يفعل فقال له قطع الله أوصالك من الدنيا كما
فعلت أصل الفارسية فكان عدا محمد بن يحيى كاتب مروان يقول لله در
صالح ما أعظم منته على الكتاب

*(فصل) * والذي يشتمل عليه ديوان السلطنة ينقسم أربعة أقسام أحدها
ما يختص بالجيش من اثبات وعطاء وثاني ما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق
والثالث ما يختص بالأعمال من تسليد وعزل ورابع ما يختص ببيت المال من
دخول وخروج فهذه أربعة أقسام تقتضيها أحكام الشرع بتفصيلها بما
كانت له في ديوانه من أفرادها عادهم بها أخفى فأما القسم الأول فيما
يختص بالجيش من اثبات وعطاء فائباتهم في الديوان باعتبار ثلاثة شروط
أحدها الوصف الذي يجوز به اثباتهم الثاني السبب الذي يستحق به ترتيبهم
والثالث المحال التي يقدر به إعطاؤهم فأما شرط جواز اثباتهم في الديوان
فبراعى فيه خمسة أوصاف أحدها البلوغ طالع الصبي من جهة الدراري ولا تناع
فلم يجوز أن يشتر في ديوان الجيش فكان حاربا في عطاء الدراري والثاني الحرية
لأن المحلول تاسع أسببه فكان داخل في عطاءه وأسقط أبو حنيفة اعتبار
الحرية وجوز أفراد العبد بالعطاء في ديوان المقاتلة وهو رأى أبو بكر وظالمة
فيه عمر واعتبر الحرية في العطاء وبه أخذ الشافعي والثالث الاسلام ليدفع عن
المقاتلة تقاده ويوثق بصحة واحتماده فان أثبت فيهم ديبا لم يجوز أن يرتد عنهم
معلم سقط والرابع السلامة من الآفات المسببة من القتال فلا يجوز أن يكون
زنا ولا أعمى ولا أفلج ويجوز أن يكون أخرس أو أصم فأما الاعرج فان كان
فارسا أثبت وان كان راجلا لم يشتر والحامس أن يكون فيه أقدام على

المحروب ومعرفة بالقتال فان صعدت منته عن الأقدام أو قلت معرفته بالقتال المدة بالضم
لم يحرثاته لانه مرصدا هو عاجز عنه فادامته كملت فيه هذه الأوصاف الخمس القدر ورحل
كان اثباته في ديوان الجيش موقرا على الطلب والايجاب فيكون منه الطب مير صعبا

إذا انفرد من كل عمل ويكون لمن ولي الأمر الأجاية إذا دعت الحاجة اليه فان
 مكان مشهور الاسم نبيه القدر لم يحسن إذا أثبت في لدوان أن معنى فيه
 أوبىء فان كان من المعمورين في الناس حتى وثقت فذكر كرسنه وقدره ولوبه
 وحلى وجهه ووصف بما يميز به عن غيره لثلاثة في الاسماء ويدعى وقت اعداءه
 وضم الى نقيب عليه أو عرب له ليكون ما عودا يدركه

(فصل) وأما ترتيبهم في لدوان إذا أثبتوا فيه فعتبر من وجهين أحدهما
 عام والآخر خاص فأما العام فهو ترتيب القبائل والأحساب حتى يتميز كل قبيلة
 عن غيرها وكل جنس عن خالعه فلا يجمع فيهم بين المختلفين ولا يفرق بين
 المتفقين لتعكس دعوة الدوان على نسق واحد معروف للذات برؤيه
 لأمرع والتعجاب وإذا كان هكذا لم يحل حالهم من أن يكونوا عربا أو نجما فان
 كانوا عربا تجمعهم أنساب وتفرق بينهم أسباب ترتب قبائلهم بالفريقين من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كما فعل عمر رضي الله عنه حين دونه في قبيلة
 بالترتيب في أصل النساب ثم عاينهم عاينهم العرب عدنان وقحطان وقدم
 عدنان على قحطان لأن النبوة فيهم وعدنان يجمع ربيعة ومضر فتقدم مضر
 على ربيعة لأن النبوة فيهم ومضر يجمع قريشا وعبر قريش فتقدم قريش لأن
 النبوة فيهم وقريش يجمع بني هاشم وغيرهم فتقدم بنو هاشم لأن النبوة فيهم
 فيكون بنو هاشم قطب الترتيب ثم من يليهم من أقرب الأنساب إليهم حتى
 يستوعب قريشا ثم من يليهم في النساب حتى يستوعب جميع مضر ثم من يليهم
 في النساب حتى يستوعب جميع عدنان وقد رتب أنساب العرب مستمرة مت
 جماعات طبقات أنسابهم وهي شعب ثم قبيلة ثم عمارة ثم بطن ثم فخذ ثم فصيلة
 فالتعريب النساب الأبعد مثل عدنان وقحطان وهي شبا لأن القبائل منه
 تنقسم ثم القبيلة وهي ما انقسمت فيها أنساب الشعب مثل ربيعة ومضر سميت
 قبيلة لتقابل الأنساب فيها ثم العمارة وهي ما انقسمت فيها أنساب القبائل مثل
 قريش وكأنه ثم البطن وهو ما انقسمت فيه أنساب العمارة مثل بني عبد مناف
 وبني مخزوم ثم الفخذ وهو ما انقسمت فيه أنساب البطن مثل بني هاشم وبني
 أمية ثم الفصيلة وهي ما انقسمت فيها أنساب الفخذ مثل بني أبي طالب وبني
 العباس فالفخذ يجمع الفصائل والبطر يجمع العمارات فجميع البطون
 والقبيلة

والقبيلة تجمع العمائر والشعب يجمع القبائل وإذا ساعدت الانساب صارت
القبائل شعوبا والعمرائر قبائل وإن كانوا يحكم الأيمنة معون على نسب والذي
يجمعهم عند فقد النسب أمران إما أجناس وإما بلاد فالمتميزون بالأجناس
كانترك والهند ثم يتميز الترك أجناسا والهند أجناسا والمتميزون بالبلاد كالديلم
والخيل ثم يتميز الديلم ببلداننا والمخيل ببلداننا وإذا تميزوا بالأجناس أو بالبلدان فإن
كانت لهم سابقة في الاسلام ترتبوا عليها في الديوان وإن لم تكن لهم سابقة ترتبوا
بالقرب من ولي الامر فإن تساوا وقبل السبق إلى طاعته وأما الترتيب لمخاص فهو
ترتيب الواحد بعد الواحد يرتب بالأسبقية في الاسلام فإن تساوا في السابقة
ترتبوا بالدين فإن تقاربت فترتبوا بالسن فإن تقاربت فترتبوا بالشجاعة
فإن تقاربت فترتبوا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو برتبهم بالقرعة أو برتبهم على رأي
واجتهاده

* (فصل) * وأما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية حتى يستغنى بها عن التماس
مادة تنفعها من جارية لبيضة والكفاية معتبرة من ثلاثة أوجه أحدها عدد
من يؤوله من الدراري والمماليك والثاني عدد ما يرتبطه من الخيل والظهور
والثالث الموضع الذي يحمله في الغلاء والرحص فيقدر كفايته في نفقته وكسوته
لعمامه كله فيكون هذا المقدر في عطائه ثم تعرض حاله في كل عام فإن زادت
رواتبه لمائة زيدوا نقصت نقص واختلاف الفقهاء إذا تقدر رزقه بالكفاية
هل يجوز أن يراد ما ينفع الشاعى من زيادته على كفايته وإن اتسع المال لأن
أموال بيت المال لا توضع إلا في الحقوقي اللازمة وحق أبو حنيفة زيادته على
الكفاية إذا اتسع المال لمساو يسكون وقت العطاء معلوما بوقت وقعه الجيوش
عند الاستحقاق وهو معتبر بالوقت الذي يستوفى فيه حقوق بيت المال فإن
كانت تستوفى في وقت واحد من السنة جعل العطاء في رأس كل سنة وإن كانت
تستوفى في وقتين جعل العطاء في كل سنة مرتين وإن كانت تستوفى في كل شهر
جعل العطاء في رأس كل شهر ليكون المال مصروفا إليهم عند حصوله فلا
يحبس عنهم إذا اجتمع ولا يطلبون به إذا تأخر وإذا تأخر عنهم العطاء عند
استحقاقه وكان حاصل بيت المال كان لهم المطالبة به كالديون المستحقة وإن
أعوز بيت المال لعوارض أبطلت حقوقه أو أخرتها كانت أرزاقهم ديناعلى

بيت المال وليس لهم مطالبة ولى الامر به كما ليس لصاحب الدين مطالبة من
أعسر دينه وإذا أراد ولى الامر إسقاط بعض الجيش لسبب أو حية أو اهتد
اقتضاء حازوان كان لغرضه لم يجوز لانهم جيش المسلمين فى الدب عنهم وإذا أراد
بعض الجيش إخراج نفسه من الديوان حازم لا استقناء عنه ولم يجوز مع الحاجة
اليه إلا أن يكون معذوراً وإذا جرد الجيش لقتال فامتنعوا وهـ هم أكفاء من
حاربهم سقطت أرزاقهم وإن ضعفوا عنه لم تسقط وإذا نفقت دابة أحدهم فى
حرب عوض عنها وإن نفقت فى غير حرب لم يعوض وإذا استهلك سلاحه فيها عوض
عنه إن لم يكن يدخل فى تقدير عطائه ولم يعوض إن دخل فيه وإذا جرد لسفر
أعطى نفقة سفره إن لم تدخل فى تقدير عطائه ولم يعط إن دخلت فيه وإذا مات
أحدهم أو قتل كان ما يستحق من عطاءه موروثاً عنه على فرائض الله تعالى
وهو دين لورثته فى بيت المال واختلف الفقهاء فى استقناء نفقات ذريته من
عطائه فى ديوان الجيش على قولين أحدهما أنه قد سقطت نفقتهم من ديوان
الجيش لذهاب مستحقه ويحالون على مال العشر والصدقة والقول الثانى أنه
يستبقى من عطائه نفقات ذريته ترغيباً له فى المقام وبمثاله على الإقدام
واحتاف الفقهاء أيضاً فى سعة عطائه إذا حدثت به زمانة على قولين أحدهما
يسقط لانه فى مقابلة عمل قد عدم والقول الثانى أنه باقى على العطاء ترغيباً فى
التجدد والارتزاق

« (فصل) « وأما القسم الثانى فيما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق فيشتل
على ستة فصول أحدها تحديد العمل بما يقتضيه من غيره وتفصيل نواحيه التى
يختلف أحكامها فيجعل لكل بلد حداً لا يشاركه فيه غيره ويفصل نواحى كل بلد
إذا اختلف أحكام نواحيه وإن اختلفت أحكام الضياع فى كل ناحية فصارت
ضياعه كتفصيل نواحيه وإن لم تختلف اقتصر على تفصيل النواحى دون
الضياع والفصل الثانى أن يذكر حال البلد هل فتح عنوة أو صلحاً وما استقر عليه
حكم أرضه من عشر أو خراج وهل اختلفت أحكام نواحيه أو تساوت فإنه لا يخلو
من ثلاثة أحوال إما أن يكون جميعه أرض عشر أو جميعه أرض خراج أو يكون
بعضه عشرًا وبعضه خراجاً فإن كان جميعه أرض عشر لم يلزم إثبات مساحته لأن
العشر على الررع دون المساحة ويكون ما استوفى زرعه مرفوعاً إلى ديوان
العشر

العشر لا مستخر جامنه و يلزم تسمية أربابه عند دفعه الى ديوان لان وجوب
 العشر فيه معتبر بأربابه دون رقاب الارضين و اذا رفع الزرع باسماء أربابه
 ذكر مباح كيله و حاله ببيع أو عمل لا اختلاف حكمه ليستوفى على موجب
 و كان جميعه أرض خراج لزم اثبات مباحه لان الخراج على المساحة فان كان
 هذا الخراج في حكم الاجرة لم يلزم تسمية أرباب الارضين لانه لا يتكلف بالاسلام
 ولا كفر و كان الخراج في حكم الجزية لزم تسمية أربابه و وصفهم بالاسلام
 والكفر لا اختلاف حكمه باختلاف أهله و ان كان بعضه عنرا و بعضه خراجا
 فصل في ديوان العشر ما كان منه عنرا و في ديوان الخراج ما كان منه خراجا
 لا اختلاف الحكم فيهما و أجرى على كل واحد منهما ما يختص به حكمه
 و الفصل الثاني أحكام خراجه و ما استمر على مباحه هل هو مقاسمة على زرعه
 أو هو رزق مقدر على خراجه فان كان مقاسمة لم اذا أخرجت مباح لارضين
 من ديوان الخراج أن يذكرهما مباح المقاسمة من ربع أو ثلث أو نصف و يرفع
 الى الديوان مقدار السكيل لانه توفي المقاسمة على مرجها و كان الخراج و ربا
 لم يخل من أن يكون متساويا مع اختلاف الزرع أو مختلفا فان كان متساويا
 مع اختلاف الزرع أخرجت المباح من ديوان الخراج لانه توفي خراجها
 و لا يلزم أن يرفع اليه الاما قبض منها و ان كان الخراج مختلفا باختلاف الزرع
 لزم اخراج المباح من ديوان الخراج و أن يرفع اليه أجناس لزروع اية توفي
 خراج المساحة على ما يوجب حكم الزرع و الفصل الرابع ذكر من في كل بلد من
 أهل الدولة و ما استقر عليهم في عقد الجارية فان كانت مختلفة باليسار و الاعمار
 و في الديوان مع ذكر عددهم ليختبر حال يسارهم و اعسارهم و ان لم تختلف
 في اليسار و الاعسار حاز الاقتصار على ذكر عددهم و وجب مراعاتهم في كل
 عام ليثبت من يبيع و يستقط من مات أو أسلم لينضمه بذلك ما يستحق من جزيتهم
 و الفصل الخامس ان كان من اعدان المعادن أن يذكر أجناس معدنه و عدد
 كل جنس منها ليستوفى حق المعدن منها و هذا لا ينصبط بمساحة ولا ينحصر
 بتقدير لا اختلافه و انما ينصبط بحسب المأخوذ منه اذا أعطى و انما لا يلزم في
 أحكام المعادن ان يوصف في الديوان أحكام فترجها هل هي من أرض عشر
 أو خراج لان الديوان فيهما موضوع للاستيفاء الحق من نبالها و حقها لا يتجانب

باختلاف فتوحها واحكام أرضها وانما يختلف ذلك في حقوق العلمين فيها
والآخذين وقد تقدم القول في اختلاف الفقهاء في اجناس ما يؤخذ حق
المعادن منه وفي قدر المأخوذ منه فان لم يكن قد سبق الاثمة فيها حكم اجتهاد والى
الوقت برأيه في الجنس الذي يجب فيه وفي القدر المأخوذ منه وعمل عليه في
الامرين معا اذا كان من أهل الاجتهاد وان كان من سبق من الاثمة والولاية
قد احتسب برأيه في الجنس الذي يجب فيه وفي القدر المأخوذ منه وحكم به
فيها حكما ايده وأما ما استقر حكمه في الاجناس التي يجب فيها حق
المعدن ولم يستقر حكمه في القدر المأخوذ من المعدن لان حكمه في الجنس
معتبر بالمعدن المأخوذ وحكمه في القدر معتبر بالمعدن المفقود والعصل
السادس ان كان البلد نعرا بتأخير دار الحرب وكانت أموالهم دخلت دار
الاسلام مشورة عن صلح استقر معهم أثبت في ديوان عقد صلحهم وقدر
المأخوذ منهم من عشر أو خمس وزيادة عليه أو نقصان منه فان كان يختلف
باعتلاف الامتعة والاموال فصارت فيه وكان الديوان موضوعا لانخراج
رسومه ولاستيفاء ما يرفع اليه من مقادير الامتعة المحمولة اليه وأما اعتبار
الاموال المتقلة في دار الاسلام من بدل الى بلد فمحرمة لا يبيحها شرع ولا
يسرعها اجتهاد ولا هي من سياسات العدل ولا من قصايات النصفة وقبل
ما نتمكن من لافي البلاد المجاورة وقد روى عن النبي عليه السلام انه قال شر الناس
المشارون والمختارون واداغرت لولاية احكام البلاد ومقادير الحقوق فيها
اعتبر بما فاعله فان كان متوقفا في الاجتهاد ولا مراقتضا لا يمنع الشرع منه
محدوث سبب يتوغل الشرع الزيادة لاجله أو المقصود له حار ودار الثاني
هو الحق المستوفى دون الاول واذا استقر حال العمل من الديوان جاز ان
يقصر على انخراج المال الثاني دون الاول والا حوط أن يخرج المالين مجاوز
أن يزول السبب الحادث فيعبر بالحكم الاول وان كان ما أحذبه التولية من
تغير الحقوق غير متوغل في الشرع ولله وجه في الاجتهاد كانت الحقوق على
الحكم الاول وكان الثاني مردودا واءعبوه الى زيادة أو نقصان لان الزيادة
ظلم في حقوق الرعية والنقصان ظلم في حقوق بيت المال واذا استقر حال
العمل من الديوان وجب على رافعه من كتاب لدواوين انخراج المالين ان كان

المستدعي لانخراجها من الولاية لا يعلم حالها فيما تقدم وان كان عالما بها لم يلزم
انخراج الحال الاولى اليه لان علمه بها قد سبق وجاز لاقتصاره على انخراج الحال
الثانية مع وصفها بأنها مستحقة

(فصل) وأما القسم الثالث فيما اختص بالعمل من تقليد وعزل فيستقل
على ستة فصول أحدها ذكر من يصح عنه تقليد العمال وهو معتبر به ووالا امر
وجواز النظر لكل من جاز طر في عمل يفتن فيه أو امره وصح عنه تقليد
العمال عليه وهذا يكون من أحد ثلاثة أمان السلطان المستولى على كل
الامور وأمان وزير التفويض وأمان عامل عام الولاية كعامل إقليم أو مصر
عظيم يفتن في خصوص الاعمال عاملا فأما وزير التنفيذ فلا يصح منه تقليد
عامل الا بعد المطالعة والاستيصار والفصل الثاني من يصح أن يتقلد العمالة
وهو من استقل بكفائته ووثق بأمانته فان كانت عمالة تفويض فتفتقر الى اجتهد
روعي فيها المحرية والاسلام وان كانت عمالة تميز لا اجتهد للعامل فيها لم
يقتصر الى المحرية والاسلام والعامل الثالث ذكر العمل الذي تقايد به وهذا
يعتبر فيه ثلاثة شروط أحدها تحديد الحاجة بما تميز به عن غيرها أو ثانيا تعيين
العمل الذي يختص بطاره فيسار جباية أوخراج أو عشر والثالث العلم برسم
العمل وحقوقه على تفصيل يفتي عنه المجتهد فإذا استكملت هذه الشروط
الثلاثة انفي محلي علمه المولى والمولى صح التقايد به وهذا الفصل الرابع
زمان النظر فلا يخلو من ثلاثة أحوال أحدها أن يقدره بمدة محصورة كشهر
أو سنتين فيكون تقديرها بهذه المدة مجوز للنظر فيها وما نعا من النظر بعد
انقضاءها ولا يكون النظر في المدة المقيدة لازما من جهة المولى وله صرفه
والاستبداد به اذ ارأى ذلك صلاحا فأما رومه من جهة الخالي المولى فمعتبر بحال
جاريه عليها فان كان التجارى معالوما بما تصحبه لا يجوز له من العمل في
المدة انى انقضاءها لاس العمالة فيما نص به من الاحارات المحضة ويؤخذ
العامل فيها بالعمل الى انقضاءها اجازة لا يفتن فيهم في عيب المولى ولزومها
للرئيس في جبهة المولى من العقود العامة لئلا يسهل من الكافة فروعي
الاصح في التمييز روي في جنبه المولى من العقود الخاصة لعقد له في حق
رومه فيجوز عليه احكام الزوم والتميز في تجاريه بما يصح في

الاجور لم يلزمه المدة وجازله الخرج من العمل اذا شاء بعد أن ينهى الى موليه
حال تركه حتى لا يعمل عمله من باطرقه واحماله لثانية أن يقترب بالعمل فيقول
المولى فيه قد قللت خراج ناحية كذا في هذه السنة أو قللت صدقات بلد
كذا في هذا العام فتكون مذهب نظره مقبولة بمراعاة عن عمله فادفع منه
انعزل عنه وهو قد فراه على ما ذكره يجوز أن يعزله المولى وعزله له مع معتبر
اجرة جارية وفاداه والمحلة الثانية أن يكون التقليد مطلقا فلا يقتدر بمدة ولا
عمل فيقول فيه قد قللت خراج الكوفة أو أعاشار الصرة أو جهة بغداد
وهذا تقليد صحيح وإن جهات مدته لأن المقصود منه لاذن مجواز النظر وليس
المقصود منه الروم المعتبر في عقد الاجارات واذا صح التقليد وجرار النظر لم يخل
حاله من أحد أمرين إما أن يكون مستديرا أو منقطعا فإن كان مستديرا
كالطريق في الجباية والفضاء وحقوق المعادن فيصبح نظره فيها عاما بعد عام ما لم
يعزل وإن كان منقطعا فهو على ضربين أحدهما أن لا يكون معهودا يعود
في كل عام كالوالتى على قسم العينة فيعزل بعد فراغه منها وليس له نظر
في جهة غيرها من العتائم والضرر الثاني أن يكون عائد في كل عام كالخراج
الذى إذا استخرج في عام عاد فيجباية وقد اختلف العقلاء هل يكون مطلقا
تعالى مدة صورا على نظرها أو مجزولا على كل عام ما لم يرل على وجهين
أحدهما أنه يكون مقتصورا للنظر على العام لدى هوجبه فاداه استوفى خراج
أو أخذنا عاشره العزل ولم يكن له أن ينظر في العام لثاني الابتعاد مستحب
أو صار على البقين والوجه لثاني أنه يحمل على جوار استغفار في كل عام ما لم
يعزل اعتبارا بالعرف والفصل الخامس في جاري العامل على عمله ولا ينال فيه
من ثلاثة أحوال أحدها أن يسمى معلوما والثاني أن يسمى مجهولا والثالث
أن لا يسمى بمجهول ولا بمعلوم فإن يسمى معلوما استحق المسمى داوى العمل
حدها ما قصدها روى تصبيرة فان كان لترك بعض العمل لم يستحق جارى
بق به وإن كان لحيايته منه مع استبعاد العمل استكمل جاريه وارتجع ما خا
فيه وإن رادى العمل وعت الزيادة فإن لم تدل في حكم عمله كان نظره فيها
مردودا لأنه وإن كانت داخله في حكم نظره لم يحمل من أحد أمرين ما لا يكون
قد أخذها بحق أو طم فإن كان أخذها بحق كان متبرعا بها لا يتحقق لها زيادة

على المسمى في جاريه وان كان ظاهرا وجب ردّها على من ظلمها وكان عدواً من
العامل يؤخذ بغيره وأما ان سعى جاريه بجهول واستحق جاري مثله فيما عمل
فان كان جاري العمل مقدر في الدين وان عمل به جماعة من العمال صارت ذلك
القدر هو جاري المثل وان لم يعمل به الا واحد لم يصرف ذلك المثل في جاري المثل
وأما ان لم يسع جاريه بجهول ولا بجهول فقد اختلف الفقهاء في استحقاقه لجاري
مثله على عمله على أربعة مذاهب فالشافعي وأصحابه يذهب الشافعي فيها
انه لا جاري له على عمله ويكون متطوعا به حتى يسعى جاريه معلوماً أو مجهولاً
لما وعمله من عوض وقال المزي له جاري مثله وان لم يسعه لاستيفاء عمله عن اده
وقال أبو العباس بن شريح ان كان منه ورابا أخذ الجاري على عمله فله جاري
مثله وان لم يشهر بأخذ تجاري عليه فلا جاري له وقال أبو اسحق المروزي من
أصحاب الشافعي ان دعي الى العمل في الابتداء أو أمر به فله جاري مثله فان
ابتدأ بالطلب فأذن له في العمل فلا جاري له واذا كان في عمله مال يجتبي جاريه
مستحق فيه وان لم يكن فيه مال تجاريه في بيت المال مستحق من سهم المصالح
ولفصل السادس فيما يصح به التقليد فان كان نطقاً بلفظ به المولى صح به
التقليد كما يصح به سائر العقود وان كان عن توقيع المولى به تقليد من غير اللفظ
صح التقليد وانعقدت به الولايات السلطانية اذا اقرنت به شرائط الحال وان لم
يصح به العقود الخاصة اعتباراً بالعرف التجاري فيه وهذا اذا كان التقليد
مقصوداً عليه لا ينعدها الى استنابة غيره فيه ولا يصح اذا كان التقليد طاماً
متعدياً فاذا صح التقليد بالشرائط المعتبرة فيه وكان العمل قبله خالياً من ناظر
تفرد هذا المولى بالنظر واستحق جاريه من أول وقت نظره فيه وان كان
في العمل ناظر قبل تقليده نظره في العمل فان كان مما لا يصح الاشتراك فيه
كان تقليده الثاني عزلاً للأول وان كان مما يصح فيه الاشتراك روعي
العرف التجاري فيه فان لم يجز العرف بالاشتراك فيه كان عزلاً للأول وان جاز
العرف بالاشتراك فيه لم يكن تقليد الثاني عزلاً للأول وكانا عاملين عليه وباطرين
فيه فان قلده عليه مشرف كان العامل مباحراً للعمل وكان المشرف مستوفياً له
يمنع من زيادة عليه أو نقصان منه أو تفريده وحكم المشرف بحكم صاحب
البريد من ثلاثة أوجه أحدها انه ليس للعامل أن يتفرد بالعمل دون المشرف

وله أن يفرديه دون صاحب البريد والثاني أن لا يشرف منع العامل عما أفد
فيه وليس ذلك لصاحب البريد وإنما ان المشرف لا يلزمه الاخبار بما فعله
العامل من صحيح وفاسد اذا انتهى اليه ويلزم صاحب البريد الاخبار بما فعله
العامل من صحيح وفاسد لان خبر المشرف استعدادا وخبر صاحب البريد انهاء
والفرق بين خبر الانهاء وخبر الاستعداد من وجهين أحدهما ان خبر الانهاء
يشتمل على الفاسد والصحيح وخبر الاستعداد مختص بالعاسد دون الصحيح والثاني
ان خبر الانهاء فيما يرجع عنه العامل وفيما لم يرجع عنه وخبر الاستعداد
مختص بما لم يرجع عنه دون ما يرجع عنه واذا أنكر لعامل استعدادا للمشرف
أو انهاء صاحب البريد لم يكن قول واحد منهما مقبولا عليه حتى يبرهن عنه فان
اجتماعا على الانهاء والاستعداد صار شاهدين عليه فيقبل قوله ما عليه اذا كانا
مأمورين واذا طوّل العامل برفع الحساب فيما تولاّه من رفعه في عمالة المخرج
ولم يلزمه رفعه في عمالة العشر لان مصرف المخرج الى بيت المال ومصرف
العشر الى أهل الصدقات وعلى مذهب أبي حنيفة يؤخذ برفع الحساب
في المال لا لشركاء مصرفه ما عسده واذا ادعى عامل العشر مصرف العشر
في مستحقه قبل قوله فيه ولو ادعى عامل المخرج دفع المخرج الى مستحقه لم يقبل
قوله الا بتصديق أو بيينة واذا اراد العامل أن يختلف على عمله فذلك ضربان
أحدهما أن يختلف عليه من يتفرد به لغيره دونه وهذا غير جائز له لانه
يجبى مجرى الاستبدال وليس له أن يستبدل غيره بغيره وان جاز له عزل نفسه
والضرب الثاني أن يختلف عليه مع ماله فيراعى مخرج التقليد لانه لا يخلو من
ثلاثة أحوال أحدهما أن يتضمن اذنا بالاختلاف فيجوز له أن يختلف
ويكون من استخلفه تابعا عنه يعزل بعزله ان لم يكن معي في الاذن فان معي
له من يستخلفه فقد اختلف الفقهاء فيه اذا استخلفه هل ينزل بعزله فقال قوم
ينزل وقال آخرون لا ينزل والحالة الثانية أن يتضمن التقليد تباعا
الاختلاف فلا يجوز له أن يستخلف وعليه أن يفرديه لغيره ان قدر عليه
فان يحجز عنه كان التقليد فاسدا وان نظرمع فساد التقليد صح من نظره ما اختص
بالاذن من أمر ونهي ولم يصح منه ما اختص بالولاية من عقد وحل والحالة
الثالثة أن يكون التقليد مطلقا لا يتضمن اذنا ولا تباعا فيجوز له حال العمل وان قدر

على التفرّد بالنظر فيه لم يجز أن يختلف عليه وإن لم يقدر على التفرّد بالنظر فيه
 سألته أن يختلف فيما يحرمه ولم يجز أن يختلف فيما قدر عليه
 * (فصل) * وأما التسم الرابع فيما اختص بيت المال من دخل وخرج فهو
 أن كل مال استحققه المذنب ولم يتعين ماله كونه منهم فهو من حقوق بيت المال
 فإذا قبض صار بالقبض مضافا إلى حقوق بيت المال سواء أدخل إلى حوزة
 أو لم يدخل لأن بيت المال عبارة عن الجهة لا عن المكان وكل حق وجب
 صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال فإذا صرف في جهة - صار
 مضافا إلى مخرج من بيت المال سواء خرج من حرره أو لم يضرح لأن ما صار إلى
 جمال المسلمين أو نرح من أيديهم فحكم بيت المال جاريه في دخله إليه
 ونخروجه وإذا كان كذلك فالأموال التي يستحقها المسلمون تنقسم ثلاثة
 أقسام في غنيمة وصدقة وأما الأولى فمن حقوق بيت المال لأن مصرفه
 موقوف على رأي الإمام واجتهاده وأما الغنيمة فليست من حقوق بيت المال
 لأنها مستحقة للعاجزين الذين تعبوا وبحضور الواقعة لا يختلف مصرفها برأي
 الإمام ولا اجتهد له في منعهم - منها فلم يصر من حقوق بيت المال وأما خمس
 الأولى والغنيمة فيقسم ثلاثة أقسام قسم منه يكون من حقوق بيت المال وهو
 سهم النبي صلى الله عليه وسلم المصروف في المصالح العامة لوقوف مصرفه على
 رأي الإمام واجتهاده وقسم منه لا يكون من حقوق بيت المال وهو سهم ذوي
 القربى لأنه مستحق بحسبهم فتعين ماله ~~م~~ وخرج عن حقوق بيت المال
 ونخروجه عن اجتهد الإمام ورأيه وقسم منه يكون بيت المال فيه حافظا له على
 جهاته وهو سهم اليتامى والأساكيب وابن السبيل إن وجدوا دفع اليهم وإن
 فُقدوا أحرز لهم وأما الصدقة فضربان صدقة مال باطن فلا يكون من حقوق
 بيت المال يجوز أن ينفرد أربابه بأخراج زكاته في أهلها والضرب الثاني صدقة
 مال ظاهر كاعشار لزراع والثأرو صدقات المواشي فعند أبي حنيفة أنه من حقوق
 بيت المال لأنه يجوز صرفه على رأي الإمام واجتهاده ولم يعينه في أهل الحرمين
 وعلى مذهب الشافعي لا يكون من حقوق بيت المال لأنه معين الجهات عليه
 لا يجوز مصرفه على غير جهاته لكن اختلاف قوله هل يكون بيت المال محلا
 لأحرازه - يندرج جهاته فذهب في القديم إلى أن بيت المال إذا عذرت الجهات

محل لأحراره فيه إلى أن توجد لانه كان يرى وجوب دفعه إلى الامام ورجع عنه
 في مستحبه قوله إلى أن يبت المال لا يكون محلا لأحراره استحقاقا لانه لا يرى فيه
 وجوب دفعه إلى الامام وان جاز أن يدفع اليه فلذلك لم يستحق أحراره في بيت
 المال وان جاز أحراره فيه وأما المستحق على بيت المال فضرر بان أحدهما ما كان
 بيت المال فيه حرزا فاستحقاقه معتبر بالوجود وان كان المال موجودا فيه كان
 صرفه في جهاته مستحقا وهذه مسقط لاستحقاقه والضرب الثاني أن يكون
 بيت المال له مستحقا فهو على ضربين أحدهما أن يكون مصرفه مستحقا على
 وجه البذل كأرزاق المجند وأثمان الكراع والسلاح فاستحقاقه غير معتبر
 بالوجود وهو من محقق الاذمة مع الوجود والعدم فان كان موجودا لم يحل دفعه
 كالديون مع اليسار وان كان معدوما وجب فيه على الانظار كالديون مع الاعسار
 والضرب الثاني أن يكون مصرفه مستحقا على وجه المصلحة والارفاق دون
 البذل فاستحقاقه معتبر بالوجود ودون العدم فان كان موجودا في بيت المال
 وجب فيه وسقط فرصه من المسلمين وان كان معدوما سقط وجوبه عن بيت
 المال وكان ان عم ضرره من فروض الكفاية على كافة المسلمين حتى يقوم به
 منهم من فيه كفاية كالجهاد وان كان محالا لم يعم ضرره كمرور طائر قرب
 يبيد الناس طريقا غيره بعيدا أو اقطاع شرب يبيد الناس غيره شربا فإذا سقط
 وجوبه عن بيت المال بالعدم سقط وجوبه عن كافة لوجود البذل فلو اجتمع
 على بيت المال حقان ضاق عنهم ما واتسع لاحدهما صرف فيما يصير منهما
 دينافيه فلو ضاق عن كل واحد منهما عارلوا إلى الامر اذا خاف العساد أن يقترض
 على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق وكان من حدث بعده من
 الولاية مأحوزا بقضائه اذا اتسع له بيت المال وادافصلت حقوق بيت المال
 عن مصرفها فسد اختلاف لفقهاء في فاضله فذهب أبو حنيفة إلى أنه يذخر
 في بيت المال لما ينوب المسلمين من حادث وذهب الشافعي إلى أنه يقبض على
 أموال من يعمر به صلاح المسلمين ولا يذخر لان النوايب تعين فرضها عليهم
 اذا حدثت فهذه الاقسام الاربع التي وضعت عليها قواعد الديوان
 * (فصل) * وأما كاتب الديوان وهو صاحب ذمامه فالمعترف بحجة ولايته
 شرطان العدل والكفاية وأما العدالة فلا تثبت مؤتمن على حق بيت المال
 والرعية

والرعية ما يقتضي أن يكون في العدالة والامانة على صفات المؤمنين وأما
الكفاية فلاه مباشر لعمل يقتضي أن يكون في القيام به مستقلا بكفاية
المباشرين فاذا صح تقليده فالذي ندب له ستة أشياء حفظ القوانين واستيفاء
الحقوق وانباء الرقوع ومحاسبات العمال وانخراج الاحوال وتصفح الظلمات
وأما الاول منها وهو حفظ القوانين على الرسوم العادلة من غير زيادة تخفيفها
الرعية أو نقصان ينلم به حتى بيت المال فان قررت في أيامه اسبلاد استؤنف
فتحه أو ماوان ايتدى في احيائه أثبتتها في ديوان الماشية وديوان بيت المال
الجامع للحكم المستقر فيها وان نفذت منه القوانين المقررة فيها رجع فيها الى
ما أنبته أماء الكتاب اذا وثق بخطوطهم ونسبه من أماساتهم تحت غدرهم
وكانت المخطوط الخارجة على هذه الشروط مقبولة في جوارال أخذ بها والعمل
عليه في الرسوم الديوانية والحقوق السلطانية وان لم تقنع في أحكام القضاء
والشهادات اعتبارا بالعرف المعهود فيها كما يجوز للحدث أن يروي ما وجد من
سماعه بالخط الذي ينسب له ويحكي على قول أبي حنيفة أنه لا يجوز لكتاب
الديوان أن يعمل على الخط وحده حتى يأخذه سماعة من اعطاه به يحفظه
عنه بقلبه كما يقول في رواية الحديث اعتبارا بالقضاء والشهادات وهذا شاق
مستبعد والفرق بينهما أن القضاء والشهادات من الحقوق الخاصة التي يكثر
لمباشر لها والقيم بها ولم يصب المخطوط بالقلب فذلك لم يجوز أن يقول فيها على
بجرد الخط وأن القوانين الديوانية من الحقوق العامة التي يقل المباشر لها مع
كثرتها وانتشارها فضاقي حفظها بالقلب فان ذلك جاز التعويل فيها على مجرد
الخط وكذلك رواية الحديث وأما الثاني وهو استيفاء الحقوق فهو على ضربين
أحدهما استيفاء ماؤهامن وجبت عليهم من العاملين والناس في استيفاء ماؤهامن
القابضين لها من الاعمال فأما استيفاء ماؤهامن العاملين فيعمل فيه على اقرار
العمال بقبضها واما العمل فيها على خطوط العمال بقبضها فالذي عليه كتاب
الدواوين انه اذا عرف المخط كان حجة القبض سواء اعترف العامل
بأنه خطه أو أنكراه اذا قيس بخطه المعروف والذي عليه الفقهاء انه ان لم
يعترف العامل بأنه خطه وأنكره لم يلزمه ولم يكن حجة في القبض ولا يسوغ
أن يقاس بخطه في الالزام اجبارا وانما يقاس بخطه ارهايا ليعترف به طوعا

وان اعترف بالخطا وانكر القبض فالظاهر من مذهب الشافعي انه يكون في
 الحقوق السلطانية خاصة حجة للعاملين بالدفع وحجة على العمال بالقبض
 اعتبارا بالعرف والظاهر من مذهب أبي حنيفة انه لا يكون حجة عليهم
 ولا للعاملين حتى يقرب له بعضا كالديون الخاصة وفيما قدمناه من الفرق بينهما
 مقيم وأما استيعاؤها من العمال فان كانت خراجا الى بيت المال لم يتحقق فيها في
 توقييع ولي الامر وكان اعتراف صاحب بيت المال بقبضها حجة في برهنة العمال
 منها والكل لا م في خطه اذا تجرد عن اقراره على ما قدمناه في خطوط العمال انه
 يجوز حجة على الظاهر من مذهب الشافعي ولا يكون حجة على الظاهر من
 مذهب أبي حنيفة وان كانت خراجا من حقوق بيت المال ولم تكن خراجا اليه
 لم يمس العمال الا بتوقيع ولي الامر وكان التوقيع اذا عرفت صحته حجة مقنعة
 في جواز الدفع واما الاحتساب به فيحتمل وجهين أحدهما أن يكون
 الاحتساب به موقوفا على اعتراف الموقع له بقبض ما تضمنه لان التوقيع حجة
 بالدفع اليه وليس بصحة في القبض منه ولوجه الثاني يحتسب به العامل في
 حقوق بيت المال ما ذكر صاحب التوقيع القبض حاكمه امل فيه وأحد
 العامل باقامة الحجة عليه فان دمهأ حلف صاحب التوقيع وأخذ العامل
 بالغرم وهذا الوجه أنخص بعرف الديوان والوجه الاول أشبه بتحقيق العهدة فان
 استرأب صاحب الديوان بالتوقيع لم يحتسب له العامل به على وجهين معا حتى
 يعرضه على الموقع فان اعترف به صرح وكان الاحتساب به على ما تقدم وان أسكره
 لم يحتسب به للعامل ونظر في وجهه الخراج فان كان في خاص موجود رجوع به
 العامل عليه وان كان في جهات لا يمكن الرجوع بها إلى العامل احلاف الموقع
 على انكاره وان لم يعرف صحة الخراج لم يكن للموقع احلاف العامل لاني صرف
 السلطة ولا في حكم القضاء فان علم بصحة الخراج فهو في صرف السلطة مدفوع
 عن احلاف الموقع وفي حكم القضاء يجاب اليه وأما الثالث وهو اثبات الرجوع
 فينقسم ثلاثة أقسام رفوع مساحة وعمل ورفوع قبض واستيفاء ورفوع
 خرج ونفقة فأما رفوع المساحة والعمل فان كانت أمولا مقدرة في الديوان
 اعتبر صحة الرفع بمقابلة الاصل وأثبت في الديوان ان وافقه او ان لم يكن لم ينافي
 الديوان أصول عمل في إثباتها على قول رافعه أو أمار رفوع القبض والاستيفاء

فيعمل في اثباتها على مجرد قول رافعها لانه يقره على نفسه لا لها وأما خروج
 الخرج والبقعة فرافعها دع لها فلا تقبل دعواه الإباحة البالغة فان اخرج
 بتوقيعات ولاية لامور واستعرضها وكان المحكم فيها على ما قدمناه من أحكام
 التوقيعات وأما الرابع وهو محاسبة العمال فيختلف حكمها باختلاف
 ما تقدموه وقد قدمنا القول فيها فان كانوا من عمال الخراج لزمهم رفع الحساب
 ووجب على كاتب الديوان محاسبتهم على صحة ما رفعوه وان كانوا من عمال
 الخراج لزمهم على مذهب الشافعي رفع الحساب ولم يجب على كاتب الديوان
 محاسبتهم عليه لان العشرة عنده صدقة لا يقف مصرفها على استداد الولاية
 ولونه رد أهلها بصرفها لأجزأت ويلزمهم على مذهب أبي حنيفة رفع الحساب
 ويجب على كاتب الديوان محاسبتهم عليه لان مصرف الخراج والعشرة عنده
 مشترك وإذا حوسب من وجبت عليه محاسبته من العمال نظروا ان لم يقطع بين
 العامل وكاتب الديوان خلف كان كاتب الديوان مصدقا في بقايا الحساب وان
 استرابه والى الامر كله احضار شواهد فان زالت الرية عنه سقطت اليقين
 فيه وان لم تنزل الرية وأرادولى الامر لاختلاف على ذلك أختلف العامل دون
 كاتب الديوان لان المطالبة متوجهة على العامل دون الكاتب وان اختلفا
 في الحساب نظر ما كان اختلافهما في دخل والقول فيه قول العامل لانه مكر
 وان كان اختلافهما في خرج والقول فيه قول الكاتب لانه مكر وان كان
 اختلافهما في مساحة تمسك اعادتها اعتبرت بعد الاختلاف وهل فيما على
 ما يخرج بجميع الاعتبار وأما الخامس وهو اخراج الاحوال فهو استبعاد
 صاحب الديوان على ما ثبت فيه من قوائم وحقوق فصار كالشهادة واعتبر
 فيه شرطان أحدهما أن لا يخرج من الاموال الاما علم صحته كمالا يشهد الاعبا
 عليه وتحققه والثاني أن لا يتدنى بذلك حتى يستدعى منه كمالا يشهد حتى
 يشهد والمستدعى لخراج الاحوال من نفذت توقيعاته كما ان المشهود عنده
 من نفذت أحكامه فادا أخرج حال الموضع باخراجها الاخذ بها والعمل عليها
 كما يلزم الحاكم تنفيذ المحكم بما يشهد به الشهود عنده وان استراب الموضع باخراج
 الحال حار ان يسأل من أين أخرج ويطلبه باحضار شواهد الديوان بها وان لم
 يجز الجاكم أن يسأل شاهد ا عن سبب شهادة فان أحضرها ووقع في النفس

مهمتها زالت عنه الرية وان عدمها وذكر انه أخرجهما من حفظه لتقدم علمها
 من ارجح القول والموقع مخير بين قبول ذلك منه أو رده عليه وليس له
 استخلافه وأما الادلوس وهو تصفح الظلامان فهو يختلف بحسب اختلاف
 المتظلم وليس يخلو من أن يكون المتظلم من ارضية أو من العمل فان كان
 المتظلم من ارضية يتظلم من عامل تحببه في معاملته كان صاحب الديوان فيها
 حاكما بينهما وجاز له أن يتصفح الظلامات ويرذل القبيح سواء وقع الخطر
 اليه بذلك أو لم يقع لانه متدوب تحفظ القوانين واستيفاء الحقوق فصار
 به قد الولاية مستحقا لتصفح الظلامات وان منع منها امتنع وصار عزلا عن بعض
 ما كان اليه وان كان المتظلم عاملا جوز في حساب أو غولط في معاملته صار
 صاحب الديوان فيها خصما وكان المتصفح لها والى الامر

« (الباب التاسع عشر في أحكام الجرائم) »

الجرائم محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير ولها عند التهمة حال
 استبراء تقضيها السياسة الدينية ولها عند ثبوتها وصحتها حال استيفاء توجبها
 الاحكام الشرعية فاما حالها بعد الداتمة وقيل ثبوتها وصحتها فمجرد الحال
 الداعية فيها فان كان حاكما رفع اليه محل قد اتهم بسرقة أو زنا لم يكن للتهمة بها
 تاثير عنده ولم يجوز أن يحبس له لكشف ولا لاستبراء ولا أن يأخذ به سبب الاقرار
 اجبارا ولم يسمع الدعوى عليه في السرقة الا من خصم مستحق لما قرف وراعى
 ما يند ومن اقرار المتهم أو اسكاه وان اتهم بالزنا لم يسمع الدعوى عليه الا بعد
 أن يذكر المرأة التي زناها وبصف ما فعله بها بما يكون زنا موجبا للعقد فان أقر
 حده بموجب اقراره وان أنكر وكانت بيته سمعها عليه وان لم تكن بيته أحلفه في
 حقوق الا تدين دون حقوق الله تعالى اذا طلب الخصم اليقين وان كان الناظر
 الذي رفع اليه هذا المتهم أميرا أو من ولاية الاحداث والمعاون كان له مع هذا
 المتهم من أسباب الكشف والاستبراء ما ليس للقضاة والمحكمات وذلك من تسمة
 أوجه يختلف بها حكم الناظرين أحدها انه يجوز للأمر أن يجمع قرف المتهم من
 أعوان الامارة من غير تحقيق للدعوى المقررة ويرجع الى قوله في الاخبار عن
 حال المتهم وهل هو من أهل الرب وهل هو معروف بمثل ما قرف به أم لا فان

برأوه من مثل ذلك خفت التهمة ووضعت وعجل اطلاقه ولم يغلظ عليه وان
 قرفوه بامثاله وعرفوه باشباهه غلظت التهمة وقويت واعتعمل وبرا من حال
 الكشف ما سئذ كره وليس هذا للقضاء والثاني أن اللامير أن براعى شواهد
 الحال وأوصاف المتهم في قرة التهمة وضعها فان كانت التهمة زبا وكان المتهم
 مطيعا للنساء اذا فكاهه وخلاية قويت التهمة وان كان بضده ضعفت وان
 كانت التهمة سرقة وكان المتهم عاذا عيارة أو في بدنه آثار ضرب أو كان معه
 حين أخذته قويت التهمة وان كان بضده ضعفت وليس هذا للقضاء
 أيضا والثالث أن اللامير أن يعمل بحسب المتهم للكشف والاستبراء واختص
 في مدة حبسه لذلك فذكر أبو عبد الله بن الريرى من أصحاب الشافعي أن حبسه
 للاستبراء والكشف مقدر بشهر واحد لا يتجاوزوه وقال غيره بل ليس بمقدر
 وهو موقوف على رأى الامام واجتهاده وهذا أشبه وليس للقضاء أن يجلسوا
 أحد لا يحق وجب والرابع أنه يجوز للامير مع قوة التهمة أن يضرب المتهم
 ضرب التعزير لا لضرب الحد ليأخذه بالصدق عن حاله فيما قرف به وأتهم فان
 أقر وهو مضروب اعتبرت حاله فيما ضرب عليه فابضرب ليقر لم يكن لاقراره
 تحت الضرب حكم وان ضرب ليصدق عن حاله وأقر تحت الضرب قطع ضربه
 واستعيب اقراره فاذا أعاده كان له أخذوا بالاقرار الثاني دون الاول فان اقتصر
 على الاقرار الاول ولم يستعده لم يصدق عليه أن يعمل بالاقرار الاول وان
 كرهناه والخامس أنه يجوز للامير في تكررت منه الجرائم ولم ينزع عنها
 بالحدود أن يستديم حبسه اذا استضر الناس بحرائمه حتى يموت بعد أن يقوم
 بقوة وكسوته من بيت المال ليدفع ضرره عن الناس وان لم يكن ذلك
 للقضاء والسادس أنه يجوز للامير خلاف المتهم استبراء حاله وتغلظا عليه في
 الكشف عن أمره في التهمة بحقوق الله تعالى وحقوق الأديين ولا يضيق
 عليه أن يجعله باطلاق والعناق والصدقة كالإيمان بالله في اليمامة
 اساطانية وليس للقضاء خلاف أحد على غير حق ولا أن يجاوزوا الإيمان
 بالله الى اطلاق أو العناق والسابع أن اللامير أب يأخذ أهل الجرائم بالتوبة
 اجبارا ويظهر من الوعيد عليهم ما يقودهم اليها طوعا ولا يضيق عليهم الوعيد
 بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لانه وعيد ارهاب يخرج عن حد المكذب

الى حيزا لتعزير والادب ولا يجوز أن يحقق وعيده بالقتل فيمقتل فيما لا يجب
فيه القتل وانما أن لا يجوز للأمر أن يسمع شهادات أهل المال ومن لا يجوز
أن يسمع منه لقضاء اذا كثر عددهم والتاسع أن للأمر أن يظفر في المراتبات
وان لم توجب غرما ولا حدا فان لم يكن بواحد منهما أثر يسمع قول من سبق
بالدعوى وان كان باحدهما أثر فقد ذهب بعضهم الى أنه يدأسماع دعوى
من به لا ترو ولا يراعى السابق والذي عليه أكثر الفقهاء أنه يسمع قول أسبقهما
بالدعوى ويكون المبتدئ بالموافاةية أعظمهما جرما وأغلظهما مائتا دينا ويجوز
أن يتعالم بينهما في الأدب من وجهين أحدهما بحسب اختلافهما في
الاقتراف والتعدي والثاني بحسب اختلافهما في الهية والتعاون وادارأى
من الصلاح في ردع السفلة أن يشهرهم ويتأدى عليهم تحرائهم ساغله ذلك
فهذه أوجه يقع بها العرق في الجرائم بين نظر الامراء والقضاء في حال الاستعراء
وقبل ثبوت الحكم فلا اختصاص الامر بالسياسة واختصاص القضاء بالاحكام
«(فصل)» وأما بعد ثبوت جرائمهم فيستوى في اقامة الحدود عليهم أم أحول
الامراء والقضاء وثرتهم عليهم يكون من وجهين اقرار وبينة ولكل واحد
منهما حكم يذكر في موضعه والحدود رواج وضعها لله تعالى للردع عن
ارتكاب ما يحظر وترك ما أمر الله في الطمع من مغالبة الشهوات الملهية عن
وعيد الاستعراء بما جل اللذة جعل الله تعالى من زواج الحدود وما يردع به ذا
الجمهولة حذر من ألم العقوبة وخفيفة من نكال العزيمة ليكون ما يحظر من
محارمه ممنوعا وما أمر به من فروضه متبوعا فتكون المصلحة أعم والالتكليف
أتم قال الله تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين يعني في استئذانهم من الجمهولة
وارشادهم من الصلاة وكفهم عن المعاصي وبعثهم على الطاعة وادان كان
كذلك فارواج ضربان حد وتعزير فاما الحدود فضرمان أحدهما ما كان من
حقوق الله تعالى والثاني ما كان من حقوق الآدميين فأما المختصة بحقوق الله
تعالى فضرمان أحدهما ما وجب في ترك مفروض والثاني ما وجب في ترك
محظور فأما ما وجب في ترك مفروض كترك الصلاة المفروضة حتى يجرح وقتها
يسأل من تركها فان قال انما بيان أمرها قضاء في وقت ذكرها ولم يتقرر بها مثل
وقتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا

ذكرها فذلك وقتها لا كفارة لها غير ذلك وإن تركها المريض صلاها بحسب
 طاقتها من جلوس أو اضطجاع قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها
 وإن تركها جاحدا لوجوبها كان كافرا حكمه حكم المرتد يقتل بالردة دالم يثبت
 وإن تركها استيقنا لا لفعالها مع اعترافه بوجوبها فقد اختلف الفقهاء في حكمه
 فذهب أبو حنيفة الى أنه يضرب في وقت كل صلاة ولا يقتل وقال أحمد بن
 حنبل ومطائفة من أصحاب الحديث يصبر بتركها كافرا يقتل بالردة وذهب
 الشافعي الى أنه لا يكفر بتركها ولا يقتل حذوا ولا يصبر مرتدا ولا يقتل الا بعد
 الاستئابة فإن تاب وأجاب الى فعلها ترك وأمر بها فان قال أصحابنا في مري
 وكنت الى أمانته ولم يجبر على فعلها بعثتم من الناس وإن امتنع من التوبة ولم
 يحب الى فعل الصلاة قتل بتركها في الحال على أحد القولين وبعد ثلاثة أيام
 في القول الثاني ويقتله بسيف صبرا وقال أبو العباس بن سريج يقتله ضربا
 بالخشب حتى يموت ويعدل عن السيف الموجي لبس تدرك التوبة بتناول
 المدي واختلاف أصحاب الشافعي في وجوب قتله بترك الصلوات الفوائت إذا
 امتنع من قضائها فذهب بعضهم الى أن قتله بها كالوقعات وذهب آخرون
 الى أنه لا يقتل بها الاستفراغ في الذمة بالفوائت ويصلى عليه بعد قتله ويدفن
 في مقابر المسلمين لانه منهم ويكون ماله لورثته فأمانارك الصيام فلا يقتل
 باجتماع الفقهاء ويحبس عن الطعام والشراب مدة صيام شهر رمضان ويؤدب
 تعزيرا فان أحاب لي الصيام ترك وكل الى أمانته فان شوهذا كلا عرروا
 يقتل وأما ترك الزكاة فلا يقتل بها ويؤخذ أخبارا من ماله ويعزر ان كتمها
 بغير شبهة وإن تعذر أخذها منه لامتناعه حارب عليها وإن أفضى الحرب الى
 قتله حتى تؤخذ منه كالحارب أبو بكر الصديق ما هي الزكاة وأما الحج ففرضه
 عند الشافعي على التراخي ما بين الاستطاعة والموت فلا يتصور على مذهبه
 تأخير عن وقته وهو عند أبي حنيفة على الفور في تصور على مذهبه تأخير عن
 وقته ولا يمكنه لا يقتل به ولا يعزر عليه لانه يفعل بعد لوقت أداء لقضاءه فان
 مات قبل أدائه حج عنه من رأس ماله وأما ألم تمتع من حقوق الأديين من ديون
 وغيرها فتؤخذ منه جبرا إذا لم يكن ويحبس بها إذا تعذرت الا أن يكون بها
 معبرا فينظر الى ميسرة فهذا حكم ما وجب بترك المفروصات وأما ما وجب

بأن نكاح المخطورات فضرر بان أحدهما كان من حقوق الله تعالى وهي أربعة حد الزنا وحد المحرم وحد السرقة وحد الحاربة والضرب الثاني من حقوق الأديين شيان حد القذف بالزنا والعنف في الجمايات وسند كركل واحد منهما مفصلا

« (العصل الأول في حد الزنا) » الزنا هو تغيب المال عن الماقل حشفة ذكره في أحد الفرعين من قبل أو دبر من لا عصمة بينهما ولا شبهة وجعل أبو حنيفة الزنا مختصا بقبل دون الدبر ويستوى في حد الزنا حكم الزاني والزانية ولكل واحد منهما حالتان بكر وعحصن أما البكر فهو الذي لم يطارز ووجهه بنكاح فهو حد إن كان حرًا مائة سوط تغرق في جميع بدنه إلا الوجه والمقاتل يأخذ من كل عضو حقة بسوط واحد فيقتل ولا خلق فلا يؤلم واختلف الفقهاء في تغريبه مع الجملد منع منه أبو حنيفة اقتصارا على جاده وقال مالك يغرب الرجل ولا تغرب المرأة وأوجب الشافعي تغريبهما عامان لهما إلى مسافة أقلها يوم وليلة لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا لبكر بالبكر جلد مائة

قوله جلد مائة مائة وتغريب عام والذهب بالثيب جلد مائة والرحم وحد الكافر والمسلم والرجم سيأتي سواء عند الشافعي في الجملد والتغريب وأما العبد ومن جرى عليه حكم الرق من المدبر والمنكاتب وأم الولد فقدم في الزنا بخمسة جلد مائة على النصف من حد المحرم قصه بالرق واختلف في تغريب من رق منهم قبل لا يغرب لثاني أو تغريب من الإصرار بسببه وهو قول مالك وقيل يغرب عاما كاملا كالحر وهو ظاهر مذهب الشافعي أنه يغرب نصف عام كالجاني في نصفه وأما المحصن فهو الذي أصاب زوجته بنكاح صحيح وحد الزنا بالرجم بالاعجار أو مقام مقامها حتى يموت ولا يلزم توقيف قتله بخلاف الجملد لأن المقصود بالرجم القتل ولا يجاد مع الرجم وقال داود يجلد مائة سوط ثم يرحم والجملد منسوخ في المحصن وقد رجم النبي صلى الله عليه وسلم ما عز ولم يجلده وليس الإسلام شرط في الإحصان فيرجم الكافر كالسليم وقال أبو حنيفة الإسلام شرط في الإحصان فإذا زنا الكافر جلد ولم يرحم وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين زنيا ولا يرحم إلا محصنا أو أمما الحرية فهي من شروط الإحصان فإذا زنا العبد لم يرحم وإن كان ذا زوجة جاز خمسين وقال داود يرحم كالحر والوطا وإتيان البهائم زنا يوجب

جلد البكر ورجم المحصن وقيل يل يوجب قتل البكر والمحصن وقال أبو حنيفة
 لا حد فيهما وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اقتلوا الهجمة ومن
 أياها واذا زنا البكر بمحصنة أو المحصن بالبكر جلد البكر ونهما ورجم المحصن واذا
 عاود الزنا بعد الحد أو اذا زنا امرأته قبل الحد حد للجميع حد أو واحد أو الزنا
 يثبت بأحد أمرين إما باقرار أو بينة فأما لاقرار فإذا أقر بما نفع العاقل بالزنا مرة
 واحدة طوعاً أو قهراً عليه الحد وقال أبو حنيفة لا آخذ به حتى يقر أربع مرات ودا
 وجب الحد عليه باقراره ثم رجع عنه قبل الجلد سقط عنه الحد وقال أبو حنيفة
 لا يسقط الحد برجوعه عنه وأما لبينة فهو أن يشهد عليه بفعل الزنا أربعة
 رجال عدول لا أمرأة فيهم يذكرون أنهم شاهدوا دخول ذكره في الفرج
 كدخول المروءة في المنكحة فان لم يشاهدوا ذلك على هذه الصفة فليست بشهادة
 فإذا قاموا بالشهادة على حقة اجتمع بين أو من فرقين قدام شهادتهم وقال أبو
 حنيفة ومالك لا أنفله. اد تفرقوا في الاداء واجعلهم قذفه وإداشته وبالزنا
 بعد سنة أو أكثر سمعت شهادتهم وقال أبو حنيفة لا أسعها بعد سنة واجعلهم
 قذفه وإذا لم يكمل شهود الزنا أربعة فم قذفه يحدون في أحد القواين ولا
 يحدون في الثاني وإذا شهدت البينة على اقراره بالزنا جاز لاقتصاره على
 شاهدين في أحد القواين ولا يجوز في القول الثاني أقل من أربعة وإذا رجم
 الزاني بالبينة حفرت له بئر عذرة ينزل فيها إلى وسطه يمنع من الحرب فان
 هرب اتبع ورجم حتى يموت وان رجمه باقراره لم تخفر له وان هرب لم يتبع
 ويجوز للإمام أو من حكم برجه من الولاية أن يحضر رجه ويجوز أن لا يحضر وقال
 أبو حنيفة لا يجوز أن يرجم إلا بمحض ورع من حكم برجه وقد قال النبي صلى الله عليه
 وسلم اعدوا بالناس على هذه المرأة فان اعترفت فارجهوا ويجوز أن لا يحضر الشهود
 رجه وقال أبو حنيفة يجب حصر رجمه وأن يكونوا أول من رجمه ولا تحمد حامل
 حتى تضع ولا بعد الوضع حتى يوجد ولولدها مريض وإذا ادعى في زنا شبهة محتملة
 من نكاح فاسد أو اشتبهت عليه بزوجه أو جهل نكاحه أو هو حديث
 الاسلام درى بها عنه الحد قال النبي صلى الله عليه وسلم ادرؤا الحدود
 يا أشبهات وقال أبو حنيفة إذا اشتبهت عليه الإيجابية بزوجه لم يكن ذلك شبهة
 له وحده من أصابها وإذا أصاب دات محرم بعد نكاح حد ولا يكون العقد

مع تكميلها بالانصاف شبهة في درء المحدث وجعله أبو حنيفة شبهة يسقط بها المحدث عنه
 وأداتاب الزاني بعد القدرة عليه لم يسقط عنه المحدث ولو تاب قبل القدرة عليه
 يسقط عنه المحدث في أظهر القوامين قال الله تعالى ثم ان ربك للذين عملوا السوء
 بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ان ربك من بعد هذا الغفور الرحيم وفي قوله
 بجهالة تأويلان أحدهما بجهالة سوءه والثاني اعلمة الشهوة مع العلم بأنها
 سوء وهذا أظهر التأويلين لكن من جهل بأنها سوء لم يأثم بها ولا يحل لأحد
 أن يشفع في إسقاط حد من زان ولا غيره ولا يحل للرفوع إليه أن يشفع فيه قال
 الله تعالى من يشفع شفاعته حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعته
 سيئة يكن له حصة من السيئة ثلاث تأويلات أحدها أن
 الشفاعة الحسنة التماس المحرم لمن يشفع له والشفاعة السيئة التماس الشر له
 وهذا قول الحسن ومجاهد والذي أن الحسنة الدعاء للؤمنين والمؤمنات
 والسيئة الدعاء عليهم وأشاث وهو محتمل أن الحسنة تنجيه من الظلم
 والسيئة دفعه عن الحق وفي الكمل تأويلان أحدهما لا ثم وهو قول الحسن
 والثاني أنه النصيب وهو قول السدي

«(الفصل الثاني في قطع السرقة)» كل مال محرر بثلث قيمته نصيبا إذا
 سرقة بأقل لاشبهته له في المال ولا في حوزة قطعت يده اليمنى من متصل
 اليد وكوع فاب سرقة ثانية بعد قطعه أمام ذلك المال بعد إقراره أو من غيره
 قطعت رجله اليسرى من فصل المكعب فان سرقة ثالثة قال أبو حنيفة لا يقطع
 فيها وعند الشافعي تقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وان
 سرقة خامسة عزرو ولم يقتل وان سرقة مرارا قبل القطع فليس عليه الا قطع
 واحد واختلف الفقهاء في قدر النصاب الذي تقطع فيه اليد فذهب الشافعي
 الى أنه مقدّر بماتبع قيمته ربع دينار فصاعدا من غالب الدنانير مجيدة وقال
 أبو حنيفة هو مقدّر بعشرة دراهم أو دينار ولا يقطع في أقل منه وقدره ابراهيم
 النخعي باربعين درهما وأربعة دنانير وقدره ابن أبي ليلى بخمسة دراهم وقدره
 مالك بثلاثة دراهم وقال داود يقطع في الكثير والقليل من غير تقدير واختلف
 الفقهاء في المال الذي تقطع فيه اليد فذهب الشافعي الى أنه يقطع في كل مال
 حرم على سارقه وقال أبو حنيفة لا يقطع فيما كان أصله مباحا كالصيد والمخيط

والخيش وعند الشافعي يقطع فيه بعد تملكه وقال أبو حنيفة لا يقطع في
الطعام الزطبي وعند الشافعي يقطع فيه وقال أبو حنيفة لا يقطع سارق المصحف
وعند الشافعي يقطع وقال أبو حنيفة لا يقطع إذا سرق من قاذيل المصجد
أرستار الكعبة وعند الشافعي يقطع وإذا سرق عبد صبيرا لا يعقل أو أعجميا
لا يفهم قطع عند الشافعي وقال أبو حنيفة لا يقطع ولو سرق صبي صبيرا لم يقطع
وقال مالك يقطع واختلف الفقهاء في الحرز فشد عنهم داود ولم يعتبره وقطع كل
سارق من حرز أو من غير حرز وذهب جمهورهم إلى اعتبار الحرز في وجوب القطع
وأنه لا قطع على من سرق من غير حرز روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
لا قطع في جريسة الخيل حتى يولى إلى معاذها وهكذا لو استعار فجعل يقطع وقال
أحمد بن حنبل يقطع واختاف من جعل الحرز شرطاً في صفة فسوى أبو حنيفة
بين الأحرار في كل الأموال وجعل حرز أقل الأموال حرز أجلها والأحرار عند
الشافعي يختلف باختلاف الأموال اعتباراً بالعرف فيها فيخف الحرز فيما داته
قيمتها من الخشب والحطب ويغنا ويشتد فيما كثرت قيمته من الذهب
والفضة ولا يجعل حرزاً الحطب حرراً للفضة ولذهب في قطع سارق الخشب منه
ولا يقطع سارق الذهب والفضة منه ويقطع بأش القور إذا سرق أكلها
موتها لأن له حرزاً في العرف وإن لم يكن حرزاً في غيرها من الأموال
وقال أبو حنيفة لا يقطع بأش لأن القبر ليس بحرراً في الكفن وإذا شرب الرجل
من ماءه على حية مارة كما جرت العادة بمثله فسرق سارق من المتاع ما بلغت قيمته
ربع دينار قطع لأنه سارق من حرز ولو سرق الهبة وما عليها لم يقطع لأنه سرق
الحرز والخمروز ولو سرق ماء من دمه أو ذهب قطع وإن كان استعمله
مخظور لأنه مال ملوك سواء كان فيه طعام أو لم يكن وقال أبو حنيفة إن كان في
الإناء المسروق طعام أو شراب أو ماء مشروب فسرقه لم يقطع ولو أفرغ الإناء
من الطعام والشراب ثم سرقه قطع وإذا اشترك إنسان في قب الحرز ثم اتفرد
أحدهما بأخذ المال قطع المفرد منهما بالاعتدال في المشارك في القبول
اشترك إنسان في قب أحدهما ولم يأخذ وأخذ الآخر لم يقطع واحد
منهما وفي مثلهما قال الشافعي الظريف لا يقطع إذا دخل الحرز واستهلك
المال فيه عزم ولم يقطع وإذا قطع السارق والمال باقي رد على مالكه فإن عاد

اسارق بعد قطعه فسرقة ثانية بعد احرازه قطع وقال أبو حنيفة لا يقطع في مال مرتين وإذا استهلك السارق ما سرقة قطع وأغرم وقال أبو حنيفة أن قطع لم يعرم ون أعرم لم يقطع وإذا هت له السرقة لم يقطع عنه القطع وقال أبو حنيفة يسقط وإذا عفى رب المال عن القطع لم يسقط وقد عفى صفوان بن أمية عن سارق ردائه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عفى الله عني إن عفوت وأمر بقطعه وحكى أن معاوية أتى بلص صنف فغصه حتى بقي واحد منهم فقدم ليقطع فقال (الطويل)

يـمـنـى أمير المؤمنين أعبدها * بعفوك أن تاقى نسكا لا يبينها

يدى كانت الحسنة لو تم سترها * ولا تقدم الحسنة عيبا يشينها

فلا تخـبر في الدنيا وكات خبيثة * إذا ما شمعال فارقتها يمينها

وقال معاوية كيف أصنع بك وقد قطعت أصحابك فقامت أم السارق أجدها من جهله فوبك التي تتوب إلى الله منها فخلصه له وكان أول حذر ترك في الإسلام ويدهوى في قطع السرقة الرجل والمرأة والحمر والعبد والمسلم والكافر ولا يقطع صبي ولا يقطع المعصية عليه إذا سرق في عتائه ولا يقطع عبد سرق من مال سيده ولا ولد سرق من مال ولده وقال داود يقطعان

(مصل الثالث في حد مخمر) * كل ما سكر كثيره أو قاله من جر أو نبيذ حرام حد شاربه سواء سكره أو لم يسكر وقال أبو حنيفة يحد من شرب المخمر وإن لم يسكر ولا يحد من شرب البهيد حتى يسكر والحد أن يجلد أربعين بالأيدي وأطراف الثياب ويكتب بالقول المعض والكلام الزادع للخبير المأثور فيه وقيل بل يحد بالسوط اعتبارا بإسائر الحدود ويجوز أن يجاوز الأربعين إذا لم يبرندع بها إلى ثمانين جلد فقام عمر رضي الله عنه حد شارب المخمر أربعين إلى أن رأى تماقت الناس فيه فشاورا للحاجة فيه وقال أرى الناس قد تهاوتوا في شرب الخمر فهاذا ترون فقال علي عليه السلام أرى أن نحد ثمانين لانه إذا شرب الخمر سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري حدة ثمانين حد القرية يحد فيه عمر بقية أيامه والائمة من بعده ثمانين فقال علي عليه السلام ما أجد أقوم عليه الحد فيموت فأجد في نفسي منه شيئا ألحق قتله إلا شارب الخمر فانه شئ رأيته بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأن حد شارب الخمر أربعين فسات منها

منها كانت نفسه هذرا وان حذثمانين فان ضمنت نفسه وفي قدر ما يضمن
منها قولان أحدهما جبيع ديته لجأوزته النص في حذمه والثاني أصعب ديته
لان نصف حذمه نص ونصفه يزيد ومن أكره على شرب الخمر أو شربها وهو
لا يعلم أنها حرام فلا حذم عليه وان شربها العطش حذلها لا تروى وان شربها
لدا لم يحذر لانها غير عابرها واذا اعتقد باحثة اليد حذوان كان على عدالته
ولا يحذر السكران حتى يقر بشرب الخمر المسكر أو يشهد عليه شاهدان أنه شرب
مختارا ما لم يعلم أنه مسكر وقال أبو عبيد الله الزيري أحده للسكر وهذا هو لانه
قد يكره على شرب المسكر أو يشرب ما لا يعلم أنه مسكر وحكم السكران في جريان
الاحكام عليه كالصالح اذا كان عاصيا بسكره فان خرج عن حكم له نصية
لا كراهه على شرب الخمر أو شرب ما لا يعلم أنه مسكر لم يجز عليه قلم كالمغنى عليه
واختلف في حذم المسكر فذهب أبو حنيفة الى أن حذم السكر ما زال معه العقل
حتى لا يرق بين الارض والسماء ولا يعرف أمه من زوجته وحده أصحاب
الشافعي بأنه ما أفضى بصاحبه الى أن يتكلم بلسان مسكر ومعنى غيره منظم
ويتصرف بحركة مختبئ ومشي متمایل واداجع بين اضطراب الكلام فهما
واقفاهما وبين اضطراب الحركة مشيا وقيام صاردا خلا في حذم السكر وما زاد على
هذا فهو زيادة في حذم السكر

(الفصل الرابع في حذم القذف والامان) حذم القذف بالزنا ثمانون جلدة
وردا النص بها واعتقد الاجماع عليها الا يراذفها ولا ينقص منها وهو من حقوق
الآدميين يستحق بالطلب ويسقط بالعفو فاذا اجتمعت في المقتوف بالزنا حصة
ثمروط وفي القاذف ثلاثة ثمروط ويجب التحذ فيه أما الثمروط الخمسة
في المقتذوف فهو أن يكون بالغاماة فلا مساسرا عفاها فان كان صبيا أو مجنونا
أو عبدا أو كافرا أو ساقط العصمة بزنا حذ فيه فلا حذ على قاذفه ولكن
يعزر لاجل الذي ولبراءة اللسان وأما الثمروط الثلاثة في القاذف فهو أن
يكون بالغاماة فلا إحراما كان صغيرا أو مجنونا لم يحذر ولم يعزر وان كان عبدا
حذر أربعين نصف الحذر للحر انصمه بالرق ويحذر الكافر كالمسلم وتحدد المرأة
كالرجل ويفسق القاذف ولا يعمل بشهادته فان تاب زال فسقه وقبلت شهادته
قبل الحد وبعبده وقال أبو حنيفة تقبل شهادته ان تاب قبل الحد ولا تقبل

شهادته ان تاب بعد الحمد والقذف باللواط واتيان ابائهم كقذف زنا
 في وجوب الحمد ولا يحد بالقذف بالكفر والسرقة وبمزر لا جل الاذى
 والقذف بالزنا ما كان صريحا فيه كقوله بازان أو قد زنت أو رأيتك تزني قال
 قال يا فاجر أو يا ماسي أو بالوطى كان كناية لاحتماله فلا يجب به الحمد الا ان يريد
 به الله - ذف ولو قال يا عاهر كانت كناية عند بعض أصحاب الشافعي لاحتماله
 وصريحه عند آخرين لقول النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر
 وجعل ما للشرحه الله التعريض فيه كالصريح في وجوب الحمد والتعريض أن
 يقول في حال الغضب والملاحاة أنا ما زنت فجعله بمناسبة قوله انك زنت ولا
 حد في التعريض عند الشافعي وأبي حنيفة رحمه الله حتى يقرأه أراد به
 القذف وإذا قال يا ابن الزانية كان قافدا لا يوبه دونه فيحد لهما ان طلبا أو
 أحدهما لأن يكونا ميتين فيكون الحمد موروثا عنهما وقال أبو حنيفة حد
 القذف لا يورث ولو أراد المذوف أن يصالح عن حد القذف بمال لم يجز وإذا
 قذف الرجل أباه حد له ولو قذف ابنه لم يحد وإذا لم يحد القاذف حتى زنا
 المذوف لم يسقط حد القذف وقال أبو حنيفة يسقط وإذا قذف الرجل زوجته
 بالزنا حد لها لأن يلاعن منها واللعان أن يقول في المسجد الجامع على المنبر
 أو عنده بمحض من المحاكم ونهروا فلها أربعة أشهر بالله أني لمن الصادقين
 فيما رمت به ورجعت هذه من الزنا بعلان وان هذا الولد من زنا وما هو متي أن
 أراد أن ينفي الولد ويكرر ذلك أربعين مرة يقول في الخامسة لعنة الله على من كنت
 من الكاذبين فيما رمت به من الزنا بعلان ان كان ذكر رأتى بها وان هذا الولد
 من الزنا وما هو متي فإذا قال هذا فقد أكمل لعانه وسقط حد القذف عنه
 ووجب به حد الزنا على زوجته الا ان تلاعن فتقول أشهد بالله ان زوجي هذا
 من الكاذبين فيما رمت به من الزنا بعلان وان هذا الولد منه وما هو من زنا
 تكر ذلك أربعين مرة تقول في الخامسة وعلى غضب الله ان كان زوجي هذا من
 الصادقين فيما رمت به من الزنا بعلان فإذا اكتمت هذه سقط حد الزنا عنها
 وانفى الولد عن الزوج ووقعت الفرقة بينهما وحرمت على الايد واحتلف
 الفقهاء فيما وقعت به العروة فذهب الشافعي الى ان الفرقة واقعة بإعلان
 الزوج وحده وقال مالك العروة بلعانها معا وقال أبو حنيفة لا تقع الفرقة
 بلعانها

باعتها حتى فرق بينهما محاسنكم وإذا قذفت المرأة زوجها حدث ولم تلاعن
وإذا كذب الزوج نفسه بعد الاعان لحق به الولد وحده للقذف ولم تحمل له الزوجة
عند الشافعي وأحله أبو حنيفة

* (الفصل الخامس في رد الجنايات وعقوباتها) * الجنايات على النفوس ثلاثة
عمد وخطأ وعمد شبه الخطأ فأما العمد المحصن فهو أن يتعمد قتل النفس بما
يقطع عمده كالخديد أو عيا جور في اللحم مور المحميد أو ما يقتل غالباً بشقه
كالجسارة والمخشب فهو قتل عمد يوجب الحد وقال أبو حنيفة العمد الموجب للقود
ما قتل بحده من عديد وغيره إذا مار في اللحم مور ولا يكون ما قتل بشقه أو أواله
من الأجر والمخشب عمد ولا يوجب قوداً وحكم العمد عند الشافعي أن يكون
ولي المقتول حرام مع تكفي الدمين بين القود والدية وقال أبو حنيفة لولي
المقتول أن ينفرد بالقود ولا يستلزم الدية إلا عن مرضاة القاتل وولي الدم هو
وارث المال من ذكر أو أنثى مرض أو تعصيب وقال مالك أولياءه ذكر أو لورثة
دون أنفائهم ولا قود لهم إلا أن يجتبه واعي استيعابه فان عفا أحدهم سقط القود
وجبت الدية وقال مالك لا سقط وإذا كان فيهم صغير أو مجنون لم يكن للباق
والعاقل أن ينفرد بالقود وحكي لدمين عند الشافعي أن لا يفضل العاقل على
المجنون بحرية ولا إسلام فان فضل القاتل عليه بأحد هما فقتل حر عبداً أو مسلم
كافراً فلا قود عليه وقال أبو حنيفة لا اعتبار بهذا التمايز في قتل الحر بالعبد
والمسلم بالكافر كما يقتل المسلم بالحر والكافر بالمسلم وما تنقضاء النفوس من
هذا وتأباه قد منع القاشين به من العمل عليه حكى ابنه روح إلى أبي يوسف
القاضي مسلم قتل كافراً حكم عليه بالقود فأنا رجل بركة فأنه أهال إليه فإذا
فيهم مكتوب (المعري)

ياقاتل المسلم بالكافر * جرت وما العادل كالبحار
يا من بغداد وأما رافها * من علماء الناس أو شاعر
استرجعوا وأبكوا على دينكم * واضطربوا فالجبر للصابر
جار على الدين أبو يوسف * يقتله المؤمن بالكافر

فدخل أبو يوسف على الرشيد وأخبره الخبر وأقرأه الرقعة فقال له الرشيد تدارك
هذا الأمر بحيلة تشلتا تكون فتنة نخرج أبو يوسف ومطلب أصحاب الدم بنية

على محبة الدية وثبوتها فلم يأثروا بها فأسقط القود والتوصل إلى مثل هذا سائح
عند منظره ورأى المصلحة فيه ويقتل العبد بالعبد وإن فضلت قيمة القاتل على
المقتول وقال أبو حنيفة لا قود على القاتل إذا زادت قيمته على قيمة المقتول وإذا
اختلف أدبان السكارفة ببعضهم بعض ويقاد الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل
والكبير بالصغير والعاقل بالمجنون ولا قود على صبي ولا مجنون ولا يقاد ولد
بولد ويقاد الولد بالولد والأخ بالأخ * وأما الخطأ المحض فهو أن يتسبب إليه في
القتل من غير قصد فلا يقاد القاتل بالمقتول كرجل رمى هدمًا فأمات إنسانًا أو حفر
بئرًا فوقع فيها إنسان أو أشرع جناحًا فوقع على إنسان أو ركب دابة فرمحت
ووطئت إنسانًا أو وقع حجرًا فمتربه إنسان فهذا وما أشبهه إذا حدث عنه الموت
قتل خطأ محض يوجب الدية دون القود وتصحكون على عاقلة المجاني لافي ماله
موجلة في ثلاث سنين من حين يموت القاتل وقال أبو حنيفة من حين يحكم الحاكم
بدينته والعاقلة من عدا الآباء والأبناء من العصيات فلا يحمله الأب وإن هلا
ولا الابن وإن سفل وجعل أبو حنيفة ومالك والآباء والأبناء من العاقلة
ولا يتحمل القاتل مع العاقلة شيئًا من الدية وقال أبو حنيفة ومالك يكون القاتل
كأحد العاقلة والذي يتحمله المؤسر منهم في كل سنة نصف دينار أو قدره
من الأبل ولا يتحمل الأوسط ربع دينار أو قدره من الأبل ولا يتحمل الفقير شيئًا
منها ومن أيسر بعد فقره تحمل ومن أفقر بعد يساره لم يتحمل ودية نفس الحر
المسلم إن قدرت ذهبًا ألف دينار من غالب الدنيا نيرا المجيدة وإن قدرت ورقًا ثلث
عشر ألف درهم وقال أبو حنيفة عشرة آلاف درهم وإن كانت ابلا فهي مائة
بغير أخماسها عشر وبناتة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون ابن لبون
وعشرون حقة وعشرون جذعة وأصل الدية الأبل وما عداها سابل ودية
المرأة على النصف من دية الرجل في النفس والأطراف واختلاف في دية
اليهودي والنصراني فذهب أبو حنيفة إلى أنها كدية المسلم لم وقال مالك نصف
دية المسلم وعند الشافعي أنها ثلث دية المسلم وأما المجوسي فدينته ثلثا عشر دية
المسلم ثمانمائة درهم ودية العبد قيمته بما بلغت وإن زادت على دية الحر أضعافا
عند الشافعي وقال أبو حنيفة لا بأغ بها دية الحر إذا زادت وأقص منها عشرة
دراهم * وأما العمدة شبه الخطأ فهو أن يكون عامدا في الفعل غير قاصد للقتل

كرجل ضرب رجلا بخنجر أو رمي بحجر يجوز أن يسلم من مثلها أو يتلف فأففى
 إلى قتله أو كسلم ضرب صبياً بجمعهم أو عزر السلطان رجلاً على ذنب فتلّف فلا
 قود عليه في هذا القتل وفيه الدية على العاقلة مغلطة وتغليظها في الذهب
 والفضة والورق إن برأد عليها ثلثها وفي الأبل أن تكون اثلاثاً منها ثلاثون حقة
 وثلاثون جذعة وأربعون خلعة في بطونها أولادها وروى أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا تعمل العاقلة عبداً ولا عمداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ودية الخطأ
 المحض في المحرم والاشهر المحرم ودى الرحم مغلطة ودية العمدة المحض اذ عفى فيه
 عن القود مغلطة تستحق في مال القاتل حالة وإذا اشترك جماعة في قتل واحد
 وجب القود على جميعهم فعليه مدية واحدة وإن كثر وارلوى الدم أن يعفو عن
 من شاء منهم ويقتل باقيهم وإن عفا عن جميعهم فعليه مدية واحدة تقسط عليهم
 على عدد رؤسهم فإن كان بعضهم ذباحاً وبعضهم جارحاً أو موجشاً والقود في
 النفس على الذابح الموجي والجارح مأخوذ بحكم الجراحة دون النفس وإذا قتل
 الواحد جماعة قتل بالآول ولزمته في ماله دية الباقيين وقال أبو حنيفة يقتل
 بجمعهم ولا دية عليه وإذا قتلهم في حالة واحدة أفرغ يديهم وكان القودان قرع
 منهم إلا أن يترضا أولياءهم على تسليم القود لأحدهم فيقاده ويلزم في ماله ديات
 الباقيين وإذا أمر المطاع بقتل القود على الأمر والمأمور معاولو كان الأمر
 غيره مطاع كان القود على المأمور دون الأمر وإذا أكره على القتل وجب القود
 على المكره وفي وجوبه على المكره قولان وأما القود في الأمارف فكل طرف
 قطع من مفصل ففيه القود فيقا من اليد باليد والرجل بالرجل والأصبع
 بالأصبع والأظفلة بالأظفلة والسن بثلثها ولا تغاديعني ييسرى ولا علياً بصفى ولا
 خرس بسن ولا ثنية برباعية ولا يؤخذ بسن من قد تغرس من لم يغر ولا تؤخذ
 يد سليمة بيد سلاء ولا لسان ناطق بلسان أخرس وتؤخذ اليد الكتابة والصانعة
 بيد من ليس بكتاب ولا صانع وتؤخذ العين بالعين والعين بالجملة بما تحولا
 والعشواء ولا تؤخذ العين القائمة واليد السلاء الأيمنها ويقاد الأنف الذي
 يشم بالأنف الأخرس وأذن الجميع بأذن الأصم وقال مالك لا قود عليه ويقاد
 من العربي بالعجمي ومن الشريف بالمدني عفا عن القود بهذه الأطراف إلى
 الدية ففي اليد دية الكاملة وفي أحداهما نصف الدية وفي كل أصبع

عشر الدينة وهو عشر من الابل وفي كل واحدة من اناهل الاصابع ثلاثة وثلاث الابل
 ائله الاهام ففيها خمس من الابل ودية ابدن كل رجلين الا في اناهم ائلهما يكون
 في كل ائله منها خمس من الابل وفي العنين الدينة وفي احدهما نصف الدينة
 ولا فضل لعين الا عور على من ابس باعور وأوجب مالك رجه الله في عين
 الا عور جميع الدينة وفي المجموعون الاربع جميع الدينة وفي كل واحد منها ربع
 الدينة وفي الائف الدينة وفي الاذن الدينة وفي احدهما نصف الدينة وفي اللسان
 الدينة وفي لسنتين ربع الدينة وفي كل من خمس من الابل ولا فضل لسن على
 مدرس ولا اثنية على تاحذوف ذهاب السمع الدينة فان قطع اذنيه فأذهب سمعه
 فعليه ديتان وكذلك لو قطع اذنه فأذهب سمعه فعليه ديتان وفي اذهاب الكلام
 الدينة فان قطع لسانه فأذهب كلامه فعليه دية واحدة وفي اذهاب العقل الدينة
 وفي اذهاب الذكر الدينة وذكر المحصى والعين وغيرها ما سواه وقال ابو حنيفة
 في ذكر العين والمحصى حكومة وفي الاثنين الدينة وفي احدهما دية
 نصف الدينة وفي ندي المرأة ديتها وفي احدهما نصف الدينة وفي ندي الرجل
 حكومة وفي دية وأما الشجاج فاولها الحارصة وهي التي أخذت في الجلد ولا
 قود فيها ولا دية وفيها حكومة ثم الدامسة وهي التي أخذت في الجلد وأدمت
 وفيها حكومة ثم الدامعة وهي التي قد نحر دماؤها من قطع الجلد كالدمعة
 وفيها حكومة ثم المتلاحة وهي التي قطعت وأخذت في اللحم وفيها حكومة
 ثم الباصعة وهي التي قطعت اللحم بعد الجلد وفيها حكومة ثم لسحاق وهي
 التي قطعت جميع اللحم بعد الجلد وأبقت على عظام الرأس غشاوة رقيقة وفيها
 حكومة وحكومات هذه لشجاج تزيد على سبع ترينها ثم الموضحة وهي التي
 قطعت الجلد واللحم والعشاوة وأوضحت عن العظم معها القود فان بقي عنها
 فمها خمس من الابل ثم الهاشمة وهي التي أوضحت عن اللحم حتى ظهر وهشمت
 عظم الرأس حتى تكسر وفيها عشر من الابل فان أزال القود عن الهشم لم يكن له
 وان أراد من الموضحة قيدله منها وأعطى في زيادة الهشم خمس من الابل وقال
 مالك في الهشم حكومة ثم الباصعة وهي التي أوضحت وهشمت حتى شغل العظم
 وزال عن موضعه واحتاج الى نقله واعادته وفيها خمس عشر من الابل فان
 استقام من الموضحة أعطى في الهشم والتعقيل عشر من الابل ثم المأمومة ونهي

الدائمة وهي التي وصلت الى أم الدناغ وهي اثار الدية * وأما جراح الجسد
لا تقدر دية شيء منها الا بمخافة وهي لو اصابته الى الجوف وفيها ثلث الدية
ولا يرد في جراح الجسد الا المرضعة عن منظم وفيها حكومة واد اقطعت أطرافه
فاندماحت وجعت عليه دياتها وان كانت أصعاف دية الفص ولومات متوا قبل
اندماحها كانت عليه دية الفص وسقطت ديات الأطراف ولومات بعد اندماح
بعضها وجبت عليه دية النفس فيما لم يندمل مع دية الأطراف وفيما ندمل من
لسان الدخوس ويد الأيسر والاصبع الزائد والعين المغانة حكومة * والمحكومة
في جميع ذلك أن يرمي يوم الحساكم الجنى عليه لو كان عبد الميمن عليه ثم يرمي
كان عبدا بعد الدية الجارية عليه ويختبر ما بين القيمتين من دية فيكون قدر
الحكومة في حياته وإذا ضرب بطن امرأة قألت من الضرب جنسية ما فيه
إذا كان حرا غرة عبدا أو أمة تحملها العاقلة ولو كان مملوكا فدية عشرة قيمته أمة
يستوى فيه الذكر والأنثى فان استهل الجنين صار خافيه الدية كاملة ويفرق
بين الذكر والأنثى وعنى كل قاتل نفس ضمن ديتها الكفارة عامدا كان أو
خاطئا وأوجبها الوحيقة على الخاطي دون العمد والكفارة عتق رقبة أو مئة
سليمة من العيوب المضرة بالعمول فان أعوزها صام شهرين متتابعين وان عجز
فيه أطعم سنين مسكيا في أحد القواين ولا شيء عليه في القول إلا سوادا ادعى
قوم قتلا على قوم ومع الدعوى لوث واللوث أن يعنوا بالدعوى ما يوقع في
النفس صدق المدعى فيصير القول باللوث قول المدعى فيدفع جميع ما يوجب
له بالدية دون القرء ولو نكل المدعى عن العيب أو بعضها حلف المدعى عليه
جميع ما يوجب برئ وإذا وجب القود في نفس أو طرف لم يحسب لوابه أن ينفرد
باستيفائه إلا بأذن السلطان فان كان في طرف لم يحسب السلطان من استيفائه
حتى يتولا غيره وأجرة الذي يتولا في مال المقتص منه دون المقتص له قال أبو
سبيعة نكروني في مال المقتص له دون المقتص منه فان كان الغصاص في نفس
حار أب يادن له السلطان في استيفائه بنفسه إذا كان ثابت النفس عند استيفائه
والاستوفاء السلطان له بأمر حتى يسب وأما ما كان يرد على القود باستيفائه من
نفس أو طرف ولم تهدهم عزه السلطان لا قتياله عليه وقد صار إلى حقه بالقود
فلا شيء عليه

(الاصول السادس في التعزير) والتعزير تأديب على ذنوب لم تشرع فيها
المحدود ويختلف حكمه باختلاف حاله وحال فاعله فيوافق المحدود من وجه
وهو انه تأديب استصلاح وزير يختلف بحسب اختلاف الذنب ويحالف
المحدود من ثلاثة أوجه أحدها أن تأديب ذي الهبة من أهل الصيانة أخف من
تأديب أهل البداء والسفاهة لقول النبي صلى الله عليه وسلم اقبلوا ذوى الهبات
عثرانهم فتدرج في الساس على منازلهم فان تساوا في المحدود المقدره فيكون
تعزير من جل قدره بالاعراض عنه وتعزير من دونه بالاعتصاف له وتعزير من
دونه بزواج الكلام وغاية الاستخفاف الذي لا قذف فيه ولا سب ثم يعدل
عن دون ذلك الى الحبس الذي يحبسون فيه على حسب ذنوبهم وبحسب
هفواتهم فبهم من يحبس يوما ومنهم من يحبس أكثره الى غاية غير مقدرة وقال
أبو عبد الله الرزبي من أصحاب الشافعي تقدر غايته بشهر للاستبراء والكشف
وبسته أشهر للتأديب والتقويم ثم يعدل عن دون ذلك الى النفي والابعاد اذا
تعدت ذنوبه الى اجتذاب غيره اليها واستفزازها واختلاف في غاية فيه
وابعادها فالظاهر من مذهب الشافعي تقدر بمادون المحول ولو بيوم واحد
لثلاثين يوما أو بالتعزير المحول في الزنا وطاهر مذهب مالك أنه يجوز أن يزداد
فيه في المحول بما يرى من أسباب الزنا ثم يعدل عن دون ذلك الى الضرب
ينزلون فيه على حسب القوة في مقدار الضرب وبحسب الرتبة في الامتهان
والهسيانة واختلف في أكثر ما ينتهي اليه الضرب في التعزير فظاهر مذهب
الشافعي أن أكثره في المحرسة وثلاثون سوطا الى نقص عن أقل المحدود في المحر
فلا يبلغ بالمحرر أربعين وبالعبد عشرين وقال أبو حنيفة أكثر التعزير تسعة
وثلاثون سوطا في المحر والعبد وقال أبو يوسف أكثره خمسة وسبعون وقال مالك
لاحد لا أكثره ويجوز أن يتجاوز به أكثر المحدود وقال أبو عبد الله الرزبي
تعزير كل ذنب مستتب من هذه المشرع فيه وأعلى خمسة وسبعون بقصره
عن حد القذف بخمسة أسواط فان كان الذنب في التعزير بالزنا روي عنه
ما كان قاب أصاؤه بالهنا مادون العرج ضربوهما أعلى التعزير وهو خمسة
وسبعون سوطا وان وجدوهما في الزنا حائل بينهما مائة من غير متعاملين
للجداع ضربوهما ستين سوطا وان وجدوهما غير متباشرين ضربوهما أربعين

سوطا وان وجدوهما خاليتين في بيت عليهما اثبايهما ضربوهما ثلاثين سوطا
وان وجدوهما في طريق يكلمها ونكلمها ضربوهما عشرين سوطا وان وجدوه
يتبعها ولم يقفوا على غير ذلك يحققوا وان وجدوهما يشيرا اليها ونشيرا اليه بغير
كلام ضربوهما عشرة أسواط وهكذا يقول في التعزير بصفة ما لا يجب فيه
القطع فاذا سرق نصابا من غير حر ضرب أعلى التعزير خمسة وسبعين سوطا واذا
سرق من حر أقل من نصاب ضرب ستين سوطا واذا سرق أقل من نصاب من
غير حر ضرب خمسين سوطا فاذا جاع المال في المحرز وامر بجمع منه قبل
اخرجه ضرب أربعين سوطا واذا انقب المحرز ودخل ولم يأخذ ضرب ثلاثين
سوطا واذا انقب المحرز ولم يدخل ضرب عشرين سوطا واذا تعرض للثقب أو انفتح
باب ولم يكلمه ضرب عشرة أسواط واذا وجد معه مئة أو كان مرصدا للمال
يحقق ثم على هذه العبارة فيما سوى هذين وهذا الترتيب وان كان مستقصا
في الظاهرة فقد تنهد الاستقصاء فيه عن دليل يتقدر به وهذا الكلام في أحد
الوجوه التي يختلف فيها المحدث والتعزير والوجه الثاني ان المحدث وان لم يميز العفو
منه ولا الشهادة فيه فيجوز في التعزير العفو عنه وتسوغ الشهادة فيه فان
تقرر تعزير بحق السلطنة وحكم التقويم ولم يتعلق به حق لا دمي حاد لوالى
الامر ان يراعى الاصلح في العفو أو التعزير وجار ان يشع فيه من سأل العفو عن
الذنب روى من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أسفَعُوا الى ويَقْضِ الله على
لسان يديه ما يشاء ولو تعلّق بالتعزير حق لا دمي كالتعزير في الشتم والموانبة
ففيه حق للشتم والمضروب وحق السلطنة للتقويم والتعذيب قد يجزى لوالى
الامر ان يسقط عنه حق المشتم والمضروب وعليه ان يسقط له حقه من
تعزير الشتم والضارب فان عفى المضروب والمشتوم كان لولى الامر بعددعهما
على خياره في فعل الاصلح من التعزير تقويمهما والصنع عنه عفا فان تعاوفا عن
الشم والضرب قبل الترافع اليه سقط التعزير لا دمي واختلف في سقوط حق
السلطنة عنه والتقويم على الوجهين أحدهما وهو قول أبي عبد الله الرضى
انه يسقط وليس لولى الامر يعز فيه لائى حد القذف أغلظ يسقط حكمه
بالعفو فكان حكم التعزير بالسلطنة أسقط والوجه الثاني وهو الاطهر ان لولى
الامر ان يعز فيه مع العفو قبل الترافع اليه كما يجوز ان يعز فيه مع العفو بعد

الترافع اليه مخالفة للعقود عند الغد في الموضوعين لان التقويم من حقوق
المصلحة العامة ولو تشاتم وتوايب والدمع ولد سقط تعزير الوالد في حق الولد ولم
يسقط تعزير الولد في حق الوالد كما لا يقتل الوالد بولده ويقتل الولد بوالده وكان
تعزير الاب بمقتضا بحق السلطنة والتقويم لاحق فيه للولد ويجوز لولي الامر ان
ينفرد بالنفو عنه وكان تعزير الولد مشتركا بين حق الوالد وحقوق السلطنة فلا
يجوز لولي الامر ان ينفرد بالنفو عنه مع مطالبة الوالد به حتى يستوفيه له وهذا
السلام في الوجه الثاني الذي يختلف فيه المحدث والتعزير والوجه الثالث ان المحدث
وان كان ما حدث عنه من التلف هذرا فان التعزير يوجب ضمان ما حدث
عنه من التلف قد اربى عرب لمخطاب امرأة فاخصت بطنها فانقت حيا مياها
فشاور فيه عليا عليه السلام وجل دية جديتها واختلاف في محل دية التعزير فقبل
تكون على عاقلة ولى الامر وقبل تكون في بيت المال فاما المكسرة
ففي ماله ان قبل ان الدية من عاقلة وان قبل ان الدية في بيت المال
ففي محل الكسرة ووجهان أحدهما في ماله والثاني في بيت المال وهكذا
المعلم اذا ضرب صبيا اديا معه رد في العرف فأدعى الى ثلعه ضمن دية على
عاقلة والمكسرة في ماله ويجوز لزوج ضرب زوجته اذا اثبتت عنه فان
تلفت من ضربه ضمن ديتها على عاقلة الا أن يتعمد قتلها فمقتلها
وأما صفة لضرب في التعزير فيجوز أن يكون بالعصا وبالسطو الذي كسرت
ثمرته كالمحدث واختلاف في جوارحه بسوط لم تكسر ثمرته فذهب الى يرى الى جوارحه
فان زاد في الصفة على ضرب المحدث وانه يجوز أن يباع به انهار الدم وذهب
جمهور أصحاب الشافعي رضى الله عنه الى حظره بسوط لم تكسر ثمرته لان
الضرب في المحدث وابلغ وأغلظ وهو كذلك محظور فكان في التعزير اولى أن
يكون محظورا ولا يجوز أن يباع به انهار الدم وضرب المحدث يجب أن يفرق
في البدن كله بعد توقي المواضع المقاتلة لئلا يخذ كل عصر نصيبه من المحدث ولا يجوز
ان يجمع في موضع واحد من المحدث واختلاف في ضرب التعزير فاجراه جمهور
أصحاب الشافعي مجرى الضرب في المحدث في تفريقه وحظر جمعه وخالفهم
الذين يرى في جزمه في موضع واحد من المحدث لانه لما جازا قاطعه عن جميع
المحدث جازا قاطعه من بعضه بخلاف المحدث ويجوز أن يصاب في التعزير حيا قد

ثم السباط عقد
أطرافها اه

صلى الله عليه وسلم رجل على جبل يقال له أبوناب ولا يمنع إذا
صلى أداء طعام ولا شراب ولا يمنع من الوضوء للصلاة ويصلي موبيا ويعبد إذا
أرسل ولا يتجاوز بصله ثلاثة أيام ويجوز في نكاح النعير أن يجرد من ثيابه إلا
قدر ما يستعورته ويشهر في الناس وينادي عليه بذنبه إذا ذكر رمته ولم يذب
ويجوز أن يخلق شهرة ولا يجوز أن تتحقق محبته واختلف في جواز تسويد وجهه ٢٥٥
يجوز له الاكثرون ومنع منه الاقلون

* (الماب العنرون في أحكام المحبة) *

المحبة هي أمر بالمعروف اذا ظهر تركه ونهى عن المنكر اذا ظهر فعله قال الله
تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن
المنكر وهذا ان صح من كل مسلم فالفرق فيه بين المتطوع والمعتب من جهة
أوجه أحدها ان فرضه متعين على المعتب بحكم الولاية وفرضه على غيره
داخل في فروض الكفاية والثاني أن قيام المعتب به من حقوق نصرته
الذي لا يجوز أن يتشاغل عنه وقام المتطوع به من فوافل عمله الذي يجوز أن
يتشاغل عنه بغيره والثالث أنه منصوب للاستعداد اليه فيما يجب انكاره
وليس المتطوع منصوباً للاستعداد وإرا بع ان على المعتب اجابة من استعداد
وليس على المتطوع اجابته والخامس ان عليه أن يبعث عن المنكرات الظاهرة
ليصل الى انكارها وبفحص عما ترك من المعروف الظاهر بأمر باقامته وليس
على غيره من المتطوعة بحث ولا فحص والسادس ان له أن يقضه على انكاره
أعواناً لأنه عمل هو له منصوب وإليه مندوب ليكون له أنهر وعليه أقدر وليس
للمتطوع أن يندب لذلك أعواناً والسابع ان له أن يعرض المنكرات لظاهرة
لا يتجاوز الى الحد ودوليس للمتطوع أن يعرض على مسكر والثامن ان له أن يرتقى
على حبيته من بيت المال ولا يجوز للمتطوع أن يرتقى على انكاره من مسكر
والتاسع ان له اجتهد رأيه فيما يتعلق بالعرف دون الشرع كالمقاعد في
الاسواق وانخراج الاجنحة فيه فيقر وينكر من ذلك ما أداء اجتاده اليه وليس
هذا للمتطوع فيكون الفرق بين والى المحبة وان كان يأمر بالمعروف وينهى
عن المنكر وبين غيره من المتطوعين وان جاز أن يأمر بالمعروف وينهى عن

المنكر من هذه الوجوه لثبوتها وإن كان كذلك فنشروط وإلى المحسبة رجل صارم أى
 أن يكون حرا عذلا داريا وصراما وخشوية في الدين وعلم بالمسكرات الظاهرة
 واختلف الفقهاء من أصحاب الشافعي هل يجوز له أن يحمل الناس فيما ينكره
 من الامور التي اختلف الفقهاء فيها على رأيه واجتهاده أم لا على وجهين
 أحدهما وهو قول أبي سعيد الاصطخري أن له أن يحمل ذلك على رأيه
 واجتهاده فعلى هذا يجب على المحتسب أن يكون عالما من أهل الاجتهاد في
 أحكام الدين ليجهز رأيه فيما اختلف فيه والوجه الثاني ليس له أن يحمل
 الناس على رأيه واجتهاده ولا يفودهم إلى مذهبه لتسوية الاجتهاد للكافة
 وفيما اختلف فيه فعلى هذا يجوز أن يكون المحتسب من غير أهل الاجتهاد إذا
 كان عارفا بالمسكرات المتفق عليها

«(فصل)» واعلم أن المحسبة واطمئنان أحكام القضاة وأحكام المظالم فأما
 ما ينشأ من القضاة فهي موافقة لأحكام القضاة من وجهين ومقصود من
 وجهين وزائدة عليه من وجهين فأما الوجهان في موافقتها لأحكام القضاة
 فأحدهما جواز الاستعداد اليه وسماحه دعوى المستعدي على المستعدي
 عليه في حقوق الآدميين وليس هذا على عموم الدعاوى وإنما يختص بثلاثة
 أنواع من الدعوى أحدها أن يكون فيما يتعلق بنفس وتطيق في كمال
 أروزي والثاني ما يتعلق بنفس أو ندليس في مبيع أو غنم والثالث فيما يتعلق
 بمطل وتأجير لدين مستحق مع المكسرة وإجازة نظره في هذه الأنواع الثلاثة من
 الدعاوى دون ما سداها من سائر الدعاوى المتعلقة بمسكر ظاهري هو مصوب
 لآرائه واختصاصها بمعروف بين هرمندوب إلى إقامته لأن موضوع المحسبة
 الزام المحقوق والمعونة على استيفائها وليس لناظر فيها أن يتجاوز ذلك إلى الحكم
 الناجر والفصل البات فهذا أحد وجهي الموافقة والوجه الثاني أن الزام
 المدعى عليه للخروج من الحق الذي عليه وليس هذا على العموم في كل الحق
 وإنما هو خاص في الحقوق التي جاز له سماع الدعوى فيها وإذا وجبت باعترافي
 وإقرار مع تمكنه وإيساره فيلزم المقر المومس الخروج منها ودفعها إلى مستحقها
 لأن في تأخيرها منكر هو منصوب لآرائه وأما الوجهان في قصرهما على أحكام
 القضاة فأحدهما قصورهما عن سماع عموم الدعاوى الخارجة عن طواهر

المنكرات من الدعاوى في العقود والمعاملات وسائر الحقوق والمطالبات فلا
 يجوز أن ينتدب لسماع الدعوى لها ولا أن يتعرض للحكم فيها لاني كتب
 الحقوق ولا في قليلها من درهم فسادونه الا أن يرد ذلك اليه بنص صريح يزيد
 على اطلاق المحسبة فيجوز وبصير بهذه الزيادة جامع بين قضاء وحسبة فيراعى
 فيه أن يكون من أهل الاجتهاد وان اقتصر به عن مطلق المحسبة والقضاة
 والمحكمات بالطرفي قليل ذلك وكثيره أحق فهذا وجه والوجه الثاني انها
 مقصورة على الحقوق المعترف بها فأما ما يتدخله التجاويد والتاكر فلا يجوز له
 النظر فيه لان المحاكم فيها يقف على سماع بينة واحلاف بين ولا يجوز
 للمحسب أن يسمع بينة على انبات الحق ولا أن يحلف بينا على نفي الحق
 والقضاة والمحكمات سماع البينة واحلاف المحصوم أحق وأما الوجهان في زيادتها
 على أحكام لقضاء فأحدهما أنه يجوز للطرفي أن يتعرض لنصف مائة ما أمر به
 من المعروف وينتهي عنه من المنكرات وان لم يحضره ختم مستعد وليس للقاضي
 أن يتعرض لذلك الا بحضور ختم يجوز له سماع لدعوى منه وان تعرض القاضي
 لذلك يخرج من منصب ولا يته وصار متجاوزا في قاعدة نظره والثاني أن لنا طرفي
 المحسبة من سلطة السلطنة واسطة طائفة لحماية فيما يتعلق بالمنكرات ما ليس
 للقضاة لان المحسبة موضوعة الى الرتبة فلا يكون خروج المحسب اليها بالسلطة
 والغلبة تجوز فيها ولا تخرقوا لقضاء موضوع للنصفة فهو بالامانة والوفاء
 أحق ونزوجه عنهما الى سلطة المحسبة تجوز ونزق لان موضوع كل واحد من
 المصممين مختلف فالنجاوز فيه خروج عن حده وأما ما بين المحسبة والمظالم
 فيبنيها شبهة مؤلف وفرق مختلف فأما شبهة الجامع بينهما في وجهين
 أحدهما أن موضوعهما مادة مستقر على الرتبة المختصة بسلطة السلطنة وقوة
 الصرامة والثاني جواز التعرض فيهما لاسباب المصالح والتطلع الى انكار
 العدوان والظاهر وأما الفرق بينهما في وجهين أحدهما أن النظر في المظالم
 موضوع لما يجز عنه القضاة والنظر في محسبة موضوع لما رفته عنه القضاة
 ولذلك كانت رتبة المظالم أعلى ورتبة المحسبة أخفض وجازلوا الى المظالم أن يوقع
 الى القضاة والمحسب ولم يجز للقاضي أن يوقع الى والى المظالم وجازله أن يوقع الى
 المحسب ولم يجز للمحسب أن يوقع الى واحد منهما انه في الفرق الثاني أنه يجوز

لوالى المظالم أن يحكم ولا يجوز لوالى المحبة أن يحكم

« (فصل) » وإذا استقر ما وصفناه من موضوع المحبة ووضع الفرق بينهما وبين القضاء والمظالم فهي تشتمل على فصلين أحدهما أمر بالمعروف والثاني نهي عن المنكر فأما الأمر بالمعروف فيقسم ثلاثة أقسام أحدها ما يتعلق بحقوق الله تعالى والثاني ما يتعلق بحقوق الآدميين والثالث ما يكون مشتركاً بينهما فأما المتعلق بحقوق الله عز وجل فضرر بان أحدهما يلزم الأمر به في الجماعة دون الانفراد كترك الجمعة في وطن مسكون فإن كانوا عدد قد اتفق على انعقاد الجمعة بهم كالاربعة فإلزامهم بأمرهم بإقامتها وإلزامهم بعدمها وبثواب على الإخلال بها وإن كانوا عدداً قد اختلف في انعقاد الجمعة بهم فله ولهم أربعة أحوال أحدها أن يتفق رأيهم ورأي القوم على انعقاد الجمعة بذلك العدد فواجب عليه أن يأمرهم بإقامتها وعليهم أن يسارعوا إلى أمرهم بها ويكون في تأديبهم على تركها ألين من تأديبه على ترك ما انعقد لأجتماع عليه والاحتمال الثاني أن يتفق رأيهم ورأي القوم على أن الجمعة لا تسعدهم فلا يجوز أن يأمرهم بإقامتها وهو بالنهي عنها الوافيت أسبق والاحتمال الثالث أن يرى القوم انعقاد الجمعة بهم ولا يراه المحتسب فلا يجوز له أن يسارعهم فيها ولا يأمر بإقامتها لأنه لا يراه ولا يجوز أن ينهاهم عنها ويمنعهم مما رونه فرضاً عليهم والاحتمال الرابع أن يرى المحتسب انعقاد الجمعة بهم ولا يراه القوم فهذا المعنى استمرار تركه تعطيل الجمعة مع تطاول الزمان وبعده وكثرة العدد وزيادته فهل للمحتسب أن يأمرهم بإقامتها اعتباراً بهذا المعنى أم لا على وجهين لأصحاب الشافعي رضي الله عنه أحدهما أنه مقتضى قول أبي سعيد الأصبغري أنه يجوز له أن يأمرهم بإقامتها اعتباراً بالمصلحة لثلاثين ألفاً الصغرى على تركها فيظن أنها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بتهصانه فقد راعى زيادته من هذا في صلاة الناس في جامع البصرة والكوفة فانهم كانوا إذا صلوا في محله فرفعوا من السجود ومكوا جباههم من التراب فأمر بإلقاء الخصى في حوض المسجد الجامع وقال است آمن أن يطول الزمان فيظن الصغرى إذا نشأ أن يسمع الجبهة من أنزل المجردة في الصلاة والوجه الثاني لا يتعرض لأمرهم بها لأنه ليس له حمل الناس على اعتقاده ولا أن يأخذهم في الدين برأيه مع

تدويع الاجتهاد فيه وأنهم يعتقدون أن نقصان العدد يمنع من اجزاء الجمعة
وأما أمرهم بصلاة العيدين فله أن يأمرهم بها وهل يكون الامر بها من المحقوق
اللازمة أو من المحقوق المجترة على وجهين من اختلاف أصحاب الشافعي فيها
هل هي مسنونة أو من فروع الكراهية فان قيل انها مسنونة كان الامر بها
ندبا وان قيل انها من فروع الكراهية كان الامر بها حتما فاما صلاة الجماعة
في المساجد واقامة الاذان فيها للصلوات فمن شعائر الاسلام وعلامات التعبد
التي فرق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين دار الاسلام ودار الشرك فاداء
اجتمع أهل بلد أو محلة على تعطيل الجماعة في مساجدهم وترك الاذان في
وقات صلواتهم كان المذهب مندوبا الى أمرهم بالاذان والجماعة في الصلوات
وهل ذلك واجب عليه يأتي تركه أو مستحب له يناب على فعله على وجهين
من اختلاف أصحاب الشافعي في اتفاق أهل بلد على ترك الاذان والاقامة
والجماعة وهل يلزم السلطان محاربتهم عليه أم لا فانما من ترك صلاة الجمعة من
أحاد الناس أو ترك الاذان والاقامة لصلاته فلا اعتراض للمذهب عليه اذ لم
يصح له عادة والعلم لا يهمل الدب الذي يسقط بالاعتذار الا أن يقترب به
استنابة أو يصح له الفواغادة ويخاف تعذري ذلك الى غيره في الاقتداء به فيراعي
حكم المصلحة به في زجره عما استهان به من سنن عبادته ويكون وعيده على ترك
الجماعة معتبرا بشواهد حاله كالذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قل لقد هممت أن آمر أصحابي أن يحجموا حطبا وأمر بالصلاة فيؤذن لها
وتقام ثم أحالف الى منارل أقوام لا يحضرون الصلاة فأحرقوها عليهم وأما
ما يأمر به أحاد الناس وافرادهم فكأن خبر الصلاة حتى يخرج وقتها فيذكر بها
ويؤمر بفعالها ويراعى جوابه عما كان قال تركتها النسيان منه على فعلها بعد
ذكره ولم يؤذبه وان قال تركتها التوان وهو ان أدب زجر وانعذبه بفعالها اجبرا
ولا اعتراض على من أخرها والوقت باق لاختلاف الفقهاء في فضل التأخير
ولكن لو كانت الجماعات في بلد قد اتفق أهلها على تأخير صلواتهم الى آخره
والمذهب يرى فضل تأجيلها فهل له أن يأمرهم بالتأجيل على وجهين لان اعتبار
جميع الناس لتأخيرها يفضي بالصغير السائي الى اعتقاد أن هذا هو الوقت دون
ما تقدم ولو جعلها بعضهم ترك من أخرها منهم وما يراهم من التأخير فاما الاذان

والقنوت في الصلوات إذا حالف فيه رأى المحتسب فلا اعتراض له فيه بأمر ولا
 نهى وإن كان يرى خلافه إذا كان ما يفعله مسوعاً في الاجتهاد لمخروجه عن
 معنى ما قدمناه وكذلك الظهارة إذا فعلها على وجه سافح يحالب فيه رأى
 المحتسب من زالة الخداسة بالمناثعات والوضوء بماء تغير بالمسحورات الظاهرات
 أو الاقتصار على مسح أقل الرأس أو العنق عن قدر الدرهم من النجسات فلا
 اعتراض له في شيء من ذلك بأمر ولا نهى وكان له في اعتراضه عليهم في الوضوء
 بنبيذ الخمر عند عدم الماء وجهان لما فيه من الافضاء الى استحبابه على كل
 حال وإنه ربما آل الى السكر من شربه ثم على نظائره هذا المثال تكون أومره
 بالمعروف في حقوق الله تعالى

(فصل) فأما الأمر بالمعروف في حقوق الأديمين فضرر بانعام وحاص
 وأما العام فكالمبدأ إذا تعطل شربه أو استقدم سورة أو كان طريقه بنوا السبيل
 من ذوى الحاجات فكما وعان معونتهم فإن كان في بيت المال مال لم يتوجه عليهم
 فيه ضرر أمر بأصلاح شربهم وبناء سورة لهم وبتعوية بنى السبيل في الاجتياز
 بهم لأنهم أحقر في منزلة بيت المال دونهم وكذلك لو استقدمت مساجدهم
 وجوامعهم فاما إذا أعوز بيت المال كان الأمر ببناء سورة لهم وإصلاح شربهم
 وعمارة مساجدهم وجوامعهم ومراعاة بنى السبيل فيهم وتوجه الى كافة ذوى
 الحكمة منهم ولا يتعين أحدهم في الأمر به وإن شرع ذوو الحكمة في عمله وفي
 مراعاة بنى السبيل وبإشروا القيام به سقط عن المحتسب حق الأمر به ولم يترحم
 الاستئذان في مراعاة بنى السبيل ولا في بناء ما كان مهتدوماً ولكن لو أرادوا
 هدم ما يعيدون بناءه من المستتر والمستقدم لم يكن لهم الاقدام على هدمه فيما
 هم أهل البلد من سورة وجامعه الا باستئذان ولى الأمر دون المحتسب لئلا يبدل لهم
 في هدمه بعد تضييعهم القيام به مارة وجار فيما يخص من المساجد في الإشارة
 والقبائل أن لا يتأذونه وعلى المحتسب أن يأخذهم ببناء ما هدموه وليس له
 أن يأخذهم بتمام ما استأفروه فأما إذا كرم ذوو الحكمة عن بناء ما استقدم
 وعمارة ما استترم فإن كان المقام في البلد مكملاً وكان الشرب وابل مقنعاً بآبارهم
 وإياه وإن تعذر المقام في البلد لتعطيل شربه وانحطاع مسوره فطرقا كان البلد
 تفرأ بضم بدار الاسلام تعطيله لم يجز لولى الأمر أن يفسخ في الاتقال عنه وكان

حكمه حكم النوازل اذا حدثت في قيام كافة دوى المكنة به وكان تأثير
 المذهب في مثل هذا اعلام السلطان به وترغب أهل المكنة في عمله وان لم
 يكن هذا البلد نعر اضرب ايدار الاسلام كان امره أيسر وحكمه أخف ولم يكن
 للخصم أن يأخذ أهله جبراً بجمارته لان سلطان أحق أن يقوم به ولو أعوزه
 المال فيه سجنه فيقول لهم المذهب بما استندام عجز السلطان عنه أنهم مخبرون
 بين الانتقال منه أو التزام ما يصرف في مصالحه التي يمكن معها دوام استيظانه
 فان أجازوه الى التزام ذلك كلف جماعتهم ما نسج به هوهم وأيجز أن يأخذ كل
 واحد منهم في عينه أن يلتزم جبراً ما لا نسج به نفسه من قابل ولا كتبر ويقول
 ليخرج كل واحد منهم كما سهل عليه وطاب نصيبه ومن أعوزه المال أعان
 بالهر حتى اذا اجتمعت كفاية لمصلحة أو يلوح حتماء الضمان كل واحد
 من أهل المكنة قد را طاب به نفسه انزعج منه في هذه المصلحة وأن كل ضامن
 من الجماعة بالتزام ماضيه وان كان مثل هذا الضمان لا يلزم في المعاملات
 الخاصة لان حكم ما مع من المصالح موسع فكان حكم الضمان فيه أوسع وادعيت
 هذه المصلحة لم يكن للخصم أن تقدم بالقيام بها حتى يستأنس السلطان فيها
 لئلا يصير بالتفرد عنه تعالى عليه اذا است هذه المصلحة من معهود حبيته وان
 قلت وشق استئذان السلطان فيها أو تعيم زيادة الضرر لبعدها استئذانه حار
 شروع فيها من غير استئذان وأما الخاص فكأنه فوق ادا مطات والديون اذا
 أنعت فللمذهب أن يأمر بالخروج منها مع المكنة اذا استعداء أصحاب الحقوقي
 وليس له أن يجلس بها لان المحبس حكم وله أن يلزم عليه الا ان لصاحب الحق أن
 يلزم وليس له لاخذ بشفقات الاقارب لا فتقار ذلك الى اجتهاد شرعي فيمن يجب
 له ويجب عليه الا أن يكون المحاكم قد فرصها فيجوز له أن يأخذ به بادئها
 وكذلك كره له من يجب كره الله من الصغار ولا اعتراض له فيها حتى يحميها
 المحاكم فيجوز حينئذ للمذهب أن يأمر بالقيام بها على الشروط المستحقة فيها أو اما
 قبول الوصايا والودائع فليس له أن يأمر فيها أعيان الداس وآحادهم ويجوز أن
 يأمر بها على العموم على التعاون بالبر والتقوى ثم على هذا المثال تكون
 أوامره بالمعروف في حقوق الآدميين

(فصل) وأما الأمر بالمعروف فيما كان مشتركاً بين حقوق الله تعالى

وحقوق الأديين فكان أخذ الأولياء بنكاح الأيامي من أكفاهن إذا طابن
 وإزام النساء أحكام العبد إذا غورقن وله تأديب من خالف في العدة من
 النساء وليس له تأديب من امتنع من الأولياء ومن نفى وليا قد ثبت فراش أمه
 ومحقوق نسبه أخذه بأحكام الأولياء جبراً وعززه على النفي أدباً وبأخذ السادة
 بمحقوق العبيد والأماء وإن لا يكافون من الأعمال ما لا يطيقون وكذلك أرباب
 البهائم يأخذهم بعقوباتها إذا قصرُوا وإن لا يستعملوها فيما لا يطيق ومن أخذ
 لقطاً وقصر في مكفالاته أمره أن يقوم بحقوق التقاطه من التزام كماله أو
 تسليمه إلى من يترها ويقيمها وكذلك واجد الضوال إذا قصر فيها يأخذ
 بمثل ذلك من القيام بها أو تسليمها إلى من يقوم بها ويكون ضامناً للصالة
 بالتقصير ولا يكون به ضامناً للقط إذا أسلم الضالة إلى غيره ضمنها ولا يصح
 اللقط بالتسليم إلى غيره ثم على نظائر هذا المثال يكون أمره بالمعروف في الحقوق
 المشتركة

«(فصل)» وأما النهي عن المسكرات فيقسم ثلاثة أقسام أحدها ما كان من
 حقوق الله تعالى والثاني ما كان من حقوق الأديين والثالث ما كان مشتركاً
 بين المحققين فاما النهي عنها في حقوق الله تعالى فعلى ثلاثة أقسام أحدها
 ما يتعلق بالعبادات والثاني ما يتعلق بالمحظورات والثالث ما يتعلق بالمعاملات فاما
 المتعلق بالعبادات فكان المقاصد ثلاثة هي اسم المشروعة والمتممة بتغير
 أوصافها المستنونة مثل من يقصد المجهري في صلاة الأسرار والاسرار في صلاة
 المجهري أو يزيد في الصلاة أو في الأذان إذا كان غير مسنون فلا يمتنع أنكارها
 وتأديب المعابد فيها إذا لم يقل بما ارتكبه أمام متبوع وكذلك إذا أدخل بتطهير
 جسده أو ثوبه أو موضع صلاته أنكره عليه إذا تحقق ذلك منه ولا يؤاخذ به بالتهم
 ولا بالظنون كالذي حكى عن بعض الساطرين في المحسبة أنه سأل رجلاداً اختلأ إلى
 المسجد بينه وبين هل يدخل بها يبتطهره فلما أنكر ذلك أراد اختلافه عليه
 وهذا جهل من فاعله تعدى فيه أحكام المحسبة وغاب فيه سوء الظننة وهكذا
 لوطن برجل أنه يترك الغسل من الجنابة أو يترك الصلاة والصيام لم يؤاخذ
 بالتهم ولم يعاقب بالإنكار والكن يجوز له بالتهمة أن يعط ويحذر من عذاب
 الله على استقامته وقوة والاخلاق بفروضاته وإن رأى كل في شهره ضامن

يقدم على تأديبه إلا بعد سؤاله عن سبب أكله إذا التفت أحواله فربما
كان مريضا أو مسافرا أو يلزمه السؤال إذا ظهرت منه أمارات الريب فإدراك
من الاعتذار بما يحتمله حاله كلف عن زجره وأمره باخفاء أكله لئلا يتعرض نفسه
للتهمة ولا يلزم أخلافه عند الاستزابة بقوله لأنه موكول إلى أمانته فإن لم يذكر
عذرا جاهرا بالانكار عليه مجاهرة ودع وأدبه تأديب زجر وهذا لو علم عذره
في الأكل أنكر عليه المجاهرة بتعريض نفسه للتهمة ولئلا يقتدي به من ذوي
المهالة ممن لا يعير حال عذره من غيره وأما الممتنع من خراج الزكاة فإن كان من
الاموال الظاهرة فعامل الصدقة بأدبها منه جبرأخص وهو بتعريضه على
الغلول أن لم يجد له عذرا أحق وإن كان من الاموال الباطنة فيحتمل أن يكون
المحتجب بأخص بالانكار عليه من عامل الصدقة لأنه لا اعتراض للعامل في
الاموال الباطنة ويحتمل أن يكون العامل بالانكار عليه أخص لأنه لو دفعه إليه
أجزاء ويكون تأديبه معتبرا بشواهد حاله في الاستماع من انجراج زكاته فإن
ذكر أنه يخرجها معرا وكل إلى أمانته فيها وإن رأى رجلا يتعرض لمسئلة الناس
في طلب الصدقة ولم أنه عن أعمال أو عمل أنكره عليه وأدبه فيه وكان
المحتجب بالانكاره أخص من عامل الصدقة قد فعل عمر رضي الله عنه مثل
ذلك بقوم من أهل الصدقة ولو رأى عليه آثار الغنى وهو يسأل الناس أعلنه
تحررها على المستغنى عنها ولم ينكره عليه لجواز أن يكون في الباطن فقيرا وإذا
تعرض للمسئلة وجاد وقوة على العمل زجره وأمره أن يتعرض للاحتراف
بعمله فإن أقام على المسئلة مزروعة حتى قلع عنها وان دعت الحالة عند المحاح
من حرمت عليه المسئلة بمال أو عمل إلى أن ينفق على ذي المال جبرأمن ماله
ويؤاخذوا العمل وينفق عليه من أجرته لم يكن للمحتجب أن يفعل ذلك بنفسه
لأن هذا حكم والحكام به أحق فيرفع أمره إلى الحاكم ليمترى ذلك أو يأذن فيه
وإذا وجد من يتصدى أعلم الشرع وليس من أهله من فقيه أو واعظ ولم
يأمن اغترار الناس به في سوء تأويل أو تحريف جواب أنكره عليه التصدي لما
ليس هو من أهله وأظهر أمره لئلا يغتر به ومن أشكل عليه أمره لم يقدم عليه
بالانكار إلا بعد الاختيار قد مر على بن أبي طالب عليه السلام بالحنين
البصري وهو يتكلم على الناس فاحتبره فقال له ما هذا الدين فقال الورع قال

تسا آفته قال اطعم قال تكلم الآن ان شئت وهكذا الواجب على بعض المنتسبين
الى العلم قولاً لخرق به الاجماع وخالف فيه المص ورواه علماء عصره أنكره
عليه وزجره عنه قال بلع وباب والاساطيل يتهدد الدين أحق واذا تعرض
بعض المنتسبين الى كتاب الله تعالى يتأول على عدل فيه عن طاهر التبريل الى
يا لمن يدعة تكلم له غمض معاً به أو تورد بعض الرواة بأحاديث مناصح
تترونها الذموس أو يمدبها التأويل كان على المحتسب انكار ذلك والمنع منه
وهذا مما يصح منه انكاره اذا تمزعه هذه الصحيح من الفاسد والحق من الباطل
ودلك من أحد وجهين اما أن يكون بقوته في العلم واجتهاده فيه حتى لا يخفى ذلك
عليه واما أن يتعمق علماء الوقت على انكاره وابتداعه فيستعدونه فيه
فيقول في الانكار على أقوالهم وفي المنع منه على ما فهم

«(فصل)» وأما ما نهى بالخطوات فهو ان يمنع الناس من مواقف الريب
ومظان التهمة فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى ما لا يريبك
فيقدم الانكار ولا يجعل بالتأديب قبل الانكار حتى أبرأهم لضحى أن يحز
ابن الخطاب رضي الله عنه نهى الرجال ان يطوفوا مع النساء رأى رجلاً يصلي
مع النساء وصبر به بالذرة فقال الرجل والله ان كتب أحسن لك طمأنينة وان
كنت استأنت فاعذني فوالله امرأ ما شهدت عرمتي فقال ما شهدت لك عزمة فإني
اليه الذرة وقال له لا تقتص قال لا اقتص اليوم قال فاعف عني قال لا أعمر فافترقا
على ذلك ثم لقيه من الغد فتعبر لون عمره فقال له الرجل يا أمير المؤمنين كأي أرى
ما كان متى قد أسرع قبلك قال أجل قال فأشهد الله أي قد عفوت عنك واذا
رأى وقفة رجل مع امرأة في طريق سابل لم تظهر منها امارات الريب لم يعرض
عليهما بزر ولا انكارها يجحد الناس بها من هذا وان كانت الودعة في طريق
خالل فهاذا المكان ريبية فيكرها ولا يجعل بالتأديب عليهم ما حذر ان أن تكون
ذات محرم وليقل ان كانت ذات محرم فصنها عن مواقف الريب وان كانت
أجنبية عفا الله تعالى من خلوة تؤذيك الى معصية الله تعالى وليكن زجره
بجسب الامارات حتى أو الازهر أن ابن عائشة رأى رجلاً يكلم امرأة في طريق
فقال له ان كانت حرمتك به لقبج بك أن تكلمها بين الناس وان لم تكن حرمتك
فهرأقع ثم وني عنه وجلس للناس يحدتهم فاذا برقة قد ألقيت في جهره مكنوب
فيها

- * ان اتى أبصرتي محرراً أظها رسول *
 - * أدت الى رسالة كادت لها نفسى تسيل *
 - * من فاتر الانحطاط يجذب خصمه ردف ثقيل *
 - * متنكفا قوس الصبي برمى وليس له رسيل *
 - * فلو ان أدبك ينفنا حتى نسمع ما نقول *
- لرايت ما استنجعت من أمرى هو المحسن الجميل

فقرأها ابن طائشة ووجهه مكتوب على رأسه أبو نواس فقال ابن طائشة ما لي
والتمرض لا بن نواس وهذا القدر من انكار ابن طائشة كاف لمنه ولا يكون
من نذب الانكار من ولاية المحسبة كافيا وليس فيما قاله أبو نواس تصريح
بمغور لا احتمال أن يكون إشارة الى ذات محرم ومن كانت شواهد حاله وغري
كلامه ينطقان بمغوره وربيته فيكون من مثرا بن نواس منكر وان جاز أن
لا يكون من غيره منكر اذا رأى احتساب في هذه الحال ما ينكره اتى وتقصص
وراعى شواهد الحال ولم يهمل بالانكار قبل الاستقبال كالدى رواء ابن أبي
الزناد عن هشام بن عروة قال يمتاع عمر بن الخطاب رضى الله عنه يطوف بالبيت
اذا رأى رجلا يصوف وعلى طائفة امرأته مثل الملهة يعنى حسنا وجمالا وهو يقول
(السريع) عدت لهنى جـ لا دلولا * موطأ اتبع السهولا
أعد لها بالكف أتيلا * أحذر أن تسقط وترولا

* أرحوب ذلك ناذا لاجريلا *

فقال له عمر رضى الله عنه يا عبد الله من هذه التى وهبت لها جحك فقال لى امرأتى
يا امرئ المؤمنين وانها جعلة مرعاه اكلول قسامه لا يبق لها حامه فقال له مالك
لاتنطقها قال انها حسناء لا نهرك وتم صبيان لا ترك قال فتناك به قال أبو
زيد المرغام المختلط قم يقدم عليه لانكار حتى استخبره فيها انتعت به امرئيه
لا له واذا جاهر رجل باظهار المحرفان كان مطلب اراقها عليه وأدبه وان كان
ذميا أدب على اظهارها واختلف انفقها فى اراءتها عليه فذهب أبو حنيفة الى
انها لا تراق عليه لانها عندهم من أموالهم المضمونة فى حقوقهم ومذهب الشافعى
انها تراق عليهم لانها لا تضمن عندهم فى حق مسلم ولا كافرا وما تجاهرة باظهار زوجها

فردك الرجل
امرأته بكسر
مفركا كذلك
كرها وكذا
فركت المرأة

النية فعند أبي حنيفة، أنه من الأموال التي يقر المسلمون عليها فيمتنع من إراقتها
 ومن التأديب على إظهاره وعند الشافعي أنه ليس بمال كالحمر وليس في إراقتها
 غرم فيعتبر وإلى الحنابلة بشواهد الحال فيه فينبى فيه عن المجاهرة وبزجرها
 أن كالمعاقرة ولا يربقه عليه إلا أن يأمره بإراقتها حاكم من أهل الاجتهاد لئلا
 يتوجه عليه غرم أن حوكم فيه وأما السكران إذا تظاهر بسكره وسخف بهجره
 أدبه على السكر والهجر تعزير بالاحد القلة مراقبته وطهوره وسخفه وأما المجاهرة
 بإظهار الملامى المحرمة فعلى المذهب أن يفصلها حتى تصبح خشباً لتزول عن حكم
 الملامى ويؤذّب على المجاهرة بها ولا يكسرها أن كان خشباً يصلح لغیر الملامى
 وأما اللعب فليس يقصد بها المعامى وإنما يقصد بها الف البسات لتربية الأولاد
 وفيها وجه من وجوه التدبير تقارنه معصية بتصور ذوات الأرزاج ومشابهة
 الأصنام فللممكن منها وجه ولللع منها وجه وبحسب ما تقتضيه شواهد
 الأحوال يكون إنكاره وإقراره قد دخل النبي عليه السلام على طائفة رضى الله
 عنها وهي تلعب بالبسات فأقرها ولم يسكر عليها وحكى أن أبا عبد الصلطي
 من أصحاب الشافعي تقلد حسيبة بغداد في أيام المقتدر فأرسل سوق لدادي
 ومعه منها وقال لا يصلح إلا للذيذ الحرام وأقر سوق اللعب ولم يمنع منها وقال قد
 كانت طائفة رضى الله عنها تلعب بالبسات بشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلم ينكره عليها وليس ما ذكره من اللعب بالبعيد من الاجتهاد وأما سوق الدادي
 فالأغلب من حاله أنه لا يستعمل إلا في الديبذ وقد يجوز أن يستعمل نادراً
 في الدواء وهو بعيد فيبعه عند من يرى إباحة النبيذ جائز لا يكره وعند من يرى
 تحريمه جائز لمجواز استعماله في غيره ومكره اعتباراً بالأغلب من حاله وليس منع
 أبي سعيد منه لتعزيم بيعه عنده وإنما منع من المظاهرة بأفراد سوقه والمجاهرة
 ببيعها الخاف له بإباحة ما اتفق العلماء على إباحة مقصده ليقع لعوام الناس
 الفرق بينه وبين غيره من المباحات وليس يمتنع إنكار المجاهرة ببعض المباحات
 كما ينكر المجاهرة بالمباح من مباشرة الأزواج والأماء وأما ما لم يظهر من المظورات
 فليس للتعصب أن يتجسس عنها ولا أن يهتك الاستار حذر من الاستتار بها
 قال النبي عليه السلام من أتى من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله فإنه من
 يستتر لما صفيته يتم حمد الله تعالى عليه فإن غلب على الظن استتار قوم بها

لأمارات دلت وآثار ظهرت فذلك صريحان أحدهما أن يكون ذلك في انتهاك
 حرمة يفتوت استدراكها مثل أن يخبره من يثق بصدقه أن رجلا غلب امرأة ليزني
 بها أو برجل ليقتله فيجوز له في مثل هذه الحالة أن يتجسس ويقدم على الكشف
 والبحث حذرا من فوات ما لا يستدرك من انتهاك المحارم وارتكاب المخطورات
 وهكذا لو عرف ذلك قوم من المنطقة جار لهم لاقدام على الكشف والبحث
 في ذلك والانكار كالذي كان من شأن المغيرة بن شعبه فعند روى أنه كان
 يختلف إليه بالبرصة امرأة من بني هلال يقال لها أم حجيل بنت عجم بن الأذقم
 وكان لها روج من ثقيف يقال له نجاج بن عبيد فيبلغ ذلك أبا بكر بن مسروق
 وسهل بن معبد ونافع بن الحرث وزباد بن عبيد فرصدوه حتى إذا دخلت عليه
 هجموا عليه وكان من أمرهم في الشهادة عليه عند عمر رضي الله عنه ما هو مشهور
 فلم ينكر عليهم عمر رضي الله عنه هجومهم وإن كان حذهم لا قذف عند قصور
 الشهادة والضرب الثاني ما خرج عن هذا الحد وقصر عن حد هذه الرتبة فلا يجوز
 التجسس عليه ولا كشف الاستار عنه حتى أن عمر رضي الله عنه دخل على قوم
 يتعاقرون على شراب ويؤذون في أحصاص فقال نبيتمكم عن المعافرة فعاقرتم
 ونبيتمكم عن الإقادة في الإخصاص فأوقدتم فقالوا يا أمير المؤمنين قد نهاك الله
 عن التجسس فنجست ونهاك عن الدخول بعيراذن فدخلت فقال عمر رضي
 الله عنه هتان بهاتين وانصرف ولم يعرض لهم فنسمع أصوات ملاءة منكورة من
 دار تظاها أهلها بأصواتهم أكرها خارج الدار ولم يجمع عليهم بالدخول لأن
 الممكر طاهر وليس عليه أن يكشف عما سواه من الباطن

*(فصل) وأما العلماء الممكرات كالزنا والبيع الحاسدة وما منع الشرع منه
 مع تراص المتعاقدين به إذا كان متعاقلا على خطره فعلى والي الحسبة انكاره
 ومنع منه وإن جبر عليه وأمره في التأديب مختلف بحسب الأحوال وشدة الخطر
 وأما اختلاف الفقهاء في خطره وإباحته فلا مدخل له في انكاره إلا أن يكون
 مما ضاعف الخلاف فيه وكان ذريعة إلى محظورة متفق عليه كمالدخول في خلاف
 فيه ضعيف وهو ذريعة إلى ربا النساء المتفق على تحريمه فهل يدخل في انكاره
 بحكم ولايته أم لا على ما قد مضى من الوجهين وفي معنى المعاملات وإن لم تكن
 منها عقود المناسخ المحرمة ينكرها إن اتفق العلماء على خطرها ولا يتعرض

لأنكارها أن اختلف الفقهاء فوما لأن يكون مما ضاعف الخلاف فيه وكان
 ذريعة لي محظورة حتى عليه كالمصلحة فربما صار ثذير بعدا إلى استباحة زنا في
 انكاره لها وجهان. وإيكر بدل انكاره لما التزم في العقود المتفق عليها
 ومما يتعلق بالمعاملات غش المبيعات وتدليس الاثمان فيسرك. ويجمع منه ويؤيد
 عليه بحسب المحال فيه. وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم - لم انه قال - ليس منا
 من غش فان كان هذا العشر تدليس على المشتري ويحفي عليه فهو غلط وأغلظ
 الغش فخرهما وأظنهما مأثما لا سكار عليه اغلظوا لتأديب عليه ما أشد وان
 كان لا يخفى على المشتري كان أخف مأثما وأبى انكاره او يتطرق في شتره فان
 اشتراه ليبيعه من غيره توجه الانكار إلى البائع لعنه وعلى المشتري باتباعه
 لانه قد يبيعه لمن لا يعلم بعشه فان كان يشتره ليس عمله نحر المشتري من جهة
 الانكار ونفرد البائع وحده وكذلك القول في تدليس الاثمان ويجمع من نصرة
 المواشي وتحويل صروها عند البيع للنهي منه فانه نوع من التدليس ومما هو
 عدة نظره لمنع من التطعيم والخص في المسكيل والموازين والصنجات لئلا
 الله تعالى عليه عند خبئه منه وإيكر الادب عليه أظهر والمعاقبة فيها أكثر ويجوز
 له ادسار بعمارين السوقة وكما يباهم ان يختبرها ويأمرها ولو كان له على
 ما عاينها من غلط ما يجمع معروف بين العامة لا يتعاملون لانه كان أحرط وأسلم فان
 فعل ذلك وتعامل قوم بغير ما طبع ما به توجه الانكار عليهم ان كان مقتصرا
 من وجهين أحدهما لما عتبه في العمدول عن مطبوعه وانكاره من الحقوق
 السلطانية والثاني للخص والتطعيم في الحق وانكاره من الحقوق الذمعية
 فان كان ما تعاملوا به من غير مطبوع سلطاني يخص ونقص توجه الانكار عليهم
 بحق لسلطنة وحدها لاجل الخفاء ونزور قوم على طائعه كان لزور فيه
 كالمهرج على طابع الدراهم ولذا نيران قرن الزور بغش كان الانكار عليه
 وأدب مستحقان وجهين أحدهما في حق السلطنة من جهة تزوير
 والثاني من جهة الشرع في غش وهو أغلظ أسكرين وان سلم الزور من غش
 تفرد بالانكار السلطاني منهما فكان أحقهما واداسع البلاد حتى استباح أهله
 فيه إلى كاليين وورائين ونقاد تحريم المختب ومنع أن يتدب لذلك الامن
 ارتضاء من الامياء بشقات وكانت أجورهم من بيت المال ان اتسع لها فان

الهرج الباطل
 والردى من
 الشيء معرب يقال
 درهم بهرج

صاق عنها قدرها لهم حتى لا يجرى بينهم فيها السـ ترادة ولا نقصان فيكون ذلك
ذريعة الى الممايلة والخصيف في محـ كـ يل أوهـ وزون وقد كان الامراء يقومون
باختيارهم وترتيبهم لذلك وينتخبونهم بأسمائهم في الدواوين حتى لا يحتلظ بهم
غيرهم من لا تؤمن وسامته فان طهر من أحد هؤلاء المختارين للكبر ولوزن
تجيب في تطعيف أو ممايلة في زيادة آذب وأنـ رـ حـ عن جـ لـ لـ المختارين ومنع أن
يتعرض للوساطة بين الناس وكذلك القول في اختيار الدلائل يقرهم الامراء
ويمنع الخوبة وهذا غاية تولاة ولالة المحسبة ان فـ عـ دـ عـ نـ الامراء وأما اختيار
القسام والمدراع فالقضاء أحق باختيارهم من ولالة المحسبة لانهم قديمتناون
في أموال الايتام والعيب وأما اختيار المحراسين في القبائل والاسواق فالى
الحماة وأصحاب المعاوين واذا وقع في التخصيف تصاحب جاز أن يتطرق التخصيب ان لم
يكن مع المحكم فيه تجاحدوتساكر فان أفضى الى تجاحدوتساكر كالقضاء
أحق بالنظر فيه من ولالة المحسبة لانهم بالاحكام أحق وكان التأديب فيه الى
التخصيب فان تولاه الحاكم جاز لاتصاله بحكمهم ومما يكره التخصيب في
العموم ولا يتركه في الخصوص والاحاد استابع عالم بألفه أهل البلد من
المكاييل والاوران التي لا تعرف فيه وان كانت معروفة في غيره فان تراعى
بها الثنائ لم يعترض عليها بالانكار والمنع ويمنع ان يرتسم بها قوم في العموم
لانه قديما علمهم فيها من لا يعرفها قصير معرورا

«(فصل)» وأما ما ينكر من حقوق لا تدين المحضة فذل أن يتعدى ربح في
حد الجارة أو في حريم لداره أو في وضع احتذاء على جداره فلا اعتراض للتخصيب
فيه ما لم يستعد الجار لانه حق يخصه فصع منه العفوعه والمطالبة فان
خاصه فيه كان للتخصيب الطرفيه ان لم يكن بينهما تنازع وتنا كل وأخذ
المتعدى بازالة تعدييه وكان له تأديبه عليه بحسب شواهد الحال فان تنازعا كان
الحاكم بالطرفيه أحق ولأن الجار أقرب جاره على تعدييه وعما من مطالبته بدم
ما تعدي فيه ثم عاده مطالباً بعد ذلك كان له ذلك وأخذ المتعدى بعد العفوعه
بدم ما بناه ولو كان قد ابتدئ البناء ووضع الاجزاء بادن الجار ثم رجع
لجار في اذنه لم يؤخذ الثاني بدمه ولو اتشرا عسان الشجرة الى دار جاره كان
لجار أن يستعدى التخصيب حتى يعديه على صاحب الشجرة بأخذ بازالة

ما انتشر من أغصانها في داره ولا بأديب عليه لان انتشارها ليس من فعله ولو
انتشرت عروق الشجرة تحت الارض حتى دخت في قرار ارض الجار لم يؤخذ
بقلعها ولم يمنع الجار من التصرف في قرار ارضه وابقطعها وادانصب المسالك
تسور في داره قنأ ذى الجار بدعائه لم يعترض عليه ولم يمنع منه وكذلك لو نصب في
داره رحا أو وضع فيها حدادين أو قصارين لم يمنع لان للناس التصرف في
أعمالهم بما أحبوا وما يجد الناس من مثل هذا بداو ذانعتى مستأجر على أجير
في نقصان أجرة أو استزادة عمل كفه عن تعديبه وكان الانكار عليه معتبرا
بشواهد حاله ولو قصر الاجير في حق المستأجر فنقصه من العمل أو استزاده في
الاجرة منعه منه وأنكره عليه اذا تحامسا اليه فان احتلغا وتساكرا كان
الحكام بالنظر بينهما الحق وما يؤخذ ولاية المحممة برعايته من أهل الصنائع
في الاسواق ثلاثة أصناف منهم من يرعى عمله في الوفور والتقصير ومنهم من
يراعى حاله في الامانة والحماية ومنهم من يرعى عمله في الجودة والرداء فأما من
يراعى عمله في الوفور والتقصير فكالمطاب والمعلمين لان للطب اقدام على
السوس بعضى التقصير فيه الى تلف أو سقم وللعلمين من الطرائق التي ينشأ
الصغار عليها ما يكون نقلهم عنها بعد الكبر معتبرا فيقرهم من من توفر عليه
وحسنت طريقته وينزع من قصر وأساء من التصدي لما يقسده المقوس
وتجنيبه الآداب وأما من يرعى حاله في الامانة والحماية فمثل الصائغة
والحماكة والقصارين ولصباغين لانهم ربما هروا باموال الناس فيراعى أهل
الثقة والامانة منهم فيقرهم ويعد من ظهرت خيانتهم ويشر أمره أشلا يفتر به
من لا يعرفه وقد قيل ان الحمأة وولاية المعاونة أخص بالنظر في أحوال هؤلاء
من ولاية الحسبة وهو الاشبه لان الخيانة تابعة للسرقة وأما من يرعى عمله في
الجودة والرداء فهو مما يفرد بالنظر فيه ولاية محسبة ولم أن ينكر واعليهم في
العموم فساد العمل ورداءته وان لم يكن فيه مستعد وأما في عمل مخصوص
اعتاد الصانع فيه الفساد والتدليس فاذا استعداه الخصم قابل عليه بالانكار
واجزوا ن تعاق بذلك غرم روى حال الغرم فان افتقر الى تقدير أو تقويم لم يكن
للحسب أن ينظر فيه لافتقاره الى اجتهاد حكيم وكان القاضي بالنظر فيه
أحق وان لم يفقر الى تقدير ولا تقويم واستحق فيه المثل الذي لا اجتهاد فيه ولا

تسارع فلهيحتسب أن يتصرف فيه بالزام الغرم والتأديب على فعله لانه أخذ
بالتناصف وزجر عن التعدي ولا يجوز أن يستعز على الناس الاقوات ولا غير هافي
رخص ولا غلاء وأما زه مالك في الاقوات مع العلاء

* (فصل) * وأما ما يشكر من المحقوق المشتركة بين حقوق الله تعالى وحقوق
الآدميين فكالمنع من الاشراف على منار الناس ولا يلزم من علائنا أن
يسترضطه وانما يلزم أن لا يشرف على غيره ويمنع أهل الذمة من تعلية أبنيتهم
على أبنية المسلمين فان ملكوا أبنية عالية أقرؤا عليهم او منعوا من الاشراف منها
على المسلمين وأهل الذمة بما شرط عليهم في ذمتهم من لبس الغيار والمخاضفة في
الهيئة وترك الجاهرة بقولهم في عزيز والمسبح ويمنع عنهم من تعرض لهم من
المسلمين بسا أو أدى ويؤدب عليهم من خالف فيه واد كان في أثناء المساجد
السابلة والمجوامع المحلة من يطيل الصلاة حتى يهرعها الصغفاء وينقطع بها
ذروا المحاحات أسكر ذلك عليه كما أنكره رسول الله صلى الله عليه وسلم على
معاذ بن جبل حين أطال الصلاة بقومه وقال أفتان أنت يا معاذ فان أقام على
الاطالة ولم يمنع منها لم يجزأ يؤدبه عليهم واسكن يستقبل به من يخففها وإذا
كان في القصاة من يججب التحصوم اذا قصدوه ويمنع من النظر بينهم اذا
تعاكروا اليه حتى يقف الاحكام ويستغفر المحصوم فلهيحتسب أن يأخذ مع
ارتفاع الاعذار بما ندب له من النظر بين المتصاكين وفصل القضاء بين
المتنازعين ولا يمنع علو رتبة من اسكار ما قصر فيه قدم ابراهيم بن بطه والى
الحسبة بجاني بغداد يدارى عمر بن حاد وهو يومئذ قاضي القضاة فرأى
المحصوم جلوسا على بابة فيظفرون جلوسه للطريقينهم وقد تعالى النار وهرت
الشمس فوقف واستدعى حاجبه وقال نقول لعاضي القضاء المحصوم جلوس
على الباب وقد بلغتهم الشمس وتأذوا بالانظار فاما حلفت لهم أو عرفتهم
عذرهم فينصرفوا ويهدوا وإذا كان في سادة العبيد من يستعملهم فيما
لا يطيقون الدوام عليه كان منعهم والانكار عليهم موقفا على استعداد العبيد
على وجه الانكار والعظة فاذا استمدوه منع حينئذ وزجر وإذا كان أرباب
المواشي من يستعملها فيما لا يطيق الدوام عليه أنكره المحتسب عليه ومنعه
منه وان لم يكن فيه استعداد له فان ادعى المالك احتمال الهمة لما يستعملها

فيه جاز للمختص أن يتصرف فيه لأنه وإن افتقر إلى اجتهاد فهو عرق يرجع فيه إلى عرف الناس وعادتهم وليس باجتهاد شرعي والمختص لا يتمتع من اجتهاد العرف وإن امتنع من اجتهاد الشرع وإذا استدعاه البعض في امتناع سيده من كونه ونفقته حار أن يأمر بهما ويأخذه بالبراءة ولو استدعاه من تقصير سيده فيهما لم يكن له في ذلك نظر ولا إزام لأنه يحتاج في التقدير إلى اجتهاد شرعي ولا يحتاج في التزم الأصل إلى اجتهاد شرعي لأن التقدير مخصص عليه ولم يرد غير مخصص عليه والمختص أن يمنع أرباب الفقه من جعل ما لا تنه ويحاف منه عرفها وكذلك يمنعهم من الميراث اشتداد الرجع وإذا جمل فيها الرجال والنساء جبر بينهم بمخايل وإذا اتهمت لفسن نصب للنساء مخرج للبراز لئلا يتبرجن عند الحاجة وإذا كان في أهل الأسواق من يختص بمعاملة النساء راعى المختص سببته وأمانته فإذا تحققها معه أقره على معاملته وإن ظهرت منه الزينة وبارد عليه المحذور منه من معاملته وأذبه على التعرض لمن وقد قبل أن الحمأة وولادة المعاون أخص بانكاره والمنع منه من ولادة الحسبة لأنه من توابع الزنا وبقرار إلى المحبة في مقاعد الأسواق فيقر منه ساء لا ضرر فيه على المسارة ويمنع ما استضر به المسارة ولا يقف منه على الاستدعاء إليه وجعله أبو حنيفة موقوفاً على الاستدعاء إليه وإذا ابتاع قوم في طريق سابل منع منه وإن اتبع الطريق ويأخذ به مبدم ما بنوه ولو كان المبنى مسجد لأن

الحشوش
المسارح
واحد حش
واصل الحش
البلستان وسمى
به المرحاض
لأنهم كانوا
يتوضئون
سوا مجهم
بالسباين أولاً

مراقى الطرق للسلوك لا للابنية وإذا وضع الناس الامتعة وآلات الابنية في مسالك الشوارع والأسواق أرباعاً لئلا يتقربوا إليها بعد حال محسبوا منه أن لم يمتضر به المسارة ومعوامه من استضر وبه وهكذا القول في الخراج الإحتقة والابنية ويجارى لمياه وآبار الحشوش بقر ما لا يضر ويمنع ماضر ويجهتد المختص بأية فيما ضرر وما لم يضر لأنه من الاجتهاد العرفي دون الشرعي والفرق بين الاجتهادين أن الاجتهاد الشرعي مازع في فيه أصل ثبت حكمه بالشرع والاجتهاد العرفي مازع في فيه أصل ثبت حكمه بالعرف ويوضح الفرق بينهما بغير ما يسوغ فيه اجتهاد المختص بما هو ممنوع الاجتهاد فيه ولو إلى المحبة أن يمنع من نقل الموتى من قبورهم إذا دفنوا في ملك أو مباح الأمن أرض مخصصة به بالباين أولاً فيكون لمسالكهم أن يأخذ من دفنه فيها بقله منها واختلاف في جوارق نقلهم من

أرض قد محقة هاسيل أودى لجوزة الزيرى وأبا غيره ويمنع من خصاء لا دمين
 والمباثم ويؤدب عليه وإن استحق فيه فود أودية استوفاه لمحقه عالم يكن
 فيه تباكر وتمازج ويمنع من خضاب الشيب بالسواد لا لمجاهدة في سبيل الله
 ويؤدب من يصبغ به النساء ولا يمنع من محضاب بالمحشاء والسكتم ويمنع من
 التكبيب بالسكهانة واللهو ويؤدب عليه إلا حذو المعنى وهذا فصل بطول
 أن يسطر لأن المنكرات لا ينحصر عددها فتستوفى وفيما ذكرناه من شواهدنا
 دليل على ما أعلمناه والمحسنة من دواعي الامور الدينية وقد كان أئمة الصنبر
 الأول يباشرونها بأنفسهم لعموم صلاحها وجزيل ثوابها ولكن لما أعرض
 عنها السلطان ونذ لمسا من هان وصارت عرضة للتكسب وقبول الرشاء لأن
 أمرها وهان على أساس خطرها وأيسر أذواق الانحلال بقاعدة سقط حكمها
 وقد أعزل العقهاء من بيان أحكامها ما لم يجبر لانحلاله وإن كان أكثر كتابا
 هذا يشتمل على ما قد أغفله العقهاء أو قصر وافيه فذكرنا ما أغفله واستوفينا
 ما قصر وافيه وأما أسئل الله توفيقه المسائل الخبياء وعونا على ما يربنا بجه ومشيئته
 وهو حسبي ونعم الوكيل

* (يقول محرره ومصححه محمد عبد القادر) *

جدد لمن أنزل على عبده الكتاب تبينا لكل شيء وإرشاد للصواب وأنزل
 وأدعاهم بين الناس أب تحكموا بالعدل طلبا للامانة والافتناء الفصل
 وصلاة على الغائب أرك من اخترته من خالفك وآثرته بالهامك ودبرته أو أرك
 وأحكامك فأوضح سبل رشاد وحذر عن البغي والعناد وسهل لأئمة أئمة
 جمع أحكام المحللاء وأحكام فواين سياسة لأمرء بعد ان كانت في محال
 واسع ومضار شاسع وكان من أجلها تأليها وأكملها تصنيفا كتاب أبي
 الحسن هذا وقد جمع فيه معقة الافاضل ومستودعات كتب الاولاني ولا
 غرور شرفه بشرفه من علقه وفصل دواعيه ومنمقه وقد أباح الله له من
 أرباب ادارة لوطن من أحياء بطبعه ذكره وحده بعد تقادم عهده عصره
 ويسر لهم جمعية أدبية وشركة نجباء خيرية نابعوا لحياء المعارف

بالرأى المصيب واجتهدوا ولكل مجتهد نصيب وتوافقوا على اجراء
 الكتب الجليلية ومؤلفات متقدمي العرب الجميلة وجبالوا على بث المعارف
 في الخلق تحسينا لحوكمهم وتلوا بينهم ان الناس على دين ملوكهم فاقعدوا
 بمقتضى الحضرة الخديوية واقتضوا الباب بعواطف الذات الدورية ومراحم
 الوزارة الرياضية فلقد استقامت الدولة باياتها وانبت روح العدل برعايتها
 فالدهماء بسببها ساكنة والرعية بعدالتها آمنة هذا وليست في مطالع
 هذا الكتاب هنرا وبسبب على ما يدوم قصور تصحيحه سترا فانه لم يتيه على
 سوى نسخة غير بريئة من التحريف ولا سليمة من التغير والتخفيف حيث
 عليها المطابع الاجنبية وعدت عليها طوابع المسانعة ومع ذلك
 قداسة صيت غاية الامكان في التصحيح واستقرت نصوص المتقدمين
 وأسعار اللذة رجاء التنجيم ولم آل جهدا في الجمع بين بل ولا انقضاء وقته
 القربحة فصل ومن لم يعرف ذلك يقول متى مثل ما هكذا يا سيد تورد الابل
 وكان اول كتاب كل هذه الجمعية طبعه وتم تجميعه ووضع

لغربيين من شهر شعبان لمعظم عام ثمان

وتسعين ومائتين بعد الاف هجرية

والحمد لله على الانعام والصلاة

على نبيه وآله وصحبه

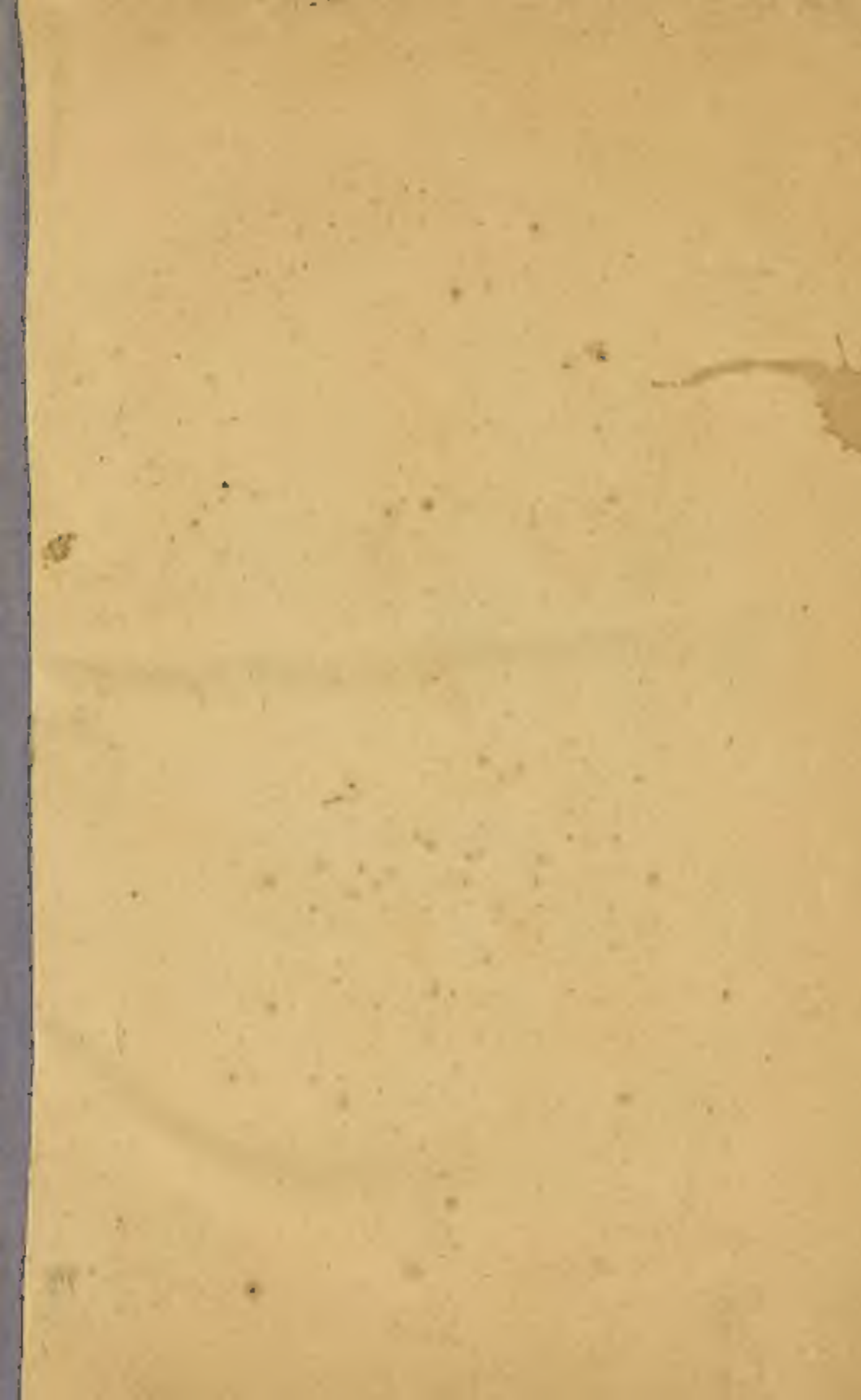
الاعلام ماذر شارق

ولاح بارق

٣

٢







Princeton University Library



32101 066380484